

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



# ذُرَّةُ تَعَاظُرِ الْعُقُلِ وَالنَّفَلِ

لِابْنِ تَيْمِيَّةَ

أَبِي الْعَبَّاسِ سَعْدِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْحَكِيمِ

تحقيق

الدكتور محمد دَرَّشَاد سَالِم

طبع على نفقة

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز  
وفقه الله

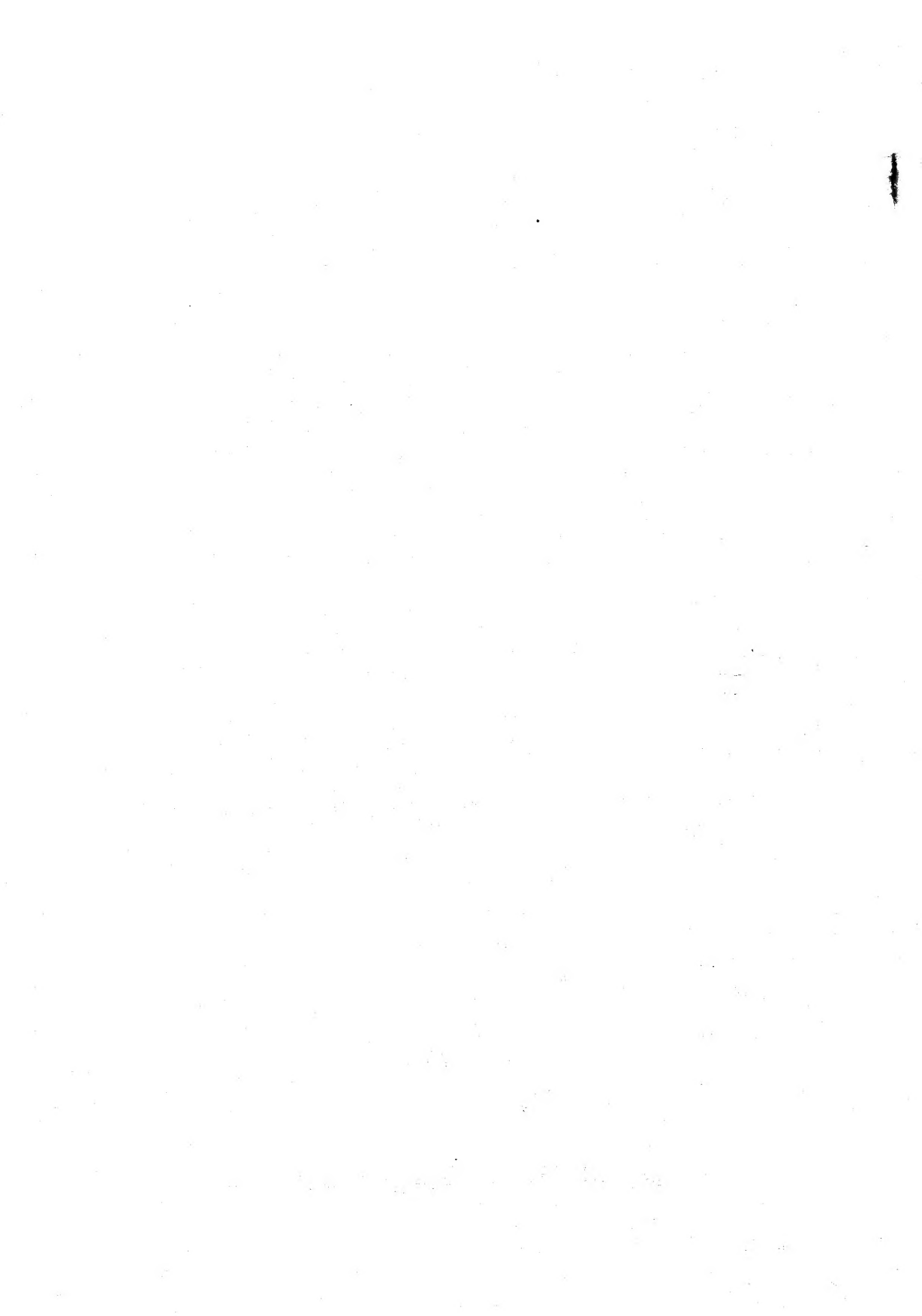
الطبعة الثانية

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

الجزء السادس

١٤١١هـ - ١٩٩١م

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة



ص ١٨٠ (٥)

الوجه الثالث والأربعون<sup>(١)</sup>

أن يُقال : المعارضون للكتاب والسنة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولوا :  
 إن كل واحد من الدليلين المتعارضين هو يقيني ، وقد تناقضا على وجه لا  
 يمكن الجمع بينهما ، فإن هذا لا يقوله عاقل يفهم ما يقول ، ولكن نهاية  
 ما يقولونه : إن الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين ، وإن ما ناقضها من  
 الأدلة البدعية - التي يسمونها العقليات - تفيد اليقين ، فينفون اليقين  
 عن الأدلة السمعية الشرعية ، ويثبتونه لما ناقضها من أدلتهم المبتدعة ،  
 التي يدعون أنها براهين قطعية .

ولهذا كان لازم قولهم الإلحاد والنفاق ، والإعراض عما جاء به  
 الرسول ، والإقبال على ما يناقض ذلك ، كالذين ذكرهم الله تعالى في  
 كتابه من مجادلي الرسل ، كما قال : ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ  
 وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾  
 [سورة غافر : ٥] .

(١) بدأ الوجه الثاني والأربعون فيما سبق جـ ص ٣٨٧ . وبداية الوجه الثالث والأربعين في آخر  
 ص ١٨٠ من نسخة رامبور ، وتلتى ص ١٨٠ رامبور مع أول صفحة من نسخة دبلن ، كما سوف أبينه  
 بإذن الله .

(٥) الصفحتان الأولى والثانية في هذا الجزء السادس لا توجدان في نسخة دبلن (د) وإنما  
 توجدان في نسخة رامبور (ر) وبدأت بهما هذا الجزء حتى تكون بدايته مع بداية الوجه الثالث  
 والأربعين ، ولطائين الصفحتين مقابل في نسخة (هـ) = مختصر الهكاري . وأما الصفحات التالية من  
 الجزء السادس فجعلت الأصل فيها نسخة دبلن (د) والترقيم يشير فيها إلى صفحات دبلن ، مع مقابلتها  
 على نسخة رامبور (ر) ونسخة الهكاري (هـ) في الصفحات المقابلة لها .

وقوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرُكَ تَقْلِبُهُمْ فِي الْبِلَادِ ﴾ [سورة غافر : ٤] .

وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ \* وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ١١٢ . ١١٣] وأمثال ذلك ، وهذا باب واسع في كتاب الله .

ومقصودنا تنبيه المؤمنين على حال مثل هؤلاء في كتاب الله ، وإلا فالمقصود هنا دفعهم عن الرسل . ومن جاهد الكفار والمنافقين لم يحتج عليهم بأقوال من كذبوه من المرسلين ، ولكن المؤمن بالرسل يستفيد بهذا : أن جنس هؤلاء هم المكذَّبون للرسل .

وأما طريق الرد عليهم فلنا فيه مسالك :

الأول : أن نبين فساد ما ادَّعوه معارضاً للرسول صلى الله عليه وسلم من عقلياتهم .

الثاني : أن نبين أن ما جاء به الرسول معلوم بالضرورة من دينه ، أو معلوم بالأدلة اليقينية ، وحينئذ فلا يمكن مع تصديق الرسول / أن نخالف ذلك ، وهذا يتنفع به كل من آمن بالرسول .

(٥) هنا تبدأ الإشارة إلى صفحات مخطوطة دبلن (د) التي جعلتها الأصل مع مقابلتها على الصفحات الموجودة (في القسم الأول من الجزء) من نسختي رامبور (ر) والمهكاري (هـ) .



الثالث : أن نبين أن المعقول الصريح يوافق ما جاءت به الرسل لا يناقضه ، إما بأن ذلك معلوم بضرورة العقل ، وإما بأنه معلوم بنظره ، وهذا أقطع لحجة المنازع مطلقاً ، سواء كان في ريبٍ من الإيمان بالرسول ، وبأنه أخبر بذلك ، أو لم يكن كذلك ، فإن هؤلاء المعارضين منهم خلق كثير في قلوبهم ريبٌ في نفس الإيمان بالرسالة ، وفيهم من في قلبه ريبٌ في كون الرسول <sup>(١)</sup> أخبر بهذا .

وهؤلاء الذين تكلمنا على قانونهم ، الذين قدّموا فيه عقليّاتهم على كلام الله ورسوله ، عادتهم يذكرون ذلك في مسائل العلو [ لله ] <sup>(٢)</sup> ونحوها ، فإن النصوص التي في الكتاب والسنة بإثبات علو الله على خلقه كثيرة منتشرة ، قد بهرتهم بكثرتها وقوتها ، وليس معهم في نفي ذلك لا آية من كتاب الله <sup>(٣)</sup> ، ولا حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا قول أحدٍ من سلف الأمة ، إلا أن يرووا في ذلك ما يُعلم أنه كذب ، كحديث عوسجة <sup>(٤)</sup> وأمثاله ، وإما أن يحتجوا بما يُعلم أنه لا دلالة له على مطلوبهم ، كاستدلالهم بأنه أحدٌ ، والأحد لا يكون فوق العرش ،

(١) عبارة « في قلبه ريب في كون الرسول » ليست واضحة في (د) وأثبتها من (ر) .

(٢) لله : زيادة في (ر) .

(٣) ر : في كتاب الله عز وجل .

(٤) لم أعرف من هو المقصود بعوسجة وأى حديث يشير إليه ابن تيمية . وقد ذكر الذهبي في ميزان الاعتدال ٣٠٤/٣ - ٣٠٥ ثلاثة رجال اسمهم عوسجة : الأول عوسجة بن رماح . قال عنه الدارقطني : مجهول حديثه لا يصح . والثاني : عوسجة بن قَرم وله حديث في المسح على الخفين لم يصح ، وذكر الذهبي أنه نكرة . والثالث عوسجة مولى ابن عباس وذكر الذهبي أن البخاري قال عنه إنه لم يصح حديثه . وانظر ما ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب ١٦٥/٨ - ١٦٦ عن عوسجة بن الرماح وعوسجة المكي مولى ابن عباس ، وما ذكره في لسان الميزان ٣٨٧/٤ عن عوسجة بن قَرم .

لأنه لو كان فوق العرش لم يكن أحداً ، بناءً على أن ما فوق العرش يكون جسماً ، والجسم منقسم فلا يكون أحداً ، والأجسام مماثلة ، فيكون له كفو ونظير .

وقد بين فساد مثل هذه الأدلة السمعية بوجوه كثيرة في غير هذا الموضع ، وبيننا أن اسم « الواحد » و « الأحد » لا يقع في لغة العرب إلا على نقيض مطلوبهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [سورة التوبة : ٦] ، وقوله : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴾ [سورة المذثر : ١١] ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [سورة النساء : ١١] ، وقوله : ﴿ أَيُّدٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦٦] <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ ﴾ [سورة الكهف : ١٩] إلى قوله : ﴿ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ [سورة الكهف : ١٩] وقوله <sup>(٢)</sup> : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] <sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة المائدة : ١٠٦] <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ [سورة البقرة : ٩٦] ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [سورة الإخلاص : ٤] ، وقوله :

(١) آية رقم ٢٦٦ من سورة البقرة ليست في (ر) في هذا الموضع ولكنها أتت بعد آية ١٠٦ سورة المائدة .

(٢) في (ر) : بورقكم هذه إلى المدينة ، وقوله . . وجاء قوله تعالى : « ولا يشعرون بكم أحداً » في آخر الآيات بعد آية ١١٠ من سورة الكهف .

(٣) ر : الموت إن ترك خير الوصية .

(٤) ر : الموت حين الوصية اثنان .

﴿ قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ ﴾ [سورة الجن : ٢٢] <sup>(١)</sup> ، وقوله :  
 ﴿ وَلَا يَشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾ [سورة الكهف : ١١٠] <sup>(٢)</sup> ، وأمثال ذلك  
 كثير <sup>(٣)</sup> / وأن لفظ « المثل » و « المساوى » متضمان في لغة العرب <sup>(٤)</sup> عما ظ ١  
 ادعوا هم تماثلها وتساويها .

كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا  
 أَمْثَالَكُمْ ﴾ [سورة محمد : ٣٨] ، فقد نفى <sup>(٥)</sup> التماثل عن صنفين من بنى  
 آدم ، فنفى التماثل عن الحيوان ، والإنسان ، والفلك ، والتراب أولى .  
 فعلم أنه ليس في لغة العرب أن يكون كل ما كان متحيزاً ماثلاً لكل  
 ما هو متحيز ، وإن ادعى بعض المتكلمين تماثل ذلك عقلاً ، فالمقصود  
 أن هذا ليس مثلاً في اللغة .

والقرآن نزل بلغة العرب ، فلا يجوز حمله على اصطلاح حادث  
 ليس من لغتهم ، لو كان معناه صحيحاً ، فكيف إذا كان باطلاً في  
 العقل ؟ !

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴾ [سورة فاطر : ١٩]  
 ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾ [سورة فاطر : ٢٢] ، وقوله : ﴿ لَا  
 يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ [سورة الحشر : ٢٠] .

(١) ر : وقوله : لن يجيرني من الله أحد .

(٢) ر : وقوله : فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً .

(٣) ر : كثيرة .

(٤) ر : في لغة العرب متضمان .

(٥) في النسختين : نفا .

(٦) ر : وقوله تعالى .

وعقلاؤهم يعلمون فساد ما يستدلون به من الأدلة الشرعية . وكلهم يعترف بأن مثل هذه الأدلة <sup>(١)</sup> لا تعارض ما في القرآن من إثبات العلو والفوقية ونحو ذلك .

ولهذا <sup>(٢)</sup> لم يكن معهم على نفي ذلك أصل يعتصمون به من جهة الرسول [ صلى الله عليه وسلم ] <sup>(٣)</sup> وإنما يتمسكون بما يظنونه من العقلیات ، فيحتاجون إلى بيان تقديم ذلك على الأدلة الشرعية . وإذا كان كذلك ، فنحن نبين أن الأدلة العقلية موافقة للأدلة النقلية ، لا معارضة لها ، ونذكر ما ذكروه هم في ذلك ليكون أبلغ في الحجة .

قالوا : وهذا لباب ما ذكره الرازي في « الأربعين » قال <sup>(٤)</sup> : « إنه تعالى ليس في جهة ولا مكان » قال <sup>(٥)</sup> : « وادّعى كثير من المخالفين العلم <sup>(٦)</sup> البديهي بأن كل موجودين لابد من كون أحدهما سارياً في الآخر كالعرض والجوهر <sup>(٧)</sup> ، أو مبايناً عنه <sup>(٨)</sup> في الجهة كالجوهريين » .

كلام الرازي في  
« لباب الأربعين » عن  
الجهة والمكان

(١) ر : الدلالة .

(٢) ر : فلهذا .

(٣) صلى الله عليه وسلم : زيادة في (ر) .

(٤) في الأربعين . ص ١٠٦ المسألة الثامنة . ولكنها جاءت في « لباب الأربعين » تحت عنوان المسألة العاشرة . ص ٣٤ .

(٥) الكلام التالي في « لباب الأربعين » ص ٣٤ .

(٦) العلم : كذا في (د) . وفي « لباب الأربعين » . وفي (ر) . (هـ) : للعلم .

(٧) كالعرض والجوهر : كذا في (ر) . وفي (د) : كالجوهري والعرض . وفي « الأربعين » ص

١٠٦ : « مثل العرض والجوهر » . وفي (هـ) : كالعرض في الجوهر . أما في « لباب الأربعين » فجاءت العبارة ناقصة هكذا : .. سارياً في الآخر كالعرض .

(٨) لباب الأربعين : أو متبايناً عنه .

قال (١) : « وهذا باطل (٢) لوجوه :

أحدها (٣) : لو كان بديها لامتنع إطباق الجمع العظيم على إنكاره (٤) ، وهم ما سوى الحنابلة والكرامية .

الثاني (٥) : أن مسمى الإنسان مشترك (٦) بين الأشخاص ذوات الأحياء المختلفة والمقادير المختلفة ، فهو من حيث (٧) هو ممتنع أن يكون له قدر معين وحيز معين (٨) ، وإلا (٩) لم يكن مشتركاً فيه بين كل الأشخاص . فإن قلت : فالإنسان (١٠) من حيث هو إنسان لا وجود له إلا في العقل ، والكلام في الموجودات الخارجية . قلت : الغرض منه ص ٢ أنه لا يمتنع تعقل أمر لا يُثبت العقل له جهة ولا قدراً ، وهذا يمنع كون تلك المقدمة بديية .

الثالث (١١) : أن الخيال والوهم لا يمكننا أن نستحضر أنفسهما (١٢)

(١) في « لباب الأربعين » ص ٣٤ - ص ٣٥ .

(٢) لباب الأربعين : وأنه باطل .

(٣) لباب : فا .

(٤) لباب : على إنكارهم .

(٥) لباب (ظ ٣٤) : ب .

(٦) لباب : المشترك .

(٧) لباب : الأحياء المختلفة المقادير من حيث .

(٨) عبارة « وحيز معين » : ليست في « لباب » .

(٩) هنا تنقطع نسخة (ر) إذ ضاعت منها صفحات ، وسنعود إليها بعد صفحات قليلة وسوف أشير

إليها بإذن الله .

(١٠) لباب : الإنسان .

(١١) لباب : ج .

(١٢) لنفسيهما : كذا في « لباب » . وفي الأصل : لنفسها .

صورة ولا شكلاً<sup>(١)</sup> ، ولا للقوة الباصرة وغيرها من القوى .

الرابع : أن العقل<sup>(٢)</sup> يتصور النفي والإثبات ، ثم يحكم بتناقضهما ، مع أنه لا يحكم بكون أحدهما سارياً في الآخر ، أو مبيئاً عنه في الجهة ، أو لا سارياً ولا مبيئاً . ثم إننا نجد العقل يتوقف<sup>(٣)</sup> عن القسم الثالث إلا لبرهان يثبت أو ينفيه ، وأن العقل يدرك ماهيات مراتب<sup>(٤)</sup> الأعداد ، مع أنه لا يمكنه أن يحكم على أحد<sup>(٥)</sup> منها بأن موضوعها كذا ومقدارها<sup>(٦)</sup> كذا .

إذا<sup>(٧)</sup> عرفت ذلك فنقول : المعنى من اختصاص الشيء بالجهة والمكان : أنه يمكن الإشارة الحسية إليه بأنه هنا أو هناك . والعالم مختص بالجهة والمكان بهذا المعنى ، فإن كان الباري كذلك كان مُهاساً للعالم أو محاذياً له قطعاً .

ثم قالت الكرامية : إنه تعالى<sup>(٨)</sup> مختص بجهة فوق ، مماساً للعرش ، أو مبيئاً عنه ببعده متناه<sup>(٩)</sup> ، وهو قول أكثر طوائفهم ، وإما مبيئاً عنه ببعده غير متناه ، وهو قول الهيصمية ، وهذا لا يعقل مع إثبات الجهة ،

(١) لباب : وشكلاً .

(٢) لباب : و : العقل .

(٣) لباب : متوقفاً .

(٤) لباب : لمراتب .

(٥) لباب : واحد .

(٦) لباب : أو مقدارها .

(٧) لباب : وإذا .

(٨) لباب : إن الله تعالى .

(٩) متناه : ساقطة من « لباب » .

لأنه إذا كان في جانب والعالم في جانب ، كان البعد بينهما محصوراً<sup>(١)</sup> . فهذا ما ذكره .

فيقال : قد ذكرتم عن ذكرتموه من منازعكم أنهم ادّعوا العلم البديهي ببطلان قولكم وصحة نقيضه ، حيث جوّزتم وجود موجود لا يُشار إليه بأنه هنا أو هناك ، وأنه يجوز وجود موجودين ليس أحدهما سارياً في الآخر ولا مابيناً عنه بالجهة .

فقال هؤلاء المنازعون : نحن نعلم بالبديهة بطلان هذا ، فاحتجتم إلى مقامين .

أحدهما : أن تبيّنوا أن بطلان هذا ليس معلوماً بالبديهة ، وإلا فإذا كان بطلان القول معلوماً بالبديهة لم يمكن إقامة الدليل على صحته ، لأن<sup>(٢)</sup> النظريات لا تعارض الضروريات ، /بل ما عارضها كان من باب السفسطة .

والمقام الثاني : بيان ثبوت ذلك ، فإنه لا يلزم من عدم العلم بامتناعه أو العلم بإمكانه<sup>(٣)</sup> ثبوت ذلك في الخارج .

وإذا ثبت هذان المقامان لكم ، فإما أن يمكن مع ذلك القول بمقتضى النصوص من أن الله فوق العرش أو لا يمكن ، فإن أمكن ذلك لم يكن بين ما ذكرتموه من المعقولات وبين النصوص الإلهية تعارض ، وإن لم يمكن ذلك ثبت التعارض بينهما ، فقد تبين أن ثبوت التعارض

(١) هـ : محصوراً . انتهى .

(٢) د : لأن ، والمثبت من (هـ) .

(٣) هـ : بإمكان .

مبنى على هذه المقدمات الثلاث ، فإن لم تثبت الثلاث بطل كلامكم ، فكيف إذا تبين بطلان واحدة منها ، فكيف إذا تبين بطلانها كلها ؟ !

### وبيان ذلك في كل مقام :

أما المقام الأول ، فإن المثبتين قالوا : إنهم يعلمون بالبديهة امتناع وجود موجودين لا يكون أحدهما سارياً في الآخر ولا مبانئاً له بالجهة ، وأنه لا يمكن وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن الإشارة إليه ، بل قد يقولون : إن علمهم بأن الله فوق العالم علم ضرورى فطرى ، وأن الخلق كلهم إذا حَزَبَهُمْ شدة أو حاجة في أمر وجَّهوا قلوبهم إلى الله يدعونه ويسألونه ، وأن هذا أمر متفق عليه بين الأمم التى لم تغير فطرتها ، لم يحصل بينهم بتواطىءٍ واتفاق . ولهذا يوجد هذا في فطرة الأعراب والعجائز والصبيان ، من المسلمين واليهود والنصارى والمشركين ، ومن لم يقرأ كتاباً ولم يتلق مثل هذا عن معلّم ولا أستاذ . وهذا القدر مازال يذكره المصنّفون في هذا الباب ، من أهل الكلام والحديث وغيرهم .

المقام الأول : العلم بطور الله علم ضرورى فطرى .

قالوا : وإذا كان هذا ممّا يميز هؤلاء الذين لم يتواطئوا<sup>(١)</sup> بشوته عندهم كانوا صادقين ، فإنه يمتنع على الجمع الكثير الكذب من غير تواطىء<sup>(٢)</sup> ، وبمثل هذا علم ثبوت ما يخبر به أهل التواتر ممّا يعلم بالحس والضرورة ، فإن المخبر إذا لم يكن خبره مطابقاً ، فإما أن يكون متعمداً للكذب ، وإما أن يكون مخطئاً ، وتعمد الكذب يمتنع في العادة على الجمع الكثير من غير تواطىء<sup>(٢)</sup> ، والخطأ على الجمع الكثير يمتنع في

(١) د : يتواطؤ ؛ هـ : يتوطوا . وفى اللسان : « وواطء على الأمر مواطأة وافقه وتواطأنا عليه وتواطأنا توافقنا ، وفلان يواطئ اسمه اسمي ، وتواطؤوا عليه توافقوا »

(٢) فى النسختين : من غير تواطىء .



الأمر الحسية والضرورية . قالوا : وهذا بخلاف إثبات موجودين ليس أحدهما داخلاً في الآخر ، / ولا <sup>(١)</sup> خارجاً عنه ، فإن هذا لا تقوله إلا ص ٣ طائفة <sup>(٢)</sup> يذكرون أنهم علموا ذلك بالنظر لا بالضرورة ، وقد تلقاه بعضهم عن بعض ، فهو قول تواطوا عليه ، ولهذا لا يقول ذلك من [ لم ] <sup>(٣)</sup> ينظر في كلام النفاة .

وأما الإقرار بعلو الله [ تعالى ] <sup>(٤)</sup> ورفع الأيدي إليه ، فهو مما اتفقت عليه الأمم ، الذين يقولون ذلك ويفعلونه ، من غير اتفاق ولا مواطاة .  
وحينئذ فالجمع الكثير : إما أن يجوز عليهم الاتفاق على مخالفة البديهيات ، وإما أن لا يجوز ، فإن لم يجوز ذلك عليهم ، ثبت أن هذه المقدمة بديية ، لأنه اتفق عليها أم كثيرة بدون التواطؤ <sup>(٥)</sup> ، وإن جاز ذلك عليهم بطل احتجاجهم على أن هذه المقدمة ليست بديية ، فإن الجمع الكثير أنكروها ، وإذا بطلت حجتهم على أنها ليست بديية ، بقى أحد المتناظرين يقول : إن مقدمته معلومة له بالبديهة <sup>(٦)</sup> ، والآخر لا يمكنه إبطال قوله ، فلا تكون له حجة عقلية على بطلان قوله ، وهو المطلوب .

فكيف والنفاة لا يدعون بديهيات فطرية ، ولا سمعيات شرعية ،

(١) تكررت « ولا » في نسخة (د) مرتين .

(٢) عند كلمة « طائفة » تعود نسخة (ر) من جديد .

(٣) لم : ساقطة من (د) وأثبتها من (ر) - (هـ) .

(٤) تعالى : زيادة في (ر) .

(٥) ر - د : التواطى . ولم ترد الكلمة في (هـ) .

(٦) ر : بالبديهة .

وإنما يدعون نظريات عقلية . والمثبتون يقولون : معنا نظريات عقلية ، مع البديهيات الفطرية<sup>(١)</sup> ، ومع السمعيات اليقينية الشرعية النبوية . وأيضا فيقال : إذا قال المنازعون المثبتون : إن قولنا معلوم بالبديهية ، لم يمكن أن يناظر بقضية نظرية ، لأنه لا يمكن القدح بالنظريات في الضروريات ، كما لا يُقبل قدح السوفسطائي بنظره فيما يقول الناس إنه معلوم بالبديهية ، ولا يُقبل مجرد قوله على منازعه ، بل المرجع في القضايا الفطرية الضرورية إلى أهل الفطر السليمة ، التي لم تتغير فطرتها بالاعتقادات الموروثة والأهواء .

ومن المعلوم أن هذه المقدمة مستقرة في فطر جميع الناس ، الذين لم يحصل لهم ما يغير فطرتهم من ظنٍ أو هوى<sup>(٢)</sup> .

والنفاة لا ينازعون في أن هذا ثابت في الفطرة ، لكن يزعمون أن هذا من حكم الوهم والخيال ، وأن حكم الوهم والخيال إنما يُقبل في الحسيات لا في العقليات .

قالوا : ويتبين خطأ الوهم والخيال في ذلك بأن يُسلم للعقل / مقدمات تستلزم نقيض حكمه ، مثل أن يسلم للعقل مقدمات تستلزم ثبوت موجودٍ ليس بجسم ولا في جهة<sup>(٣)</sup> ، فيعلم حينئذ أن حكمه الأول باطل .

والمثبتون يقولون : هذا كلام باطل لوجوه :

(١) د : مع البديهيات العقلية الفطرية . والمثبت من (ر) : ولم ترد العبارة في (هـ) .

(٢) د : من ظن وهوى . والمثبت من (ر) : وفي (هـ) : بظن أو هوى .

(٣) عبارة « في جهة » مطبوعة في (ر) .

أحدهما : أنه إذا جاز أن يكون في الفطرة حكان بديهيان ، أحدهما مقبول والآخر مردود ، كان هذا قدحاً في مبادئ العلوم كلها ، وحينئذ لا يوثق بحكم البديهة .

الثاني : أنه إذا جُوز ذلك ، فالتمييز بين النوعين : إما أن يكون بقضايا بديئية ، أو نظرية مبنية على البديئية ، وكلاهما باطل ، فإننا إذا جُوزنا أن يكون في البديهيات ما هو باطل ، لم يمكن العلم بأن تلك البديئية المميزة بين ما هو صحيح من البديهيات الأولى ، وما هو كاذب مقبول <sup>(١)</sup> التمييز ، حتى يعلم أنها <sup>(٢)</sup> من القسم الصحيح ، وذلك لا يعلم إلا ببديئية <sup>(٣)</sup> أخرى مبنية <sup>(٤)</sup> مميزة ، وتلك لا يُعلم أنها من البديهيات الصحيحة إلا بأخرى ، فيفضى إلى التسلسل الباطل ، أو ينتهى الأمر إلى بديئية مشتبهة لا يحصل بها التمييز ، فلا يبقى طريق يُعلم به الحق من الباطل ، وذلك يقدح في التمييز ، والنظريات موقوفة على البديهيات ، فإذا جاز أن تكون البديهيات مشتبهة : فيها حق وباطل ، كانت النظريات المبنية عليها أولى بذلك ، وحينئذ فلا يبقى علم يُعرف به حق وباطل ، وهذا جامع كل سفسطة .

وبتقدير ثبوت السفسطة ، لا تكون لنا عقليات يثبت بها شئ ، فضلاً عن أن تُعارض <sup>(٥)</sup> الشرعيات .

(١) د : مقولة .

(٢) هـ ، ر : أن .

(٣) هـ : بديئية .

(٤) مبنية : كذا في (ر) ، (هـ) . وفي (د) : مبنية .

(٥) ر : أن تعارض .

**الثالث :** أن قول القائل : إن الوهم يسلم للعقل قضايا بديهية تستلزم إثبات وجود موجود . تمتنع الإشارة الحسية إليه ، ممنوع .

**الرابع :** أنه بتقدير التسليم بكون المقدمة جدلية ، فإن الوهم إذا سلم للعقل مقدمة ، لم ينتفع العقل بتلك القضية ، إلا أن تكون معلومة له بالبديهية الصحيحة ، فإذا لم يكن له سبيل إلى هذا انسدت<sup>(١)</sup> المعارف على العقل ، وكان تسلم الوهم إنما يجعل القضية جدلية لا برهانية ، وهذا وحده لا ينفع في العلوم البرهانية العقلية<sup>(٢)</sup> .

**الخامس :** أن قول القائل : إن حكم الوهم والخيال إنما يقبل في الحسيات دون العقليات إنما يصح إذا ثبت أن في الخارج موجودات لا يمكن أن تُعرف بالحس بوجه من الوجوه ، وهذا إنما يثبت إذا / ثبت أن في الوجود الخارجى ما لا يمكن الإشارة الحسية إليه ، وهذا أول المسألة ، فإن المثبتين يقولون : ليس في الوجود الخارجى إلا ما يمكن الإشارة الحسية إليه ، أولاً يُعقل موجود<sup>(٣)</sup> في الخارج إلا كذلك .

فإذا قيل لهم : حكم الوهم والخيال مقبول في الحسيات دون العقليات . والمراد بالعقليات موجودات خارجة قائمة بأنفسها لا يمكن الإشارة الحسية إليها .

قالوا : إبطالكم لحكم الفطرة الذى سميتوه الوهم والخيال ، موقوف على ثبوت هذه العقليات ، وثبوتها موقوف على إبطال هذا

(١) انسدت : كذا في (ر) ، وفى (د) : استدت . ولم ترد الكلمة في (هـ) .

(٢) تعود نسخة (ر) بعد كلمة « العقلية » إلى الانقطاع .

(٣) د : موجوداً ، والتصويب من (هـ) .

الحكم ، وإذا لم يثبت هذا إلا بعد هذا ، ولا هذا إلا بعد هذا ، كان هذا من الدّور الممتنع .

السادس : أن يُقال : إن أردتم بالعقلیات ما يقوم بالقلب من العلوم العقلية الكلية ونحوها ، فليس الكلام هنا في هذه ، ونحن لا نقبل مجرد حكم الحس ولا الخيال في مثل هذه العلوم الكلية العقلية ، وإن أردتم بالعقلیات موجودات خارجة لا يمكن الإشارة الحسية إليها ، فلم قلتم : إن هذا موجود ، فالنزاع في هذا ، ونحن نقول : إن بطلان هذا معلوم بالبدية .

السابع : أن يُقال : الوهم والخيال يُراد به ما كان مطابقاً وما كان مخالفاً ، فأما المطابق ، مثل توهم الإنسان لمن هو عدوه أنه عدوه ، وتوهم الشاة أن الذئب يريد أكلها ، وتخيل الإنسان لصورة ما رآه في نفسه بعد مغيبه ، ونحو ذلك ، فهذا الوهم والخيال حق ، وقضاياه صادقة ، وأما غير المطابق : فمثل أن يتخيل الإنسان أن في الخارج ما لا وجود له في الخارج ، وتوهمه ذلك مثل من يتوهم فيمن يحبه أنه يبغضه ، ومثل ما يتوهم الإنسان أن الناس يحبونه ويعظمونه ، والأمر بالعكس ، والله لا يحب كل [ مختال <sup>(١)</sup> ] فخور ، فالمختال الذي يتخيل في نفسه أنه عظيم ، فيعتقد في نفسه أكثر مما يستحقه ، وأمثال ذلك .

قالوا : وإذا كان الأمر كذلك ، فلم قلتم : إن حكم الفطرة بأن الموجودين إما متباينان وإما متحابثان من حكم الوهم والخيال الباطل ، ونحن نقول : إنه من حكم الوهم والخيال المطابق ؟

(١) مختال : ساقطة من (د) وأثبتها من (هـ) .

فإذا قلتم : إن العقل دلٌّ على أنه باطل ، كان الشأن في المقدمات التي يبنى عليها ذلك ، وتلك المقدمات أضعف في الفطرة من هذه المقدمات ، فكيف يُدفع الأقوى بالأضعف ؟

ط ٤ : الثامن : أن المثبتين/قالوا : بل المقدمات المعارضة لهذا الحكم هي من الوهم والخيال الباطل ، مثل إثبات الكليات في الخارج ، وتصور النفي والإثبات المطلقين ثابتين في الخارج ، وتصور الأعداد المجردة ثابتة في الخارج ، فإن هذه المتصورات <sup>(١)</sup> كلها لا تكون إلا في الذهن ، ومن اعتقد أنها ثابتة في الخارج فقد توهم وتخیل ما لا حقيقة له ، وجعل هذا التوهم <sup>(٢)</sup> والخيال الباطل مقدمة في دفع القضايا البديهيّة .

التاسع : أن يُقال : لا نسلم أن في الفطرة قضايا تستلزم نتائج تناقض ما حكمت به أولاً كما يدّعون ، فإن هذا مبني على أن المقدمات المستلزمة ما يتناقض الحكم الأول مقدمات صحيحة ، وليس الأمر كذلك ، كما سنبينه إن شاء الله تعالى ، فإن هذه المقدمات هي النافية لعلو الله على خلقه ومباينته لعباده ، والمقدمات المستلزمة لهذا ليست مسلّمة ، فضلاً عن أن تكون بديهيّة .

الوجه العاشر : أن الذين جعلوا هذه القضايا من حكم الوهم الباطل هم طائفة من نفاة الصفات الجهمية ، من المتكلمين ، والمتفلسفة ، ومن تلقى ذلك عنهم ، وهذا معروف في كتب ابن سينا ومن اتبعه من أهل المنطق .

(١) هـ : التصورات .

(٢) هـ : الوهم .

وكثير من أهل المنطق ، كابن رشد الحفيد وغيره ، يخالف ابن سينا فيما ذكره في هذا الباب في الإلهيات والمنطقيات ، ويذكر أن مذاهب الفلاسفة المتقدمين بخلاف ما ذكره ، وأما الأساطين قبله فالنقل عنهم مشهور بخلافهم في هذا الباب .

والمقصود أن هذا الكلام عامة من تكلم به من المتأخرين أخذوه من ابن سينا . ومن تدبر كلامه وكلام أتباعه فيه وجده في غاية التناقض والفساد ، فإنه قال في « إشاراته » - التي هي كالمصحف لهؤلاء المتفلسفة الملحدة - لما ذكر مواد القياس ، وتكلم عن <sup>(١)</sup> « القضايا من جهة ما يصدق بها » <sup>(٢)</sup> وذكر أن : « أصناف <sup>(٣)</sup> القضايا المستعملة فيما بين القائسين ومن يجرى مجراهم أربعة : مسلمات ، ومظنونات وما معها . ومشتبهات بغيرها ، ومتخيلات <sup>(٤)</sup> » .

كلام ابن سينا و  
« الإشارات » عن  
الخيال والوهيات  
وعليق ابن تيمية على  
كلامه

قلت : المتخيلات هي مواد القياس الشعري ، والمشتبهات هي مواد السوفسطائي ، وما قبل ذلك هو مواد البرهاني والخطائي والجدلي . قال <sup>(٥)</sup> : « والمسلمات : إما معتقدات ، وإما مأخوذات . والمعتقدات <sup>(٦)</sup> أصنافها ثلاثة : الواجب قبولها ، والمشهورات ،

(١) في كتاب « الإشارات والتنبيهات » في القسم الأول ، النهج السادس ، الفصل الأول . ٣٨٩/١ فقال : « إشارة .

(٢) الإشارات : إلى القضايا من جهة ما يصدق فيها أو نحوه .

(٣) عند كلمة « أصناف » تعود نسخة (ر) من جديد .

(٤) الإشارات : ومخيلات .

(٥) الإشارات والتنبيهات ٣٩٠/١ - ٣٩١ .

(٦) الإشارات : والمعتقدات أيضا (وفي نسخة بدون كلمة « أيضا ») .

والوهميات . والواجب قبولها : أوليات ، ومشاهدات ، ومجربات وما معها من الحدسيات والمتواترات وقضايا أقيستها معها <sup>(١)</sup> .

وتكلم عن القضايا الواجب قبولها <sup>(٢)</sup> بما ليس هذا موضعه ، وقد بَسَطَ الكلام فيما في منطقهم اليوناني من الفساد - مثل كلامهم في الفرق بين الذاتيات واللازمة للماهية ، ودعواهم أن الحد الحقيقي يفيد تعريف الماهية ، وأن الحقائق مركبة من الأجناس والفصول ، وكلامهم في الكليات الخمسة ، وما ذكروه في مواد البرهان ، ودعواهم أن التصورات المكتسبة لا تُنال <sup>(٣)</sup> إلا بجدهم ، والتصديقات المكتسبة لا تحصل إلا بمثل قياسهم ، وغير ذلك مما ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا أنه قال <sup>(٤)</sup> : « وأما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة ، إلا أن الوهم الإنساني يقضى بها قضاءً شديد القوة ، لأنه ليس يقبل ضدها ومقابلها ، بسبب أن الوهم تابع للحس ، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم ، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت تلك قبل المحسوسات ، ولم تكن محسوسة <sup>(٥)</sup> ، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات ، فلم يمكن أن يُتمثل <sup>(٦)</sup> ذلك

(١) أقيسها معها : كذا في (د) ، (هـ) . وفي (ر) : أقيسها ما معها . وفي « الإشارات » ٣٩١/١ : قياسها معها .

(٢) انظر « الإشارات » ٣٩٢/١ - ٣٩٩ .

(٣) ر : لا تحصل ، وليست العبارة في (هـ) .

(٤) الإشارات والتنبيهات ٤٠٣/١ - ٤٠٥ .

(٥) محسوسة : كذا في (ر) ، (هـ) ، « الإشارات » ٤٠٤ . وفي (د) : بمحسوسة .

(٦) الإشارات : تتمثل .



الوجود في الوهم ، ولهذا كان الوهم<sup>(١)</sup> مساعداً للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادئ ، فإذا تعديا معا إلى النتيجة نكص الوهم ، وامتنع عن قبول ما سلّم موجه . وهذا الصنف من القضايا<sup>(٢)</sup> أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأولية ، وتكاد تشاكل الأوليات وتدخل في المشبهات بها ، وهي أحكام للنفس في أمور متقدمة على المحسوسات ، أو أعم منها ، على نحو ما يجب أن لا يكون لها ، وعلى نحو ما يجب أن يكون أو يُظن في المحسوسات ، مثل اعتقاد المعتقد أنه<sup>(٣)</sup> لا بد من خلاء ينتهي [إليه] الملاء<sup>(٤)</sup> إذا تناهى ، وأنه لا بد في كل موجود أن يكون<sup>(٥)</sup> مشاراً إلى جهة وجوده<sup>(٦)</sup> .

وهذه الوهميات لولا مخالفة السنن الشرعية لها ، لكانت تكون مشهورة ، وإنما يثلم<sup>(٧)</sup> في شهرتها الديانات الحقيقية والعلوم / الحكمية ، ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك ، لشدة ط ٥ استيلاء الوهم على أن ما يدفعه الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات

(١) الإشارات : ولهذا فإن الوهم نفسه وأفعاله لا تمثل في الوهم ، ولهذا ما يكون الوهم . .  
(٢) وهذا الصنف من القضايا : كذا في (ر) ، (هـ) . وفي (د) : وهذا الضرب في القضايا ، وفي الإشارات ٤٠٣/١ : وهذا الضرب من القضايا .

(٣) الإشارات : أن .

(٤) في (د) : لم تظهر كلمة «خلاء» بوضوح ، وسقطت كلمة «إليه» . والمثبت هو الذي في (ر) ، (هـ) وهو موافق لما في الإشارات ٤٠٤/١ . وستكرر العبارة مرة أخرى وفيها ما سقط هنا ، ص ١٠٢ .

(٥) الإشارات : من أن يكون .

(٦) ر ، هـ : وجودها .

(٧) الإشارات ٤٠٥/١ : تظم .

فهو مدفوع منكر، بل إنه باطل شنع<sup>(١)</sup>، بل تكاد أن تكون الأوليات<sup>(٢)</sup> والوهميات التي لا تزاحم من غيرها مشهورة ولا تنعكس<sup>(٣)</sup>.

قلت : وقد ذكر في غير هذا الموضع شرح القوى الإدراكية ، وذكر القوة التي تُتخيل بها المحسوسات والتي تحفظ بها ، وسمى<sup>(٤)</sup> الأولى على اصطلاحهم « الحس المشترك » والثانية « الخيال ».

قال<sup>(٥)</sup> : « وأيضاً فالحيوانات<sup>(٦)</sup> - ناطقها وغير ناطقها - تدرك في<sup>(٧)</sup> المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ، ولا متأدية من طريق الحواس ، مثل إدراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس ، وإدراك الكبش معنى في النعجة غير محسوس : إدراكاً جزئياً يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده ، فعندك قوة هذا شأنها ، وأيضاً فعندك وعند كثير من الحيوانات العجم قوة تحفظ<sup>(٨)</sup> هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها ، غير الحافظ<sup>(٩)</sup> للصور ، وهذه هي الذاكرة<sup>(١٠)</sup> .

(١) بل إنه باطل شنع : كذا في (د) ، (ر) ، (هـ) : وفي « الإشارات » ٤٠٥/١ : وهو مع أنه باطل شنيع ليس بلا شهرة .

(٢) الإشارات : بل تكاد أن تكون من الأوليات - وفي نسخة بدون كلمة « من » .

(٣) ولا تنعكس : كذا في (ر) ، وفي (د) : تنعكس ، وفي (هـ) الكلمة غير منقوطة . وفي « الإشارات » : ولا ينعكس .

(٤) د ، ر ، هـ : وسمى .

(٥) في « الإشارات والتنبهات » ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ .

(٦) الإشارات : وأيضاً فإن الحيوانات .

(٧) ر : يدرك من . (٨) ر ، هـ : تحفظه .

(٩) الإشارات : الحافظة .

(١٠) د : وهذه هي الذاكرة ، هـ : وهي الذاكرة ، وليست هذه الكلمات في « الإشارات » .

قال<sup>(١)</sup> : « وتجد قوة أخرى لها<sup>(٢)</sup> أن تتركب وتفصل ما يليها من الصور المأخوذة عن الحس والمعاني المدركة بالوهم ، وتركّب أيضا الصور بالمعاني وتفصلها<sup>(٣)</sup> عنها ، وتُسمّى عند استعمال العقل مفكّرة ، وعند استعمال الوهم متخيلة ، وكأنها قوة<sup>(٤)</sup> ما للوهم ، وبتوسط<sup>(٥)</sup> الوهم للعقل<sup>(٦)</sup> . »

قلت : والمقصود أن يُعرف اصطلاحهم ومرادهم بلفظ الخيال والوهم ونحو ذلك ، وأن الخيال هو تصور الأعيان المحسوسة في الباطن . والوهم تصور المعاني التي ليست محسوسة في تلك الأعيان ، وكلاهما تصور معيّن جزئي ، والعقل هو الحكم العام الكلّي ، الذي لا يختص بعين معيّنة ولا معنى معيّن .

وإذا عُرف ذلك فيقال : هذه القوة في الباطن بمنزلة القوى الحسيّة في الظاهر ، والقدح فيها كالقدح في الحسيّات ، وهذه القوة لا يجوز أن يناقض<sup>(٧)</sup> تصورها للمعقول ، كما لا يناقض سائر القوى الحسية

(١) الإشارات والتهيّات ٣٥٧/٢ .

(٢) الإشارات : وتخلعها قوة رابعة لها .

(٣) ر : وتفصلها .

(٤) الإشارات : .. متخيلة ، وسلطانها في الجزء الأول من التجويف الأوسط ، كأنها قوة .

(٥) ويتوسط : كذا في (ر) ، (هـ) . وفي (د) : ويتوسط . وفي الإشارات : ويتوسط .

(٦) عرض ابن سينا للموضوعات السابقة في أكثر كتبه ورسائله ، انظر الشفاء : الطبيعيات : (٦)

النفس ، ص ٣٥ - ٣٧ ، تحقيق قنواي وزايد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥/١٣٩٥ ، النجاة ١٦٢/٢ - ١٦٣ ، ط . الكردي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٣٨/١٣٥٧ ؛

تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات : رسالة الطبيعيات من عيون الحكمة ، ص ٢٨ - ٢٩ ، رسالة القوى الإنسانية ، ص ٦٢ - ٦٣ ، ط . هندية ، القاهرة ، ١٩٠٨/١٣٢٦ .

(٧) ر : تناقض ؛ د : يناقض ، هـ : غير منقوطة .

ص ٦ للمعقول ، لأن<sup>(١)</sup> المعقولات أمور / كلية تتناول هذا المعين وهذا المعين ، سواء كان جوهرًا قائمًا بنفسه ، أو معنى في الجوهر والحس الباطن والظاهر ، لا يتصور إلا أموراً معينة فلا منافاة بينهما ، فالحس الظاهر يدرك الأعيان المشاهدة وما قام بها من المعاني الظاهرة كالألوان<sup>(٢)</sup> والحركات ، والذي سموه الوهم جعلوه يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي لا تدرك بالحس الظاهر ، كالصداقة والعداوة ونحو ذلك ، والتخيل هو بمثل تلك المحسوسات في الباطن ، ولهذا جعلوا الإدراكات<sup>(٣)</sup> ثلاثة : الحس ، والتخيل ، والعقل .

قال ابن سينا<sup>(٤)</sup> : « الشئ يكون محسوساً عندما يشاهد ، ثم يكون متخيلاً عند غيبته بتمثل صورته في الباطن ، كزيد الذي أبصرته مثلاً ، إذا غاب عنك فتخيلته ، وقد يكون معقولا عندما يتصور من زيد مثلاً معنى الإنسان الموجود أيضاً لغيره . وهو عندما يكون محسوساً تكون غشيته<sup>(٥)</sup> غواش غريبة عن ماهيته<sup>(٦)</sup> ، لو أزيلت عنه لم تؤثر في كنه ماهيته ، مثل : أين ، ووضعه ، وكيف<sup>(٧)</sup> ، ومقدار بعينه ، لو

(١) د : لين .

(٢) د : كالألوان .

(٣) ر : الإرادات .

(٤) في « الإشارات والتنبيهات » ٣٤٣/٢ - ٣٤٧ .

(٥) الإشارات : الفصل الثامن : تنبيه : الشئ قد يكون محسوساً .

(٦) تكون غشيته : كذا في (د) ، (ر) وفي هـ كلمة « تكون » غير منقوطة . وفي « الإشارات »

٣٤٤/٢ : يكون قد غشيته .

(٧) ر : عريه غير ماهيته .

(٨) ر ، هـ : أين وكيف ووضع .

توهمت <sup>(١)</sup> بدله غيره لم يؤثر <sup>(٢)</sup> في حقيقة ماهية إنسانيته . والحس يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض التي تلحقه بسبب المادة التي خلُق منها ، لا يجردها عنه <sup>(٣)</sup> ، ولا يناله إلا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته <sup>(٤)</sup> ، ولذلك لا يتمثل في الحس إلا ظاهر صورته <sup>(٥)</sup> إذا زال . وأما الخيال <sup>(٦)</sup> الباطن فيتخيله <sup>(٧)</sup> مع تلك العوارض ، لا يقتدر <sup>(٨)</sup> على تجريده المطلق عنها ، لكنه يجرده عن تلك العلاقة المذكورة التي يتعلق <sup>(٩)</sup> بها الحس ، فهو يتمثل صورته مع غيبوبة حاملها . وأما العقل فيقتدر <sup>(١٠)</sup> على تجريد الماهية المكنوفة <sup>(١١)</sup> باللواحق الغريبة <sup>(١٢)</sup> المشخصة <sup>(١٣)</sup> . مستتباً <sup>(١٤)</sup> إياها حتى كأنه عمِلَ بالمحسوس عملاً جعله معقولاً . وأما ما هو في ذاته برئ عن الشوائب المادية ، ومن اللواحق

(١) الإشارات ٣٤٤/٢ : لو توهم .

(٢) يؤثر : كذا في (ر) . وفي (د) ، (هـ) : الكلمة غير منقوطة . وفي « الإشارات » : تؤثر .

(٣) الإشارات : لا يجرده عنها .

(٤) ر : بين حسية ومادية .

(٥) في الحس إلا ظاهر صورته : كذا في (ر) ، (هـ) ، وفي (د) : في الحس إلا ظاهر صوته ؛ وفي

« الإشارات » ٣٤٤/٢ : في الحس الظاهر صورته .

(٦) ر : وأما التخيل .

(٧) الإشارات ٣٤٥/٢ : فيخيله .

(٨) لا يقتدر : كذا في (د) ، وفي (ر) ، (هـ) ، الإشارات : لا يقدر ، وسرد فيها بعد ، في ص

٣٤ : لا يقتدر .

(٩) الإشارات ٣٤٥/٢ : التي تعلق وسرد فيها بعد ص ٣٤ : تعلق .

(١٠) ر ، هـ : فيقدر .

(١١) ر ، هـ : المكنوفة .

(١٢) ر ، هـ : الغريبة .

(١٣) الإشارات ٣٤٦/٢ : المشخصة .

(١٤) د : مستتباً ؛ هـ : مستبأ .

الغريبة<sup>(١)</sup> ، التي لا تلزم [ ماهيته عن ماهيته ]<sup>(٢)</sup> ، فهو معقول لذاته ، ليس يحتاج إلى عمل يعمل به ، بعده<sup>(٣)</sup> لأن يعقل<sup>(٤)</sup> ما من شأنه أن يعقله ، بل لعله في جانب<sup>(٥)</sup> ما من شأنه أن يعقله .

٦ ظ قلت : هذا الكلام هو من أصول أقوالهم ، / ومنه وقعوا في الاشتباه والالتباس ، حتى صاروا في ضلال عظيم .

فإنه يُقال : قوله : « وقد يكون معقولا عندما يتصور من زيد مثلا معنى الإنسان الموجود أيضا لغيره<sup>(٦)</sup> » .

الرد الفصل على  
كلام ابن سينا

أعني به أن ذلك الإنسان المعقول الذي يكون لهذا ولهذا<sup>(٧)</sup> ، هو شيء ثابت في الخارج ، هو بعينه لهذا المعين ولهذا المعين ، مغاير للإنسان المعين ، ولصفاته القائمة به ؟

أم تعني به الإنسان المعقول الكلي الثابت في العقل ، الذي يتناول المعينات تناول اللفظ العام لمفرداته ؟

فإن أردت الأول فهذا باطل لا حقيقة له ، ونحن نعلم بالضرورة أن هذا الإنسان المعين ليس فيه شيء من الإنسان المعين الآخر ، بل كل

(١) ر ، هـ : ومن اللواحق العربية ، الإشارات : واللواحق الغريبة .

(٢) ر : التي لا تلزم ماهية : وفي (هـ) كلمة « يلزم » غير منقوطة ؛ وفي (د) : التي لا يلزم ماهية . وأما في الإشارات ٣٤٦/٢ : التي لا تلزم ماهيته عن ماهيته ، وهو الذي أثبت ، وسيدكره ابن تيمية فيما يلي ، ص ٣٦ .

(٣) ر : بعده ؛ د ، هـ : بعده (غير منقوطة) والمثبت هو الذي في « الإشارات » ٣٤٦/٢ .

(٤) الإشارات ٣٤٧/٢ : لأن يعقله .

(٥) الإشارات ٣٤٧/٢ : من جانب .

(٦) وهو الذي سبق من كلام ابن سينا ، ص ٢٤ .

(٧) د : لهذا وهذا .

منها مختص<sup>(١)</sup> بذاته وصفاته ، ولم<sup>(٢)</sup> يشتركا في شيء ثابت في الخارج أصلاً ، ولهذا يكون أحدهما موجوداً مع عدم الآخر وبالعكس ، ويموت أحدهما مع حياة الآخر وبالعكس ، ويتألم أحدهما مع لذة الآخر وبالعكس .

كلام الرازي في  
« شرح الإشارات »

ولهذا قال الشارحون لكلامه كالرازي<sup>(٣)</sup> : « إن الشخص المعين إما أن يدرك بحيث يمنع نفس إدراكه من الشركة ، وإما أن لا يكون كذلك<sup>(٤)</sup> .

والأول لا يخلو : إما أن يتوقف حصول ذلك الإدراك على وجود ذلك المدرك في الخارج أولاً يتوقف .

فهذه أقسام ثلاثة<sup>(٥)</sup> : أولها : الإدراك الذي يجتمع فيه الأمران<sup>(٦)</sup> ، وهو أن يكون مانعاً من الشركة ، ويكون متوقفاً على وجود المدرك في الخارج ، وهذا هو إدراك الحس ، فإني إذا أبصرت زيداً ، فاللبصر يمنع لذاته من أن يكون مشتركاً فيه بين كثيرين ، وهذا الإبصار لا يحصل إلا عند حصول المدرك في الخارج .

(١) ز : يختص .

(٢) ز : لم .

(٣) في كتابه « شرح الإشارات » ومنه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ( رقم ٢٢٤ الفلسفة والمنطق ) وسنقابل الكلام التالى عليه : ظ ١٢٤ .

(٤) شرح الإشارات : ... بحيث يمنع نفس إدراكه من ذلك . وسقطت عبارة : « من الشركة وإما أن لا يكون » وبدلاً من كلمة « كذلك » في الصورة « وذلك » .

(٥) كلمة « ثلاثة » غير واضحة في (د) . وهى واضحة في مصورة « الإشارات » .

(٦) الإشارات : الأثران .

وثانيها : أن يحصل فيه أحد الموضعين دون الآخر<sup>(١)</sup> ، فيكون مانعاً من الشركة ، ولكنه لا يتوقف على الوجود الخارجى ، وهو التخيل . فإني إذا شاهدت زيداً ثم غاب ، فإني أتخيله على ما هو عليه من الشخصية ، فنفس ما تخيلته يمنع من الشركة ، وأما هذا<sup>(٢)</sup> الإدراك فإنه لا يتوقف على وجود<sup>(٣)</sup> المدرك فى الخارج ، فإني يمكننى أن أتخيله بعد عدمه .

وثالثها : أن يخلو عن الموضعين جميعا ، فلا يكون مانعاً من الشركة ، ولا موقوفاً على وجود المدرك فى الخارج ، وهو المسمى بالإدراك العقلى .

ص ٧ / قلت : فقد بينوا أن الإدراك العقلى هو ما لا يمنع الشركة ، ولا يشترط فيه وجود المدرك من خارج . ومعلوم أن هذا هو إدراك الكليات الثابتة فى العقل . وإذا كان كذلك ، فقوله<sup>(٤)</sup> : « وهو عندما يكون محسوساً [ تكون ] »<sup>(٥)</sup> غشيته غواشٍ غريبة عن ماهيته ، لو أزيلت عنه لم تؤثر فى كنه ماهيته « كلام يستلزم أن يكون فى الخارج شيان : أحدهما : ماهية مجردة عن المحسوسات ، والثانى : محسوسات غشيت تلك الماهية المجردة المعقولة الثابتة فى الخارج ، وهذا باطل يعلم بطلانه بالضرورة من تصور ما يقول .

تعلق ابن تيمية  
عود مناقشة ابن  
سينا

(١) الإشارات : الثانى .

(٢) عبارة « وأما هذا » فى أول ص ١٢٥ من الصورة .

(٣) بعد كلمة « وجود » تنقطع نسخة (ر) .

(٤) أى ابن سينا ، وسبق ورود كلامه . ص ٢٤ - ٢٥ .

(٥) تكون : ساقطة من (د) .



فإنه إن كان المعقول المجرد لا يكون إلا في النفس ، فكيف يكون في الخارج معقولٌ مجردٌ تقارنه المعينات المحسوسة واحداً بعد واحد ، أو تقارنه تارة وتفارقه أخرى ؟ وقوله <sup>(١)</sup> : « مثل : أين ، ووضع ، وكيف ، ومقدار بعينه ، لو توهمت بدله غيره ، لم يؤثر في حقيقة ماهية إنسانيته » .

يقال له : نعم إذا تصوّرنا بدل المعنى غيره ، لم يؤثر فيما في النفس من الإنسان المعقول الكلّي المجرد ، فإن مطابقته لهذا المعين كمطابقته لهذا المعين ، كما لا يؤثر ذلك في لفظ الإنسان المطلق ، فإن مطابقته لهذا المعين كمطابقته لهذا المعين ، فشمول اللفظ ومعناه الذي [ هو ] <sup>(٢)</sup> في الذهن سواء ، لكن ذلك المعين إذا توهمنا بدله غيره ، لم يكن في ذلك البديل من هذا المعين شيء أصلاً ، بل كان البديل نظيره وشبيهه ومثله ، فإما أن يكون هو إياه ، أو يكون في الخارج حقيقة معينة في هذا المعين ، هي نفسها <sup>(٣)</sup> حقيقة ثابتة في هذا المعين ، فهذا هو محل الغلط .

ويقال لمن ظن هذا : لما خلق الله هذا المعين ، كانت تلك الحقيقة موجودة قبله أو حدثت معه ؟

فإن حدثت معه ، فهي معينة ، لا مطلقة كليّة ، لأن <sup>(٤)</sup> الكلّي لا يتوقف على وجود هذا المعين ، وإن كانت موجودة قبله ، فإن كانت

(١) وهو ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٢) هو : زيادة في (هـ) .

(٣) د : بعضها ، والمثبت من (هـ) .

(٤) د : لين .

مجردة عن الأعيان لم يحتج فيها إلى شئ من المعينات ، وإلا فالقول في مقارنتها لذلك المعين كالقول في هذا .

وأيضاً فإنه يُقال : هل انتقلت من <sup>(١)</sup> غيره وقارنته ؟ أو قامت به وبغيره ؟ فإن انتقلت من غيره فارقت ذلك المعين ، / فثبت أن المعين لا يحتاج إلى مطلق يقارنه ، وإن قامت به وبغيره ، فإما أن يكون جوهرًا أو عرضاً ، فإن كانت عرضاً فالعرض الواحد لا يكون في محلين . وإن كانت جوهرًا فالجوهر الواحد لا يكون في محلين .

فإن قال : هذا في الجواهر المحسوسة ، وأما الجواهر المعقولة فقد تقوم بمحلين .

قيل : إن أردت بالجواهر المعقولة ما في القلوب ، فتلك أعراض لا جواهر . وإن أردت هذه الكليات التي تدعى وجودها في الخارج ، فتلك لا محل لها عندك ، فضلاً عن أن تقوم بمحلين .

وهذا أيضاً مما يناقض قولهم : إن المطلق جزء من المعين ، فكيف يكون ما لا يتخصص بحيز ولا مكان جزءاً مما يتخصص بحيز ومكان ؟ وإذا قال القائل : المعقول الذي لا حيز له ولا مكان ولا جهة ولا يُشار إليه ، جزءٌ وبعضٌ وداخلٌ في هذا الجسم المتحيز ، الذي له مكان وجهة وحيز - لَعَلِمَ كل عاقل فساد ما يقول . وهذا حقيقة قول هؤلاء .

وأيضاً ، فتلك الحقيقة المجردة المطلقة إذا كانت كلية ، والكل لا يمنع تصويره من وقوع الشركة فيه ، وكانت جزءاً من المعين - كان في

كل معيّن كليات كثيرة ، لا يمنع تصورها من وقوع الشركة فيها ، فيكون في كل إنسان معيّن حيوان كلّى ، وناطق كلّى ، وإنسان كلّى ، وجسم كلّى ، وحساس كلّى ، وقائم بنفسه كلّى ، وجوهر كلّى ، وموجود كلّى ، ومخلوق كلّى ، وآكل كلّى ، وشارب كلّى ، ومتنفس كلّى ، وأمثال ذلك مما يمكن أن يُوصف به الإنسان .

ومن المعلوم بصريح العقل أن الكلّي الذي قد يعم جزئيات <sup>(١)</sup> كثيرة لا يكون بعض جزئى واحد ، فإن الكثير لا يكون بعض القليل وجزءه ، ولا يكون ما يتناول أموراً كثيرة ويشملها ويعمها ، أو يصلح لذلك ، بعض واحد لا يقبل العموم والشركة .

وقوله <sup>(٢)</sup> : « والحس <sup>(٣)</sup> يناله من حيث هو مغمور في هذه العوارض التى تلحقه بسبب المادة التى خُلق منها ، لا يجردا عنها ، ولا يناله إلا بعلاقة وضعية » .

فيقال : هذا مبنى على أن فى الخارج شيئاً موجودا فى هذا الإنسان المعين ، عرض له هذا الإنسان المعين ، وهذا مكابرة للحس والعقل . والمادة التى خُلق منها بدنه ليست موجودة الآن ، بل استحالت وعلمت ، وليس فيه الساعة منى أصلا .

وقوله : « لا يجردا عنها » إنما يصح لو كان هنا مادة موجودة مغايرة/لهذا البدن المشهود ، حتى يمكن تجريد أحدهما عن الآخر . نعم إن ص ٨ أريد بالمادة البدن ، وأن الروح مقارنة للبدن ، فهذا كلام صحيح .

(١) د ، هـ : جزيات .

(٢) أى ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٢٥ .

(٣) د : الحس .

لكن الروح معينة ، والبدن معين ، ومقارنة أحدهما الآخر ممكن ، وهؤلاء يشبه عليهم مقارنة الروح للبدن وتجريدها عنه ، بمقارنة الكليات المعقولة لجزئياتها<sup>(١)</sup> وتجريدها عنها ، والفرق بين هذا وهذا أبين من أن يحتاج إلى بسط .

وهم يلتبس عليهم أحدهما بالآخر ، فيأخذون لفظ « التجريد » و « المقارنة » بالاشتراك ، ويقولون : العقول المفارقة للمادة<sup>(٢)</sup> ، ولا يميزون بين كَوْن الروح قد تكون مقارنة للبدن ، وبين المعقولات الكلية التي لا تتوقف على وجود معين ، فإن الروح - التي هي النفس الناطقة - موجودة في الخارج ، قائم<sup>(٣)</sup> بنفسه ، إذا فارقت البدن . وأما العقليات الكلية المترعة من المعينات فإنما هي في الأذهان لا في الأعيان ، فيجب الفرق بين تجريد الروح عن البدن ، وتجريد الكليات عن المعينات .

وأما قوله<sup>(٤)</sup> : « وكذلك<sup>(٥)</sup> لا يتمثل في الحس إلا ظاهر صورته » .

فسبب هذا أن الحس لا يدركه كله ، وإن كان كله محسوساً ، بمعنى أنه يمكن إحساسه ورؤيته في الجملة ، ولكن باطنه ليس بمحسوس لنا

(١) د ، هـ : لجزئياتها .

(٢) هـ : المادة .

(٣) قائم : كذا في النسختين ، والروح تذكر وتؤنث .

(٤) أى ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٢٥ .

(٥) وكذلك : كذا في النسختين ، وسبقت في (د) ، (هـ) ، (ر) ، الإشارات : ولذلك .

عند رؤية ظاهره ، لا لعدم<sup>(١)</sup> إمكان إحساسه ، لكن لاحتجاب باطنه ، أو لمعنى آخر .

وهذا أيضا [ من ]<sup>(٢)</sup> مثرات غلطهم ، فإنهم قد لا يفرقون في المحسوس بين ما هو محسوس بالفعل لنا ، وبين ما يمكن إحساسه ، وإن كنا الآن لا نستطيع أن نحسه . فإن عنى بالمحسوس الأول ، فلاريب أن الأعيان منها ما هو محسوس ، ومنها ما ليس بمحسوس ، وما أخبرتنا به الأنبياء من الغيب ليس محسوساً لنا ، فلا نشهده الآن ، بل هو غيب عنا ، ولكن هو مما يمكن إحساسه ، ومما يحسه الناس بعد الموت .

ولهذا كانت عبارة الأنبياء عليهم السلام تقسم الأمور إلى غيب وشهادة ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [سورة البقرة : ٣] .

وقال : ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ ﴾ [سورة هود : ٤٩] .

وقال : ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ [سورة الحشر : ٢٢] .

وأما هؤلاء فيقسمونها إلى محسوس ومعقول . والمعقول في الحقيقة : ما كان في العقل ، وأما الموجودات الخارجية فممكن أن ينالها الحس ، وأن يوقف الإحساس بها على شروط/متيقنه<sup>(٣)</sup> الآن .

ط ٨

(١) عبارة « لا لعدم » مطبوعة في (د) وأثبتها من (هـ) .

(٢) من : ساقطة من (د) وأثبتها من (هـ) .

(٣) متيقنه : كذا في (د) وإن كانت الكلمة غير واضحة تماماً . وفي (هـ) : الكلمة غير منقوطة ،

وتقرأ : متيقنه .

وأما قوله<sup>(١)</sup> : « وأما الخيال الباطن فيتخيله مع تلك العوارض لا يقتدر على تجريده المطلق عنها ، لكنه يجرده عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلق<sup>(٢)</sup> بها الحس ، فهو يتمثل صورته مع غيبوبة حاملها » .  
فيقال له : هذه<sup>(٣)</sup> حجة عليكم ، فإن ما يتخيله الإنسان في نفسه إنما هو موجود في نفسه ، فالصورة الخيالية ليست موجودة في الخارج ، ولا يشترط في التخيل ثبوت المتخيل في الخارج .

وقولكم : « يتخيله مع تلك العوارض » إثبات لشيئين ، ولا حقيقة لذلك ، بل لم يتخيل إلا الصورة التي هي عرض قائم بنفسه .

وقولكم : « فهو يتمثل صورته<sup>(٤)</sup> مع غيبوبة حاملها » كلام ملتبس ، فإن الصورة التي تخيلها في نفسه ليس لها حامل في الخارج ، وحامل الصورة التي في الخارج هو موجود معها ، فالصورة المحمولة في الخارج ليست عين ما في نفسه ، وما في نفسه ليست الصورة المحمولة .  
والتحقيق أنه يتخيل الصورة مع غيبوتها بالكلية عن حسّ الظاهر ، ليس مع غيبوبة حاملها قط ، سواء عني بالصورة نفس الشخص المتصور<sup>(٥)</sup> ، أو نفس الشكل القائم به .

وقوله<sup>(٦)</sup> : « إن الخيال يتخيله مع تلك العوارض لا يقدر على

(١) أي ابن سينا ، وسبق كلامه . ص ٢٥ .

(٢) جاءت من قبل ، ص ٢٥ : يتعلق .

(٣) د : هذا . والمثبت من (هـ) .

(٤) هـ : الصورة .

(٥) هـ : المصور .

(٦) أي ابن سينا ، وسبق ورود هذا النص ، ص ٢٥ . ولكنه في هذا الموضع لم يلتزم بما ورد

سابقا وإنما اختصر أحيانا ، وغير الألفاظ أحيانا أخرى .

تجريد المطلق عنها ، لكنه يجردُها عن تلك العلاقة المذكورة التي تعلّق بها الحس ، وأما العقل فيقدر على تجريد الماهية المكثوفة<sup>(١)</sup> باللاحق الغريبة<sup>(٢)</sup> المشخّصة مستتباً<sup>(٣)</sup> إياها ، حتى كأنه عمِلَ بالمحسوس عملاً جعله معقولاً .

فقد يعترض على ذلك بأن يُقال : إنه يقتضى أن تجريد الخيال الكلّي من جنس تجريد العقل ، فإن ما يتخيله المختال هو مثال المحسوس المعين ، فلم يجرد منه معنى كلّي أصلاً ، لكن إن ارتسم<sup>(٤)</sup> فيه صورة تشاكله ، كما ترسم في الحائط صورة تشاكل الصورة المعيّنة ، ثم قد يتخيل المعين بجميع صفاته ، وقد يتخيل بعضها دون بعض ، وقد يتصور عينه مع مغيب صورة بدنه - كان المتصور حقيقة المعينة ، كالروح دون الإنسانية المطلقة .

وأما العقل فقد يُراد به عقل الصورة المعينة ، فهو من /جهة كونه تصوراً معيّناً من جنس التخيل ، ومن جهة كونه لا يختص بشكل معين من جنس تصور العقل .

وقد يُراد بالعقل تصور الكلّي المطلق ، كتصور الإنسان المطلق ، وجوابه أن الإنسان المطلق قد يُتخيل مطلقاً ، والبهائم لها تخيل كلّي ، ولهذا إذا رأت الشعير حنّت إليه ، ولولا أن في خيالها صورة مطلقة مطابقة لهذا الشعير وهذا الشعير ، لم تطلب هذا المعين حتى تذوقه ،

(١) د : المكثوفة . (٢) هـ : الغريبة .

(٣) د : مستتباً .

(٤) هـ : لكن ارتسم .

فطلبها له إذا رآته يقتضى أنها أدركت أن هذا مثل الأول ، وإنما تدرك التماثل إذا كان فى النفس صورة تطابق التماثلين يُعتبر بها تماثلها .

لكن يُقال : فحيث لا فرق بين التخيل والتعقل من جهة كون كل منهما يكون معيناً ويكون مطلقاً ، وكل منهما ليس عين ما فيه هو عين الموجود فى العقل بل مثاله .

فقوله (١) : « حتى كأنه عمِلَ بالمحسوس عملاً جعله معقولاً » .

تحقيقه أن المحسوس لم يُعمل به شئ أصلاً ، ولا فيه معقول أصلاً ، بل العقل تمثّل معقولاً يطابق المحسوس وأمثاله .

وقوله (٢) : « وأما ما هو فى ذاته برىء عن الشوائب المادية وعن اللواحق الغريبة التى لا تلزم ماهيته عن ماهيته (٣) ، فهو معقول لذاته » .

### ففيه كلامان :

أحدهما : أن يُقال : ثبت مثل هذا المعقول تبع لثبوت المعقول المتترع من المحسوس ، وذلك ليس إلا فى العقل ، لا وجود له فى الخارج ، فيكون المعقول المجرد كذلك ، وحيث لا فليس فى ذلك ما يقتضى أن يكون فى الخارج معقول مجرد .

الثانى : أن يُقال : ثبت هذه المعقولات المجردة فى الخارج فرع إمكان وجودها ، وإمكان وجودها مبنى على إمكان وجود ما لا يمكن

(١) أى ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٢٥

(٢) أى ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٢٥ .

(٣) انظر ما سبق ، ص ٢٥ .



الإحساس به ، فلا يجوز إثبات إمكان وجود ذلك بناءً على وجود هذه المجردات ، لأن ذلك دَوْرٌ قَبْلِي ، وهو ممتنع .

والمقصود أن في كلامهم ما يقتضى أنه ليس في المعقولات إلا ما يعقله العاقل في نفسه ، مثل العلم الكلى ، وقد يدَّعون ثبوت هذه المعقولات في الخارج فيتناقضون ، وهذا موجود في كلام أكثرهم ، يقولون كلهم : الكليات وجودها في الأذهان لا في الأعيان ، ثم يقول بعضهم : إن الكليات تكون موجودة في الخارج ، ولهذا كثيراً ما يرد بعضهم على بعض في هذا الموضع ، و[ هو ] من <sup>(١)</sup> أصول ضلالتهم ومجازاتهم . وكلامهم في المعقولات المجردة من هذا النمط ، وليس لهم دليل على إثباتها ، وإذا حرَّر ما يجعلونه دليلاً لم تثبت <sup>(٢)</sup> إلا أمور <sup>(٣)</sup> معقولة في الذهن .

واسم « الجوهر » عندهم يُقال على خمسة أنواع ، على : العقل ، والنفس ، والمادة ، والصورة ، والجسم ، وهم متنازعون في واجب الوجود : هل هو داخل في مسمى « الجوهر » على قولين ، فأرسطو وأتباعه يجعلونه من مقولة الجوهر ، وابن سينا وأتباعه لا يجعلونه من مقولة <sup>(٤)</sup> الجوهر ، وإذا حرَّر ما يشبّهونه من العقل والنفس والمادة والصورة ، لم يوجد عندهم إلا ما هو معقول في النفس أو ما هو جسم ، أو عرض قائم بجسم ، كما قد بُسُط في موضعه .

(١) د : ومن ، والمثبت من (هـ) .

(٢) في الأصل (د) : لم يثبت ، وفي (هـ) : الكلمة غير منقوطة .

(٣) د ، هـ : إلا أموراً ، وهو خطأ . والكلام عائد عليهم .

(٤) هـ : من مادة .

والمراد هنا أن يُعرف أن المعقولات التي هي العلوم الكلية الثابتة في النفس لا يَنازع فيها عاقل. وكذلك تصور المعينات الموجودة في الخارج ، سواء كان المتصور عيناً قائمة بنفسها ، أو معنى قائماً بالعين ، وسواء سُمي ذلك التصور تعقلاً<sup>(١)</sup> أو تخيلاً أو توهماً ، فليس المقصود التزاع في الألفاظ ، بل المقصود المعاني .

وإذا عُرف أن الإنسان يقوم به تصور لأمر معين موجود في الخارج ، وتصور كلّي مطابق للمعينات ، تبين ما وقع من الاشتباه في هذا الباب .

فقول القائل : إن حكم الوهم أو الخيال<sup>(٢)</sup> قد يناقض حكم العقل : إذا أراد به [ أن ]<sup>(٣)</sup> التصور المعين الذي في النفس لما هو محسوس ، أو لما لم يحسه ، كالعداوة والصداقة ، قد يناقض العقل الذي حكمه كلّي عام - كان هذا باطلاً .

وإن أراد به أن العقل يثبت أموراً قائمة بنفسها ، تقوم بها معاني ، وتصوره للمحسوسات ولما قام بها يناقض ذلك - كان هذا أيضاً باطلاً ، فإنه لا منافاة بين هذا وهذا ، وذلك لأن الكلام ليس في مناقضة تصور الجزئيات<sup>(٤)</sup> للكلّيات ، بل في تناقض القضايا الكلية بالسلب والإيجاب .

(١) د : تعلقاً ، وهو تحريف

(٢) هـ : والخيال .

(٣) أن : ساقطة من (د) وأثبتها من (هـ) .

(٤) د : الجزئيات .

وإذا أراد به أن ما سمَّاه الوهم والخيال يحكم حكماً كلياً يناقض حكماً كلياً للعقل ، وهذا هو مرادهم - كان هذا تناقضاً منهم ، وذلك أنهم قد فسروا حكم الوهم ، المناقض للعقل عندهم ، بأنه يقضى قضاء كلياً يناقض القضاء الكليّ المعلوم بالعقل ، مثل أنه يقضى أنه ما من موجود إلا ويمكن الإشارة إليه ، وما من موجودين إلا وأحدهما محايث للآخر أو مباين له ،/ويمنع وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، وأمثال ص ١٠ ذلك .

فيقال لهم : هذه قضايا كلية وأحكام عامة ، وأنتم قلتم : إن الوهم هو الذى يدرك فى المحسوسات الجزئية<sup>(١)</sup> معانى جزئية<sup>(٢)</sup> غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحس ، كإدراك الصداقة والعداوة إدراكاً جزئياً<sup>(٣)</sup> يحكم به ، كما يحكم الحس بما نشاهده .

وكذلك الخيال عندكم يحفظ ما يتصوره من المحسوسات الجزئية ، فإذا كان الوهم والخيال إنما يدرك أموراً جزئية ، بمتزلة الحس ، وهذه القضايا التى تزعمون أنها تعارض حكم العقل قضايا كلية ، عليم بذلك أن هذه ليست من إدراك الوهم والخيال ، كما أنها ليست من إدراك الحس ، وإنما هى قضايا كلية عقلية ، بمتزلة أمثالها من القضايا الكلية العقلية ، وهذا لا محيد لهم عنه ، وهذا بمتزلة الحكم بأن كل وهم وخيال فإنما يدرك أموراً جزئية .

(١) د : الجزية . وتكررت بعد ذلك .

(٢) د : جزية . وتكررت بعد ذلك .

(٣) د : جزيا .

فهذه القضية الكلية عقلية ، وإن كانت حكماً على الأمور الوهمية الخيالية . وكذلك إذا قلت : كل صداقة فإنها ضد للعداوة <sup>(١)</sup> ، فهذا حكم بما في عقل كل الأفراد التي هي وهمية .

وكذلك إذا قلنا : كل محسوس فإنه جزئى ، فهذه قضية كلية عقلية تتناول كل حسى .

ومعلوم أنه كلما كان الحكم أعم كان أقرب إلى العقل . فقولنا : كل موجود قائم بنفسه فإنه يُشار إليه ، وكل موجودين فإما أن يكونا متباينين وإما أن يكونا متحاشين ، من أعم القضايا وأشملها ، فكيف تكون من الوهميات التي لا تكون إلا جزئية <sup>(٢)</sup> ؟

وحينئذ فقولهم : إن حكم الوهم والخيال قد يناقض حكم العقل ، بمنزلة قولهم <sup>(٣)</sup> : إن حكم الحس قد يناقض حكم العقل ، وبمنزلة قولهم : إن حكم العقل يناقض حكم العقل ، وليس الكلام في الحس والوهم والخيال والعقل إذا كان فاسداً عرضت له آفة ، فإن هذا لا ريب في إمكان تناقض أحكامه ، وإنما الكلام في الحس المطلق وتوابعه مما سمّوه هم توهماً وتخيلاً .

وأيضاً فقد قال ابن سينا في « مقامات العارفين » <sup>(٤)</sup> : « أول درجات حركات العارفين ما <sup>(٥)</sup> يسمونه هم الإرادة ، وهو ما يعترى المستبصر

كلام آخر لابن سينا في « الإشارات » عن قوى التوهم والتخيل

(١) هـ : العداوة .

(٢) د ، هـ : جزية .

(٣) د : بمنزلة أن قولهم .

(٤) في كتابه « الإشارات والتهنئات » ٣ ، ٤ / ٨١٨ - ٨٢٧ . وأول الكلام : الفصل السابع :

إشارة : أول درجات .

(٥) هـ : بما .

باليقين البرهاني أو الساكن النفس إلى العقد الإيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى ، فيتحرك سره<sup>(١)</sup> إلى القدس ، لينال من روح الاتصال ، فما دامت درجته هذه فهو مريد ، ثم إنه<sup>(٢)</sup> يحتاج<sup>(٣)</sup> إلى الرياضة ، والرياضة موجهة<sup>(٤)</sup> إلى ثلاثة أغراض : الأول تنحية ما سوى الحق<sup>(٥)</sup> عن مستن الآثار<sup>(٦)</sup> ، والثاني : تطويع النفس الأمانة/ للنفس المطمئنة لتجذب قوى التخيل والتوهم<sup>(٧)</sup> إلى التوهمات المناسبة ط ١٠ للأمر القدسي ، منصرفة عن التوهمات المناسبة للأمر السفلي . والثالث : تلطيف السر للتنبيه<sup>(٨)</sup> .

والأول : يعين عليه الزهد<sup>(٩)</sup> ، والثاني : يعين عليه العبادة<sup>(١٠)</sup> المشفوعة بالفكر<sup>(١١)</sup> ، ثم الألحان المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما يلحّن بها<sup>(١٢)</sup> من الكلام موقع القبول في الأوهام . والثالث : يعين عليه<sup>(١٣)</sup> الفكر اللطيف والعشق العفيف<sup>(١٤)</sup> .

(١) الإشارات ٣ ، ٨٢٠/٤ : سيده .

(٢) الإشارات ٣ ، ٨٢٠/٤ : فهو مريد ، الفصل الثامن : إشارة : ثم إنه .

(٣) الإشارات ٣ ، ٨٢٠/٤ : ليجتاج .

(٤) الإشارات : متوجهة .

(٥) الإشارات ٣ ، ٨٢١/٤ : مادون الحق .

(٦) الإشارات : الآثار .

(٧) الإشارات : الوهم .

(٨) هـ : للتنبيه .

(٩) الإشارات ٣ ، ٨٢٢/٤ : الزهد الحقيقي .

(١٠) الإشارات ٣ ، ٨٢٣/٤ : يعين عليه عدة أشياء : العبادة .

(١١) الإشارات : بالفكرة .

(١٢) د : لما يلحق بها ، والمثبت من (هـ) . وفي : الإشارات ٣ ، ٨٢٤/٤ : لما لحن به .

(١٣) الإشارات ٣ ، ٨٢٤/٤ - ٨٢٦ من الأوهام . ثم نفس الكلام الواعظ ، من قائل ذكي

بعبارة بليغة ونعمة رخيصة ، وصمت رشيد ، وأما الغرض الثالث فيعين عليه ..

(١٤) الإشارات ٣ ، ٨٢٧/٤ : . . العفيف الذي يأمر فيه شياكل المعشوق ، ليس سلطان الشهوة .

علق ابن تيمية

**قلت :** وقد تكلمنا على ما في هذا الكلام من حق وباطل في غير هذا الموضوع ، والمقصود هنا أنه جعل من الأمور التي يحتاج إليها العارف ما يجذب قوى التخيل والوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي من العبادة وسماع الألحان وسماع الوعظ ، فإن كان الأمر القدسي أمراً معقولاً مجرداً ، لا داخل العالم ولا خارجه ، وقوى الوهم <sup>(١)</sup> والتخيل لا تناسب إلا الأمور الحسية دون العقلية المجردة ، كان هذا من الكلام الذي يناقض بعضه بعضاً .

بل كان الواجب على العارف أن يُعرض عمّا يحكم به الوهم والخيال ، لينال معرفة الأمر القدسي المعقول المجرد ، الذي يناقض حكم الوهم ، والخيال لا يناسبه .

ولكن ما ذكره في « مقامات العارفين » هو الأمر الفطري ، فإن القلوب الطالبة لله إذا تحركت بما يصرف إرادتها إلى العلو ، ويصرف إرادتها عن السفلى ، كان هذا مناسباً لمطلوبها ومرادها ومحبوها ومعبودها ، فإن الله [ الذي ] <sup>(٢)</sup> هو العلى الأعلى ، هو المعبود المحبوب المراد المطلوب ، فإذا حُرِّكت <sup>(٣)</sup> النفس بما يصرف قواها إلى إرادته ، انصرفت قواها إلى العلو ، وأعرضت عن السفلى .

والذي يبيّن هذا أن هذه القوة الوهمية ، وفعلها الذي هو الوهم ، لا يريدون به أن يتوهم في الشيء ما ليس فيه ، وهو الوهم الكاذب .

(١) هـ : التوهم .

(٢) الذي : ساقطة من (د) وأثبتها من (هـ) .

(٣) هـ : تحركت .

وكذلك لفظ « التخیل » لا يريدون تخيل ما لا وجود له في الخارج ، بل هذا وهذا يتناول عندهم توهم ما له وجود في الخارج ، وتخيّل ما له وجود في الخارج ، وهو إدراك صحيح صادق مطابق .

وذلك لأن لفظ « الوهم » و « الخيال » كثيراً ما يطلق على تصور ما لا حقيقة له في الخارج ، بل هذا المعنى هو المعروف من لغة العرب .

قال الجوهري<sup>(١)</sup> : « وهمت في الحساب أوهم وهماً ، إذا غلطت فيه وسهوت ، ووهمت في الشيء بالفتح أوهم<sup>(٢)</sup> وهماً ، إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره ، وتوهمت : أى / ظننت ، وأوهمت غيرى إيهاماً ، ص ١١ والتوهم<sup>(٣)</sup> مثله . واتهمت فلاناً بكذا ، والاسم التهمة بالتحريك . ويقال : أوهم في<sup>(٤)</sup> الحساب مائة أى أسقط ، وأوهم في<sup>(٥)</sup> صلاته ركعة ، ويقال : قد<sup>(٦)</sup> أيهم إذا صار به الريبة<sup>(٧)</sup> .»

قلت : فهذا أبو نصر الجوهري قد نقل في « صحاحه » المشهور في لغة العرب ، أن مادة هذا اللفظ تستعمل في جهة الغلط بمعنى الخطأ

(١) في كتابه « تاج اللغة وصحاح العربية » مادة « وهم » .

(٢) في « الصحاح » : أهم ، وهو تحريف .

(٣) الصحاح : والتوهم .

(٤) الصحاح : . . . بالتحريك ، وأصل التاء فيه واو على ما ذكرناه في « وكل » وأوهمت الشيء إذا تركته كله . يقال : أوهم في . . .

(٥) الصحاح : من .

(٦) الصحاح : . . . ركعة . أبو زيد : يقال للرجل إذا أهنته : أهنت إتهاماً ، مثل أدوات

إدواء ، يقال : قد . . .

(٧) الصحاح : يقال قد أيهم الرجل على أفعل إذا صار به الريبة .

تارة ، وتستعمل بمعنى الظن تارة ، ولم ينقل أنها تستعمل بمعنى اليقين ، وهم يستعملونها في تصور يقيني ، وهو تصور المعاني التي ليست بمحسوسة ولا ريب في ثبوتها ، كعداوة الذئب للنعجة ، وصداقة الكبش لها ، وهو في لغة العرب يقال في هذه المعاني : تصورتها وعملتها وتحققها وتيقنتها وتبينتها ، ونحو ذلك من الألفاظ الدالة على العلم ، ولا يقال : توهمتها ، إلا إذا لم تكن معلمه ، فاصطلاحهم مضاد للمعروف في لغة العرب ، بل وفي سائر اللغات .

وإذا كان كذلك ، فالإدراك الصحيح ، الذي يسمونه هم توهمها وتخيلها ، هو نوع من التصور والشعور والمعرفة .

كلام ابن سينا في إثبات القوة الوهمية ، كما قال ابن سينا<sup>(١)</sup> :  
« الحيوانات - ناطقها وغير ناطقها - تدرك في المحسوسات الجزئية<sup>(٢)</sup> معاني جزئية<sup>(٣)</sup> غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواس ، مثل إدراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس ، وإدراك الكبش معنى في النعجة غير محسوس : إدراكا جزئيا<sup>(٤)</sup> : يحكم به كما يحكم الحس بما يشاهده ، فعندك قوة هذا شأنها ، وعند كثير من الحيوانات<sup>(٥)</sup> العُجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظ للصورة<sup>(٦)</sup> .

(١) في «الإشارات والتنبيهات» ٣٥٤/٢ - ٣٥٥ ، وسبق ورود هذا النص - ومقابلته على الإشارات ، ص ٢٢ .

(٢) د : الجزية .

(٣) د : جزية .

(٤) د : جزيا .

(٥) سقت العبارة من قبل ص ٢٢ وفيها : وأيضا فعندك وعند كثير من الحيوانات .

(٦) سقت من قبل : للصورة .



فقد تبين أن هذه القوة تدرك معاني غير محسوسة وغير متأدية من الحس ، ففرَّق بينها وبين الحسية والخيالية بأن الخيالية إدراك ما تأدَّى من الحس .

وقد فسرَّ الشارحون ما دل عليه كلامه فقالوا هذا بيان <sup>(١)</sup> إثبات الوهم والحافظة : أما الوهم فقوة يدرك <sup>(٢)</sup> الحيوان بها معاني جزئية لم تتأد من الحواس إليها ، كإدراك العداوة والصداقة ، والموافقة والمخالفة في أشخاص جزئية <sup>(٣)</sup> ، فإدراك تلك المعاني دليل على وجود قوة تدركها <sup>(٤)</sup> ، وكونها ممَّا لا يتأدى <sup>(٥)</sup> من الحواس ، دليل على مغايرتها للحس المشترك ، ووجودها في الحيوانات العجم دليل على مغايرتها للنفس الناطقة .

قالوا : وقد يُستدل على ذلك أيضا بأن / الإنسان ربما يخاف شيئا <sup>ط ١١</sup> يقتضى عقله الأمن منه كالموتى ، وما يخالف عقله فهو غير عقله .

وقال ابن سينا أيضا في « إشارات » <sup>(٦)</sup> : « كل ملتذ به <sup>(٧)</sup> فهو سبب كمال يحصل للمدرك هو <sup>(٨)</sup> بالقياس إليه خير ، ثم لا يشك أن الكمالات <sup>(٩)</sup> وإدراكاتها متفاوتة ، فكمال الشهوة مثلا أن يتكيف العضو

(١) د : بأن (٢) د : تدرك ، هـ : غير منقوطة .

(٣) د : جزية .

(٤) د : يدركها ، هـ : غير منقوطة .

(٥) د : لا يتأدا ، والمثبت من (هـ) .

(٦) الإشارات والتنبيهات ٣ ، ٧٦٢/٤ - ٧٦٣ .

(٧) الإشارات ٣ ، ٧٦٢/٤ : كل مستلذ به .

(٨) الإشارات : وهو .

(٩) الإشارات ٣ ، ٧٦٣ / ٤ : ثم لاشك في أن الكمالات .

الذاتي<sup>(١)</sup> بكيفية الحلاوة مأخوذة عن مادتها ، ولو وقع مثل ذلك ، لا عن سبب خارج ، كانت اللذة قائمة . وكذلك الملموس والمشوم ونحوهما . وكمال القوة الغضبية : أن تتكيف النفس بكيفية غضب<sup>(٢)</sup> ، أو بكيفية شعور بأذى يحصل من<sup>(٣)</sup> الم غضوب عليه . والوهم<sup>(٤)</sup> التكيف بهيئة<sup>(٥)</sup> ما يرجوه أو يذكره<sup>(٦)</sup> ، وعلى هذا حال سائر القوى .

والمقصود أنه جعل كمال الوهم اتصافه بصفة ما يرجوه أو يذكره ، والمرجو في المستقبل ، والمذكور في الماضي : كلاهما<sup>(٧)</sup> لابد أن يكون هنا مما يوافقه ويحبه ، فإن الكمال - كما قد ذكره - إنما يكون بإدراك الملائم لا المنافي .

والقوة الوهمية هي التي تُدرك<sup>(٨)</sup> بها الصداقة والعداوة ، والموافقة والمخالفة . والصداقة هي الولاية التي أصلها المحبة ، والعداوة أصلها البغض .

فالقوة الوهمية عندهم هي التي يُدرك بها الحيوان ما يحبه وما يبغضه

(١) الإشارات : الذاتي .

(٢) الإشارات : بكيفية غلبه .

(٣) الإشارات : في .

(٤) والوهم : كذا في ( هـ ) ، وفي ( د ) : وللوهم ، وفي الإشارات ٣ ، ٤ ، ٧٦٣ : وكمال الوهم .

(٥) د ، هـ : بهيئة ، الإشارات : بهيئة .

(٦) الإشارات : أو ما يذكره .

(٧) هـ : وكلاهما .

(٨) د : يدرك ، هـ : غير منقوطة .

من المعاني التي لا تُدرك بالحس والخيال ، ثم يكون حبه وبغضه لمحل ذلك المعنى تبعاً لحبه وبغضه ذلك المعنى ، فالشاة إذا توهمت أن في الذئب قوة تنافرها أبغضته ، والتيس إذا توهم أن في الشاة قوة تلائمه أحبها ، فهذه القوة هي التي تدرك المحبوبات والمكروهات ، من المعاني القائمة بالمحسوسات ، وهي التي يحصل بها الرجاء والخوف ، فيرجو<sup>(١)</sup> حصول المحبوب ، ويخاف حصول المكروه ، ولهذا علّقوا الرجاء والخوف بها ، كما تقدم من كلامهم ، وجعلوا كمالها في التكيف بهيئة<sup>(٢)</sup> ما ترجوه أو تذكره ، وقالوا : إن خوف الإنسان من الموت ونحوهم هو بهذه القوة .

وعلى هذا فكل حب وبغض ، ورجاء وخوف لما لم يحسّه الحيوان بحسّه الظاهر ، فهو بهذه القوة .

ولهذا عظموا شأنها ، فقال ابن سينا في « شفاؤه » في القوة المسماة بالوهم<sup>(٣)</sup> : « هي<sup>(٤)</sup> الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكماً ليس فصلاً كالحكم العقلي ، ولكن حكماً تخيلياً<sup>(٥)</sup> مقرونا بالجزئية<sup>(٦)</sup> وبالصورة الحسية ، وعنه<sup>(٧)</sup> تصدر أكثر الأفعال الحيوانية » .

كلام ابن سينا في  
« الشفاء » عن قوة  
الوهم

(١) د : فارجوا .

(٢) د ، هـ : بية .

(٣) كتاب الشفاء لابن سينا : الطبيعيات : النفس ، ص ١٤٨ .

(٤) الشفاء : وهي .

(٥) الشفاء : تخيلياً .

(٦) د : بالجزئية .

(٧) الشفاء : وعنها .

ص ١٢ وقال أيضا / في « شفاؤه »<sup>(١)</sup> : « ويشبه أن تكون القوة الوهمية<sup>(٢)</sup> هي بعينها المفكرة المتخيلة<sup>(٣)</sup> والمتذكّرة ، وهي بعينها الحاكمة ، فتكون بعينها<sup>(٤)</sup> حاكمة ، وبأفعالها وحركاتها<sup>(٥)</sup> متخيلة بما تعمل من الصور<sup>(٦)</sup> والمعاني ، والمتذكّرة<sup>(٧)</sup> بما ينتهي إليه عملها ، وأما الحافظة فهي قوة خزانها » .

علق ابن تيمية فهذه ألفاظه ، ومن الناس من قال : هذا يدل على اضطرابه في أمر هذه القوى ، وليس المقصود هنا الكلام فيما يتنازعون فيه ، وهو أن هذه الإدراكات الجزئية والأفعال الجزئية : هل هي للنفس ، وإن كان بواسطة الجسم ، أو هي للجسم<sup>(٨)</sup> ؟ وهل محل هذه شيء واحد أو أشياء متعددة ؟ وهل هو بقوة واحدة أو بقوى متعددة ؟

فإن الكلام في هذا مما [ لم ]<sup>(٩)</sup> يتعلق بالمقصود في هذا المكان ، فإنه لاختلاف بين العقلاء أن الإنسان - بل وغيره من الحيوان - يتصور في غيره ما يحبه ويواليه عليه ويرجو وجوده ، ويتصور ما يبغضه ويعاديه عليه ويخاف وجوده .

(١) الشفاء : الطبيعيات : النفس ، ص ١٥٠ .

(٢) الوهمية : ساقطة من (هـ) .

(٣) الشفاء : والمتخيلة .

(٤) الشفاء : بذاتها .

(٥) الشفاء : وبحركاتها وأفعالها .

(٦) الشفاء : متخيلة ومتذكّرة فتكون متخيلة بما تعمل في الصور .

(٧) الشفاء : ومتذكّرة .

(٨) هـ : الجسم .

(٩) لم : ساقطة من (د) وأثبتها من (هـ) .

فهذا التصور أمر معلوم في الإنسان وفي الحيوان ، وهم سموا التصور  
وهما ، وقالوا : إنه يحصل بقوة تسمى الوهمية .

والناس متنازعون في إدراك الحيوان وأفعاله : كالسمع ، والبصر ،  
والتفكير ، والعقل ، وغير ذلك من أنواع التصورات والأفعال ، سواء  
[كان] <sup>(١)</sup> تصور ولاية أو عداوة أو غير ذلك : هل هو بقوى في  
الحيوان أم لا ؟

فالأول : قول الجمهور ، والثاني : قول من يقول : إنه ليس للعبد  
قدرة مؤثرة في مقدوره .

والأولون على قولين : منهم من يخص القوى بالأفعال الاختيارية ،  
ومنهم من يجعله في جميع الحوادث .

وهؤلاء نوعان : منهم من يقول بقول المتفلسفة الذين يقولون : إن  
الله موجب بذاته بدون مشيئته وعلمه بالجزئيات <sup>(٢)</sup> ، وهذا باطل شرعاً  
وعقلاً . ومنهم من يقول : إن الله خالق ذلك كله بمشيئته وعلمه  
وقدرته .

وهذا مذهب سلف الأمة وأئمتها ، وجمهور علمائها : يشبّون ما في  
الأعيان من القوى والطبائع ، ويشبّون للعبد قدرة حقيقية وإرادة ،  
ويقولون : إن هذه الأمور جعلها الله أسباباً لأحكامها ، وهو يفعل بها ،  
كما قال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ  
الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [سورة الأعراف : ٥٧] .

(١) كان : زيادة في (هـ) .

(٢) د : بالجزئيات .

ظ ١٢ وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ [سورة البقرة : ١٦٤] ، إلى غير ذلك من نصوص الكتاب والسنة .

وكلام السلف والأئمة المذكور في غير هذا الموضع ، ولهذا نص أحمد بن حنبل والحاثر المحاسبي وغيرهما أن العقل غريزة في الإنسان . ولكن من قال بالقول الأول من نفاة الأسباب والقوى الذين سلكوا مسلك الأشعرى في نفي ذلك قالوا : إن العقل إنما هو نوع من العلوم الضرورية ، كما قال ذلك القاضي أبو بكر بن الطيب<sup>(١)</sup> ، والقاضي أبو يعلى ، والقاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٢)</sup> وغيرهم .

والمقصود أن هذا التصور لمعان<sup>(٣)</sup> في الأعيان المشهودة : كتصور أن هذا يوافقني ويواليني وينفعني وفيه ما أحبه ، وهذا يخالفني ويعاديني ويضرنني وفيه ما أبغضه ، أمر متفق عليه بين العقلاء ، سواء قيل بتعدد القوى ، أو اتحادها ، أو عدمها ، وسواء قيل : المدرك هو النفس أو البدن .

(١) انظر : كتاب « التمهيد » للقاضي أبي بكر الباقلاني ، ص ١٠ - ١١ ، وكتاب « الإنصاف » له ، ص ١٣ - ١٤ ، كتاب « الإرشاد » للجويني ، ص ١٥ - ١٦ .

(٢) انظر كتاب آراء أبي بكر بن العربي الكلامية للأستاذ عمار الطالبي ، ص ١٤١ ، الجزائر ، ١٩٧٤/١٣٩٤ وانظر ما ذكره ابن العربي في « العواصم من القواصم » في الجزء الثاني من كتاب الطالبي ص ١٦٦ - ١٦٨ : « وأما العقل فإنه معلوم به لا إشكال فيه عند أحد . . وأهل الفلسفة يطلقونه في معان كثيرة ، منه عملي . . والإفهي علوم كلها مرتبط بعضها ببعض ، ويرتكب على البعض ، وكلها ترتب على العلوم الضرورية ، وتزيد وتنقص ، وتنسى وتذكر ، وقد بينا في غير كتاب أن العقل هو العلم بنفسه ، لا زيادة عليه ، كيفما تصرفت أحواله وانتظمت ، لا تختلف في ذلك » .

(٣) د ، هـ : لمعان .

إذا كان كذلك ، فيقال : إذا كان « الوهم » مفسراً عندهم بما ذكروه من تصور معنى غير محسوس في الأعيان المحسوسة وألا يتأدى <sup>(١)</sup> من الحس ، فعلوم أن هذا تدخل فيه كل صفة تقوم بالحى من الصفات الباطنة : كالقدرة ، والإرادة ، والحب ، والبغض ، والشهوة ، والغضب ، وأمثال ذلك .

فإن القدرة في القادر ، كالعداوة في العدو ، والصدقة في الصديق ، بل قد يكون ظهور الولاية ، والعداوة ، والحب ، والبغض إلى الحس الظاهر أقرب من ظهور القدرة .

وعلى هذا فيكون تصور الملك ، والملك هو أيضاً من الوهم ، فإن كون الشخص المعين ملكاً لغيره أو مالكاً لغيره : هو تصور معنى في الشخص المحسوس ، وذلك المعنى غير محسوس ، ولا يُتخيل تخيل المحسوسات .

وكذلك تصور الشهوة والنفرة : يكون أيضاً من باب التصور الوهمي في اصطلاحهم ، وكذلك تصور الألم في الغير واللذة فيه ، هو من الباب ، فإن ما يجده الحيوان في نفسه من اللذة والألم غير محسوس .  
فإن قيل : هذه الأمور تدرك بآثار تظهر يدرك الحس تلك الظواهر ، فلا يُقال : هي موهومة .

قيل : إن كان هذا كافياً ، فعلوم أن تصور الشاة صورة الذئب المحسوسة إدراك لتلك الصورة ، فتلك الصورة مستلزمة للعداوة ،

(١) هـ : ولا يتأدى .

وكذلك إدراك التيس صورة الشاة ، وكذلك [ إدراك ]<sup>(١)</sup> الإنسان شعار صديقه وعدوه ، مثل إدراك كل من الطائفتين المقتلتين شعار الأخرى المسموعة بالأذن ، كالشعائر المتداعى بها ، والمرثية ، كالرايات المرثية هي أيضا مما يُدرك بالحس ، ويُستدل بها / على الولاية والعداوة ص ١٣ التي ليست بمحسوسة ، بل هي في الأشخاص المحسوسة .

ففي الجملة ليس من شرط الصورة الوهمية عندهم أن يدركها الوهم بلا توسط شيء محسوس ، بل لا تُدرك تلك المعاني إلا في الأشياء المحسوسة ، ولا بد أن تُدرك تلك الأشياء المحسوسة فيكون الوهم مقارناً للحس ؛ لا بد من ذلك ، وإلا فلو أدرك الوهم ما يدركه<sup>(٢)</sup> مجرداً عن الحس لكان يدرك ما يدركه لا في أعيان محسوسة ، فلا بد أن يدرك بباطنه ، وهو القوة المسماة بالوهم عندهم ، وبظاهره ، وهو الحس : ما في المدرك<sup>(٣)</sup> من الأمر الباطن ، وهو المعنى كالصدقة والعداوة ، والظاهر ، وهو الشخص الذي هو محل ذلك .

وعلى هذا قيل كل جنس إلى ما يناسبه في الباطن هو بسبب إدراك هذه القوة ، كما يتفق في المتحابين والمتباغضين ، والمتحابون قد يكون تحابهم لاشتراكهم في التعاون على ما ينفعهم ودفع ما يضرهم ، كما يوجد في أجناد العساكر ، وأهل المدينة الواحدة ، وأهل الدين الواحد ، والنسب الواحد ، ونحو ذلك .

(١) إدراك : زيادة في ( هـ ) .

(٢) هـ : ما أدركه .

(٣) سياق العبارة : فلا أن يدرك بباطنه وبظاهره ما في المدرك .. الخ .



وفي الجملة فإل الحيوان إلى ما يظن أنه ينفعه ، ونفوره عما يظن أنه يضره : بسبب هذه القوة ، فإن إدراكه كون هذا نافعا له موافقا له ملائما له ، وكون هذا ضارا له مخالفا له منافرا له : هو بهذه القوة . وعلى هذا فينبغي أن يكون إدراك ما في الأغذية والأدوية من الملاءمة هو بهذه القوة ، فإن الإنسان يتوهم في الخبز أنه يلائمه إذا أكله ، كما يتوهم الفرس ذلك في الشعر ، ويتوهم في السيف أنه يضره إذا ضرب به ، كما يتوهم الحمار ذلك في العصا <sup>(١)</sup> .

وفي الجملة فتصور الإنسان - بل والحيوان - لما ينفعه ويضره هو بهذه القوة على موجب اصطلاحهم ، فإن الإنسان إذا رأى بئرا محفورة يتصور أنه إن وقع فيها عطب - كان هذا بهذه القوة ، لأن الحس إنما شهد مكانا عميقا ، أما كونه يضر الإنسان إذا سقط فيه ، فهذا لا يعلم بالحس ، ولهذا كان من لا تمييز له يسقط في مثل هذا المكان ، كالصبي والمجنون والبهيمة ، وإن كان له حس ، فالذي يسميه الناس عقلا سماء هؤلاء وهما ، / وتصور الإنسان أن هذا ماله وهذا مال غيره ، وهذه الدار داره وهذه دار غيره ، هو بهذه القوة ، لأن الحس الظاهر لا يميز بين هذا وهذا ، وإنما يُعرف هذا من هذا بقوة باطنة تتصور في <sup>(٢)</sup> المحسوس ما ليس بمحسوس ، وهو أن هذه الدار أو المال له أو لأقاربه أو لأصدقائه ، وتلك الدار أو المال <sup>(٣)</sup> للأجانب أو الأعداء ، فإن هذه المعاني هي في المحسوس وليست محسوسة ، وإدراك كون هذا الإنسان

(١) د ، هـ : العصي .

(٢) هـ : يتصور بها في ..

(٣) د : والمال .

عادلاً جواداً رحيماً شجاعاً ، وهذا ظالماً بخيلاً قاسياً جباناً ، هو على موجب اصطلاحهم وَهْمٌ ، فإن هذا إدراك أمور غير محسوسة في المحسوسات .

وكذلك سائر الأخلاق التي بها مدح وقبح ، مثل البر والفجور والعفة ، والصدق والكذب ، والكرم واللؤم ، وأمثال ذلك ، فإن هذه معانٍ <sup>(١)</sup> تقوم بالشخص المحسوس ، ونفس الأخلاق القائمة فيه ليست بمحسوسة <sup>(٢)</sup> ، وإنما يُحس بالأفعال الظاهرة الصادرة عنها ، كما يُحس بالأفعال الظاهرة الصادرة عن الصداقة والعداوة .

ومعلوم أن إدراك هذه الأمور هي مما يدخل في مسمى العقل والعلم والمعرفة عند عامة العقلاء ، بل إدراك كون المعروف معروفاً ، وكون المنكر منكراً ، هو أيضاً مما يدخل في « الوهم » على اصطلاحهم ، فإن المعروف هو المحبوب الموافق للملائم ، والمنكر هو المكروه المخالف للمنافي ، وما يُدرك به هذه المعاني من الأمور الحسية <sup>(٣)</sup> وهم ، بل على قولهم كل معنى يُدرك في الأعيان المحسوسة فإدراكه بالوهم ، ولا يبقى فرق بين الوهميات والعقليات في مثل هذا ، إلا كَوْن الوهميات جزئية <sup>(٤)</sup> والعقليات كلية .

ومعلوم أن إدراك كثير من هذه المعاني من خواص العقل ، ومما يبين هذا أن الرجل إذا رأى امرأته مع من يُظن به السوء كان هذا إدراكاً لأمرٍ

(١) د ، هـ : معاني .

(٢) هـ : محسوسة .

(٣) هـ : المحسوسة .

(٤) د : جزئية .

غير محسوس في المحسوس ، وهو إدراك ما ينافيه ، وهو ميل الأجني إلى امرأته ، وميل امرأته إليه . وكذلك المرأة إذا وجدت <sup>(١)</sup> مع زوجها امرأة أخرى فظنت أن بينهما اتصالاً وحصلت لها الغيرة ، فالغيرة إنما تحصل بهذه القوة ، فإن الغيرة من باب كراهة المؤذى وبغضه ، وهو من جنس إدراك العداوة فيما يُغار منه ، كما أن الرجل يميل إلى أبيه وأمه وزوجته/لما يستشعره من محبتهم ومودتهم ، وإدراك ما منهم من المحبة والمودة هو أيضاً عندهم وهم ، لأنه إدراك في المحسوس بما ليس بمحسوس ، وهو الولاية التي بينهما ، كما قالوا في إدراك التيس معنى في الشاة ، وإذا رأى الإنسان امرأة أجنبية فقد يدرك منها أنها تميل إليه ، فيكون كإدراك التيس معنى في الشاة ، وقد يدرك منها أنها تنفر عنه ، فيكون كإدراك الشاة معنى في الذئب ، وهذا باب واسع .

والمقصود أن يُجمع بين هذا وبين ما قاله ابن سينا في « مقامات العارفين » وهو خاتمة مصحفهم <sup>(٢)</sup> ، وقد قال الرازى : <sup>(٣)</sup> « هذا الباب أجل ما في هذا الكتاب ، فإنه رتب علم الصوفية ترتيباً ما سبقه إليه مَنْ قَبْلَهُ ، ولا يلحقه <sup>(٤)</sup> مَنْ بَعْدَهُ . »

وأقره الطوسي على هذا الكلام وقال <sup>(٥)</sup> : « قد <sup>(٦)</sup> ذكر الفاضل

(١) هـ : إذا رأت .

(٢) يقصد بمصحفهم كتاب « الإشارات والتنبيهات » لابن سينا ، كما ذكر ذلك من قبل .

(٣) في كتابه « شرح الإشارات » وستقابل الكلام التالي على مصورة معهد المخطوطات ط ٢٠٠ -

ص ٢٠١

(٤) شرح الإشارات : ولا لحقه .

(٥) في شرحه على « الإشارات والتنبيهات » الموجود بنزيل طبعة المعارف ٣ ، ٧٨٩ / ٤ .

(٦) شرح الطوسي : وقد .

الشارح أن هذا <sup>(١)</sup> الباب أجل ما في هذا الكتاب ، فإنه رتب فيه علوم الصوفية ترتيباً ما سبقه إليه من قبله ولا لحقه من بعده .

وهذا الذي هو غاية ما عند هؤلاء من معارف الصوفية إذا تدبره من يعرف ما بعث الله به رسوله ، وما عليه شيوخ القوم - المؤمنون <sup>(٢)</sup> بالله ورسوله - المتبعون للكتاب والسنة ، تبين له أن ما ذكره في الكتاب بعد كمال تحقيقه لا يصير به الرجل مسلماً ، فضلاً عن أن يكون ولياً لله ، وأولياء الله هم المؤمنون المتقون ، فإن غايته هو الفناء في التوحيد الذي وصفه ، وهو توحيد غلاة الجهمية المتضمن نفي الصفات ، مع القول بقدم الأفلاك ، وأن الرب موجب بالذات <sup>(٣)</sup> لا فاعل بمشيئته ولا يعلم الجزئيات <sup>(٤)</sup> ، ولو قدر أنه فناء في توحيد الربوبية المتضمن للإقرار بما بعث الله به رسوله من الأسماء والصفات ، لم يكن هذا التوحيد وحده موجباً لكون الرجل مسلماً ، فضلاً عن أن يكون عارفاً ولياً لله ، إذ كان هذا التوحيد يُقرُّ به المشركون عبَاد الأصنام ، فيُقرُّون بأن الله خالق كل شيء وربهم ومليكه ، وإنما يجعل الفناء في هذا التوحيد هو غاية العارفين صوفية هؤلاء الملاحدة كابن الطفيل صاحب رسالة «حي بن يقظان» <sup>(٥)</sup> وأمثاله ، ولهذا يستأنسون بما يجدونه من كلام أبي حامد

(١) شرح الطوسي : أن في هذا .

(٢) في الأصل (د) : المؤمنين .

(٣) في الأصل (د) : موجب بذات ، والعبارة ليست في (هـ) .

(٤) د : الجزئيات ، وليست الكلمة في (هـ) .

(٥) أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن محمد بن طفيل القيسي الأندلسي ، ولد سنة ٤٩٤ في

وادي آش بالأندلس ، ودرس الطب والرياضيات والفلسفة في غرناطة حيث عمل كاتباً لسر حاكمها  
زمناً ثم صار طبيباً للسلطان أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن من أمراء الموحدين وتوفي في مراكش سنة

٥٨١ . أشهر مؤلفاته كتاب «حي بن يقظان» . انظر عنه وعن كتابه : الأعلام للزركلي ١٢٨/٧ ، =

موافقاً لقولهم ، إذ كان في كثيرٍ من كلامه ما يوافق الباطل من قول هؤلاء ، كما في كثير من كلامه ردُّ لكثير من باطلهم .

ولهذا صار كالبرزخ بينهم وبين / المسلمين ، فالمسلمون ينكرون ما ظ ١٤ وافقهم فيه من الباطل عند المسلمين ، وهم ينكرون عليه ما خالفهم فيه من الباطل عند المسلمين .

ومن أسباب ذلك أن هؤلاء جعلوا غاية الإنسان وكمالَه في مجرد أن يعلم الوجود أو يعلم الحق ، فيكون عالماً معقولاً مطابقاً للعالم الموجود<sup>(١)</sup> ، وهو التشبه بالآله على قدر الطاقة ، وجعلوا ما يأتي به من العبادات والأخلاق إنما هي شروط وأعوان على مثل ذلك ، فلم يثبتوا كَوْنُ الرب تعالى معبوداً مألوهاً يُحِبُّ لذاته ، ويكون كمال النفس أنها تحبه ، فيكون كمالها في معرفته ومحبته ، بل جعلوا الكمال في مجرد معرفة الوجود عند أمتهم ، أو في مجرد معرفته ، عند من يقرب إلى الإسلام منهم .

فهذا أحد نوعي ضلالهم . والنوع الآخر أنه لو قُدِّرَ كمالها في مجرد العلم<sup>(٢)</sup> ، فما عندهم ليس بعلم ، بل كثير منه جهل .

مقال كارادي قو عن ابن الطفيل في دائرة المعارف الإسلامية ؛ تاريخ فلاسفة الإسلام لحمد لطفى جمعة ، ص ٩٧ - ١١١ ، ط . المعارف ، القاهرة ، ١٣٤٥/١٩٢٧ ؛ حتى بن يقطان لأحمد أمين ، ص ٩ - ١٤ ، ط . المعارف ، ١٩٥٩ ؛ فلسفة ابن طفيل للدكتور عبد الحليم محمود ، ص ٩ - ٦٠ ، ط . الأنجلو المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ معجم المؤلفين لکھطلة ١٠ / ٢٥٩ ؛ تاريخ الفلاسفة في الإسلام لدى بور ، ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبي ريده ، ص ٢٨٨ - ٢٩٣ ، ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٣٧٤/١٩٥٤ .

(١) عند كلمة «الوجود» تعود نسخة (ر) من جديد .

(٢) د : المعلم ، وهو تحريف .

والقدر الذى حصل لهم من العلم لا تحصل به النجاة ، فضلا عن حصول السعادة الكبرى ، فهم أبعد عن الكمال البشرى ، وعن النجاة فى الآخرة والسعادة ، من اليهود والنصارى من حيث هم كذلك ، وإن كان من اليهود والنصارى من هو أبعد عن ذلك ممن كان أقرب إلى الإسلام من اليهود والنصارى ، إذ النجاة والسعادة باتباع الرسل علماً وعملاً .

وكتبهم ليس فيها إيمان بنبىٍّ معيّن ولا بكتاب<sup>(١)</sup> معيّن : لا تورا ، ولا إنجيل ، ولا قرآن ، ولا إبراهيم ، ولا موسى ، ولا عيسى ، بل ولا فيها إثبات ربٍّ معيّن ، وإنما فيها إثبات موجود كلى وأمور كلية ، ولا فيها الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له ، والنهى عن عبادة ما سواه ، ومعلوم أن النجاة والسعادة لا تحصل إلا بذلك ، بل ليس عندهم<sup>(٢)</sup> الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، والبعث بعد الموت ، ولا الإيمان بأن الله قدّر مقادير العباد ، فإنه عندهم لا يعلم الجزئيات<sup>(٣)</sup> ، فكيف يقدرها ؟ ومعلوم أن السعادة لا تحصل [ إلا<sup>(٤)</sup> ] بذلك .

وهؤلاء لما كان قولهم مخالفاً للفطرة التى فطر الله عليها عباده : من الإقرار به ومن محبته . كان ما ذكره من كمال النفس منافياً لهذا ولهذا . ولهذا اضطرب كلامهم فى هذا الباب ، فتارة يحتاجون أن يُقرأوا بما يوجب محبته وموالاته ، مع الإقرار به سبحانه ويعلوه على خلقه ، وتارة يدعون ما يوجب انتفاء هذا وهذا .

ص ١٥

(١) ر : ولا كتاب

(٢) ر : وليس عندهم .

(٣) د : الجزئيات .

(٤) إلا : ساقطة من (د) .

وقد تقدم أقوالهم في الوهم ومعناه عندهم والقضايا الوهمية ،  
والمقصود أن يُجمع بين النظر في ذلك ، وبين ما ذكره في « مقامات  
العارفين » الذي هو أجل ما عندهم ، وكثير منه ، أو أكثره ، كلام  
جيد ، ولكن الاقتصار عليه وحده مع ما<sup>(١)</sup> عندهم ، لا يُوجب نجاة  
النفوس من العذاب ، فضلاً عن حصول السعادة لها ، ولكن كل ما<sup>(٢)</sup>  
قالوه - هم وغيرهم - من حق فقبول ، ويتبين من ذلك الحق وغيره  
بطلان ما يناقضه من الباطل الذي قالوه أيضاً .

قال ابن سينا<sup>(٣)</sup> : « العارف يريد الحق الأول لا لشيء غيره ، ولا  
يؤثر شيئاً على عرفانه . وتعبد له فقط ، لأنه مستحق للعبادة ، ولأنها  
نسبة شريفة إليه ، لا لرغبة ولا لرهبة<sup>(٤)</sup> ، وإن كانتا ، فيكون المرغوب  
فيه ، أو المهرب عنه<sup>(٥)</sup> هو الداعي ، وفيه المطلوب ، ويكون الحق  
ليس الغاية ، بل الوساطة إلى شيء غيره ، وهو الغاية<sup>(٦)</sup> ، وهو  
المطلوب دونه »

فيقال : هذا الذي قاله من كَوْن الحق تعالى عند العارف هو المراد  
المعبود لنفسه ، لا يُراد لغيره ، فيكون هو الوساطة إلى ذلك الغير ،  
ويكون ذلك الغير هو الغاية - كلام صحيح ، وهو من مبادئ ما يتكلم

(١) د ، ر : معا . والمثبت من (هـ) .

(٢) د ، ر ، هـ : كلما .

(٣) في « الإشارات والتنبيهات » ، ٣ ، ٨١٠/٤ - ٨١٥ ، وأوله : « الفصل الخامس : إشارة » .

(٤) الإشارات ٣ ، ٨١١/٤ : لا لرغبة أو رهبة .

(٥) الإشارات ٣ ، ٨١٢/٤ : أو المهرب منه .

(٦) الإشارات ٣ ، ٨١٤/٤ : إلى شيء غيره هو الغاية .

عود إلى كلام ابن  
سينا في « مقامات  
العارفين » في  
« الإشارات » .

عليق ابن تيمية

فيه أهل الإيمان والإرادة ، بل هو من شعائرهم ومن أشهر الأمور عندهم .

وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [سورة الأنعام: ٥٢] .

وقال تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى \* إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى \* وَلَسَوْفَ يَرْضَى ﴾ [سورة الليل : ١٩ - ٢١] .

وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [سورة الأحزاب : ٢٩] .

وقال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [سورة المائدة : ٥٤] .

وقال : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥] .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا ﴾ [سورة التوبة: ٢٤] <sup>(١)</sup> .

وقد قال (٢) تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [سورة النساء : ١٢٥] .

(١) في (ر) زادت كلمة : « فترَبَّصُوا » في الآية الكريمة على ما في (د) ، ولم ترد الآية في (هـ) .

(٢) د : وقال ، والمثبت من (ر) .



١) وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) من غير وجه أنه قال : إن الله اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا (٣) .

وفي (٤) الصحيحين أنه قال : ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله ، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يُلقي في النار (٥) .

وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين (٥) .

وفي الصحيح أن عمر رضي الله عنه قال (٦) : والله يارسول (٧) الله

(١-١) : ساقط من (ر) ، (هـ) .

(٢) في الأصل (د) : صلى .

(٣) ورد الحديث مطولا عن جندب رضي الله عنه في : مسلم ٣٧٧/١ - ٣٧٨ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور) ونصه : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول : إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا ، ولو كنت متخذا من أمي خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك . وجاءت بعض ألفاظ هذا الحديث في حديث آخر عن عبد الله بن عمرو في سنن ابن ماجه ١ / ٥٠ (المقدمة ، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

(٤) سبق ورود الحديث وتخرجه في هذا الكتاب ح ٣ ص ١٣٦ .

(٥) ورد الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في البخارى ٨/١ (كتاب الإيمان ، باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان) ؛ مسلم ٦٧/١ (كتاب الإيمان ، باب وجوب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من الأهل) ، المسند (ط . الحلبي) ١٧٧/٣ ، ٢٠٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، سنن ابن ماجه ١ / ٢٦ (المقدمة ، باب في الإيمان) .

(٦) ر : أن عمر بن الخطاب قال . وليست العبارة في (هـ) .

(٧) د ، ر : يرسل ، وليست الكلمة في (هـ) .

لأنت أحب إليَّ من كل شيءٍ إلا من نفسي . فقال : لا يا عمر ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . فقال : والله [ يارسول الله ] <sup>(١)</sup> لأنت أحب إليَّ من نفسي . فقال : الآن يا عمر <sup>(٢)</sup> .

فإذا كان هذا في حب الرسول ، التابع لحب الله ، فكيف في حب الله الذي إنما وجب حب الرسول لحبه ، والذي لا يجوز أن نحب شيئاً من المخلوقات مثل حبه ؟ ! بل ذلك من الشرك .

قال تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ ﴾ [سورة البقرة : ١٦٥] ، وهذا هو دين الإسلام الذي بعث الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، وهو أن يُعبد الله وحده لا شريك له .

والعبادة تجمع كمال الحب مع كمال الذل ، فلا يكون أحد مؤمناً حتى يكون الله أحب إليه من كل ما سواه ، وأن يعبد الله مخلصاً له الدين . فهذا الذي ذكره في « مقامات العارفين » هو أول قدم يضعه المؤمن في الإيمان ، ولا يكون مؤمناً من لم يتصف بهذا . وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وعلماءها على أن الله يُحب لذاته ، لم ينزع في ذلك إلا طائفة من أهل الكلام والرأى ، الذين سلكوا مسلك الجهمية في بعض أمورهم ، فقالوا : إنه لا يُحب ولا يُحب .

(١) يارسول الله : زيادة في (ر) .

(٢) الحديث عن عبد الله بن هشام رضى الله عنه في : البخارى ١٢٩/٨ (كتاب الأيمان والنذور . باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم) ولفظ الحديث : لا والذي نفسى بيده حتى أكون أحب إليك .. الحديث .

وابن سينا والفلاسفة ، وإن كانوا يردون على هؤلاء ، كما يرد عليهم  
أئمة الدين ، فهم أقرب إلى الحق من ابن سينا وأتباعه ، كما سنبينه إن  
شاء الله تعالى .

وقد قال طائفة من النظّار : إن الإرادة لا تتعلق إلا بمعدوم  
محدث<sup>(١)</sup> ، وهو ما يُراد أن يفعل ، فأما القديم الواجب بنفسه فلا تتعلق  
به الإرادة .

وقالوا : قول القائل : « أريد الله » أى : أريد عبادته ، ونحو  
ذلك .

وقال آخرون : بل الإرادة تتعلق بنفس القديم الواجب بنفسه ، كما  
نطقت به النصوص .

والتحقيق أنه لا منافاة بين القولين ، فإن كون الشيء محبوباً لذاته  
مراداً لذاته : هو أن المحب المريد لم يطلب إرادته لما سواه ، بل كان هو  
أقصى مراده ، وإنما يكون الشيء مراداً محبوباً لما للمحب المريد في  
الاتصال بذلك [ من ]<sup>(٢)</sup> السرور واللذة ، إذ المحبة لا تكون إلا لما يلائم  
المحب ، فما يحصل<sup>(٣)</sup> عند ذكره ومعرفته والنظر إليه من اللذة / هو<sup>(٤)</sup> ص ١٦  
مطلوب المحب المريد المحب لذاته .

(١) ر : لا تتعلق إلا بمحدث ، هـ : لا تتعلق إلا بمحدث معلوم .

(٢) من : ساقطة من (د) وأثبتها من (ر) ، (هـ) .

(٣) د : لا يحصل . والمثبت من (ر) ، (هـ) .

(٤) د : وهو ، والمثبت من (ر) ، (هـ) .

كما [ ثبت ]<sup>(١)</sup> في صحيح مسلم عن صهيب رضى الله عنه<sup>(٢)</sup>  
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى<sup>(٣)</sup> مناد : يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه .  
 فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيّض وجوهنا ، ويثقل موازيننا ، ويدخلنا الجنة ، ويخرجنا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهو الزيادة<sup>(٤)</sup> .

وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم إني أسألك لذة النظر إلى وجهك ، والشوق إلى لقائك<sup>(٥)</sup> .

فقد بين الرسول<sup>(٦)</sup> صلى الله عليه وسلم أن الله لم يعط<sup>(٧)</sup> أهل الجنة

(١) ثبت : زيادة في (ر) .

(٢) رضى الله عنه : زيادة في (د) .

(٣) د : نادا ، وهو خطأ .

(٤) سيرد هذا الحديث مختصراً في هذا الجزء بعد صفحات ( ص ٦٩ ) . أما الحديث بهذه الألفاظ ( أو قريباً منها ) فجاء عن صهيب رضى الله عنه في : مسلم ١٦٣/١ ( كتاب الإيمان ، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ) الحديث رقم ٢٩٨ ، سنن الترمذى ( بشرح ابن العرى ) ١٨/١٠ - ١٩ ( كتاب صفة الجنة ، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى ) ، ٢٦٩/١١ - ٢٧٠ ( كتاب التفسير ، باب ومن سورة يونس ) ؛ سنن ابن ماجه ٦٧/١ ( المقدمة ، باب فيما أنكرت الجهمية ) .

(٥) ورد الحديث مطولاً عن زيد بن ثابت في المسند ( ط . الحلبي ) ١٩١/٥ ، وعن عمار بن ياسر في النسائي ٤٦/٣ - ٤٧ ( كتاب السهو ، باب الدعاء بعد الذكر ) . وأول الحديث في سنن النسائي : اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق ... وفيه : وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك ..

(٦) الرسول : ليست في (ر) .

(٧) ر ، هـ : أنه سبحانه لم يعط .

شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهذا غاية مراد العارفين ، وهذا موجب حبهم إياه لذاته لا لشيء آخر .

فمن قال : إنه لا يُحِبُّ لذاته ، ولا يُتَلَذَّذُ بالنظر إليه ، كما تزعمه طائفة من أهل الكلام والرأى فقد أخطأ ، ومن قال : إن محبة ذاته وإرادة ذاته لا تتضمن حصول لذة العبد<sup>(١)</sup> بحبه ، [ ولا يطلبه العبد ولا يريده ]<sup>(٢)</sup> ، بل يكون العبد محباً مريداً لما لا يحصل له لذة به ، فقد أبطل .

ومن قال : إن العبد يفنى عن حظوظه وإراداته<sup>(٣)</sup> ، وأراد بذلك أنه يفنى عن حظوظه وإراداته<sup>(٣)</sup> المتعلقة بالمخلوقات فقد أصاب ، وأما إن أراد<sup>(٤)</sup> أنه يفنى عن كل إرادة وحب ، وتبقى<sup>(٥)</sup> جميع الأمور عنده سواء ، فهذا مكابر لحسه [ ونفسه ]<sup>(٦)</sup> .

وكل مراد محبوب لذاته فلا معنى لكونه مراداً محبواً لذاته إلا أن ذاته هو غاية مطلب الطالبين ، بمعنى أن ما يحصل لهم من النعم واللذة هو غاية مطلوبهم ، لا يطلبونها لأجل غيرها . فأما بتقدير أن تتنقى كل لذة ، فلا يُتصور حب ، فإن حب ما لا لذة في الشعور به ممتنع .

(١) د : للعبد ، والمثبت من (ر) ، (هـ) .

(٢) ما بين المقوفتين ساقط من (د) وأثبت من (ر) ، (هـ) ، وفيها : ولا يطلب .

(٣) ر ، هـ : وإرادته .

(٤) ر ، هـ : وإن أراد .

(٥) ر : ويبقى ، هـ : وسقى ، د : الكلمة غير منقوطة .

(٦) د : فهذا مكابرة لحسه . والمثبت من (ر) ، (هـ) .

وعلى هذا فقول القائل<sup>(١)</sup> : « العارف يريد الحق الأول لا لشيء غيره ، ولا يؤثر شيئاً على عرفانه » لا منافاة بينهما .

وكذلك قوله<sup>(١)</sup> : « وتعبده له فقط » لا ينافي قوله<sup>(١)</sup> : « ولأنه مستحق للعبادة ولأنها<sup>(٢)</sup> نسبة شريفة إليه » بل كونه تعبده له فقط إنما كان محموداً لأنه مستحق للعبادة ، وإنما انبغى للعبد أن يفعلها لأنها نسبة شريفة ، وإلا فلو فعل العبد ما لا خير فيه كان مذموماً ، لكن يفرق بين من يكون قد عرف الله معرفة أحبه لأجلها ، وبين من سمع مدح أهل المعرفة ، فاشتاق إلى كونه منهم ، لما في ذلك من الشرف ، فإن هذا في الحقيقة إنما مراده تعظيم نفسه/ وجعل المعرفة طريقاً إليها . ط ١٦

وكذلك [كل]<sup>(٣)</sup> من أراد الله لأمر من الأمور ، كما حكي أن أبا حامد بلغه أن من أخلص لله أربعين يوماً<sup>(٤)</sup> تفجرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه . قال : « فأخلصت أربعين يوماً فلم يتفجر شيء ، فذكرت ذلك لبعض العارفين ، فقال لي : إنك إنما أخلصت للحكمة ، لم تخلص لله » .

وذلك لأن الإنسان قد يكون مقصوده نيل العلم والحكمة<sup>(٥)</sup> ، أو نيل المكاشفات والتأثيرات ، أو نيل تعظيم الناس له ومدحهم إياه ، أو غير ذلك من المطالب .

(١) أى ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٥٩

(٢) د : لأنها . والمثبت من (ر) ، (هـ) ، وهو الذى ورد فيها سبق وقابله على «الإشارات» .

(٣) كل : ساقطة من (د) وأثبتها من (ر) ، (هـ) .

(٤) أربعين يوماً : كذا في (د) ، وفى (هـ) : أربعين صباحاً ، وفى (ر) : أربعين يوماً ، ثم

شطبت كلمة « يوماً » وكتبت بعدها كلمة « صباحاً » .

(٥) ر ، هـ : الحكمة والعلم .

وقد عُرف أن ذلك يحصل بالإخلاص لله وإرادة وجهه ، فإذا قصد أن يطلب ذلك بالإخلاص لله وإرادة وجهه كان متناقضاً ، لأن من أراد شيئاً لغيره فالثاني هو المراد المقصود بذاته ، والأول يُراد لكونه وسيلة إليه ، فإذا قصد أن يخلص لله ليصير عالماً أو عارفاً أو ذا حكمة أو متشرفاً بالنسبة إليه ، أو صاحب مكاشفات وتصرفات ونحو ذلك ، فهو هنا لم يرد الله ، بل جعل الله وسيلة له إلى ذلك المطلوب الأدنى ، وإنما يريد الله ابتداءً من ذاق حلاوة محبته وذكره .

وفطر العباد مجبولة على محبته ، لكن منهم من فسدت فطرته .  
قال تعالى : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ [سورة الروم : ٣٠] <sup>(١)</sup> .

وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة <sup>(٢)</sup> جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء ، ثم يقول أبو هريرة : اقرأوا إن شئتم : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . [سورة الروم : ٣٠] .

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار ، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى [ عن ] <sup>(٤)</sup> ربه تعالى قال : إني خلقت عبادي حنفاء

(١) في (ر) : أتم الآية : لخلق الله ذلك الدين القيم . ولم ترد الآية في (هـ) .

(٢) د : بية ، وهو تحريف .

(٣) ورد هذا الحديث من قبل وعلفت عليه في هذا الكتاب ح ٣ ص ٧١ .

(٤) عن : ساقطة من (د) .

فاجتالهم الشياطين ، وحرمت عليهم ما أحلت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا  
بى ما لم أنزل به سلطاناً<sup>(١)</sup> .

وأما قول القائل<sup>(٢)</sup> : « لا للربة والربة »<sup>(٣)</sup> .

فهذا له ثلاث معان :

أحدها : أن يراد به : لا لربة في حصول مطلوب المحب من  
المحبوب لذاته ، ولا لربة من ذلك . وهذا ممتنع ، فإنه ما من عبد يريد  
محب إلا وهو يطلب حصول شئ ، ويخاف فواته .

والثاني : أنه لا يرغب في التمتع<sup>(٤)</sup> بمخلوق ، ولا يخاف من الضرر  
بمخلوق ، فيمكن أن يعبد الله من يعبده بدون هذه الرغبة والربة<sup>(٥)</sup> .

كما قال عمر رضى الله عنه : نعم العبد صهيبي ، لو لم يخف الله لم  
يعصه .

وفى الأثر : لو لم أخلق جنة ولا ناراً ، أما كنت أهلاً أن أعبد . /  
ص ١٧ وقد ثبت فى الصحيح أن أهل الجنة يُلهمون التسبيح كما يلهمون  
النفس<sup>(٦)</sup> .

(١) ورد هذا الحديث من قبل وعلقت عليه فى هذا الكتاب ج ٣ ص ٧٢ .

(٢) وهو ابن سينا ، وسبق كلامه ، ص ٥٩ .

(٣) لا للربة والربة : كذا فى النسخ الثلاث . وسبقت العبارة من قبل : لا لرغبة ولا لربة .  
وذكرت هناك أن الذى فى « الإشارات » : لا لرغبة أو ربة .

(٤) التمتع : كذا فى ( ر ) ، ( هـ ) . وفى ( د ) : التمتع ، وهو تحريف .

(٥) د : والربة ، وهو تحريف .

(٦) ورد الحديث بالفاظ مختلفة عن جابر بن عبد الله فى : مسلم ٢١٨٠/٤ - ٢١٨١ ( كتاب

الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب فى صفات الجنة وأهلها ) ، المسند ( ط الحلي ) ٣/٣٤٩ ،

٣٥٤ ، ٣٨٤ ؛ مسند الدارمى ٢/٣٣٥ ( كتاب الرقائق ، باب فى أهل الجنة ونعيمها ) . ولفظ =



وكذلك الملائكة فلولا تمتع أهل الجنة بذلك التسييح ، الذى هو لهم كالنفس ، لم يكن الأمر كذلك .

وقد ثبت فى الحديث [ الصحيح ] <sup>(١)</sup> المتقدم قوله : فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه <sup>(٢)</sup> .

والثالث : أن يُراد : أن العبد لا يرهب مما يضره كآلم العذاب ، ولا يرغب فيما يحتاج إليه كالطعام والشراب ، فهذا ممتنع ، فإن ما جعل الله العبد محتاجاً إليه متألماً إذا لم يحصل له ، لا بد أن يرغب فى حصوله ، ويرهب من فواته ، وما كان ملتزماً به غير متألماً بفواته ، كأكل أهل الجنة وشربهم ، فهذا يرغب فيه ولا يرهب من فواته ، فوجود تلك اللذة العليا الحاصلة بمعرفة الله ورؤيته لا ينافى وجود لذاتٍ أُخر حاصلة بإدراك بعض المخلوقات ، ومن نفي <sup>(٣)</sup> الأولى <sup>(٤)</sup> من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم فقد أخطأ ، ومن نفي الثانية من المتفلسفة والمتصوفة على طريقهم فقد أخطأ ، مع أن هؤلاء المتفلسفة لا يثبتون حقيقة الأولى <sup>(٥)</sup> ، فإنهم لا يثبتون أن الرب تحبه الملائكة والمؤمنون ، وإنما يجعلون الغاية تشبيهم <sup>(٥)</sup> به ، لا حبيهم إياه ، وفرق بين أن تكون <sup>(٦)</sup> الغاية كَوْنُ هذا مثل هذا ،

= مسلم فى أول حديث : إن أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون .. الحديث ، وفيه : يلهمون التسييح والتحميد كما تلهمون النفس .

(١) الصحيح : زيادة فى (ر) .

(٢) ورد الحديث مطولاً قبل صفحات فى هذا الجزء (ص ٦٤) وعلقت عليه هناك فارجع إليه .

(٣) د : ومن نفا . والمثبت من (ر) ، (هـ) .

(٤) ر ، هـ : الأول . والمثبت من (د) .

(٥) د : تشبيهم ، وهو تحريف .

(٦) د : يكون ، وفى (ر) ، (هـ) : الكلمة غير منقوطة .

وبين أن تكون الغاية<sup>(١)</sup> كَوْنُ هذا يجب هذا محبة عبودية<sup>(٢)</sup> وذلي .

ولهذا قالوا : « الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة » ، ولهذا كان مطلوب هؤلاء إنما هو نوع من العلم والقدرة الذي يحصل لهم به شرف ، فطلبهم من جنس مطلوب فرعون ، بخلاف الخنفاء الذين يعبدون الله محبةً له وذلاً [ له ]<sup>(٤)</sup> .

وهم أيضا لا يثبتون معرفة تحصل بها<sup>(٥)</sup> النجاة والسعادة بعد الموت ، بل المعروف عندهم وجود مطلق أو مقيد بالسلوب ، ولا يثبتون بعد الموت تجددَ نظري إليه ، إذ المفارقات عندهم ليس فيها حركة أصلا ، لا من الناظر ولا من المنظور إليه ، وهو خلاف ما دلّت عليه الدلالة<sup>(٦)</sup> الشرعية والعقلية .

### ( فصل )

ثم قال<sup>(٧)</sup> : « إشارة : المستحل بوسيط<sup>(٨)</sup> الحق مرحوم من وجه ، فإنه لم يطعم لذة البهجة به ، فيستطعمها<sup>(٩)</sup> إنما معارفته<sup>(١٠)</sup> مع اللذات

تابع كلام ابن سينا في « الإشارات » عن مقالات الطرفين .

(١) ر ، هـ : وبين كون الغاية .

(٢) ر : عبودة .

(٣) د ، ر : نوعا ، والمثبت من (هـ) .

(٤) له : زيادة في (ر) ، (هـ) .

(٥) بعد عبارة « تحصل بها » تنقطع نسخة (ر) مرة أخرى .

(٦) هـ : الدلائل .

(٧) أي ابن سينا في « الإشارات والتنبيهات » ٣ ، ٤ / ٨١٦ - ٨١٧ وأوله : الفصل السادس .

(٨) الإشارات : توسط .

(٩) الإشارات : فيستطعمها .

(١٠) هـ : معارفه .

المخدجة ، فهو حنون<sup>(١)</sup> إليها غافل عما وراءها ، وما مثله بالقياس إلى العارفين إلا مثل الصبيان بالقياس إلى المحتكين<sup>(٢)</sup> ، فإنهم لما غفلوا عن طيبات يحرص عليها البالغون/، واقتصرت<sup>(٣)</sup> بهم المباشرة على طيبات اللعب ، صاروا يتعجبون من أهل الجدل إذا أزوروا عنها<sup>(٤)</sup> عاثرين لها<sup>(٥)</sup> ، عاكفين على غيرها ، كذلك<sup>(٦)</sup> من غص النقص بصره عن مطالعة بهجة الحق أعلى كفيه بما يليه من اللذات : لذات الزور فركها في دنياه عن كره ، وما تركها إلا ليستأجل أضعافها ، وإنما يعبد الله<sup>(٧)</sup> ويطيعه ليخوله في<sup>(٨)</sup> الآخرة ويشبعه<sup>(٩)</sup> منها ، فيُبعث إلى مطعم شهى ، ومشرب<sup>(١٠)</sup> هنئ ومنكح بهى ، إذا<sup>(١١)</sup> بُعِث عنه فلا مطعم<sup>(١٢)</sup> لبصره في أولاه وآخرته<sup>(١٣)</sup> ، إلا إلى لذات قبقة وذذبذبه<sup>(١٤)</sup> ، والمستبصر بهداية

(١) د : حنون ، والمثبت هو الذى فى (هـ) وفى «الإشارات» .

(٢) الإشارات : المحتكين .

(٣) هـ : واسبر .

(٤) د : ازرؤا بها ، والمثبت من (هـ) ، والإشارات .

(٥) عاثرين لها : كذا فى (د) وفى «الإشارات» . وفى هـ : عاثرين عنها .

(٦) د : لذلك . والمثبت من (هـ) ، الإشارات ٣ ، ٨١٧/٤ .

(٧) الإشارات : الله تعالى .

(٨) هـ : من .

(٩) الإشارات : يشبعه

(١٠) د : ويشرب ، وهو تحريف .

(١١) الإشارات ٣ ، ٨١٨/٤ : وإذا .

(١٢) هـ : مطعم .

(١٣) الإشارات : وآخره .

(١٤) شرح الطومى الكلمتين فقال : «والقبقة : البطن ، والذبذب : الذكر» وفى «اللسان» :

والقبقة : البطن .. وقيل للبطن : قبقة من القبقة ، وهى حكاية صوت البطن .. وفيه

والذبذب : اللسان ، وقيل : الذكر سمي به لتذبذبه أى حركته .

القدس في شجون واجب الإيثار ، قد عرف اللذة الحق ، وولّى وجهه سمتها ، مترحماً<sup>(١)</sup> على هذا المأخوذ عن رشدته إلى ضده ، وإن كان ما يتوخاه بكده<sup>(٢)</sup> مبدولاً له<sup>(٣)</sup> حسب<sup>(٤)</sup> وعده

تعليق ابن تيمية

**فيقال :** ينبغي أن يفرّق بين كَوْن الإنسان محباً مريداً ، وبين كونه يعرف أنه محب مريد ، وكذلك يفرّق بين كونه سامعاً راثياً عالمّاً ، وبين كونه عالمّاً بكونه كذلك ذاكرّاً له .

مثال ذلك : أن الإنسان لا يفعل فعلاً اختيارياً وهو يعلم أنه يفعله إلا بإرادة ، فكل من شهد المسجد ليصلي فيه الصلاة الحاضرة وهو يعلم أنها الجمعة أو الفجر ، امتنع أن يصلي إلا وهو ناو<sup>(٥)</sup> لهذه الصلاة ، ومع هذا فقد يظن كثير من الناس أنه لا ينوي أو لا تحصل له نية حتى يتكلم بذلك ، وربما كرّر ذلك ، ورفع صوته به ، وأذى من حوله ، وأصابه من جنس ما يصيب المجنون .

وكذلك المعرفة بالله فطرية<sup>(٦)</sup> ضرورية ، كما قد بسط في موضعه . وكذلك حب الله ورسوله [ حاصل ]<sup>(٧)</sup> لكل مؤمن ، ويظهر ذلك بما إذا خيّر المؤمن بين أهله وماله وبين الله ورسوله ، فإنه يختار الله ورسوله .

(١) الإشارات : مترحماً .

(٢) هـ : بكده .

(٣) له : ليست في «الإشارات» .

(٤) الإشارات : بحسب .

(٥) د : ناوى ، وهو خطأ ، والمثبت من (هـ) .

(٦) هـ : فطرة .

(٧) حاصل : زيادة في (هـ) .

والمؤمنون متفاضلون في هذه المحبة ، ولكن المنافقون - الذين أظهروا الإسلام ولمَّا يدخل الإيمان في قلوبهم - ليسوا من هؤلاء ، وما من مؤمن إلا وهو إذا ذُكر له رؤية الله اشتاق إلى ذلك شوقاً لا يكاد يشقاه إلى شئ .

وقد قال الحسن البصري : لو علم العابدون أنهم لا يرون ربهم في الآخرة لذابت أنفسهم في الدنيا .

والحب لله يقوى بسبب قوة المعرفة وسلامة الفطرة ، ونقصها من نقص المعرفة ومن خبث الفطرة بالأهواء الفاسدة .

ولا ريب أن النهموس تحب اللذة بالأكل والشرب والنكاح ، وقد تشتغل النفوس/ بأدنى المحبوسين عن أعلاهما ، لقوة حاجته العاجلة إليه ، ص ١٨ كالجائع الشديد الجوع ، فإن ألمه بالجوع قد يشغله عن لذة مناجاته لله في الصلاة .

ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : لا يصلين أحدكم بحضرة طعام ، ولا وهو يدافع الأخبثين .<sup>(١)</sup>

وإن كانت الصلاة قرة عين العارفين ، والإنسان إنما يشق إلى ما يشعر به من المحبوبات ، فأما ما لم يشعر به فهو لا يشق إليه ، وإن كان لو شعر به لكان شوقه إليه أشد من شوقه إلى غيره .

(١) ورد الحديث عن عائشة رضي الله عنها في : مسلم ٣٩٣/١ (كتاب المساجد ، باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام) ؛ سنن أبي داود ٥٥/١ ، ٥٦ (كتاب الطهارة ، باب أبصلي الرجل وهو حاقن) ؛ المسند (ط . الحلبي) ٤٣/٦ ، ٥٤ ، ٧٣ .

ولمَّا كانت الجنة فيها كل نعم ينتعم به العباد من غير تنغيص مما يعرفونه وما لا يعرفونه .

كما قال تعالى : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [سورة السجدة : ١٧] .

وقال : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ [سورة الزخرف : ٧١] .

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يقول الله تعالى : إني أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر . بله ما أطلعتم عليه ، ثم قرأ : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [سورة السجدة : ١٧] . الآية (١)

وكان النعم الذى فيها منه ما له نظير عند المحاطبين ، إذا ذكر اشتاقوا إليه ، ومنه ما لا نظير له عندهم - أخبرهم الله تعالى (٢) منه بما له نظير ، فإنه بذلك يحصل شوقهم ورجبتهم فيما أمروا به ، ثم إذا فعلوا ما أمروا به نالوا بذلك ما لم يخطر بقلوبهم ، كما أخبر بذلك الكتاب والسنة (٣) .

ولذة النظر ، وإن كانت أفضل اللذات ، وسببها - وهو حب الله ورسوله - موجود فى قلب كل مؤمن ، لكن الظاهر من الحب هو الشهوات ، ومعرفة الناس لكون ذلك مشبهة ومرغوباً فيها ، وأن محبتها

(١) ورد هذا الحديث من قبل وعلقت عليه فى هذا الكتاب ج ٥ ص ٧٣ .

(٢) سياق الكلام هنا مرتبط بما قبله هكذا : ولما كانت الجنة فيها كل نعم . . . وكان النعم الذى فيها منه . . . أخبرهم الله تعالى .

(٣) هـ : الكتاب والسنة والنظر .

غالبية ، وذكرهم لذلك أظهر من معرفتهم بما في حب الله ورسوله .  
والنظر إليه من ذلك ، ومن ذكرهم لذلك ، وإن كان ذلك  
موجوداً فيهم ، فوجود الشيء غير معرفته وذكره وظهوره ، فذكر الله في  
كتابه من اللذات الظاهرة<sup>(١)</sup> ، كالأكل والشرب والنكاح ، ما يعرف  
كل أحد أنه لذة ، وما تشبأق إليه كل نفس ، ويعرفون أنه مما يُرغب  
فيه ، وذلك لا يُنال إلا بعبادة الله وطاعته .

[ وهم ]<sup>(٢)</sup> إذا عبدوا الله فقد يحصل لهم من حلاوة المعرفة والعبادة  
ما هو أعظم من ذلك ، وإذا كشف الحجاب في الآخرة فنظروا إليه كان  
ذلك أحب إليهم من جميع ما أعطاهم ، فكان ترغيبهم / في العبادة ١٨ ظ  
بذلك شائعاً<sup>(٣)</sup> لهم إلى هذا ، وكان كمن أسلم رغبة في الدنيا ، فلم  
تغرب الشمس إلا والإسلام أحب إليه مما طلعت عليه الشمس ، وكمن  
دخل في العلم والدين لرغبة في مال أو جاه ، أو رهبة من عزل أو عقوبة  
أو أخذ مال ، فلما ذاق حلاوة العلم والإيمان كان ذلك أحب إليه مما  
طلعت عليه الشمس .

وإذا كان هذا في الدنيا ، فما الظن بما في الآخرة ؟ ! وإذا عرفت  
هذا عرفت شيئين : أحدهما : أن كل مؤمن تحقق<sup>(٤)</sup> إيمانه فإنما يعبد  
الله ، والله أحب إليه من كل ما سواه ، وإن كان لا يستشعر هذا في

(١) د : الظاهر ، وهو تحريف .

(٢) وهم : ساقطة من (د) وأثبتها من (هـ) .

(٣) د : سابقاً ، هـ : سابقاً ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٤) هـ : محقق .

نفسه ، بل يكون ما يرجوه من الأكل والشرب والنكاح ، وما يخافه من العقاب باعثاً له على العبادة ، لكن إذا ذاق حلاوة الإيمان وطعم العبادة ، كان الله أحب إليه من كل شئ ، وإن كان يغيب عن علمه بحاله ، حتى لا يرغب ولا يرهب إلا من غير ذلك ، فما كل محبوب واجب يُستحضر في كل وقت ، ولا تحصل به الرغبة ، ولا من فواته الرهبة ، بل تحصل الرغبة والرهبة بالمحبوب الأدنى والمرهوب الأدنى ، ويقوده ذلك إلى المحبوب الأعلى ، وهذا موجود فيمن ذاق طعم المحبوب الأعلى ، فإنه قد يعرض له هوى في محبوب أدنى ، فيكون حضوره ودواعي الشهوة إليه يوجب تقديمه ، مع علمه بأنه يفوته بذلك ما هو أحب إليه منه ، وكمن يشتهي شيئاً فيتناوله ، وهو يعلم أنه يضره ، وأنه يفوته به ما هو أحب إليه ، بل يعلم أنه يوجب له ما يضره ، فإذا حصل له ترهيب يصدّه عن ذلك ، أو رغبة فيما ترغب فيه نفسه حتى يترك ذلك<sup>(١)</sup> ، كان هذا دواءً نافعاً له يشاق به إلى المحبوب الأعلى .

والله قد أنزل كتابه شفاءً لما في الصدور ، وهدى للخلق ، ورحمةً لهم ، وبعث رسوله بالحكمة .

وأما ما ذكره هذا الرجل من الكلام المزخرف الذي قال الله فيه : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُّقْتَرِفُونَ ﴿ [سورة الأنعام : ١١٢ - ١١٣] .



وذلك أنه عَظُم من يعبد الحق لذاته ، وعبادة الحق تعالى لذاته أصل عظيم ، وهو أصل الملة / الحنيفية ، وأساس دعوة الأنبياء ، لكن ص ١٩ هذا حاصل فيما جاءت به الرسل ، لا في طريق أصحابه ، فإن أصحابه لا يعبدون الله ، بل ولا يحبونه أصلاً ، بل ولا يطيعونه ، وإنما العبادات عندهم رياضة للنفوس لتصل إلى علمهم الذي يدعون أنه كمال النفس ، والكمال عندهم في التشبه به لا في أن يكون محبوباً مراداً .

ولهذا لم يتكلم أحد منهم في « مقامات العارفين » بمثل هذا الكلام الذي تكلم به ابن سينا ، وهو أراد أن يجمع بين طريقهم وطريق العارفين أهل التصوف ، فأخذ ألفاظاً مجملة ، إذا فُسر مراد كل واحدٍ منها ، تبين أن القوم من أبعد الناس عن محبة الله وعبادته ، وأنهم أبعد عن ذلك من اليهود والنصارى بكثيرٍ كثير .

ولهذا يظهر فيهم من إهمال العبادات والأوراد والأذكار والدعوات ، ما لا يظهر في اليهود والنصارى ، ومن سلك منهم مسلك العبادات فإن لم يهده الله إلى حقيقة دين الإسلام ، وإلصار آخر أمره ملحداً من الملاحدة ، من جنس ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما .

وأيضاً فإنه استحق ما وعد الناس به في الآخرة من أنواع النعم ، وطلب تهديد الناس فيما رغبهم الله فيه ، وهو مضادة للأنبياء ، وهو في الحقيقة منكر لوجود ذلك ، كما هو في الحقيقة منكر لوجود محبة الله ومعرفته والنظر إليه ، وإنما الذي أثبتته من ذلك خيال ، كما أن الذي أثبتته من لذة المعرفة إنما هو مجرد كونه عالماً معقولاً موازياً<sup>(١)</sup> للعالم

(١) د : موازنا . وهو خطأ . وليست الكلمة في (هـ) .

الموجود ، وظن أنه بهذا تحصل اللذة التي يسعد بها في الآخرة ،  
وينجو<sup>(١)</sup> بها من العذاب ، وهذا ضلال عظيم .

وقد أعرض الرازي عن الكلام على هذا فلم يمدحه ولم يذمه ، وأما  
الطوسي فمدحه عليه ، لأنه ملحد من جنسه ، والكلام على هؤلاء  
مبسوط في موضعه .

### (فصل)

ثم قال<sup>(٢)</sup> : « إشارة<sup>(٣)</sup> : أول درجات حركات العارفين ما  
يسمونه هم الإرادة ، وهو ما يعترى المستبصر باليقين البرهاني ، أو  
الساكن النفس إلى العقد الإيماني من الرغبة في اعتلاق العروة الوثقى ،  
فيتحرك سرة<sup>(٤)</sup> إلى القدس لينال من روح الاتصال ، فما دامت درجته  
هذه فهو مريد .

تابع كلام ابن سينا  
في مقامات العارفين  
وعطيق ابن تيمية عليه

إشارة : ثم إنه يحتاج<sup>(٥)</sup> إلى الرياضة ، والرياضة متوجهة إلى ثلاثة  
ظ ١٩ أغراض : الأول : تنحية ما دون الحق / عن مستن الإيثار . والثاني :  
تطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة لتنجذب قوى التوهم والتخيل<sup>(٦)</sup>

(١) في الأصل (د) : وينجو .

(٢) أى ابن سينا في « الإشارات والتنبيهات » ٣ ، ٨١٨/٤ - ٨٢٧ وسبق ورود هذا الكلام من  
قبل ، ص ٦٩ - ٧٠ .

(٣) الإشارات : الفصل الثامن : إشارة .

(٤) الإشارات ٣ ، ٨٢٠/٤ : سيره .

(٥) الإشارات : ليجتاج .

(٦) الإشارات ٣ ، ٨٢١/٤ : قوى التخيل والوهم .

إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي ، منصرفة عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلي . والثالث : تلطيف السر للتنبيه . والأول يعين عليه الزهد الحقيقي ، والثاني : تعين عليه أشياء <sup>(١)</sup> : العبادة المشفوعة بالفكرة ، ثم الألحان المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما يلحّن بها <sup>(٢)</sup> من الكلام موقع القبول من الأوهام . والثالث : نفس <sup>(٣)</sup> الكلام الواعظ من قائل زكي <sup>(٤)</sup> بعبارة بليغة ونعمة رخيمة وسمت رشيد . وأما الغرض الثالث فيعين عليه الفكر اللطيف والعشق العفيف الذي تأمر <sup>(٥)</sup> فيه شمائل المعشوق ، ليس سلطان الشهوة .

**فيقال :** قد ذكر أن المريد يحتاج في الرياضة - التي تسمى السلوك ، إلى ثلاثة أشياء متعلقة بالقصد ، والعمل ، والعلم .

أما القصد ، فإن لا يقصد إلا الحق ، فينحى ما سواه عن طريق القصد ، فلا يقصد إلا إياه . وهذا حق لكن لا يكون <sup>(٦)</sup> إلا على دين المرسلين . وأما إرادة الله ومحبهه دون ما سواه فليس هو طريق هؤلاء المتفلسفة ، بل هو ممتنع على أصولهم الفاسدة ، وليس زهدهم زهد الأنبياء ، ولكن زهدهم للتوفر على مطلوبهم الذي يروونه كمالاً ، لا على عبادة الله .

(١) الإشارات ٣ ، ٨٢٣/٤ : عليه عدة أشياء .

(٢) الإشارات ٣ ، ٨٢٤/٤ : لما لحن به .

(٣) الإشارات ٣ ، ٨٢٥/٤ : الأوهام ثم نفس .

(٤) زكى : كنا في (د) ، (هـ) . وفي « الإشارات » : ذكى . ولم ترد هذه العبارات من قبل في

(٥) امر : كذا غير منقوطة في (د) ، (هـ) ، وفي الإشارات ٣ ، ٨٢٧/٤ : يأمر .

(٦) لا يكون : كذا في (هـ) ، وفي (د) : لا يمكن .

وأما العمل فهو تطويع قوة النفس الأمانة بالسوء لقوتها المطمئنة ، وهذا متفق عليه ، لكن عند أهل الملل أن هذا تكميل لعبادة الله وطاعته ، وعند الملاحدة إنما هو تهذيب للنفس لتستعد لما جعلوه هم كمالاً .

وليس المقصود هنا ذكر ما في هذا الكلام من حق وباطل ، فإن هذا له موضع آخر . وإنما المقصود ذكر ما يتعلق بكلامهم في قوى التوهم والتخيل ، فإنه قال <sup>(١)</sup> : « لتنجذب قوى التخيل والوهم <sup>(٢)</sup> إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي ، منصرفة عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلي » .

فذكر أن المقصود انجذاب قوى التخيل والوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي ، ولم يقل : إلى التوهّمات والتخيّلات ، كما قال : انجذاب قوى التخيل والوهم ، لأنه يريد أن يجذب قوى التخيل والوهم .

فالتخيل لصور المحسوسات ، والوهم لما فيها من المعاني ، والنجذب يكون إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي ، لا إلى التخيل ، فإنه ليس المقصود جذبها إلى صورة متخيلة / بل إلى أمر متوهم ، وهو المعاني التي تحبها النفس ، لأن الوهم كما تقدم تصوّر المعاني المحبوبة في الأعيان ، وهي التي تكون لأجلها الولاية والعداوة .

(١) ورد هذا الكلام من قبل ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٢) سبقت : قوى التوهم والتخيل .

والمقصود حصول التوهّمات المناسبة للأمر القدسى ، والانصراف عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلى . والتوهّمات هي تصور ما يُحب ويُبغض ، ويوالى ويعادى ، ويوافق ويخالف ، ويرجى <sup>(١)</sup> ويخاف من المعانى التى فى الأعيان ، فيريد أن يتصور ما يُحب ويرجى <sup>(١)</sup> لينجذب إليه ، وما يُكره ويخاف لينجذب عنه ، ويكون ما يُحب ويرجى فى الأمر القدسى ، والمكروه والخوف فى الأمر السفلى .

وقد ذكر أن المراد المعبود لذاته هو الله تعالى ، فلا بد أن يتصور ما يوجب حبه لله ، وبغضه لما يصرفه عن ذلك ، وأن يتصور من رجائه <sup>(٢)</sup> وخوفه ما يصرفه إليه <sup>(٣)</sup> كما يتصور فى الدنيا ما يجذبه عنها .

وإذا كان قد قال هذا مع قوله : إن الوهم أن يتصور فى المحسوسات أمراً غير محسوس ، لم يمكن هذا حتى يتصور فى حق الله تعالى ما يوجب انجذاب القلب إليه ، وقد سُمى ذلك توهما <sup>(٤)</sup> .

وقوله <sup>(٥)</sup> : « ولتنجذب قوة التخیل والوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسى » .

إن أُريد التوهّمات المناسبة لقدس الرب تعالى ، مثل كونه هو الذى يستحق أن يُعبد ويُحمد ، وأمثال ذلك من المعانى المناسبة لعبادته ، فقد جعل الشعور بهذه من باب التوهم .

(١) د : ويرجا .

(٢) د : من رجاء ، والثبت من (هـ) .

(٣) هـ : ما يجذبه .

(٤) هـ : توهّمات .

(٥) وهو الذى سبق ص ٧٩ - ٨٠ وسبق من قبل ص ٤١ .

وإن أُريد به توهم معانٍ<sup>(١)</sup> في غير الرب ، فتلك لا يحتاج إليها في عبادته تعالى ، فلا يحتاج العابد لله إلى أن يتصور ما يناسب محبته لله وعبادته ، بشعوره بما يوجب محبة الله وعبادته إياه دون ما سواه ، فإن عبادة الله وحدة تحصل إذا عرف من الله ما تحصل به محبته لله ، فلا يحتاج أن يعرف من غيره ما يوجب محبته لله ، ولو قُدِّر أن تصوره لغيره يوجب محبته ، فقد جعل طلب ما يوجب انجذاب قوة التخيل والوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي .

فهذه الأمور ، سواء كانت صفات لله أو أموراً<sup>(٢)</sup> تقتضي محبة الله ، فإنه جعلها من باب التوهم .

وهذا يوجب كون الله عالياً على خلقه من وجوه :

أحدها : أنه قد ذكر أن الحيوانات - ناطقها وغير ناطقها - تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا متأدية من طريق الحواس ، وهذه قوة الوهم كما تقدم . / فإذا كان قد قال مع ذلك : إنه لا بد من تطويع القوة الأمارة للقوة المطمئنة ، لتنجذب قوى التخيل والتوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسي ، منصرفة عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلي ، والتوهّمات المناسبة لإرادة الله وحده إنما تكون بتصور معنى فيه يوجب انجذاب القلب إليه .

وهو سبحانه يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، فإنه واحد لا شريك له ، وهم يقولون : انحصر نوعه في شخصه ، فلا يجوز أن يكون

(١) د : معاني ، والصواب من (هـ) .

(٢) في النسختين : أو أمور ، وهو خطأ .

التصور الجاذب للقلب إليه وحده إلا تصور معين في معين ، وهذا هو التوهم عندهم .

فهذا تصريح منهم بأن التوهم تصور صفاته ، فقولهم مع ذلك بنى إدراك هذه القوة له تناقض .

**الثاني :** أن القوة المتوهمه إذا كانت لا تتصور إلا في معين ، والمعين لا يكون كلياً ، امتنع أن يكون هذا معقولاً ، إذا كانت المعقولات هي الكلّيات ، كما قد يقولونه ، ولأنه لا حجة لهم على إثبات معقول غير الكلّيات .

**الثالث :** أن هذا يوجب أن يكون محسوساً ، أى يمكن الإحساس به ، وهو رؤيته ، كما ثبت أنه يرى في الآخرة ، لأن التوهم عندهم أن يتصور في المحسوس ما ليس بمحسوس .

فإذا كان هو سبحانه يجب أن يؤلّى ويحبّ دون ما سواه ، وكان ذلك بتوهم<sup>(١)</sup> الأمور المناسبة لذلك التوهم ، وهو تصور أمر غير محسوس في معين محسوس - لزم أن يكون هو معيناً محسوساً .

**الوجه الرابع :** أنه جعل الذى يعين على تطويع النفس ثلاثة أشياء : العبادة المشفوعة بالفكرة ، ثم الألحان المستخدمة لقوى النفس الموقعة لما لحن بها من الكلام موقع القبول من الأوهام ، والثالث : نفس الكلام الواعظ .

ومعلوم أن العبادة لا تكون إلا بقصد وإرادة ، والقصد والإرادة

(١) هـ : بتوهم ، د : الكلمة غير منقوطة .

الذى <sup>(١)</sup> تنجذب معه قوى التخيل والتوهم إلى التوهّمات المناسبة لعبادة الله ، منصرفة عن المناسبة للأمر السفلى ، لا يكون إلا اذا تُصوّر في المراد الذى انجذبت إليه قوة التوهم ما يُوجب إرادته ومحبته ، فتكون إرادته توجب موالاته ومحبته ، بل وخوفه ورجاءه .

وهذا كله عندهم من عمل القوة المتوهمة ، فدلّ على أنه لا بد عندهم أن يكون الحق تعالى مما يتعلق الوهم بمعانٍ فيه ، وهذا لازم لكلامهم لا محيد عنه .

الوجه الخامس : أنه قال : « الموقعة لما لُحّن بها من الكلام موقع القبول من الأوهام » .

فبيّن أنه يطلب كَوْن الوهم يقبل الكلام الملحن ، والقوة الوهمية هي التى تدرك المعنى المحبوب والمكروه فى المعين المحسوس الجزئى كما تقدم .

فدل بهذا على أن الكلام/الملحن يكون فيه ما يوجب قبول الوهم ص ٢١  
للكلام الذى يدعو إلى عبادة الله ومحبته ، وذلك بما تقدم من كون الوهم هو الذى يُشعر بالمعاني التى تحب وتبغض ، وتوالى وتعادى ، فكان حب العبد لربه وعبادته إياه مشروطاً بتوهمه فى ربه ما يحبه العبد ، فوجب كون الرب عندهم محسوساً ، وكون الوهم يتصور فيه ما يُحب لأجله .

السادس : أنه قال <sup>(٢)</sup> : « لينجذب التخيل والوهم إلى التوهّمات المناسبة للأمر القدسى ، منصرفة عن التوهّمات المناسبة للأمر السفلى » .

(١) الذى : كذا فى (هـ) ، وفى (د) : التى .

(٢) أى ابن سينا ، وورد كلامه من قبل . ص ٧٩ - ٨٠ ، ص ٤١ .



والسفلى ضد العلوى ، فدل ذلك على أن القدسى علوى .

**فإن قيل :** يراد بذلك علو القدر أو الصفات .

**قيل :** : هذا لا يصح هنا ، لأن قوى الوهم<sup>(١)</sup> إنما تنجذب إلى معانٍ<sup>(٢)</sup> غير محسوسة في أمر محسوس ، وما كان محسوساً أمكن أن يكون فوق العالم .

**السابع :** أن يُقال : ما أشار إليه من هذه المعانى ، وإن كان التعبير عنه بعباراته غير معروف ، فهذا هو الذى فطر الله عليه عباده ، فإنهم إذا حزبهم أمر احتاجوا فيه إلى توجيه قلوبهم إلى الله توجهوا إلى العلو ، وتصوّروا أن الله جواد كريم يجيب دعوة المضطر إذا دعاه ، ويرزقهم وينصرهم ، فعرفوا منه ما يوافق مطلوبهم ومرادهم ومحبوبهم . وهذا هو الذى يسميه هؤلاء التوهم .

وأيضاً فن كان محباً له<sup>(٣)</sup> ، محباً لذكره ، متلذذاً بمناجاته ، فإنه يجد في فطرته معنى يطلب العلو ، ويتصور أن ربه متصف بما يستحق لأجله أن يُعبد ويُحب ويُطاع ، وهذا هو الذى يسمونه التوهم ، ويجد قلبه منصرفاً إلى العلو ، منصرفاً عن السفلى ، إلا إذا كان قد غيّرت فطرته .

**فإن قيل له :** ربك ليس فوق ، أو غير ذلك بأن يقال : ليس في

(١) هـ : التوهم .

(٢) د : معانى . والصواب ما أثبتته من (هـ) .

(٣) في الأصل (د) كأن العبارة : محباً به ، ولعل الصواب ما أثبتته . ولم ترد العبارة في (هـ) .

جهةٍ ، أو لا يختص ، أو لا تحصره<sup>(١)</sup> ، أو نحو ذلك من العبارات المجملة التي يُراد بها : أنه ليس فوق ، فيحتاج حينئذ أن يصرف فطرته علماً وإرادة عما فطر عليه .

فما ذكره في « مقامات العارفين » موافق لما فطر الله عليه عباده أجمعين ، بخلاف ما ذكره هناك ، فإنه مخالف للفطرة كما تقدم .

الثامن : أن الشرائع الإلهية جاءت بما يوافق الفطرة .

التاسع : أنه قد اتفق على ذلك سلف الأمة .

العاشر : أنه دلت على ذلك الدلائل العقلية اليقينية .

الحادي عشر : أن موجب ما ذكره أن لا يكون الرب معبوداً إلا

ط ٢١ بتعلق المعنى الذي/سموه الوهم به ، وأن من نى<sup>(٢)</sup> تعلق الوهم بمعنى في الرب ، فقد أبطل كَوْن الرب محبوباً معبوداً ، فن قال بعد ذلك : إنه لا يقبل في الإلهيات هذه القضايا الوهمية ، فقد نى كون الرب مستحقاً لأن يُعبد وأن يُحب ، وهذا حقيقة قولهم ، ولهذا كان حقيقة قولهم تعطيل الرب عن أن يكون موجوداً ، وأن يكون مقصوداً ، وأن يكون معبوداً .

وعلى هذا كانت أئمتهم ، كالقرامطة الباطنية الذين قادوا حقيقة

قولهم ، وكذلك باطنية الصوفية الذين وافقوهم ، كأصحاب ابن عربي وابن سبعين ، فإن الذين عرفوا حقيقة قولهم كالتلمساني كانوا من أبعد

(١) يعنى بذلك ابن تيمية : أولاً يختص بجهة أو لا تحصر جهة .

(٢) في الأصل (د) : نفا ، ولم ترد الكلمة في (هـ) .

الناس عن عبادة الله وطاعته وطاعة رسله ، وأشدهم فجوراً وتعدياً لحدود الله ، وانتهاكاً لمحارمه ، ومخالفةً لكتابه ولرسوله ، وقد بُسُط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

عود إلى مناقشة  
كلام ابن سينا عن  
الوهم

وحينئذٍ فنقول قوله<sup>(١)</sup> : « إن القضايا الوهمية كاذبة » .

إن أراد به القضايا الكلية التي تناقض معقولا ، فذلك عندهم ليست من قضايا الوهم . وإن أراد به ما يدركه الوهم من الأمور المعينة في المحسوسات ، فذلك صادقة عنده لا كاذبة ، وهي لا تعارض الكليات .

وقوله<sup>(٢)</sup> : « إن الوهم الإنساني يقضى بها قضاءً شديد القوة لأنه ليس يقبل ضدها ويقابلها » .

فيقال له : هذا يقتضى تمكنها من الفطرة ، وثبوتها في النفس ، وأن الفطرة لا تقبل نقيضها ، وهذا يقتضى صحتها وثبوتها ، لا ضعفها وفسادها .

وأما قوله<sup>(٣)</sup> : « لأن الوهم تابع للحس ، فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم » .

فيقال له : إن أردت بالوهم التابع للحس ما سمّيته وهماً ، وهو توهم معاني جزئية غير محسوسة في المحسوسات الجزئية ، فلا ريب أن

(١) أى ابن سينا في كتابه « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٣/١ ، وورد هذا النص من قبل ، ص ٢٠ وقابلته هناك على الإشارات ، وجاء النص من قبل هكذا : « وأما القضايا الوهمية الصرفة فهي قضايا كاذبة » .

(٢) أى ابن سينا في كتابه « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٣/١ ، وورد هذا النص من قبل . ص ٢٠ وقابلته هناك على « الإشارات » وجاء فيه من قبل : « ضدها ومقابلها » .

(٣) سبق هذا النص ، ص ٢٠ وفيه : « بسبب أن الوهم تابع للحس ... » .

الوهم تابع للحس ، وهذا الوهم قد ذكرت أنه صحيح مطابق  
لحس ، فإن قدحت في هذا قدحت في الحس ، وإن جعلت هذا  
معارضاً للعقل ، كان بمنزلة جعل الحس معارضاً للعقل .

وإن أردت بالوهم ما يقضى قضاءً كلياً أن إثبات موجود لا داخل  
العالم ولا خارجه محال ، ونحو ذلك من القضايا الكلية التي تزعم أنها  
معارضة للعقل ، كان هذا الكلام باطلاً من وجهين :

أحدهما : أن هذه قضايا كلية مطلقة ، والوهم قد ذكرت أن  
تصوراته جزئية ، فلا يكون هذا من الوهيمات .

الثاني : أن يقال : هذه القضايا الكلية كسائر القضايا الكلية التي  
مبادئها من الحس ، كالقضاء بأن السواد والبياض يتضادان ، والحركة  
والسكون/ يتناقضان ، والجسم الواحد لا يكون في مكانين ، وأمثال  
ص ٢٢ ذلك .

بل هذه بمنزلة الحكم بأن الموجود إما أن يكون قائماً بنفسه ، وإما أن  
يكون قائماً بغيره ، وإما أن يكون قديماً ، وإما أن يكون محدثاً ، وإما أن  
يكون واجباً بنفسه ، وإما أن يكون ممكناً بنفسه ، وأمثال ذلك .

فالقدرح في هذه القضايا الكلية كالدحدح في تلك ، فإن جاز القدرح  
في هذه لأن مبادئها الحس جاز القدرح في تلك وإلا فلا ، إذ الحس وما  
يتبعه - مما يسمونه توهماً وتخيلاً - لا يدرك إلا أموراً معينة جزئية ، ثم  
يقضى الذهن قضاءً كلياً ، فإن جاز أن تكون تلك القضايا الكلية باطلة  
بسبب كون مبدئها<sup>(١)</sup> من هذا الوهم ، الذي هو في الأصل صحيح

(١) في الأصل : مبدأها .

عندهم ، جاز أن تكون القضايا الكلية باطلة إذا كان مبدئها <sup>(١)</sup> من الحس عندهم .

ولو قال قائل : يمكن في الموجود غير المحسوس أن يكون لا واجباً ولا ممكناً ، ولا قديماً ولا محدثاً ، ولا قائماً بنفسه ولا قائماً بغيره - كان بمنزلة قول القائل : يمكن فيه أن يكون لا مابيناً لغيره ولا محايثاً له ، ولا مداخلاً له ولا خارجاً عنه .

وإن جاز أن يُقال لهذا : هذه قضايا وهمية ، والوهم تابع للحس ، جاز أن يقال للأول : وهذه قضايا وهمية ، أو يقال : قضايا حسية وحكم الحس والوهم لا يُقبل إلا في الحسيات ، فلا يحكم في الوجود المطلق وتوابعه ، لأن ذلك معقول غير محسوس ، فإبه تُردُّ تلك القضايا الكلية يمكن أن يُقال في أمثالها من القضايا الكلية المتناولة لجميع الموجودات والمعلومات .

وأما قوله في بيان أنها كاذبة <sup>(٢)</sup> : « من المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول ، كانت تلك قبل المحسوسات ولم تكن محسوسة ، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات ، فلم يمكن أن يُتمثل <sup>(٣)</sup> ذلك الوجود في الوهم » .

(١) في الأصل : مبدؤها .

(٢) أى ابن سينا في الإشارات والتنبيهات ٤٠٣/١ . وسبق ورود هذا النص ، ص ٢٠ - ٢١ وقابلته هناك على « الإشارات » .

(٣) يتمثل : كذا في ( هـ ) . وفي ( د ) : يتمكن . وسبق ورود الكلمة هكذا من قبل . وفي الإشارات : تتمثل .

فَيُقَالُ لَهُ : هذا كلام على تقدير أن يكون للمحسوسات مبادئ لا يمكن تعلق الحس بها ، وهذا هو رأس المسألة وأول النزاع ، فإذا جعلت هذا حجة في إثبات مطلوبك فقد صادرت على المطلوب .

ثم يُقال لك : الوهم إنما يتصور عندك في الأمور الجزئية ، وهذه القضايا كلية لا جزئية .

وَيُقَالُ لك أيضا : هذا بعينه يَرُدُّ عليك في تقسيم الوجود إلى : قائم بنفسه وبغيره ، وقديم ومحدث ، وجوهر وعرض ، وعلة ومعلول ، ونحو ذلك ، فإن ما ذكرته من هذه القضايا يتناول هذه .

ظ ٢٢ وَيُقَالُ لك/ ما تعنى بقولك<sup>(١)</sup> : « إن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت قبل المحسوسات » .

أَتَعْنِي به أن ما أحسنناه له مبادئ وأصول لم نحسها ؟ أم تعنى به أن ما يمكن أن يُحس به يجب أن يكون له مبدأ لا يمكن الإحساس به ؟ .  
فإن غنيت الأول فهو مسلّم ، لكن لا يلزم من عدم إحساسنا بها أن لا يكون الإحساس بها ممكنا ، ولا يقول عاقل : إن كل ما لم نشهده الآن لا يمكن أن نشهده بعد الموت ، أو في وقت آخر ، فإنه ما من عاقل إلاَّ يُجَوِّز أن يكون فوق الأفلاك ما لا نشهده الآن ، بل يُجَوِّز أن تكون هناك أفلاك ونجوم لا ندركها فضلا عن غيرها .

وإن قال : إنه لا بد أن يكون لكل ما يمكن أن يُحس به مبدأ لا

(١) أي ابن سينا في « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٣/١ . وسبق ورود هذا النص . ص ٢٠ وفيه : « ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول . . . الخ . »

يمكن أن نحس به ، فهذا ممنوع ، وهو رأس المسألة ولم يذكر عليه دليلاً .

وهو في « إشارات » لم يذكر على ذلك من الأدلة إلا ما ذكره الرازي وأمثاله ، فإنه قال : <sup>(١)</sup> « في الوجود وعلة <sup>(٢)</sup> : إنه قد يغلب <sup>(٣)</sup> على أوهام الناس أن الموجود هو المحسوس ، وأن ما لا يناله الحس بجوهره ، ففرض وجوده محال ، وأن ما لا يتخصص بمكان أو يوضع بذاته <sup>(٤)</sup> كالجسم ، أو بسبب ما هو فيه كأحوال الجسم ، فلا حظ له من الوجود » .

قال <sup>(٥)</sup> : « وأنت يتأتى لك أن تتأمل نفس المحسوس ، فتعلم منه بطلان قول هؤلاء ، فإنك ، ومن يستحق أن يُخاطب ، تعلمان أن هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد ، لا على الإشتراك <sup>(٦)</sup> الصرف ، بل بحسب معنى واحد ، مثل اسم الإنسان ، فإنكما لا تشكان في أن وقوعه على زيد وعمرو بمعنى واحد موجود ، فذلك المعنى الموجود لا يخلو : إما أن يكون بحيث يناله الحس ، أو لا يكون . فإن كان بعيداً <sup>(٧)</sup> من أن يناله الحس فقد أخرج التفتش من المحسوسات ما ليس بمحسوس ، وهذا

(١) في الإشارات والتنبيهات ٣ . ٤٣٥/٤ ؛ وسبق ورود هذا الكلام من قبل ١٢٨/٥ . وقابله هناك على « الإشارات » .

(٢) الإشارات : النقط الرابع : في الوجود وعلة .

(٣) الإشارات : أعلم أنه قد يغلب .

(٤) الإشارات : أو وضع بذاته .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ٣ . ٤٣٥/٤ - ٤٣٧ .

(٦) الإشارات ٣ . ٤٣٦/٤ : لا على سبيل الاشتراك .

(٧) عند عبارة « فإن كان بعيداً » تعود نسخة ( ر ) مرة أخرى .

أعجب . وإن كان محسوساً فله لا محالة : وضع ، وأين ، ومقدار معين ، وكيف معين ، لا يتأتى أن يحس ، [ بل ] <sup>(١)</sup> ولا أن يتخيل إلا كذلك ، فإن كل محسوس وكل متخيل فإنه يتخصص لا محالة بشيء من هذه الأحوال ، وإذا كان كذلك لم يكن ملائماً لما ليس بتلك الحال ، فلم يكن مقولاً على كثيرين يختلفون <sup>(٢)</sup> في تلك الحال . فإذا الإنسان من حيث هو واحد بالحقيقة ، بل من حيث الحقيقة الأصلية <sup>(٣)</sup> التي لا تختلف فيها الكثرة غير محسوس ، بل معقول صرف ، وكذلك الحال في كل كليّ .

ص ٢٣ فهذا لفظه ، وأتباعه مشوا/خلفه فأثبتوا ما ليس بمحسوس بإثبات الكليات المعقولة . وقد عُرف بالاضطرار أن الكليات لا تكون كلية إلا في العقل لا في الخارج ، بل ليس في الخارج كليّ ألبتة ، والذي يُقال إنه كليّ طبيعي لا يوجد إلا معيناً جزئياً ، فما كان كلياً في العقل يوجد في الخارج معيناً لا كلياً ، كما قد بُسط في موضعه .

فهذا الكلام وأمثاله هو الذي يثبت به أن للموجود مبادئ <sup>(٤)</sup> لا يمكن أن يحس بها .

وأما قوله : « إذا كانت للمحسوسات <sup>(٥)</sup> مبادئ كانت غير محسوسة » فتلبس لأن لفظ « المحسوس » يُراد به ما هو محسوس لنا

(١) بل : ساقطة من (د) . وأثبتها من (ر) . (هـ) . « الإشارات » ٤٣٦/٤ . ٣ .

(٢) ر . هـ : على كثير يختلفون ؛ الإشارات (٤٣٧/٤ . ٣) : على كثيرين مختلفين .

(٣) الإشارات : بل من حيث حقيقته الأصلية .

(٤) ر : مباديا .

(٥) د : المحسوسات . والمثبت من (ر) . (هـ) .



بالفعل<sup>(١)</sup> وما يمكن إحساسه ، ولا ريب أن المحسوسات بالفعل<sup>(١)</sup> لها مبادئ غير محسوسة .

لكن لم قلت : إن كل ما يمكن إحساسه له مبدأ لا يمكن إحساسه ؟ » هذا حكاية المذهب .

وأما قوله<sup>(٢)</sup> : « ولهذا كان الوهم مساعداً للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادئ ، فإذا تعديا معاً إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلمّ موجه » ، فهذا ممنوع . وقد عُرف أن أدلته على إثبات ذلك من جنس هذه الأدلة التي أثبت بها الموجودات العقلية الثابتة في الخارج بإثبات كليات ، وهو مثل إثباته لما كان خارج ذهن . ثم يُقال له : الوهم المساعد للعقل : إن أردت به ما سمّيته وهما ، وهو ما يتصور في المحسوسات الجزئية معاني غير محسوسة ، كالصدقة والعداوة ، فليس في هذه التصورات مقدمة تساعد على إثبات موجود لا يمكن الإحساس به ، بل تلك المقدمات مثل إثبات الكليات وأمثالها ليس فيها مقدمة يتصورها هذا الوهم .

وإن أردت بالوهم المساعد ما يقضى قضايا كلية ، مثل قضاء ذهن بأن بين هذا الإنسان وهذا الإنسان إنسانية مشتركة ، ونحو ذلك ، فهذه قضايا عقلية لا وهمية .

وأيضاً فالقاضي بإثبات إنسانية مطلقة هو القاضي بأن كل

(١) د : بالعقل . والمثبت من ( ر ) - ( هـ ) .

(٢) أى ابن سينا في « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٣/١ . وسبق ورود هذا النص من قبل :

ص ٢١ وقابلته هناك على الإشارات .

موجودين<sup>(١)</sup> لابد أن يكون أحدهما مبيناً للآخر أو محايثاً له ، كما أنه هو القاضى بأن كل موجودين لابد أن يقارن وجود أحدهما الآخر<sup>(٢)</sup> أو يتقدم عليه ، وأن كل موجود فلا بد أن يكون قائماً بنفسه أو بغيره .

ظ ٢٣

فهذه القضايا الكلية إن سميتها<sup>(٣)</sup> وهمية / كانت العقليات هي الوهميات ، وإن سميتها عقليات وقدرت تناقضها لزم تناقض العقليات . واعلم أن هؤلاء قد يحييون بجواب<sup>(٤)</sup> يمكن أن يُجاب به كل من قدح في العقليات الكلية .

**وقولك :** (٥) « فإذا تعديا معا إلى النتيجة نكص الوهم » .

**يقال لك :** ما الوهم الناكص ؟ أهو الذى سمّيته وهماً ؟ فذاك إنما يتصور معانى جزئية ، فليس له فى الكليات حكم : لا بقبول ولا ردّ ، فلا يُقال فيه : لا يقبل ولا ينكص ، كما لا يُقال فى القضايا الكلية : إن الحسَّ يقبلها ولا يردها ، كما [ لا ]<sup>(٦)</sup> يُقال : إن البصر يميز بين الأصوات ، والسمع يميز بين الألوان .

وإن قلت : إن العقل يثبت موجوداً معيناً لا يمكن الإشارة إليه ، والوهم لا يتصور معيناً لا يُشار إليه .

(١) د : بأن كل موجود ، وما أثبتته من ( ر ) . ( هـ ) .

(٢) د : لابد أن يفارق وجود أحدهما للآخر . والمثبت من ( ر ) . ( هـ ) .

(٣) د : إن تسميتها . والمثبت من ( هـ ) . ( ر ) .

(٤) عبارة « يحييون بجواب » ليست واضحة فى هامش ( د ) وأثبتها من ( ر ) . ( هـ ) .

(٥) وهو كلامه الذى ورد قبل صفحات . وورد من قبل . ص ٢١ وقابلته هناك على « الإشارات » ٤٠٣/١ .

(٦) لا : ساقطة من ( د ) وأثبتها من ( ر ) . ( هـ ) .

فيقال لك : العقل إنما يثبت أموراً كلية مطلقة ، لا يثبت شيئاً معيناً<sup>(١)</sup> إلا بواسطة غيره ، كالحس وتوابع الحس ، ولهذا كان القياس العقلي المنطقي لا ينتج إن لم يكن فيه قضية كلية ، وإذا أردنا أن ندخل شيئاً من المعينات تحت القضايا الكلية ، فلا بد من تصور للمعينات غير التصور للقضايا الكلية .

فإذا علمنا أن كل شيء : فإما قائم بنفسه وإما بغيره ، وأن كل موجود : فإما واجب بنفسه وإما ممكن بنفسه ، وأن كل موجود : فإما قديم وإما محدث ، وأن كل موجود أو كل ممكن فهو : إما جوهر وإما عرض ، وأردنا أن نحكم على معين بأنه قديم أو محدث ، أو جوهر أو عرض ، أو واجب أو ممكن ، أو نحو ذلك ، فلا بد [ من ]<sup>(٢)</sup> أن نعيّنه بغير ما به علمنا تلك القضية الكلية ، فتصور المعين الداخل في القضية الكلية شيء ، وتصور القضية الكلية شيء آخر .

فليتدبر الفاضل هذا ، ليتبين له أن من لم يثبت موجوداً يمكن الإحساس به لم يثبت إلا قضايا كلية في الأذهان ، كما يثبتون العدد المطلق ، والمقدار المطلق ، والحقائق المطلقة ، والوجود المطلق ، وكل هذه أمور ثابتة في الأذهان ، لا موجودة في الأعيان .

ولهذا من أثبت أن في الوجود موجوداً واجباً قديماً ، وقال : إنه يمتنع الإشارة إليه ، امتنع أن يكون عنده معيناً مختصاً ، ولزم أن يكون مطلقاً مجرداً في الذهن ، فلا حقيقة له في الخارج .

(١) د : معينا . والثبت من (ر) . (هـ) .

(٢) من : زيادة في (ر) .

وهذا مذهب أئمة الجهمية ، فإنهم يشبّون موجوداً مطلقاً بمتنع وجوده في الخارج ، فابن سينا وأتباعه يقولون : هو وجود مطلق بشرط نفي جميع الأمور الثبوتية<sup>(١)</sup> ، وهو أبلغ الأقوال/ في كونه معدوماً ، وآخرون يقولون : هو مطلق بشرط نفي الأمور الثبوتية والسلبية ، [ لا بشرط شيء من الأمور الثبوتية والسلبية ]<sup>(٢)</sup> كما يقول هذا وهذا طائفة من ملحدة الباطنية ومن وافقهم من الصوفية .

ومن المعلوم أن الوجود المشروط فيه<sup>(٣)</sup> نفي هذا وهذا ممتنع ، فكيف بالمشروط فيه النفي ؟ فإن ما اشترط فيه العدم كان أولى بالعدم مما [ لم ]<sup>(٤)</sup> يشترط فيه وجود ولا عدم ، ومما اشترط فيه نفي الوجود والعدم جميعاً ، وهذا هو المطلق بشرط الإطلاق .

وهم يقررون في منطقهم ما هو متفق عليه بين العقلاء من أن المطلق بشرط الإطلاق لا وجود له في الخارج ، ويقررون أن الفصول المميزة بين موجودين لا بد أن تكون أموراً<sup>(٥)</sup> وجودية ، لا تكون عدمية ، وهم لا يميزون الوجود الواجب عن الوجود الممكن إلا بأمر عدمية ، ومن ظن أن مذهب ابن سينا إثبات وجود<sup>(٦)</sup> خاص بمنزلة الوجود المشروط

(١) بعد كلمة « الثبوتية » توجد إشارة إلى هامش نسخة ( ر ) حيث كتبت كلمة غير واضحة كأنها

« عنه » .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من ( د ) - ( هـ ) وأثبتته من ( ر ) .

(٣) في ( ر ) ، ( هـ ) : وقد قرروا في المنطق أن الوجود المشروط فيه . ولكن توجد إشارة في عبارة « وقد قرروا » في نسخة ( ر ) وكتب في الهامش « ومن المعلوم » : والمثبت هو الذي في ( د ) .

(٤) لم : ساقطة من ( د ) وأثبتها من ( ر ) - ( هـ ) .

(٥) ر : أمور ، وهو خطأ .

(٦) وجود : ساقطة من ( ر ) .

بسلب جميع الحقائق ، فجعل فيه وجوداً مشتركاً ووجوداً مختصاً ، فلم يفهم مذهبه ، كما فعل ذلك الطوسي منتصراً له فلم يفهم مذهبه . والقنوى وأمثاله يقولون : هو المطلق لا بشرط ، وهذا إما أن<sup>(١)</sup> يكون ممتنعاً في الخارج ، وإما أن يكون جزءاً<sup>(٢)</sup> من الممكنات ، فيكون الواجب جزءاً<sup>(٣)</sup> من الممكنات .

وقد بسط بيان تناقض أقوالهم في غير هذا الموضع ، واعتبر ما ذكرناه من أن كل ما يثبتونه بالبرهان القياسي فإنه قضايًا كلية مطلقة ، بأنهم إذا أرادوا أن يعينوا شيئاً موجوداً في الخارج داخلياً في تلك القضية الكلية ، عينوه إما بالحس الباطن أو الظاهر ، إذ العقل يدرك الكلّيات<sup>(٤)</sup> والحس هو الذى يدرك الجزئيات<sup>(٥)</sup> ، فإذا أثبتوا أن الحركة الإرادية مسبقة بالتصور ، وأرادوا تعيين ذلك ، عينوا : إما نفس الإنسان فيشيرون إليها ، وإما النفس الفلكية فيشيرون إلى الفلك .

وإن أثبتوا وجود موجود معين في الخارج يدخل تحت هذه القضية من غير إشارة إليه تعذر ذلك عليهم .

وكذلك إذا ثبت بالعقل أن الكل أعظم من الجزء<sup>(٦)</sup> ، وأن الأمور المساوية لشيء واحد متساوية ، وأن الشيء الواحد لا يكون موجوداً معدوماً ، ونحو ذلك ، فتنى أراد الإنسان إدخال معين في هذه القضية

(١) ر : وهذا لنا أن . وهو تحريف .

(٢) ر : جزوا .

(٣) د : إذ العقل هو يدرك الكلّيات . والمثبت من ( ر ) . ( هـ ) .

(٤) د : الجزئيات .

(٥) ر : الجزء .

الكلية أشار إليه . والقضايا الكلية تارة يكون لجزئياتها <sup>(١)</sup> وجود في الخارج <sup>(٢)</sup> ، [ وتارة <sup>(٣)</sup> تكون مقدورة <sup>(٤)</sup> في الأذهان ، لا وجود لها في الأعيان ، وهذه كثيراً ما يقع فيها الغلط والالتباس .

وليس المقصود الأول بالعلم إلا علم ماهو ثابت في الخارج ، وأما المقدرات الذهنية فتلك بحسب ما يخطر للنفوس من التصورات ، سواء كانت حقاً أو باطلاً ، وما يشبه هؤلاء النفاة من إثبات موجود لا يمكن الإشارة إليه ، ولا هو داخل العالم ولا خارجه عند التأمل والتدبر تبين أنه من المقدرات الذهنية ، لا من الموجودات العينية .

وغير ابن سينا وأتباعه من المنطقيين ، مثل أبي البركات صاحب «المعتبر» وغيره ، لم يخرجوا هذه القضايا التي سماها ابن سينا «وهميات» من الأوليات البديهيات ، كما أخرجها ابن سينا ، وما أظن صاحب المنطق أرسطو أخرجها <sup>(٥)</sup> أيضاً .

وأما قوله <sup>(٦)</sup> : « وهذا الضرب من القضايا <sup>(٧)</sup> أقوى في النفس من

(١) ر : لجزوياتها ؛ هـ : جزوياتها ؛ د : لجزئياتها .

(٢) بعد كلمة « الخارج » يوجد سقط في نسخة (د) وسأتم الكلام من نسخة (ر) ثم من نسخة (هـ) إذ يوجد سقط آخر في نسخة (ر) .

(٣) عند كلمة « وتارة » يبدأ الكلام الساقط من نسخة (د) وأوله في نسخة (ر) . (هـ) ثم تقطع نسخة (ر) وأتمه من آخر الكلام الموجود في نسخة (هـ) .

(٤) هـ : مقدرة .

(٥) ر : خرجها .

(٦) أمى ابن سينا في «الإشارات والتنبيهات» ٤٠٣/١ - ٤٠٤ ، وسبق ورود هذا الكلام من

قبل ، ص ٢١ .

(٧) انظر ما ذكرته من قبل . ص ٢١ .

المشهورات التي ليست بأولية ، وتكاد تشاكل الأوليات وتدخل في المشبهات بها <sup>(١)</sup> « إلى آخره <sup>(٢)</sup> .

يقال له : هذا أيضا مما يبين قوتها وصدقها ، فإنهم اعترفوا بأنها أقوى من المشهورات التي ليست بأولية ، وهذه المشهورات عند أكثر العقلاء من العقلیات الضروریات ، فإذا كانت هذه أقوى منها لزم أن تكون أقوى من بعض العقلیات الضروریات ، وذلك یوجب صدقها .

وذلك أنه قال <sup>(٣)</sup> : « فأما المشهورات فمنها هذه <sup>(٤)</sup> الأوليات

ونحوها مما یجب قبوله ، لا من حیث هی واجب قبولها ، بل من حیث عموم الاعتراف بها ، ومنها الآراء المسماة بالمحمودة ، وربما خصصناها باسم المشهورة ، إذ لا عمدة لها إلا الشهرة ، وهی أن لو خلی <sup>(٥)</sup> الإنسان وعقله المجرد ، ووجهه وحسه ، ولم یؤدب بقبوله <sup>(٦)</sup> قضايا ما والاعتراف بها ، ولم یمكنه <sup>(٧)</sup> الاستقراء بظنه القوی إلى حکمٍ لكثرة الجزئیات ، ولم یستدع إليها ما فی طبعه الإنسانی <sup>(٨)</sup> من الرحمة والحنجل ، والأنفة والحیة ، وغیر ذلك - لم یقض بها الإنسان طاعة لعقله أو وهمه

(١) وتدخل فی المشبهات بها : كذا فی (هـ) . وفی « الإشارات » ٤٠٤/١ . وفی (ر) : ویدخل

فی المشبهات بها .

(٢) بعد عبارة « إلى آخره » یوجد سقط فی نسخة (ر) وسأعتمد فیما یلی علی نسخة (هـ) فقط .

(٣) فی « الإشارات والتنبیئات » ٣٩٩/١ - ٤٠١ .

(٤) الإشارات ٣٩٩/١ : فأما المشهورات من هذه الجملة فمنها أيضا هذه .

(٥) الإشارات ٤٠٠/١ : وهی آراء لو خلی .

(٦) الإشارات : بقبوله .

(٧) الإشارات : ولم یل .

(٨) الإشارات : ولم یستدع إليها ما فی طبیعة الإنسان .

وحسه<sup>(١)</sup> ، مثل حكمنا أن سلب مال الإنسان للإنسان<sup>(٢)</sup> قبيح ، وأن الكذب قبيح ، ومن هذا<sup>(٣)</sup> الجنس ما يسبق إلى وهم كثير من الناس ، وليس شيء<sup>(٤)</sup> من هذا يوجب العقل الساذج ، ولو توهم الإنسان نفسه ، وأنه خلق دفعة ، تام العقل ، ولم يسمع أدباً ، ولم يطع انفعالاً نفسانياً أو خلقاً<sup>(٥)</sup> ، لم يقض في أمثال هذه القضايا بشيء ، بل أمكنه أن يجهله ويتوقف فيه<sup>(٦)</sup> ، وليس كذلك حال قضائه ، لأن<sup>(٧)</sup> الكل أعظم من الجزء . وهذه المشهورات قد تكون صادقة ، وقد تكون كاذبة ، وإن كانت<sup>(٨)</sup> صادقة فليست<sup>(٩)</sup> تنسب إلى الأوليات ونحوها ، إذا لم تكن بينة الصدق عند العقل الأول إلا بنظر<sup>(١٠)</sup> ، وإن كانت محمودة عنده ، والصادق غير المحمود<sup>(١١)</sup> ، وكذلك الكاذب غير الشنيع ، ورب شنيع حق ، ورب محمود كاذب .

(١) الإشارات : أو حسه .

(٢) للإنسان : ليست في « الإشارات » .

(٣) الإشارات : قبيح لا ينبغي أن يقدم عليه ومن هذا .

(٤) الإشارات : من الناس ، وإن صرف كثيراً منهم عنه الشرع ، من قبح ذبح الحيوان ، اتباعاً لما في الغريزة من الرقة لمن تكون غريزته كذلك ، وهم أكثر الناس ، وليس شيء . . .

(٥) الإشارات ٤٠١/١ : أو خلقياً .

(٦) في الإشارات : كذا في نسخة مثل الذي أثبتناه وفي نسخة : بل أمكنه أن يجهلها ويتوقف فيها .

(٧) الإشارات : أن .

(٨) الإشارات : وإذا كانت .

(٩) الإشارات : ليست .

(١٠) في نسخة من « الإشارات » : إلا بنظر وفكر .

(١١) الإشارات : المحمود .



والمشهورات<sup>(١)</sup> : إما من الواجبات ، وإما من التأديبات  
الصلاحية ، وما تتطابق عليها الشرائع الإلهية<sup>(٢)</sup> ، وإما خلقيات  
وانفعاليات ، وإما استقرائيات ، وهى : إما بحسب الإطلاق ، وإما  
بحسب صناعة<sup>(٣)</sup> [ (٤) ] .

**قلت :** ليس هذا موضع بسط القول . . .

[ قال ابن سينا<sup>(٥)</sup> : « وأما القضايا الوهمية الصرفة فهى قضايا  
كاذبة ، إلا أن الوهم الإنسانى يقضى بها قضاءً شديد القوة ، لأنه ليس  
يقبل ضدها ومقابلها ، بسبب أن الوهم تابع للحس ، فما لا يوافق  
الحس لا يقبله الوهم ، ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ  
وأصول كانت تلك قبل المحسوسات ، ولم تكن محسوسة ، ولم يكن

(١) الإشارات : فالمشهورات .

(٢) وإما من المسلمات . . . الإلهية : كذا فى نسخة من « الإشارات » وهناك اختلافات بين  
النسخ ، انظر تعليقات المحقق : الإشارات ٤٠٢/١ .

(٣) الإشارات : وإما بحسب أصحاب صناعة - وفى نسخة : بصناعة ، بدل : بحسب أصحاب  
صناعة - وملة .

(٤) عند كلمة « صناعة » ينتهى الكلام الموجود فى نسخة ( هـ ) بل تنتهى نسخة ( هـ ) نفسها .  
وذكر الهكارى فى أسفل الصفحة : « يتلوه قال ابن تيمية : قلت : ليس هذا موضع بسط القول »  
وهنا كلام آخر كتب فى نهاية نسخة ( هـ ) سبق أن ذكرته بنصّه فى مقدمة الكتاب ج ١ ص ٦٣ - ٦٤  
فارجع إليه ، ومن هذا نجد أن بعض الكلام الساقط من نسخة ( د ) قد فقد لأنه لا يوجد لا فى نسخة  
( ر ) ولا فى نسخة ( هـ ) ، على أن هذا الكلام لا يتجاوز صفحة واحدة على الأغلب لأن أول الكلام  
فى نسخة ( د ) ظ ٢٤ هو كلام منقول من « الإشارات » ويتبعه تعليق ابن تيمية ، وسأنقل ما فى  
« الإشارات » وهو يستغرق صفحة تقريباً ، وما بين آخر ما عندنا وأول الموجود فى « الإشارات » قد لا  
يتجاوز بضعة أسطر ولكنه لا يزيد على الأغلب فى كل الحالات عن صفحة واحدة .

(٥) عند عبارة « قال ابن سينا » أضفت ما أظنه كان فى أصل الكتاب لأن ابن تيمية سوف يعلق  
عليه وقد ورد الكلام التالى من قبل ص ٢٠ - ٢١ وقابلته هناك على « الإشارات » .

وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم يمكن أن يُتمثل<sup>(١)</sup> ذلك الوجود في الوهم ، ولهذا كان الوهم<sup>(٢)</sup> مساعداً للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادئ ، فإذا تعديا معا إلى النتيجة نكص الوهم ، وامتنع عن قبول ما سلّم موجه . وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأولية ، وتكاد تشاكل الأوليات ، وتدخل في المشبهات بها ، وهي أحكام للنفس في أمور متقدمة على المحسوسات ، أو أعم منها ، على نحو ما يجب أن لا يكون لها ، وعلى نحو ما يجب أن يكون أو يظن [ (٣) ] . في المحسوسات ، مثل اعتقاد المعتقد أنه لا بد من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى ، وأنه لا بد في كل موجود من أن يكون<sup>(٤)</sup> مشاراً إلى جهة وجوده .

فيقال له : هذا الكلام إنما يصح أن لو ثبت وجود أمور لا يمكن الإحساس بها ، حتى يكون حكم هذه في ما هو مقدّم على تلك ، أو ما هو أعم منها ، وثبوت وجود هذه الأمور إنما يصح إذا ثبت إمكان ذلك ، وإمكان ذلك إنما يصح إذا ثبت بطلان هذه القضايا التي يسميها « الوهميات » ، فلو أبطلت هذه الوهميات بإثبات ذلك لزم الدور ، فإن هذه القضايا تحكم بامتناع وجود ما لا يمكن الإشارة إليه ، والمقدمات

(١) يتمثل : كذا وردت في كتابنا من قبل ، وفي « الإشارات » : تتمثل .

(٢) ما بين « في الوهم » ، « ولهذا كان الوهم » يوجد كلام في « الإشارات » نبت عليه في تعليقاتي ، ص ٢١ .

(٣) هنا ينتهي الكلام الذي نقلته من « الإشارات » وتعود إلينا نسخة (د) من جديد عند ظ ٢٤ ، والكلام في أوله تابع لكلام ابن سينا في « الإشارات » وسبق وروده في ص ٢١ وقابلته على « الإشارات » هناك .

(٤) وردت العبارة من قبل ص ٢١ . موجود أن يكون .

التي تثبت ذلك ليست مسلّمة عندها ، بل لا يمكن عندها تسليم ما يستلزم نقيض ذلك ، فإنه قدح في الضروريات بالنظريات .

وأیضا فالوهم عندهم إنما يتصور معاني جزئية<sup>(١)</sup> ، وهذه قضايا كلية ، فامتنع أن تكون وهمية .

وأیضا فما یثبت به وجود هذه الموجودات قضايا سوفسطائية<sup>(٢)</sup> ، كما بین فی موضعه .

وأما قوله<sup>(٣)</sup> : « وهذه الوهميات ، لولا مخالفة السنن الشرعية لها ، لكانت تكون مشهورة وإنما تثلم في شهرتها الديانات الحقيقية والعلوم الحكيمة » .

فیقال له : هذا من أصدق الدليل على صحتها ، وذلك أن هذه مشهورة عند جميع الأمم الذين لم تُغَيَّر فطرتهم ، وعند جميع الأمم المتبعين لسنن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، من المسلمين واليهود والنصارى ، وإنما يقدح فيها المبتدعة من أهل الديانات ، كالمعتزلة ونحوهم<sup>(٤)</sup> .

وابن سینا لما كان من أتباع القرامطة الباطنية ، وهو يعاشر أهل الديانات المبتدعين من الرافضة والمعتزلة ، أو من فيه شعبة من ذلك ،

(١) في الأصل : جزية .

(٢) في الأصل : سوفسطايه .

(٣) أى ابن سینا في « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، وسبق ورود هذا الكلام من

قبل ، ص ٢١ وقابلته هناك على « الإشارات » .

(٤) في الأصل : وإنما يقدح فيها المعتزلة من أهل الديانات كالمعتزلة ونحوهم ، ولعل الصواب ما أثبتته ، وانظر العبارات التالية حيث يقول : وهو يعاشر أهل الديانات المبتدعين . . . الخ .

وهؤلاء يقولون : إن الله ليس فوق العرش ، لم تكن هذه مشهورة عند هؤلاء .

ومن المعلوم ، باتفاق هؤلاء وغيرهم ، أن الأنبياء لم يقدحوا في هذه القضايا ، ولا أخبروا بما يناقضها ، بل أخبار الأنبياء كلها توافق هذه القضايا .

والقرآن والتوراة والإنجيل فيها من الموافق لهذه القضايا مالا يحصيه إلا الله . وكذلك في الأخبار النبوية والآثار السلفية ، بل لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم قولٌ يناقض إثبات هذه القضايا .

وابن سينا وأمثاله مقرون بأن الكتب الإلهية/ إنما جاءت بما يوافق مذهب المثبتة للصفات والعلو ، لا بما يناقض ذلك ، وهم يسمون ذلك تشبيهاً ، ويقولون : الكتب الإلهية إنما جاءت بالتشبيه ، ويجعلون هذا ممّا احتجوا به ، كما قد حكينا كلامه في ذلك ، وأنه احتج بذلك على هؤلاء الذين وافقوه على نفي الصفات والعلو . ص ٢٥

وقال : إذا كان هذا التوحيد الحق ، والأنبياء لم تخبر به بل بنقيضه ، فكذلك في أمر المعاد ، فكيف يزعم مع هذا أن السنن الشرعية والديانات الحقيقية منعت هذه أن تكون مشهورة<sup>(١)</sup> ؟

فعلّم أن المانع لشهرتها هو قولٌ لم يوجد عن الأنبياء وأتباع الأنبياء ، وأن شهرتها إنما امتنعت بين هؤلاء الذين ابتدعوا قولاً ليس مشروعاً ،

(١) يشير ابن تيمية بذلك إلى عبارة ابن سينا السابقة : « وهذه الوهيات لولا مخالفة السنن الشرعية لها لكانت تكون مشهورة ، وإنما تلم في شهرتها الديانات الحقيقية والعلوم الحكيمة » .

وحيثئذ فيكون المانع من شهرتها عند من لم تشهر عنده سنة بدعية لا شرعية ، وديانة وضعها بعض الناس ، ليست منقولة عن نبي من الأنبياء .

ولا ريب أن المشركين والمبدلين من أهل الكتاب لهم شرائع وديانات ابتدعوها ووضعوها ، وتلك لا يجب قبولها عند العقلاء ، وإنما يجب أن يُتبع ما يثبت نقله عن الأنبياء المعصومين صلوات الله وسلامه عليهم . وكذلك قوله <sup>(١)</sup> إنه : « يثلم في شهرتها العلوم الحكيمة » .

فيقال له : قد نقل غيرك عن الفلاسفة القدماء أنهم كانوا يقولون بموجب هذه القضايا ، كما بين ذلك ابن رشد الحفيد وغيره ، بل المنقول عن متقدمي الفلاسفة وأساطينهم قبل أرسطو ، وعن كثير من متأخريهم ، القول بما هو أبلغ من هذه القضايا ، من قيام الحوادث بالواجب ، وما يتبع ذلك ، كما تقدم نقل بعض ذلك عنهم .

وقوله <sup>(٢)</sup> : « ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك ، لشدة استيلاء الوهم » .

فيقال له : هذا يدل على تمكنها في الفطرة ، وثبوتها في الجبلة ، وأنها مغروزة في النفوس ، فن دفع ذلك عن نفسه لم يقاوم نفسه ، ولم يمكنه دفعها عن نفسه .

(١) أى ابن سينا ، وسبقت هذه العبارة قبل صفحات ، ص ١٠٣ .

(٢) أى ابن سينا في « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٥/١ وسبق نقل كلامه ومقابلته على الإشارات ،

وهذا حد العلم الضروري ، وهو الذى يلزم نفس العبد لزوماً لا يمكنه معه دفعه عن نفسه ، فإذا لم يمكن الإنسان أن يدفع هذه القضايا عن نفسه ، ولا يقاوم نفسه فى دفعها ، تبين أنها ضرورية ، وأن هؤلاء الدافعين لها يريدون تغيير فطرة الله التى فطر الناس عليها ، /وتغيير خلقه ، ٢٥ كأمثالهم من الجاحدين المكذِّبين بالحق ، الذين يكذبون بالحق المعلوم بالبهتان والفسفسطة ، وأن قدحهم فى هذه كقدح أمثالهم من السوفسطائية فى أمثال هذه .

وأما قوله<sup>(١)</sup> : « لشدة استيلاء الوهم » .

فقد قلنا غير مرة : إن الوهم قد فسَّره بالقوة التى تتصور معانى جزئية<sup>(٢)</sup> فى محسوسات جزئية ، وهذا الوهم إنما تصرفه فى الجزئيات<sup>(٣)</sup> من المعانى ، وأما هذه القضايا فهى قضايا كلية ، فهى من حكم العقل الصريح ، فالخالف لها مخالف لصريح العقل ، وهو المتبع لقضايا الوهم الفاسد ، فإنه يثبت موجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق ، أو موجوداً لا داخل العالم ولا خارجه ، وهذا الموجود لا يثبت فى الخارج إلا الوهم والخيال الفاسد ، لا يثبت لا عقل صريح ولا نقل صحيح ، بل ولا وهم مطابق ولا خيال مستقيم ، كما لا يثبت حس سليم ، فنفاة ذلك ينفون موجب العقل والشرع والحس السليم<sup>(٤)</sup> ، والوهم المستقيم ، والخيال القويم ، ويثبتون ما لا يُدرك إلا بوهم فاسد ، وخيال فاسد .

(١) أى ابن سينا فى « الاشارات والتنبيهات » ٤٠٥/١ ، وسبق نقل كلامه هذا ، ص ٢١ .

(٢) فى الأصل : جزية .

(٣) فى الأصل : جزيات .

(٤) فى الأصل : للسليم .

**وقوله<sup>(١)</sup> :** « على أن ما يدفعه الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر » .

**فيقال له :** هذا أيضا حجة عليكم ، فإن المنازع يقول : إنه لم يقم دليل شرعى ولا عقلى على إثبات موجود لا يمكن أن يُعرف بالحس بوجه من الوجوه ، وإن كان لا يمكن أن يعرفه كثير من الناس بحسه ، ولا يمكن أن يُعرف بالحس في كثير من الأحوال .

وقد عُرف من مذهب السلف وأهل السنة والجماعة أن الله يمكن أن يُرى في الآخرة ، وكذلك الملائكة والجن يمكن أن تُرى ، وما يقوم بالمرئيات<sup>(٢)</sup> من الصفات يمكن أن يعرف بطريقها ، كما تعرف المسموعات بالسمع ، والملموسات باللمس ، ويقول : إن الرسل صلوات الله عليهم قَسَمُوا الموجودات إلى غيب وشهادة ، وأمرُوا الإنسان بالإيمان بما أخبروا به من الغيب .

وكون الشيء شاهداً وغائباً أمر يعود إلى كونه الآن مشهوداً أو ليس الآن بمشهود ، فما لم يكن الآن مشهوداً يمكن أن يُشهد بعد ذلك ، بخلاف هؤلاء النفاة ، فإنهم قَسَمُوا الموجودات في الخارج إلى محسوس ، وإلى معقول لا يمكن الإحساس به بحال .

وهذا مما ينفيه صريح العقل / لا مما يثبت ، وإنما المعقول الصرف ما ص ٢٦  
كان ثابتاً في العقل كالعلوم الكلية ، وليس للكليات وجود في الخارج ، مع أنه قد يُقال : إنه يمكن الإحساس بها أيضا ، إذا أمكن الإحساس

(١) أى ابن سينا في « الإشارات والتنبيهات » ٤٠٥/١ ، وسبق ذكر هذا الكلام ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) في الأصل : بالمرئيات .

بمحلها ، كما يمكن الإحساس بأمثالها من الأعراض ، كالعلم والقدرة والإرادة وغير ذلك .

لكن نحن لا نحس الآن بهذه الأمور بالحس الظاهر ، وعدم إحساسنا الآن بذلك ، لا يمنع أن الملائكة يمكنها الإحساس بذلك ، وأنه يمكننا الإحساس بذلك في حال أخرى ، وأنه يمكن كل واحد أن يحس بما في باطن غيره ، كما يمكنه الإحساس الآن بوجهه وعينه ، وإن كان الإنسان لا يرى وجهه وعينه ، فقد يشهد الإنسان من غيره ما لا يشهده من نفسه ، وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع .

وأيضاً فالحس نوعان : حس ظاهر يحسه الإنسان بمشاعره الظاهرة فيراه ويسمعه وبياسره يجلده ، وحس باطن كما أن الإنسان يحس بما في باطنه من اللذة والألم ، والحب والبغض ، والفرح والحزن ، والقوة والضعف ، وغير ذلك .

والروح تحس بأشياء لا يحس بها البدن ، كما يحس من يحصل له نوع تجريد ، بالنوم وغيره ، بأمور لا يحس بها غيره .

ثم الروح بعد الموت تكون أقوى تجرداً ، فترى بعد الموت وتحس بأمور لا تراها الآن ولا تحس بها .

وفي الأنفس من يحصل له ما يوجب أن يرى بعينه ويسمع بأذنه ما لا يراه الحاضرون ولا يسمعون ، كما يرى الأنبياء الملائكة <sup>(١)</sup> ويسمعون

(١) في الأصل : الملائكة .



كلامهم ، وكما يرى كثير من الناس الجن ويسمعون كلامهم .

وأما ما يقوله بعض الفلاسفة : إن هذه المراثيات والمسموعات إنما هي في نفس الراى<sup>(١)</sup> لا في الخارج ، فهذا مما قد علم بطلانه بأدلة كثيرة ، وقد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع .

ومن كان له نوع خبرة بالجن : إما بمباشرة لهم في نفسه وفي الناس ، أو بالأخبار المتواترة له عن الناس ، علم من ذلك ما يوجب له اليقين التام بوجودهم في الخارج ، دع ما تواتر من ذلك عن الأنبياء .

وكذلك ما تواتر عن الأنبياء من وصف الملائكة هو مما يوجب / العلم <sup>ظ ٢٦</sup> اليقيني بوجودهم في الخارج ، كقصة ضيف إبراهيم المكرمين ، ومجيئهم إلى إبراهيم ، وإتيانه لهم بالعجل السمين ليأكلوه ، وبشارتهم لسارة بإسحاق ويعقوب ، ثم ذهابهم إلى لوط ، ومخاطبتهم له ، وإهلاك قرى قوم لوط ، وقد قصَّ الله هذه القصة في غير موضع .

وكذلك قصة مريم وإرسال الله إليها جبريل في صورة بشر حتى نفخ فيها الروح ، وكذلك قصة إتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم : تارة في صورة أعرابي<sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل : الراى .

(٢) في صحيح البخارى ١١٢/٤ (كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة) عن عائشة رضى الله عنها أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان يأتيه الوحي . . . وفي الحديث : . . . يتمثل لى الملك أحيانا رجلا فيكلمنى فأعنى ما يقول . . . وفي البخارى في موضعين آخرين ٢/١ (كتاب بدء الوحي ، كيف كان بدء الوحي) ، ١١٥/٤ - ١١٦ (كتاب بدء الخلق ، باب إذا قال أحدكم آمين) حديثان عن عائشة رضى الله عنها جاء في الأول منهما أن الملك كان يتمثل لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا ، وفي الآخر أن جبريل كان يأتيه في صورة الرجل . وفي أول صحيح مسلم : =

### وتارات في صورة دحية الكلبي<sup>(١)</sup>.

فمن علم أن الروح قد تحسُّ بما لا يحس به البدن ، وأن من الناس من يحس بروحه وبدنه ما لا يحسه غيره من الناس - توسع له طرق الحس ، ولم ير<sup>(٢)</sup> الحس مقصوراً على ما يحبه جمهور الناس في الدنيا بهذا البدن ، فإن هذا الحس إنما يدرك بعض الموجودات .

وحينئذ فإذا قيل : إن كل قائم بنفسه أو كل موجود يمكن الإحساس به ، فإنه يُراد بذلك ما هو أعم من هذا الحس ، بحيث يدخل في ذلك هذا وهذا ، وليس للنفاة دليل على إثبات ما ليس بمحسوس بهذا الحس ، والعقليات التي يثبتونها إنما هي الكليات الثابتة في الذهن ، وتلك في الحقيقة وجودها في الأذهان لا في الأعيان .

= ٣٦/١ - ٣٨ (كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام . . الخ) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن جبريل طلع في صورة رجل شديد بياض الثياب شديد السواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه أحد من الصحابة . . وفي آخره : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم . وفي الباب أحاديث أخرى بنفس المعنى عن أنى هريرة رضى الله عنه ٣٩/١ - ٤٠ . (١) في صحيح مسلم ١٩٠٦/٤ (كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أم سلمة) . حديث عن أنى عثمان النهدي عن سلمان رضى الله عنه . . وفي جزء من هذا الحديث رواية عن أسامة بن زيد (وروى هذا الجزء البخارى في صحيحة ٢٠٦/٤) (كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام) ونصها - وهذه رواية البخارى - : « حدثنا أبو عثمان قال : أنبت أن جبريل عليه السلام أتى النبي صلى الله عليه وسلم وعنده أم سلمة ، فجعل يحدث ، ثم قام . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة : من هذا ؟ - أو كما قال - قال : قالت : هذا دحية . قالت أم سلمة : أيم الله ما حسبه إلا إياه حتى سمعت خطبة نبي الله صلى الله عليه وسلم بنجر جبريل - أو كما قال . قال : فقلت لأنى عثمان : ممن سمعت هذا ؟ قال : من أسامة بن زيد . وانظر : جامع الأصول لابن الأثير ١٢/٤٤ - ٤٥ . وفي المسند (ط . المعارف) ١٦٧/٨ عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : وكان جبريل عليه السلام يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورة دحية . وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله . (٢) في الأصل : ولم يرا .

وهذا منتهى ما عند ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة ، ولهذا كان كمال الإنسان عندهم أن يصير عالماً معقولا موازيا للعالم الموجود ، ويجعلون النعم والعذاب أمرين قائمين بالنفس ، من جملة أعراضها ، لا ينفصل شيء من ذلك عنها ، وقد بينا بعض ما في هذا القول من الضلال في غير هذا الموضع .

ولهذا جعل في منطق العلوم اليقينية العقلية هي هذه العقليات ، ونرى أن تكون المشهورات العملية من اليقينيات ، ونرى أن يكون ما يثبت الموجودات الحسية الغائبة<sup>(١)</sup> من اليقينيات ، وسمى<sup>(٢)</sup> هذه وهميات ، فبانكاره هذا أنكر الموجودات الغائبة عن إحساس أكثر الناس في هذه الدنيا ، فلم يصدق بالموجودات الغائبة ، ولا بكثير مما يشاهد في هذا العالم من الملائكة والجن وغير ذلك ، وبانكاره المشهورات أن تكون يقينية أنكر موجب القوة العملية في النفس التي بها تستحسن ما ينفعها من الأعمال ، وتستقبح ما يضرها ، فأخرج / الأعمال التي لا تكمل ص ٢٧ النفس إلا بها من أن تكون يقينية ، كما أخرجها من أن تكون من الكمال ، ولم يجعل كمال النفس إلا مجرد علم مجرد ، لاحب معه الله تعالى في الحقيقة ، وإنما الأعمال عندهم لأجل إعداد النفس لنيل ما يظنونهم كمالاً من العلم .

وهذا العلم الذي يدعونه غالبه جهل ، وما فيه من العلم فليس علماً

(١) في الأصل : الغايه ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : وسما .

بموجودات معينة ، وإنما هو علم أمور<sup>(١)</sup> مطلقة في الذهن لا وجود لها في الخارج ، فلم يحصل له من الكلمات العلمية والعملية ما يوجب سعادتهم في الآخرة ، ولا نجاتهم من النار ، وكان كثير من اليهود والنصارى أقرب إلى السعادة والنجاة منهم ، كما قد بُسُط في موضعه .

والمقصود هنا أن الناس متفوقون على أن حكم الذهن بأنه ما من موجود قائم بنفسه إلا ويمكن الإشارة إليه ، وأنه يمتنع وجود موجودين ليس أحدهما مابيناً للآخر ولا محايثاً له ، بل إن صانع العالم فوق العالم - ليس مما تواطأ عليه الناس وقبَله بعضهم عن بعض ، كقول النفاة : إنه يمكن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، بل ذلك ممّا أقرببه الناس بفطرتهم ، وعرفوه ببدائنه<sup>(٢)</sup> عقولهم ، وضرورات قلوبهم .

والقادحون فيها يسلّمون ذلك ، ويدّعون أن فطر الناس أخطأت في هذا الحكم ، وأنه من حكم الوهم والخيال الباطل .

فإذا كانوا معترفين بأن هذا ممّا أقرّوا به بلا مواطاة ، لم يمكن أن يُقال : إنهم كذبوا على فطرتهم ، لأن<sup>(٣)</sup> هؤلاء القائلين بذلك أضعاف أضعاف أهل التواتر ، بل هم جماهير بني آدم ، فإذا قالوا : إن هذا أمر نجده في قلوبنا وفطرتنا ، وجب تصديقهم في ذلك .

وحينئذ فلا يجوز إبطال هذه القضايا البديهية بقضايا نظرية ،

(١) علم أمور : كذا في الأصل ، ولعل صوابها : علم بأمور .

(٢) في الأصل : بدياه .

(٣) في الأصل : لن .

لأن<sup>(١)</sup> البدييات أصل للنظريات ، فلو جاز القدح بالنظريات في البدييات ، والنظريات لا تصح إلا بصحة البدييات ، كان ذلك قدحاً في أصل النظريات ، فلزم من القدح في البدييات بالنظريات فساد النظريات ، وإذا فسدت<sup>(٢)</sup> لم يصح القدح بها ، وهو المطلوب .

فهذا ونحوه يبين أنه لا تسمع من النفاة حجة على إبطال مثل هذه القضية البديية ، ثم يبين فساد ما استدل به على بطلان ذلك.

الرد على قول

الرازي : لو كان العلو

بديياً لامتنع اتفاق

الجمع العظيم على

إنكاره وهم من سوى

الحنابلة والكرامية

فأما قول الرازي<sup>(٣)</sup> : « لو كان بديياً لامتنع اتفاق الجمع العظيم على إنكاره ، وهم ما سوى الحنابلة والكرامية » .

من وجوه

فمنه أجوبة :

أحدها<sup>(٤)</sup> : أن يُقال : من المعلوم أن هذا لا ينكره إلا من يقول الوجه الأول بأن الله ليس داخل العالم ولا خارجه ، وينكرون أن يكون الله نفسه فوق العالم ، فإنهم يقولون : لو كان فوق العرش لكان مبايناً له بالجهة مشاراً إليه ، وذلك ممتنع عندهم ، فيجوزون وجود موجودين ليس أحدهما مبايناً للآخر ولا مداخلاً له ، ووجود موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ، ويقولون : الباري ليس مبايناً للعالم ولا مداخلاً له .

وطائفة من الفلاسفة تقول مثل ذلك فيما تثبته من العقول والنفس الناطقة ، ولهم في النفس الفلكية قولان .

(١) في الأصل : لن .

(٢) في الأصل : وإذا فسدت .

(٣) وهو في كتابه « الأربعين في أصول الدين » ص ١٠٦ = لباب الأربعين ، ص ٣٤ ، وسبق

ورود هذا النص ، ص ٩ .

(٤) يستمر الوجه الأول من وجوه رده على عبارة الرازي هذه حتى ص ٢٦٧ من هذا الجزء .

وإذا كان كذلك ، فجواهر الخلائق يخالفون هؤلاء ، ويقولون بأن الله نفسه فوق العالم ، وإذا كان الله نفسه فوق العالم ، فإن كان ذلك مستلزماً لجواز الإشارة إليه ، وأن يكون مبيناً للعالم بالجهة ، فلازم الحق حق ، وامتنع حينئذ وجود موجود لا مابين للعالم ولا محايث له ولا يُشار إليه ، وإن أمكن أن يكون هونفسه فوق العالم ، ويكون مع ذلك غير مشار إليه ولا مابين للعالم بالجهة - بطل قول هؤلاء النفاة ، فإنهم إنما نفوا أن تكون نفسه فوق العالم ، لأن ذلك عندهم مستلزم لكونه مشاراً إليه ، ومبيناً للعالم بالجهة ، وإذا بطل قولهم حصل المقصود ، ولم يكن إلى هذه المقدمات الضرورية حاجة .

فالمقصود أنه لا يوافقهم على أنه ليس فوق العالم إلا أقل الناس ، ومن لم يوافقهم على ذلك ، فإما أن ينكر وجود موجودين : ليس أحدهما مبيناً للآخر ولا محايثاً له ، وإما أن لا ينكر ذلك ، فإن لم ينكر ذلك ، مع إنكار قولهم بأنه ليس فوق العالم ، كان إنكاره لقولهم أعظم من ترك إنكاره لما يبطل قولهم .

فإن المقصود ما يبطل قولهم ، فإذا كان الناس : إما منكر له ، وإما منكر لما يستلزم إبطاله ، ثبت اتفاق جمهور الناس على إنكاره ، وهو المطلوب .

ثم يُقال : هذه القضية قد صرّح أئمة الطوائف الذين كانوا قبل أن يخلق الله الكرامة والحنبلية بأنها قضية بديهية ضرورية ، فمن ذلك ما

ذكره عبد العزيز بن يحيى المكنى المشهور صاحب « الحيدة »<sup>(١)</sup> ، وهو /  
من القدماء الذين لقوا الشافعي ومن هو أقدم من الشافعي ، وهو من ص ٢٨  
مشاهير متكلمي أهل السنة الذين اتفقت الأشعرية مع سائر الطوائف  
المثبتة على تعظيمه وأتباعه<sup>(٢)</sup> .

كلام عبد العزيز  
الكناني في « الرد على  
الزنادقة والجهمية » في  
مسألة الاستواء والعلو

قال في « الرد على الزنادقة والجهمية » : « زعمت الجهمية في قوله  
تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] إنما المعنى :  
استوى ، كقول العرب : استوى فلان على مصر ، استوى فلان على  
الشام ، يريد : استوى عليها »

قال : « فيقال له : هل يكون خلقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أتت عليه مدة  
ليس الله بمستولٍ عليه . فإذا قال : لا . قيل له : فمن زعم ذلك ؟ فَمَنْ  
قَوْلُهُ : من زعم ذلك فهو كافر ، يُقال له : يلزمك أن تقول : إن  
العرش قد أتت عليه مدة ليس الله بمستولٍ عليه ، وذلك أن الله تبارك  
وتعالى أخبر أنه خلق العرش قبل خلق السموات والأرض ، ثم استوى  
عليه بعد خلق السموات والأرض .

(١) عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكنى ، فقيه من أصحاب الإمام الشافعي ومن  
معاصريه ، كان يلقب بالقول للمامة منظره ، نفي الذهبي أن يكون كتاب « الحيدة » له ، مع شهره  
نسبته إليه ، توفي سنة ٢٤٠ انظر ترجمته في : طبقات الشافعية ١٤٤/٢ - ١٤٥ ؛ تهذيب التهذيب  
٣٦٣/٦ - ٣٦٤ ( وقال ابن حجر : وهو صاحب كتاب الحيدة ) ؛ ميزان الاعتدال ٦٣٩/٢ ؛ تاريخ  
بغداد ٤٤٩/١٠ - ٤٥٠ ( وفيه : وهو صاحب كتاب الحيدة ) ؛ شذرات الذهب ٩٥/٢ ( وقال : هو  
صاحب كتاب الحيدة ) ؛ العبر ٤٣٤/١ ؛ معجم المؤلفين ٢٦٣/٥ ؛ الأعلام ١٥٤/٤ - ١٥٥ وتكلم  
بروكلمان في ملحق كتاب تاريخ الأدب العربي ٢٠٦/١ عن نسخة خطية من كتاب « الحيدة والاعتذار  
في الرد على من قال بخلق القرآن » له وذكره ابن النديم في « الفهرست » ص ٧١٤ وقد نقل ابن تيمية  
نصوصا من كتاب « الحيدة » وعلق عليها تعليقا طويلا فيما سبق ، انظر هذا الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥ -  
٢٥١ وانظر تعليق ابن تيمية ج ٢ ص ٢٥١ - ٢٨٢ .

قال الله عز وجل : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ [سورة هود : ٧] فَأُخْبِرَ أَنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ .

ثم قال : ﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلُ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ [سورة غافر : ٧] .

وقوله : ﴿ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [سورة البقرة : ٢٩] .

وقوله : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [سورة فصلت : ١١] .

فأُخْبِرَ أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، فَيُلْزَمُكَ أَنْ تَقُولَ : الْمُدَّةُ الَّتِي كَانَ عَلَى الْعَرْشِ فِيهَا قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيْسَ اللَّهُ بِمُسْتَوٍ عَلَيْهِ ، إِذْ كَانَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَعْنَاهُ عِنْدَكَ : اسْتَوَى ، فَإِنَّمَا اسْتَوَى بِرُزْغَمِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ لَا قَبْلَهُ .

وقد روى عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : ااقبلوا البشرى يا بني تميم . قالوا : قد بشرتنا فأعطنا . قال : ااقبلوا البشرى يا أهل اليمن قالوا : قد قبلنا ، فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان .



قال : كان الله قبل كل شئ وكان عرشه على الماء وكتب في اللوح ذكر كل شئ<sup>(١)</sup> .

وروى عن أبي رزين - وكان يعجب النبي صلى الله عليه وسلم مسأله - أنه قال : يا رسول الله<sup>(٢)</sup> أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض ؟ قال : كان في عماء ، [ ما ] فوقه هواء ، و [ ما ] تحته هواء ، ثم خلق العرش على الماء<sup>(٣)</sup> .

قال : / « فقال الجهمي : أخبرني كيف استوى على العرش ؟ أهو ظ ٢٨ كما يُقال : استوى<sup>(٤)</sup> . فلان على السرير ، فيكون السرير قد حوى فلانا وحده إذا كان عليه ، فيلزمك أن تقول : إن العرش قد حوى الله وحده إذا كان عليه ، لأننا لا نعقل الشئ على الشئ إلا هكذا . قال : فيُقال له : أما قولك : كيف استوى ؟ فإن الله لا يجرى عليه : كيف ، وقد أخبرنا أنه استوى على العرش ، ولم يخبرنا كيف استوى<sup>(٤)</sup> ، فوجب

(١) الحديث مع اختلاف في الألفاظ عن عمران بن حصين في: البخارى ١٢٤/٩ (كتاب التوحيد ، باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم) ، ١٠٥/٤ ، ١٠٦ (كتاب بدء الخلق ، باب ما جاء في قول الله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده) ، المسند (ط . الخليلي) ٤٣١/٤ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، الترمذى (بشرح ابن العرى) ٢٩٨/١٣ (كتاب المناقب ، باب مناب في تقبيل وبني حنيفة) .

وانظر تعليق على كتاب الصفدية ١٤/١ - ١٦ وقد تكلم ابن تيمية على هذا الحديث في رسالة مستقلة طبعت أكثر من مرة .

(٢) في الأصل : يرسل .

(٣) في الأصل : في عماء فوقه هواء وتحته هواء ، وهو خطأ ومخالف لجميع الروايات الواردة في كتب السنة . وسبق ورود هذا الحديث من قبل هذا الكتاب ٣/٣١٥ وعلفت عليه هناك وبينت مكانه في سنن ابن ماجه والمسند . والحديث أيضا عن أبي رزين العقيلي في : سنن الترمذى (بشرح ابن العرى) ٢٧٢/١١ (كتاب التفسير ، باب من سورة هود) وقال الترمذى : هذا حديث حسن .

(٤) في الأصل : استوا .

على المؤمنين أن يصدقوا ربهم باستوائه على العرش ، وحرّم عليهم أن يصدقوا كيف استوى ، لأنه لم يخبرهم كيف ذلك ، ولم تره العيون في الدنيا فتصفه بما رأت ، وحرّم عليهم أن يقولوا عليه من حيث لا يعلمون ، فآمنوا بخبره عن الاستواء ، ثم ردوا علم كيف استوى إلى الله ، ولكن يلزمك أيها الجهمي أن تقول : إن الله محدود ، وقد حوته الأماكن ، إذ زعمت في دعواك أنه في الأماكن ، لأنه لا يعقل شيء في مكان إلا والمكان قد حواه ، كما تقول العرب : فلان في البيت ، والماء في الجب ، فالبيت قد حوى <sup>(١)</sup> فلانا ، والجب قد حوى الماء ، ويلزمك أشنع من ذلك ، لأنك قلت أقطع مما قالت به النصارى ، وذلك أنهم قالوا : إن الله عز وجل في عيسى ، وعيسى بدن إنسان واحد ، فكفروا بذلك ، وقيل لهم : ما أعظم الله إذ جعلتموه في بطن مريم ! وأنتم تقولون : إنه في كل مكان ، وفي بطون النساء كلهن ، وبدن عيسى وأبدان الناس كلهم . ويلزمك أيضا أن تقول : إنه في أجواف الكلاب والخنازير لأنها أماكن ، وعندك أن الله في كل مكان ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! فلما شنت مقالته ، قال : أقول : إن الله في كل مكان ، لا كالشيء في الشيء ، ولا كالشيء على الشيء ، ولا كالشيء خارجاً عن الشيء ، ولا مابيناً للشيء . قال : فيقال له : أصل قولك : القياس والمعقول ، فقد دلت بالقياس والمعقول على أنك لا تعبد شيئاً ، لأنه لو كان شيئاً داخلياً ، فن القياس والمعقول أن يكون <sup>(٢)</sup> داخلياً في الشيء أو

(١) في الأصل : حوا .

(٢) في الأصل : فن القياس والمعقول من أن يكون . الخ ، ويبدو أن « من » زيادة من الناسخ وخطأ منه .

خارجاً منه ، فلما لم يكن في قولك شيئاً استحال أن يكون كالشيء في الشيء أو خارجاً من الشيء ، فوصفت لعمري ملتبساً لا وجود له ، وهو دينك ، وأصل مقالتك : التعطيل .

فهذا كلام عبد العزيز يبين أن القياس المعقول يُوجب أن ما لا يكون في الشيء ولا/ خارجاً منه ، فإنه لا يكون شيئاً ، وأن ذلك صفة توجب  
ص ٢٩ أن ما لا يكون في الشيء ولا خارجاً منه فإنه لا يكون شيئاً ، وأن ذلك صفة المعدوم الذي لا وجود له .

والقياس هو الأقيسة العقلية ، والمعقول هو العلوم الضرورية ، وعبد العزيز هذا قبل وجود الحنبليّة والكرامية كما تقدم .

وقال أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب ، إمام الحارث المحاسبي ، وأبو العباس القلانسي ، والأشعري ، وأمثالهم ، ومن ذكر ذلك عنه أبو بكر بن فورك فيما جمعه من كلامه ، فإنه جمع من كلامه ، وجمع كلام الأشعري أيضاً ، وبين اتفاقهما في عامة أصولها .

كلام ابن كلاب في  
مسألة العلو

قال ابن كُلاب : « وأخرج من النظر والخبر قول من قال : لا في العالم ولا خارج منه ، فنفاه نفياً مستوياً ، لأنه لو قيل له : صفه بالعدم ، ما قدر أن يقول فيه أكثر منه ، ورد أخبار الله نصاً ، وقال في ذلك ما لا يجوز في خبر ولا معقول ، وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص . والنقي الخالص عندهم هو الإثبات الخالص ، وهم عند أنفسهم قياسون » .

قال : « فإن قالوا : هذا إفصاح منكم بخلو الأماكن منه ، وانفراد

العرش به . قيل : إن كنتم تعنون خلو الأماكن من تدبيره ، وأنه عالم بها ، فلا . وإن كنتم تذهبون إلى خلوها من استوائه عليها كما استوى على العرش ، فنحن لا نخشع أن نقول : استوى الله على العرش ، ونخشع أن نقول : استوى على الأرض ، واستوى على الجدار ، وفي صدر البيت .

وقال أيضا أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب : « يقال لهم : أهو فوق ما خلق ؟ فإن قالوا : نعم . قيل : ما تعنون بقولكم : إنه فوق ما خلق ؟ فإن قالوا : بالقدرة والعزة ، قيل لهم : ليس عن هذا سألناكم . وإن قالوا : المسألة خطأ . قيل : فليس هو فوق . فإن قالوا : نعم ، ليس هو فوق . قيل لهم : وليس هو تحت . فإن قالوا : ولا تحت ، أعدموه لأن<sup>(١)</sup> ما كان لا تحت ولا فوق فعدم ، وإن قالوا : هو فوق وهو تحت . قيل لهم : فوق تحت ، وتحت فوق . »

وقال أيضا : « يقال لهم : إذا قلنا : الإنسان لا مماس ولا مباين للمكان ، فهذا محال ، فلا بد من نعم . قيل لهم : فهو لا مماس ولا مباين ؟ فإذا قالوا : نعم . قيل لهم : فهو بصفة المحال من المخلوقين الذي لا يكون ولا يثبت في الوهم ؟ فإذا قالوا : نعم . قيل : فينبغي أن يكون بصفة المحال من هذه الجهة . / وقيل لهم : أليس لا يقال لما ليس بثابت في الإنسان مماس ولا مباين ؟ فإذا قالوا : نعم . قيل : فأخبرونا عن معبودكم : مماس هو أم مباين ؟ فإذا قالوا : لا يُوصف بهما ، قيل لهم :

(١) في الأصل : لن .

فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق ، فلم لا تقولون : عَدَمٌ ، كما تقولون للإنسان : عَدَمٌ ، إذا وصفتموه بصفة العدم ؟ وقيل لهم : إذا كان عدم المخلوق وجوداً له ، فإذا كان العدم وجوداً كان الجهل علماً ، والعجز قوة .

وقد ذَكَرَ هذا الكلام وأشباهه ، ذكره عنه أبو بكر بن فورك في الكتاب الذي أفرده لمقالاته ، وقال فيه : إنه أحب من سمّاه من أعيان أهل عصره : « أن أجمع له متفرق مقالات أبي محمد بن كُلاب ، شيخ أهل الدين ، وإمام المحققين ، المنتصر للحق وأهله ، المبيّن بحجج الله ، الذاب عن دين الله ، لما منَّ به الله تعالى من معالم طرق دينه الحق ، وصراطه المستقيم ، السيف المسلول على أهل الأهواء والبدع ، الموفق لاتباع الحق ، والمؤيد بنصرة الهدى والرشد » وأثنى <sup>(١)</sup> عليه ثناءً عظيماً . قال : « وكان ذلك على أثر ما جمعت من متفرق مقالات شيخنا الأشعري » .

قال : « ولما كان الشيخ الأول ، والامام السابق ، أبو محمد عبد الله ابن سعيد ، الممهّد لهذه القواعد ، المؤسّس لهذه الأصول ، والفاصل بحسن ثنائه بين حجج الحق وشبه الباطل ، بالتنبيه على طرق الكلام فيه ، والدال على موضع الوصل والفصل ، والجمع والفرق ، الفائق لرتق الأباطيل . والكاشف عن لبس ما زخرفوا وموهوا » وذكر كلاماً طويلاً في الثناء عليه .

(١) في الأصل : وأثنى .

والمقصود أن ابن كُلاب إمام الأشعرى وأصحابه ، ومن قبلهم كالحارث المحاسبي وأمثاله ، يبين أن من قال : لا هو في العالم ولا خارج منه ، فقوله فاسد ، خارج عن طريق النظر والخبر ، وأنه قد رد خبر الله نصاً ، ولو قيل له : صِفْهُ بالعدم ، ما قدر أن يقول أكثر منه ، وأنه قال ما لا يجوز في خبر ولا معقول ، وأنهم قالوا : هذا هو التوحيد الخالص ، وهو النقي الخالص ، فجعلوا النقي الخالص هو التوحيد الخالص .

وهذا الذي قاله هو الذي يقوله جميع العقلاء ، الذين يتكلمون بصريح العقل ، بخلاف من تكلم في المعقول بما هو وهم وخيال فاسد .  
ولذلك قال : « إذا قالوا : ليس هو فوق وليس هو تحت ، فقد ص ٣٠ أعدموه ، لأن ما كان لا تحت / ولا فوق فعدم » .

وهذا كله يناقض قول هؤلاء الموافقين للمعتزلة والفلاسفة ، من متأخري الأشعرية ، ومن وافقهم من الحنبلية والمالكية والحنفية والشافعية ، وغيرهم من طوائف الفقهاء ، الذين يقولون : ليس هو تحت وليس هو فوق .

وذكر حجة ثالثة فقال : « أنتم تصفونه بالصفات الممتنعة ، التي مضمونها الجمع بين المتقابلين في الموجودات ، فيلزمكم أن تصفوه بسائر المتقابلات » .

قال : « فيقال لهم : إذا قلنا : الإنسان - يعني : وغيره من الأعيان القائمة بأنفسها - لا مماس ولا مباين للمكان ، فهذا محال باعترافهم » .

تطبيق ابن تيمية : وهم يقولون : إنه لا مماس ولا مباين للمكان ، فيصفونه بالصفة

المستحيلة الممتنعة في المخلوق ، التي لا تثبت في التوهم ، ويقولون : يجوز أن نصفه بما يمتنع تصوّره وتوهمه في غيره من هذه السلوب ، فإذا جُوزوا أن يُوصف بما يمتنع تصوّره في سائر الموجودات ، فليصفوه بسائر الممتنعات من الموجودات ، فيقولوا : لا هو قديم ولا محدث ، ولا قائم بنفسه ولا بغيره ، ولا متقدم على غيره ولا مقارن له ، ونحو ذلك ، ويقولوا : هذا إنما يمتنع في غيره من الموجودات لا فيه . وحينئذ فيقولون : لا هو حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز ، ولا موجود ولا معدوم ، وهذا منتهى قول القرامطة ، وهو جمع النقيضين ، أو رفع النقيضين .

ومن المعلوم أن العقل إذا جزم بامتناع اجتماع الأمرين ، أو امتناع ارتفاعهما ، سواء كان أحدهما وجوداً والآخر عدماً ، وهو التناقض الخاص ، أو كانا وجودين<sup>(١)</sup> ، فإننا نعلم ذلك ابتداءً بما نشهده في الموجودات التي نشهدها ، كما أن ما يثبت من الصفات كالحياة والعلم والقدرة والكلام وأمثال ذلك ، إنما نعلمه ابتداءً بما نعلمه في الموجودات التي نعرفها ، ثم إذا أخبرنا الصادق المصدوق عن الغيب الذي لا نشهده ، فإنما نفهم مراده الذي أراد أن يفهمنا إياه لمّا بين ما أخبر به من الغيب ، وبين ما علمناه في الشاهد من القدر الجامع الذي فيه نوع تناسب وتشابه ، فإذا أخبرنا عمّا في الجنة من الماء واللبن والعسل والحمر والخير والذهب ، لم نفهم ما/ أراد إفهامنا إن لم نعلم هذه<sup>ظ ٣٠</sup> الموجودات في الدنيا ، ونعلم أن بينها وبين ما في الجنة قدرًا مشتركًا وتناسبًا

(١) في الأصل : وجودين .

وتشابهها يقتضى أن نعلم ما أراد بخطابه ، وإن كانت تلك الموجودات مخالفة لهذه من وجه آخر .

كما قال ابن عباس : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء . رواه الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس ، وقد رواه غير واحد منهم محمد ابن جرير الطبرى في التفسير في قوله : ﴿ وَأَتَوَاتِبَهُ مُتَشَابِهًا ﴾ [سورة البقرة : ٢٥] <sup>(١)</sup>.

وإذا كان بين المخلوق والمخلوق قدرٌ فارق مع نوع من إثبات القدر المشترك ، الذى يقتضى التناسب والتشابه من بعض الوجوه ، فمعلوم أن ما بين الخالق والمخلوق من المفارقة والمباينة أعظم مما بين المخلوق والمخلوق ، فهذا مما يوجب نفي مماثلة صفاته لصفات خلقه ، ويوجب أن ما بينهما من المباينة والمفارقة أعظم مما بين مخلوق ومخلوق ، مع أنه لولا أن بين مسمى الموجود والموجود ، والحيّ والحيّ ، والعلم والعلم ، والقدير والقدير ، وأمثال ذلك من المعنى المتفق المتواطئ المناسب والمتشابه ، ما

(١) ذكر ابن جرير الطبرى في تفسير هذه الآية هذا الأثر بإسنادين ( ط . المعارف ) ٣٩١/١ - ٣٩٢ : « حدثني أبو كريب ، قال : حدثنا الأشجعي - ح - وحدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا مؤمل ، قال : جميعا : حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس . قال أبو كريب في حديثه عن الأشجعي : لا يشبه شئ مما في الجنة ما في الدنيا إلا الأسماء . وقال ابن بشار في حديثه عن ومؤمل ، قال : ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء . وأما الإسناد الثانى فهو . حدثنا عباس بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن عبيد ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس قال : ليس في الدنيا من الجنة شئ إلا الأسماء .

ونقل ذلك ابن كثير في تفسيره لهذه الآية وقال : « رواه ابن جرير ، من رواية الثورى ، وابن أبى حاتم من حديث أبى معاوية كلاهما عن الأعمش به » . وقال السيوطى في الدر المنثور في تفسيره لهذه الآية : « وأخرج مسدد وهناد في الزهد وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم والبيهقى في البعث عن ابن عباس قال : ليس في الدنيا مما في الجنة شئ إلا الأسماء » .



يوجب فهم المعنى لم يفهمه ، ولا أمكن أن يفهم أحد ما أخبر به عن الأمور الغائبة .

وإذا كان هذا في الخطاب السمعى الخبرى ، فكذلك في النظر القياسى العقلى ، فإنما نعرف ما غاب عنا باعتباره بما شهدناه ، فيُعتبر الغائب بالشاهد ، ويحصل في قلوبنا بسبب ما نشهده من الأعيان والجزئيات<sup>(١)</sup> الموجودة قضايا كلية عقلية ، فيكون إدراج المعينات فيها هو قياس الشمول ، كالذى يُسميه المنطقيون<sup>(٢)</sup> المقدمتان والنتيجة ، ويكون اعتبار المعين بالمعنى هو قياس التمثيل الجامع المشترك ، سواء كان هو دليل الحكم ، أو علة دليل الحكم .

والناس في هذا المقام : منهم من يزعم أن القياس البرهانى هو قياس الشمول ، وأن قياس التمثيل لا يفيد اليقين ، بل لا يُسمى قياساً إلا بطريق المجاز ، كما يقول ذلك من يقوله من أهل المنطق ، ومن وافقهم من نفاة قياس التمثيل في العقلیات والشرعیات ، كابن حزم وأمثاله . ومنهم من ينفي قياس التمثيل في العقلیات دون الشرعیات ، كأبى المعالى ومتبعيه ، مثل الغزالى والرازى والآمدى وأبى محمد المقدسى وأمثالهم .

ومنهم من يعكس ذلك فيثبت/ قياس التمثيل في العقلیات دون ص ٣١ الشرعیات ، كما هو قول أئمة أهل الظاهر ، مثل داود بن علي وأمثاله ،

(١) في الأصل : والجزئيات .

(٢) في الأصل : كالذى تسميه المنطقيين ، وهو خطأ .

وقول كثير من المعتزلة البغداديين ، كالنظام وأمثاله ، ومن الشيعة الإمامية ، كالنفيد والمرضى والطوسي وأمثالهم .

وكثير من هؤلاء يقول : إن قياس التمثيل هو الذى يستحق أن يُسمى قياساً على سبيل الحقيقة ، وأما تسمية قياس الشمول قياساً فهو مجاز ، كما ذكر ذلك الغزالي وأبو محمد المقدسى وغيرهما .

والذى عليه جمهور الناس ، وهو الصواب ، أن كليهما قياس حقيقة ، وأن كليهما يفيد اليقين تارةً والظن أخرى ، بل هما متلازمان ، فإن قياس التمثيل مضمونه تعلق الحكم بالوصف المشترك ، الذى هو علة الحكم ، أو دليل العلة ، أو هو ملزوم للحكم ، وهذا المشترك هو الحد الأوسط فى قياس الشمول . فإذا قال القاييس : نبذ الخنطة المسكر حرام ، قياساً على نبذ العنب ، لأنه شراب مسكر ، فكان حراماً قياساً عليه ، ويبيّن أن السكر هو مناط التحريم ، فيجب تعلق التحريم بكل مسكر - كان هذا قياس تمثيل . وهو بمنزلة أن يقول : هذا شراب مسكر ، وكل مسكر حرام ، فالمسكر الذى جعله فى هذا القياس حداً أوسط ، هو الذى جعله فى ذلك القياس الجامع المشترك الذى هو مناط الحكم ، فلا فرق بينهما عند التحقيق فى المعنى ، بل هما متلازمان ، وإنما يتفاوتان فى ترتيب<sup>(١)</sup> المعانى والتعبير عنها ، ففى الأول يؤخر الكلام فى المشترك الذى هو الحد الأوسط ، ويبان أنه مستلزم للحكم متضمن له ، ويذكر الأصل الذى هو نظير الفرع ابتداءً . وفى الثانى يقدم الكلام فى الحد الأوسط ويبين شموله وعمومه ، وأنه مستلزم للحكم ابتداءً .

(١) ترتيب : هذه الكلمة غير واضحة بالأصل ، وكذا رجحت أن تكون .

والمقصود هنا أننا إذا حكمنا بعقولنا حكماً كلياً يعم الموجودات ، أو يعم المعلومات ، مثل قولنا : إن الموجود : إما واجب وإما ممكن ، وإما قديم وإما محدث ، وإما قائم بنفسه وإما قائم بغيره ، وإما مشار إليه وإما قائم بالمشار إليه ، وكل موجودين : فأحدهما إما متقدم على الآخر وإما مقارن له ، وإما مبين له وإما محايث له ، وقلنا : إن الصانع : إما أن يكون متقدماً على العالم أو مقارناً له ، / وإما أن يكون خارجاً عنه أو داخله فيه - كان علمنا بهذه القضايا الكلية العامة بتوسط ما علمناه من الموجودات .

فإذا كنا نعلم أن المعلوم : إما أن يكون موجوداً ، وإما أن يكون معدوماً ، فادّعى مدّع أن الواجب لا يُقال : إنه موجود ولا معدوم ، أو ليس بموجود ولا معدوم - كما يقول ذلك من يقوله من القرامطة الباطنية - كُنا ، وإن لم نشهد الغائب ، نعلم أن هذا الخبر العام والقضية الكلية تتناوله وغيره . وإذا قلنا لهذا : هل يمكنك إثبات شيء في الشاهد ليس بموجود ولا معدوم ؟ قال : لا . قلنا له : فكيف تثبت في الغائب ما ليس بموجود ولا معدوم ؟ - كُنا قد أبطلنا قوله .

فإذا قال : أنا لا أصفه لا بهذا ولا بهذا ، بل أننى عنه هذين الوصفين المتقابلين ، لأن اتصافه بأحدهما إنما يكون لو كان قابلاً لأحدهما ، وهو لا يقبل واحداً منهما ، لأنه لو قِيلَ ذلك لكان جسماً ، إذ هذه من صفات الأجسام ، فإذا قدرنا موجوداً ليس بجسم ، لم يقبل لا هذا ولا هذا - قيل له : فهكذا سائر الملاحظة ، إذا قالوا : لا نصفه لا بالحياة ولا بالموت ، ولا العلم ولا الجهل ، ولا القدرة ولا العجز ،

قول القائل : أنا لا أصفه بالوصفين المتقابلين لأن القابل لذلك لا يكون إلا جسماً

ولا الكلام ولا الخرس ، ولا البصر ولا العمى ، ولا السمع ولا الصمم ، لأن اتصافه بأحدهما فرع لقبوله لأحدهما ، وهو لا يقبل واحداً منهما ، لأن القابل للاتصاف بذلك [ لا يكون ] إلا جسماً<sup>(١)</sup>، فإن هذه من صفات الأجسام ، فإذا قدرنا موجوداً ليس بجسم لم يقبل هذا ولا هذا<sup>(٢)</sup> ، فما كان جواباً لهؤلاء الملاحدة فهو جواب لك ، فما تخاطب به أنت النفاة الذين ينفون ما تثبته أنت ، يخاطبك به المثبتون لما تنفيه أنت ، حذو القُذَّة بالقُذَّة .

ونحن نجيبك بما يصلح أن تجيب أنت ونحن به لسائر الملاحدة ، فإن حجتك عليهم قاصرة ، وبحوثك معهم ضعيفة ، كما بينا ضعف مناظرة هؤلاء الملاحدة في غير موضع .

الرد عليه من وجود وذلك من وجوه :

الأول أحدها : أن يُقال : إن ما يُقدَّر عدم قبوله لهذا ولهذا أشد نقصاً واستحالة وامتناعاً ، من وصفه بأحد النقيضين مع قبوله لأحدهما ، وإذا قدرنا جسماً حياً عالماً قادراً سمياً<sup>(٣)</sup> بصيراً متكلماً كالإنسان والمَلَك وغيرهما ، كان ذلك خيراً من الجسم الأعمى الأصم الأبكم ، وإن أمكن أن يتصف بضد الكمال .

ص ٣٢ وهذا الجسم الأعمى الأصم الذى / يمكن اتصافه بتلك الكمالات

(١) فى الأصل بعد كلمة « للاتصاف » توجد كلمات عليها شطب ثم عبارة « بذلك إلا جسماً » ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٢) فى الأصل : ولا وهذا ، وهو تحريف .

(٣) فى الأصل : سمياً ، وهو تحريف .

أكمل من الجهاد الذى لا يمكن اتصافه لا بهذا ولا بهذا ، والجسم الجهاد خير من العدم الذى يكون لا مباينا لغيره ولا مداخلا له ، ولا قديماً ولا محدثاً ، ولا واجباً ولا ممكناً ، فأنت وصفته بما لا يُوصف به إلا ما هو أنقص من كل ناقص .

الوجه الثانى : أن يُقال : قولك : « فهذه من صفات الأجسام »<sup>الثنى</sup> لفظ مجمل . فإن عنت أن هذه الصفات لا يُوصف بها إلا من هو من جنس المخلوقات ، وإذا وصفنا الرب بها لزم أن يكون من جنس الموجودات مماثلاً لها - كان هذا باطلاً ، فإنك لا تعلم أن هذه لا يُوصف بها إلا مخلوق ، فإن هذا أول المسألة ، فلو قدرت أن تبين أن هذه لا يوصف بها إلا مخلوق ، لم تحتج إلى هذا الكلام . ويُقال لك : لا سبيل لك إلى هذا النقي ، ولا دليل عليه .

وإن قلت : إن هذه الصفات تُوصف بها المخلوقات ، وتُوصف بها الأجسام .

قيل لك : نعم ، وليس فى كون الأجسام المخلوقة توصف بها ما يمنع اتصاف الرب بما هو اللائق به من هذا النوع ، كاسم الموجود والثابت والحق والقائم بنفسه ونحو ذلك ، فإن هذه الأمور كلها توصف بها الأجسام المخلوقة ، فإن طردَ قياسه لزم الإلحاد المحض والقرمطة ، وأن يرفع التقيضين جميعاً ، فيقول : لا موجود ولا معدوم ، ولا ثابت ولا منتفٍ ، ولا حق ولا باطل ، ولا قائم بنفسه ولا بغيره ، وهذا لازم قول من نقي<sup>(١)</sup> هذه الصفات ، وحينئذ فيلزمه الجمع بين التقيضين ، أو رفع

(١) فى الأصل : نفا .

النقيضين ، ويلزمه أن يمثله بالمتنعات والمعدومات ، فلا يفر من محذور إلا وقع فيما هو شر منه .

الثالث : أن يُقال لهذا النافي للمباينة والمداخلة : أنت تصفه بأنه موجود قائم بنفسه ، قديم حتى علم قدير ، وأنت لا تعرف موجوداً هو كذلك إلا جسماً . فلا بد من أحد الأمرين : إما أن تقول : هو موجود حتى علم قديم وليس بجسم ، فيقال لك : وهو أيضاً له حياة<sup>(١)</sup> وعلم وقدرة وليس بجسم ، ويُقال لك : هو مبين للعالم ، عالي عليه ، وليس بجسم .

وإن قلت : يلزم من كونه مبيناً للعالم عالياً عليه ، أن يكون جسماً ، لأنني لا أعقل المباينة والمحايثة إلا من صفات الأجسام .

قيل لك : ويلزم من كونه حياً عليمًا قديرًا أن يكون جسماً ، لأنك لا تعقل موجوداً حياً عليمًا قديرًا/ إلا جسماً ، فهذا نظير هذا ، فأتقوله في أحدهما يلزمك نظيره في الآخر ، وإلا كنت متناقضاً مفرقاً بين المماثلين .

وإما أن تقول : أنا أقول : إنه موجود قائم بنفسه حتى علم قدير ، لأن ذلك قد علم بالشرع والعقل ، وإن لزم أن يكون جسماً التزمته ، لأن لازم الحق حق .

قيل لك : وهكذا يقول من يقول : إنه فوق العالم مبين له : أنا أصفه بذلك ، لأنه قد ثبت ذلك بالشرع والعقل ، وإذا لزم من ذلك أن يكون جسماً التزمته ، لأن لازم الحق حق .

(١) في الأصل : حيوة .

وإما أن تقول : أنا لا أعرف لفظ الجسم ، أو تقول : لفظ الجسم فيه إجمال وإبهام ، فإن عنت به الجسم المعروف في اللغة ، وهو بدن الإنسان ، لم أسلم أنى لا أعلم موجوداً حياً عالماً قادراً ، إلا ما كان مثل بدن الإنسان ، فإن الروح هى أيضاً حية عالمة قادرة ، وليست من جنس البدن ، وكذلك الملك وغيره .

وإن عنت بالجسم أنه يقبل التفريق والتجزئة والتبعيض ، بحيث ينفصل بعضه عن بعض بالفعل .

قل : أنا أتصور موجوداً عالماً قادراً قبل أن أعلم أنه يمكن تفريقه وتبعيضه ، فلا يلزم من تصورى للموجود الحى العالم القادر أن يكون قابلاً لهذا التفريق والتبعيض .

وإن عنت بالجسم أنه يمكن أن يُشار إليه إشارة حسية ، لم يكن هذا ممتنعاً عندى ، بل هذا هو الواجب ، فإن كل ما لا يمكن أن يُشار إليه ، لا يكون موجوداً .

وإن عنت بالجسم أنه مركب من الجواهر المنفردة الحسية ، أو من المادة والصورة اللذين يجعلان جوهران عقليان ، فأنا ليس عندى شيء من الأجسام كذلك ، فضلاً عن أن يُقدَّر مثل ذلك ، فإذا كنت نافياً لذلك في المخلوقات البسيطة ، فتتريه رب العالمين عن ذلك أولى .

وإن عنت بالتبعيض أنه يمكن أن يُرى منه شيء دون شيء ، كما قال ابن عباس وعكرمة وغيرهما من السلف ما يوافق ذلك ، لم أسلم لك أن هذا ممتنع .

وإن عنيت بالجسم أنه يماثل شيئاً من المخلوقات لم نُسلم الملازمة .  
فأى شيء أجبت به الملحدة من هذه الأجوبة ، قال لك الميث  
لمبايته للعالم وعلوه عليه مثل ما قلت أنت لهؤلاء الملحدة .

قال : ما تعنى بقولك : لو كان عالياً على العالم مبايناً له كان جسماً ؟  
إن عنيت أنه بدن ، لم نُسلم لك الملازمة .

وإن عنيت أنه يقبل التفريق والتبعيض فكذلك .

وإن عنيت أنه مركّب من الجواهر المفردة ، أو من المادة/ والصورة  
لم نُسلم الملازمة أيضاً .

وإن عنيت أنه يكون مماثلاً لشيء من المخلوقات لم نُسلم الملازمة .  
وإن عنيت أنه يُشار إليه أو أنه يُرى منه شيء دون شيء مُنع انتفاء  
اللازم .

والجواب الرابع : أن يُقال : الحكم بأن المعلوم : إما موجود وإما  
معدوم ، وأن الموجود : إما قائم بنفسه وإما قائم بغيره ، وإما واجب  
وإما ممكن ، وإما قديم وإما محدث ، وإما متقدم على غيره وإما مقارن  
له ، وإما مباين لغيره وإما محايث له ، وأن القائم بنفسه أو القائم القابل  
لصفات الكمال : إما حيّ وإما ميت ، وإما عالم وإما جاهل ، وإما  
قادر وإما عاجز ، وأن ما لا يقبل ذلك أنقص مما يقبله ، وأن المتصف  
بصفات الكمال أكمل من المتصف بصفات النقص ، ومن لا يقبل  
الاتصاف لا بهذا ولا بهذا .

وهذه العلوم وأمثالها مستقرة في العقول ، وهى إما علوم ضرورية ،



أو قرينة من الضرورية ، والقطع بها أعظم من القطع بوجود موجود لا يمكن الإشارة الحسية إليه ، وأن الواجب الوجود لا يُشار إليه ، فإن ما يُشار إليه فهو جسم ، فلو أُشير إليه لكان جسماً وليس بجسم ، فإن هذه الأمور إما أن تكون معلومة الفساد بالضرورة أو بالنظر ، وإما أن تكون إذا عُلِّمت لا تُعلم إلا بطرق نظرية ، فلا يمكن القدح بها في تلك المقدمات الضرورية ، فالاعتبار والقياس تارة يكون بلفظ الشمول والعموم ، وتارة بلفظ التشبيه والتمثيل .

وكذلك إذا قلنا : إما أن يكون قائماً بنفسه أو بغيره ، أو قديماً أو محدثاً ، أو واجباً أو ممكناً ، فكذلك إذا قلنا : إما أن يكون مبيناً أو محايثاً أو داخلياً أو خارجاً .

فبين ابن كلاب - وغيره من أئمة النظائر - لهؤلاء النفاة : أنكم إذا جوزتم خلو الرب عن الوصفين المتقابلين - الذين يعلمون أنه يمتنع خلو الوجود عنهما - لزمكم مثل ذلك ، وأن تصفوه بسائر الممتنعات ، فقال : إذا وصفتموه بأنه لا مماس ولا مباين ، وأنتم تعلمون أن الموجود الذي تعرفونه لا يكون إلا مماساً أو مبيناً ، فوصفتموه بما هو عندكم محال فيما تعرفونه<sup>(١)</sup> من الموجودات ، لزمكم أن تصفوه بأمثال ذلك من الحالات ، فتقولون : لا قديم ولا محدث ، ولا قائم بنفسه ولا غيره ، ولا حي ولا ميت ، ولا عالم / ولا جاهل وأمثال ذلك .

ظ ٣٣

وذكر أيضاً حجة أخرى رابعة ، فقال : أليس يُقال لما ليس بثابت

(١) في الأصل : فيما تعرفوه .

فى الإنسان : لا مماس ولا مباين ؟ فإذا قالوا : نعم . قيل : فأخبرونا عن معبودكم : مماس هو أو مباين ؟ فإذا قالوا : لا يُوصف بهما . قيل لهم : فصفة إثبات الخالق كصفة عدم المخلوق ، فلم لا تقولون : عدم ، كما تقولون للإنسان : عدم ، إذا وصفتموه بصفة العدم ؟

يقول : أنتم تعرفون أن سلب هذين المتقابلين جميعاً هو من صفات المعدومات ، فالموجود الذى تعرفونه ، القائم بنفسه ، لا يُقال : إنه ليس مباحثاً<sup>(١)</sup> لغيره من الأمور القائمة بأنفسها ولا مماساً<sup>(٢)</sup> لها ، بخلاف المعدوم ، فإنه يُقال : لا هو مماس لغيره ولا مباين له ، فإذا وصفتموه بصفة المعدوم ، فجعلتم ما هو صفة لما هو عدم فى الموجودات صفةً للخالق الموجود الثابت ، وحينئذ فيمكن أن يُوصف بأمثال ذلك ، فيقال : هو عدم ، كما يوصف ما عدم من الأناسى بأنه عدم ، فقال لهم : إذا كان عدم الموجود وجوداً له ، فإذا كان العدم وجوداً ، كان الجهل علماً ، والعجز قوة ، أى إذا جعلتم المعدوم - الذى لا يعقل إلا معدوماً - جعلتموه موجوداً ، أمكن حينئذ أن يُجعل الجهل علماً ، والعجز قوة ، والموت حياة ، والحرس كلاماً ، والصمم سمعاً ، والعمى بصراً ، وأمثال ذلك .

وهذا حقيقة قول النفاة ، فإنهم يصفون الرب بما لا يُوصف به إلا المعدوم ، بل يصفون الموجود الواجب بنفسه ، الذى لا يقبل العدم ، بصفات الممتنع الذى لا يقبل الوجود ، فإن كان هذا ممكناً أمكن أن يجعل أحد المتناقضين صفة لنقيضه ، كما ذكر .

(١) فى الأصل : ليس مباين ، وهو خطأ .

(٢) فى الأصل : ولا مماس .

ولا ريب أن النفاة لا تُقرُّ بوصفه بالامتناع والعدم والنقائص ، لكن تقول : لا نصفه لا بهذا ولا بهذا ، لا نصفه بالعلم ولا الجهل ، ولا الحياة ولا الموت ، ولا القدرة ولا العجز ، ولا الكلام ولا الحرس . فإذا قيل لهم : إن لم يوصف بصفة الكمال ، لزم اتصافه بهذه النقائص .

قالوا : هذا إنما يكون فيما يقبل الانصاف بهذا وهذا .

ويقول المنطقيون : هذان متقابلان تقابل العدم والملكة ، لا تقابل السلب والإيجاب ، والمتقابلان تقابل السلب والإيجاب لا يرتفعان جميعا ، بخلاف المتقابلين تقابل العدم والملكة ، كالحياة والموت ، والعمى والبصر ، فإنهما قد يرتفعان جميعا / إذا كان المحل لا يقبلها ص ٣٤ كالجادات ، فإنها لما لم تقبل الحياة والبصر والعلم لم يُقل فيها إنها حية ولا ميتة ، ولا عالمة ولا جاهلة ، وقد أُشكل كلامهم هذا على كثير من النظَّار ، وأضلوا به خلقاً كثيراً ، حتى الآمدى وأمثاله من أذكباء النظَّار ، اعتقدوا أن هذا كلام صحيح ، وأنه يقدح في الدليل الذي استدل به السلف والأئمة ، ومتكلمو أهل الإثبات في إثبات السمع والبصر وغير ذلك من الصفات .

وهذا من جملة تلييسات أهل المنطق والفلسفة ، التي راجت على هؤلاء فأضلَّتْهم عن كثير من الحق الصحيح ، المعلوم بالعقل الصريح . وجواب هذا من وجوه بسطناها في غير هذا الموضع .

منها : أن يُقال : فما يقبل الانصاف بهذه الصفات ، مع إمكان

انتفاها عنه ، أكمل ممن لا يقبل الاتصاف بها بحال . فالحيوان الذى يقبل أن يتعاقب عليه العدم والملكة ، فيكون : إما سميعاً وإما أصم ، وإما بصيراً وإما أعمى ، وإما حياً وإما ميتاً - أكمل من الجهاد الذى لا يقبل لا هذا ولا هذا ، بل الحيوان الموصوف بهذه النقائص ، مع إمكان اتصافه بهذا الكمال ، أكمل من الجهاد الذى لا يقبل ذلك .

فإذا قلتم : إن الموجود الواجب لا يقبل الاتصاف بصفات الكمال - مع أن المتصف بالنقائص يمكنه الاتصاف بها - جعلتموه أنقص من الحيوانات ، وجعلتموه بمنزلة الجادات ، وكان من وصفه بهذه النقائص ، مع إمكان اتصافه بالكمالات ، خيراً منكم ، فمن وصفه بالعمى والصمم والعمور ، مع إمكان زوال هذه النقائص عنه - كان خيراً منكم .

وهم يشنعون بما يحكى عن بعض ضلّال اليهود والنصارى من أن الله نديم على الطوفان حتى عضّ على إصبعه وجرى الدم ، وبكى على الطوفان حتى رمّد ، وعادته الملائكة ، وآلى على نفسه أنه لا يغرق بنيه ، وأن بعض بنى إسرائيل وجده ينوح على خراب بيت المقدس<sup>(١)</sup> ، وفي بعض كتب النصارى أنه ينام .

ومن قال : إن بشراً - كمسيح الهدى ومسيح الضلالة - أنه الله ، مع كونه يأكل ويشرب ، وأنه أعور .

وأمثال هؤلاء الذين يصفونه بهذه النقائص - مع إمكان اتصافه

(١) انظر ما ذكره مصداقاً لهذا الكلام الدكتور على عبد الواحد وافي في كتابه « الأسفار المقدسة في الأديان السابقة » ، ص ٢٤ - ٢٨ . وانظر الملل والنحل ١/ ١٩٨ .

بالكمال - هم خير ممن يقول : لا/يمكن اتصافه بصفات الكمال بحال . ظ ٣٤

بل من جعله يأكل ويشرب فهو خير ممن يقول : لا يمكن أن يكون حياً ولا عالماً ولا قادراً ، فإن الحى الذى يأكل ويشرب ، خير من الجماد الذى لا يعلم ولا يتكلم ، ولا يسمع ولا يبصر . علم<sup>(١)</sup> أن من نفى<sup>(٢)</sup> عنه صفات الكمال كان شراً من جميع هذه الطوائف ، فإنهم جعلوه كالمعدوم أو الجماد ، وهؤلاء شبهوه بالحيوان الذى فيه صفة كمال مع نوع من النقص ، فكان تعطيل الأول له عن صفات الكمال ، وتمثيله له بالمعدومات والجمادات ، شراً من تعطيل هذا له عن بعض صفات الكمال مع إثباته لكثير من صفات الكمال ، وكان تشبيهه له بالحيوان أمثل من تشبيه ذاك له بالجماد والمعدوم .

وهكذا من قيل له : هو واجب ، فإنه إن لم يكن واجباً كان ممكناً ، وهو قديم فإنه إن لم يكن قديماً كان محدثاً ، وهو خالق فإن القائم بنفسه إن لم يكن خالقاً كان مخلوقاً ، وهو مبين للعالم خارج عنه فإنه إن لم يكن مبيناً له خارجاً عنه كان داخلياً فيه محصوراً محوزاً .

كلام الإمام أحمد

و « الرد على الجهمية »

والزنادقة ، في إلبات

على الله واستوائه

ومن ذكر ذلك الإمام أحمد فيما خرجه في « الرد على الزنادقة والجهمية » قال<sup>(٣)</sup> : « بيان ما أنكرت الجهمية الضلال أن يكون الله

(١) علم : كذا بالأصل ، والتقدير : وبذلك علم .

(٢) في الأصل : نفا .

(٣) كتاب « الرد على الجهمية والزنادقة » ص ٩٢ ( ط . عقائد السلف ) = ص ٣٣ ( ط .

شذرات البلاطين ) .

على العرش<sup>(١)</sup> . قلنا لم<sup>(٢)</sup> أنكرتم أن الله<sup>(٣)</sup> على العرش ؟ وقد قال الله عز وجل<sup>(٤)</sup> : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه : ٥] فقالوا<sup>(٥)</sup> : هو تحت الأرضين<sup>(٦)</sup> السابعة كما هو على العرش ، فهو على العرش ، وفي السموات ، وفي الأرض ، وفي كل مكان ، لا يخلو<sup>(٧)</sup> منه مكان ، ولا يكون في مكان دون مكان ، وتلوا آيات<sup>(٨)</sup> من القرآن : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام : ٣] فقلنا : قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظم<sup>(٩)</sup> الرب شيء . فقالوا : أى شيء<sup>(١٠)</sup> ؟ قلنا : أحشاؤكم<sup>(١١)</sup> وأجوافكم وأجواف الخنازير والحشوش والأماكن القذرة ، ليس فيها من عظم<sup>(١٢)</sup> الرب شيء . وقد أخبرنا أنه في السماء فقال : ﴿أَمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنَّ

- 
- (١) الرد على الجهمية : باب بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش .  
 (٢) الرد على الجهمية (ط . عقائد السلف) : قلنا لهم ، (ط . شذرات) : قلنا لم .  
 (٣) الرد على الجهمية : أن يكون الله .  
 (٤) الرد على الجهمية (ط . عقائد السلف) وقد قال تعالى ؛ (ط . شذرات) : وقد قال جل ثناؤه .  
 (٥) الرد على الجهمية (ط . عقائد السلف) : استوى . وقال : خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ؛ زادت طبعة شذرات : ( وقال : ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيراً ) فقالوا ...

(٦) الرد على الجهمية : الأرض .

(٧) الرد على الجهمية (ط . عقائد السلف) : ولا يخلو .

(٨) الرد على الجهمية : آية .

(٩) الرد (ط . شذرات) : عظم .

(١٠) الرد : أى مكان .

(١١) الرد : أجسامكم .

(١٢) الرد (ط . شذرات) : عظم .

يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴿ [سورة الملك : ١٦] ، ﴿ أَمْ أَمِثُمْ مِنْ فِي  
السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴿ [سورة الملك : ١٧] ؛ وقال تعالى (٢) :  
﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴿ [سورة فاطر : ١٠] ، وقال : ﴿ إِنِّي  
مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴿ [سورة آل عمران : ٥٥] ، وقال : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ  
اللَّهُ إِلَيْهِ ﴿ [سورة النساء : ١٥٨] ، وقال : ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ  
وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ ﴿ [سورة الأنبياء : ١٩] ، وقال : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ  
مَنْ فَوْقَهُمْ ﴿ [سورة النحل : ٥٠] وقال : ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴿ [سورة  
المعارج : ٣] (٣) ، وقال : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴿ [سورة الأنعام :  
١٨] ، / وقال : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿ [سورة البقرة : ٢٥٥] .

ص ٣٥

فهذا خبر الله أنه (٤) في السماء ، ووجدنا كل شيء أسفل مذموما (٥)  
بقول (٦) الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ ﴿  
[سورة النساء : ١٤٥] ، ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَخْضَلْنَا مِنَ  
الْجَنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ ﴿ [سورة  
فصلت : ٢٩] (٧) .

(١) في (ط . شذرات) اتصلت الآيتان : بكم الأرض فإذا هي تمور أم أمتم ...

(٢) تعالى : ليست في الرد ... .

(٣) في الأصل كتبت الآية محرقة (ذو المعارج) .

(٤) الرد : فهذا خبر الله أخبرنا أنه .

(٥) الرد : أسفل منه مذموما .

(٦) في الأصل : يقول (غير منقوطة) ، ورجحت أن يكون الصواب ما أثبتته . وفي نسخي الرد :

يقول .

(٧) الرد (ط . شذرات) : وقال : ﴿ وقال الذين كفروا ...

وقلنا لهم : أليس تعلمون<sup>(١)</sup> أن إبليس مكانه مكان<sup>(٢)</sup> ، فلم يكن<sup>(٣)</sup> الله ليجتمع<sup>(٤)</sup> هو وإبليس في مكان واحد ؟

ولكن معنى<sup>(٥)</sup> قول الله عز وجل<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة آل عمران : ١٢٩] ، يقول : هو إله من في السموات وإله من في الأرض ، وهو الله على العرش<sup>(٧)</sup> ، وقد أحاط الله بعلمه ما دون العرش<sup>(٨)</sup> ، لا يخلو<sup>(٩)</sup> من علم الله مكان ، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان .

وذلك قوله تعالى<sup>(١٠)</sup> : ﴿ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [سورة الطلاق : ١٢]<sup>(١١)</sup> .

ومن الاعتبار في ذلك لو أن رجلاً كان في يديه<sup>(١٢)</sup> قدح من قوارير صافٍ ، وفيه شيء صافٍ ، لكان<sup>(١٣)</sup> بصراين آدم قد أحاط بالقدح ،

(١) الرد ( ط . شذرات ) : أتعلمون .

(٢) أن إبليس مكانه مكان : كذا في الأصل ، وذكر محققا طبعة عقائد السلف أن هذا قد ورد في نسخة من النسخ أما في الأصل ( ط . عقائد السلف ) ، ( ط . شذرات البلاتين ) : كان مكانه .

(٣) الرد على الجهمية : كان مكانه والشياطين مكانهم فلم يكن .

(٤) الرد ( ط . شذرات ) : بمجتمع .

(٥) الرد : وإنما معنى .

(٦) الرد ( ط . عقائد ) : قول الله جل ثناؤه ، ( ط . شذرات ) : قوله جل ثناؤه .

(٧) الرد : وهو على العرش .

(٨) الرد : وقد أحاط علمه بما دون العرش .

(٩) الرد : ولا يخلو .

(١٠) الرد : فذلك قوله .

(١١) عند قوله تعالى ( أحاط بكل شيء علما ) عادت نسخة ( ر ) مرة أخرى .

(١٢) الرد ( ط . شذرات ) : في يده .

(١٣) الرد : وفيه شراب صاف كان .



من غير أن يكون ابن آدم في القدرح ، والله - وله المثل الأعلى<sup>(١)</sup> - قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه .

وخصلة أخرى : لو أن رجلاً بنى داراً بجميع مرافقها ثم أغلق بابها وخرج منها ، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره ، وكم سعة كل بيت ، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار .

فالله عز وجل - وله المثل الأعلى<sup>(٢)</sup> - قد أحاط بجميع ما خلق<sup>(٣)</sup> ، وعلم كيف هو ، وما هو<sup>(٤)</sup> ، من غير أن يكون في شيء مما خلق .

وما تأول الجهمية من قول الله عز وجل : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [سورة المجادلة : ٧]<sup>(٥)</sup> فقالوا<sup>(٦)</sup> : إن الله عز وجل معنا وفينا . قال : فقلنا : فلم<sup>(٧)</sup> قطعتم الخبر من أوله بأن<sup>(٨)</sup> الله

(١) الرد (ط . عقائد) : فالله وله المثل الأعلى ، (ط . شذرات) : والله المثل الأعلى .

(٢) الرد (ط . عقائد) : فالله - وله المثل الأعلى ، (ط . شذرات) : فإن الله - وله المثل

الأعلى .

(٣) الرد (ط . عقائد) : بجميع خلقه .

(٤) عبارة « وما هو » : ساقطة من الرد (ط . شذرات) .

(٥) في طبعي (الرد) ذكر عنوان الباب في (ط . عقائد) بيان ما تأولت الجهمية من قول الله

( ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ) ، وفي (ط . شذرات) : قال

أحمد رحمه الله : باب بيان ما تأولت الجهمية من قول الله تعالى : ( ما يكون من نجوى ثلاثة . . .

سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ثم ينشهم بما عملوا يوم القيامة إن الله بكل

شيء عليم ) .

(٦) الرد : قالوا .

(٧) ر : فقلنا : لم ، الرد (ط . شذرات) : وفيما قلنا لم .

(٨) ر : أن .

يقول <sup>(١)</sup> : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [يعنى : إلا الله - بعلمه - رابعهم] ، <sup>(٢)</sup> ﴿ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ ﴾ [بعلمه] <sup>(٣)</sup> ﴿ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾ ، [يعنى بعلمه فيهم] <sup>(٤)</sup> ﴿ إِنَّمَا كَانُوا ثُمَّ يَنْبُئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة المجادلة : ٧] ، يفتح <sup>(٥)</sup> الخبر بعلمه فيهم ويختتمه بعلمه <sup>(٦)</sup> .

ويقال للجهمي : إذا قال : إن الله معنا <sup>(٧)</sup> بعظمة نفسه . قيل له <sup>(٨)</sup> : هل يغفر الله لكم فيما بينه <sup>(٩)</sup> وبين خلقه ؟ فإن قال : نعم ، فقد **ظ ٣٥** زعم أن الله يباين خلقه <sup>(١٠)</sup> ، / وأن خلقه <sup>(١١)</sup> دونه ، وإن قال لا <sup>(١٢)</sup> الرد (ط . عقائد) : وفيما قلنا : الله جل ثناؤه يقول ؛ (ط . شذرات) : من أوله أن الله عز وجل يقول .

(٢) في (ر) ألم تر أن الله يعلم (بعد ذلك كلمة كأنها : خير أو لعلها : جن) السماوات .  
(٣) الرد (ط . عقائد) : .. وما في الأرض) ثم قال : ما يكون ؛ (ط . شذرات) : وما في الأرض) فأخبر جل ثناؤه أنه يعلم ما في السماوات وما في الأرض . ثم قال : (ما يكون) .  
(٤) ما بين المعقوفين في (ر) ، الرد (ط . شذرات) وسقط من (د) . وفي (ط . عقائد السلف) : يعنى الله بعلمه .

(٥) بعلمه : زيادة في (ر) وساقطة من (د) أما في الرد : .. إلا هو ، يعنى الله بعلمه .  
(٦) ما بين المعقوفين في (ر) ، طبعى (الرد) وسقط من (د) .  
(٧) الرد (ط . شذرات) : ففتح .  
(٨) الرد (ط . عقائد) : الخبر بعلمه ويختم الخبر بعلمه ؛ (ط . شذرات) : الخبر بعلمه وختم الخبر بعلمه . وفي (ر) سقطت كلمة « فيهم » .

(٩) الرد : للجهمي إن الله إذا كان معنا .

(١٠) الرد : فقل له .

(١١) ر : فيما بينكم .

(١٢) ر : مباين لخلقه ؛ الرد : بائن من خلقه .

(١٣) عبارة « وأن خلقه » ساقطة من الرد (ط . عقائد) .

كفر. وإذا<sup>(١)</sup> أردت أن تعلم<sup>(٢)</sup> أن الجهمي كاذب على الله حين زعم أنه في<sup>(٣)</sup> كل مكان ، ولا يكون في مكان دون مكان . فقل له<sup>(٤)</sup> : أليس الله كان ولا شيء ؟ فيقول<sup>(٥)</sup> : نعم . فقل له : حين خلق الشيء خلقه في نفسه أو خارجا من نفسه ؟ فإنه يصير إلى ثلاثة أقاويل<sup>(٦)</sup> : واحد منها<sup>(٧)</sup> : إن زعم أن الله خلق في نفسه فقد كفر<sup>(٨)</sup> ، حين زعم أنه خلق الجن والشیاطین في نفسه<sup>(٩)</sup> ، وإن قال : خلقهم خارجاً من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا أيضاً كفراً<sup>(١٠)</sup> حين زعم أنه دخل في كل<sup>(١١)</sup> مكان وحشٌ قدر ردیء . وإن قال : خلقهم خارجاً عن<sup>(١٢)</sup> نفسه ، ثم لم يدخل فيهم ، رجع عن قوله كله<sup>(١٣)</sup> أجمع ، وهو قول أهل السنة .

فقد بين الإمام أحمد ما هو معلوم بصريح العقل وبديته ، من أنه لا بد إذا خلق الخلق من أن يخلقه مبيناً له أو محايثاً له ، ومع المحايثة : إما

(١) الرد : إذا .

(٢) ر : وإذا أردت أن أتعلم .

(٣) الرد : أن الله في .

(٤) له : ليست في الرد (ط . عقائد) .

(٥) د : فيقول .

(٦) ر ، الرد (ط . عقائد) : أقوال .

(٧) الرد (ط . عقائد) : لا بد له من واحد منها .

(٨) الرد : خلق الخلق في نفسه كفر .

(٩) الرد : حين زعم أن الجن والإنس والشیاطین في نفسه .

(١٠) الرد (ط . عقائد) كان هذا كفراً أيضاً .

(١١) كل : ليست في طبعي (الرد) .

(١٢) الرد : من .

(١٣) كله : ليست في طبعي (الرد) .

أن يكون هو في العالم ، وإما أن يكون العالم فيه ، لأنه سبحانه قائم بنفسه ، والقائم بنفسه إذا كان محايثاً لغيره ، فلا بد أن يكون أحدهما حالاً في الآخر ، بخلاف ما لا يقوم بنفسه كالصفات ، فإنها قد تكون جميعاً قائمة بغيرها .

فهذا القسم لم يحتاج أن يذكره لظهور فساد<sup>(١)</sup> ، وأن أحداً لا يقول به ، إذ من المعلوم لكل أحد أن الله [ تعالى ] قائم بنفسه ، لا يجوز أن يكون من جنس الأعراض التي تفتقر إلى محل يقوم به . وكذلك من هذا الجنس قول من يقول : لا هو مبين ولا محايث ، لما كان معلوماً بصريح العقل بطلانه ، لم يدخله<sup>(٢)</sup> في التقسيم ، إذ من المستقر في صريح العقل أن الموجود : إما مبين لغيره ، وإما مداخل له ، فانتفاء هذين القسمين يبطل قول من يجعله لا مبيناً ولا مداخل كالمعدوم ، وقول من يجعله حالاً في العالم مفتقراً إلى المحل كالأعراض ، إذ المفتقر إلى المحل لا يقوم بنفسه ، ولا يكون غنياً عما سواه ، فيمتنع أن يكون واجب الوجود بنفسه .

ولهذا لم يقل مثل هذا أحد من العقلاء ، وإن قال بعضهم ما يستلزم ذلك ، فما كل من قال مذهباً التزم لوازمه .

وقد نفي<sup>(٤)</sup> أيضاً قول من يقول : هو في كل مكان بتقسيم آخر من هذا الجنس ، إذ القائل بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، لا يمكنه أن

(١) ر : لظهوره وفساده .

(٢) تعالى : زيادة في (ر) .

(٣) د : لم يدخل .

(٤) ر ، د : وقد نفا .

ينبى قول من يقول : إنه في <sup>(١)</sup> كل مكان ، لأنه إن جُوز وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا يقبل الإشارة إليه ، لم يمكنه مع هذا <sup>ص ٣٦</sup> السلب أن ينبى قول من يقول : هو في كل مكان لا كالجسم مع الجسم ، ولا كالعرض مع العرض أو الجسم ، فإنه إذا احتج على نبى ذلك بأنه لو كان في كل مكان للزم احتياجه إلى محل ، أو نحو ذلك ، قال له المنازع : هو في كل مكان ، وهو مع ذلك لا يحتاج <sup>(٢)</sup> إلى محل ، فإن المحتاج إلى المحل إنما هو العرض أو الجسم ، وهو ليس بجسم <sup>(٣)</sup> ولا عرض ، بل هو لا مماس للأشياء ولا مباين لها ، إذ المماس والمباينة من صفات الجسم ، وهو ليس بجسم .

كما قد يقول : إنه في كل مكان ، وليس بحال ولا مماس ولا مباين ، فإذا قال الثانى : هذا لا يُعقل ، قال له نظيره الذى يقول : لا داخل العالم ولا خارجه : وقولك أيضا لا يُعقل ، فكلا <sup>(٤)</sup> القولين مخالف للمعروف فى العقول ، فليس بإبطال أحدهما دون الآخر بأولى من العكس .

وإنما يمكن أن يرد على الطائفتين أهل الفطر السليمة الذين لم يقولوا ما يناقض صريح العقل .

ومن المعلوم أن من قال : إنه فى العالم ، مثل كون القائم بنفسه فى

(١) ر : هو فى .

(٢) ر : ومع ذلك فلا يحتاج .

(٣) ر : وليس هو بجسم .

(٤) د : فكل ، والمثبت من (٢) .

القائم بنفسه - كان قوله أقل فسادا من قول من قال <sup>(١)</sup> : إنه في العالم كالقائم بغيره مع القائم بنفسه ، فإن هذا لا يقوله عاقل ، فإذا بطل الأول بطل الثاني .

فأبطل الإمام أحمد هذا القول أيضا فقال <sup>(٢)</sup> : « بيان ما ذكره الله في القرآن من <sup>(٣)</sup> قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> [سورة الحديد : ٤] . وهذا على وجوه : قول الله لموسى <sup>(٥)</sup> : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [سورة طه : ٤٦] <sup>(٦)</sup> ، يقول : في الدفع عنكما .

كلام آخر للإمام أحمد عن العبارة

وقال : ﴿ تَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [سورة التوبة : ٤٠] ، يقول : في <sup>(٧)</sup> الدفع عنا . وقال : ﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٩] ، يقول : في النصر لهم على عدوهم . وقال : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [سورة محمد : ٣٥] : في النصر لكم <sup>(٨)</sup> على عدوكم .

(١) ر : من قول من يقول .

(٢) في كتابه « الرد على الجهمية والزنادقة » ص ٩٧ (ط . عقائد السلف) = ص ٣٦ (ط .

شذرات البلاتين) .

(٣) ر : في .

(٤) الرد (ط . عقائد) : بيان ما ذكر الله في القرآن : (وهو معكم) وكذا في (ط . شذرات

إلا أن فيها : باب بيان .

(٥) الرد : قال الله جل ثناؤه لموسى .

(٦) ر : إني معكما أسمع وأرى .

(٧) الرد (ط . شذرات) : يقول : يعني في .

(٨) لكم : ساقطة من (ن) .

وقال : ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ مَعَهُمْ ﴾ [سورة النساء : ١٠٨] <sup>(١)</sup> : يقول : بعلمه فيهم .

وقال : ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرِكُونَ ﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [سورة الشعراء : ٦١ ، ٦٢] : يقول : في العون على فرعون .

قال <sup>(٢)</sup> : « فلما ظهرت الحجة على الجهمي [ لما ] <sup>(٣)</sup> ادعى على الله أنه مع خلقه في كل <sup>(٤)</sup> شئ غير مماس <sup>(٥)</sup> للشيء <sup>(٦)</sup> ولا مبين <sup>(\*)</sup> منه <sup>(٦)</sup> فقلنا : إذا كان غير مبين أليس هو مماساً <sup>(٧)</sup> ؟ قال : لا . قلنا : فكيف يكون في كل شئ غير مماس <sup>(٨)</sup> له <sup>(٩)</sup> ولا مبين <sup>(\*)</sup> [ له ] <sup>(٩)</sup> ؟ فلم يحسن الجواب ، فقال : بلا كيف ، فخدع الجهال <sup>(١٠)</sup> بهذه الكلمة وموه <sup>(١١)</sup> عليهم ، فقلنا له : إذا كان يوم القيامة أليس <sup>(١٢)</sup> إنما هو الجنة <sup>(١٣)</sup> »

(١) في طبعي الرد : وقال : ولا يستخفون من الله وهو معهم .

(٢) أى أحمد بن حنبل والكلام التالى متصل بما قبله .

(٣) لما : كذا في (ر) وسقطت من (د) وفي طبعي (الرد) : بما .

(٤) الرد : مع خلقه . قال : هو في كل ...

(٥) الرد : لشيء .

(٦) ر : ولا مبين له .

(٧) ر ، الرد (ط . عقائد) : مماس ، وهو خطأ .

(٨ - ٩) : ما بين النجنتين ساقط من الرد (طبعة شذرات) .

(٨) الرد (ط . عقائد) : غير مماس لشيء .

(٩) له : زيادة في (ر) .

(١٠) الرد (ط . عقائد) : فيخدع جهال الناس ؛ (ط . شذرات) فخدع جهال الناس .

(١١) د : موه .

(١٢) الرد : أليس إذا كان يوم القيامة .

(١٣) الرد (ط . عقائد) : في الجنة .

والنار ، والعرش والهواء ؟ قال : بلى . قلنا <sup>(١)</sup> : فأين يكون ربنا ؟ قال <sup>(٢)</sup> : يكون في الآخرة <sup>(٣)</sup> في كل شيء كما كان ، حيث <sup>(٤)</sup> كانت الدنيا في كل شيء . قلنا : فإن مذهبكم <sup>(٥)</sup> أن ما كان من الله على العرش فهو على العرش ، وما كان من الله في الجنة فهو في الجنة ، وما كان من الله في النار فهو في النار ، وما كان من الله في الهواء فهو في الهواء ، فعند ذلك تبين للناس <sup>(٦)</sup> كذبهم على الله [ تعالى ] <sup>(٧)</sup> .

تعليق ابن تيمية

فكان الإمام أحمد وغيره من الأئمة يبينون <sup>(٨)</sup> فساد قول الجهمية ، سواء قالوا : إنه في كل مكان ، أو قالوا : لا داخل العالم ولا خارجه ، أو قالوا : إنه في العالم أو خارج العالم ، إذ جُماع قولهم أنه ليس مباحثاً للعالم ، مختصاً بما فوق العالم .

ثم هم مع هذا مضطربون : يقولون هذا تارة ، وهذا تارة ، ولا يمكن بعض طوائفهم أن يفسد مقالة الأخرى لاشتراكهم في الأصل الفاسد .

ولهذا كان <sup>(٩)</sup> الحلولية والاتحادية منهم الذين يقولون : إنه في كل

(١) الرد : فقلنا .

(٢) الرد : فقال .

(٣) في الآخرة : ليست في طبعي ( الرد ) .

(٤) الرد ( ط . عقائد ) : حين ؛ ( ط . شذرات ) : حيناً .

(٥) الرد ( ط . عقائد ) : فقلنا فإن مذهبكم ؛ ( ط . شذرات ) : فقلنا فإن مذهبكم .

(٦) للناس : ليست في طبعي ( الرد ) .

(٧) على الله تعالى : كذا في ( ر ) ؛ وفي ( د ) : على الله ؛ وفي ( الرد ) : على الله جل ثناؤه .

(٨) ر : يثبتون .

(٩) ر : كانت .



مكان يحتاجون على النفاة منهم ، الذين يقولون : ليس مبيناً للعالم ولا مداخلاً له ، بأننا<sup>(١)</sup> قد اتفقنا على أنه ليس فوق العالم ، وإذا ثبت ذلك تعين مداخلته للعالم : إما أن يكون وجوده وجود العالم ، أو يحل في العالم ، أو يتحد به ، كما قد عُرف من مقالاتهم .

والذين أنكروا الحلول والاتحاد من الجهمية ، ليست لهم على هؤلاء حجة إلا من جنس حجة المثبتة عليهم ، وهو قول المثبتة : إن ما لا يكون لا داخلياً ولا مبيناً غير موجود ، فإن أقرؤا بصحة هذه الحجة بطل قولهم ، وإن لم يقرؤا بصحتها أمكن إخوانهم الجهمية الحلولية أن لا يقرؤا بصحة حجتهم ، إذ هما من جنس واحد .

كلام الرازي في  
الأربعين ، في الرد على  
الحلولية

واعتبر ذلك بما ذكره الرازي في الرد على الحلولية فإنه لما ذكر الكلام<sup>(٢)</sup> : « في أنه يمتنع<sup>(٣)</sup> حلول ذاته أو صفة من صفاته<sup>(٤)</sup> في شيء » ذكر : « أن النصارى تقول بالحلول تارة والاتحاد أخرى<sup>(٥)</sup> . قال<sup>(٦)</sup> : « والحلول باطل ، لأن الحلول إنما يُعقل إذا كان الحال مفتقراً إلى المحل ، فحلوله بصفة<sup>(٧)</sup> الجواز ينفي افتقار الحال إلى المحل ، وبصفة الوجوب يقتضى افتقار الواجب إلى غيره وحدوثه أو قدم المحل » .

(١) ر : فإننا .

(٢) وذلك في « لباب الأربعين » ط ٣٦ تحت عنوان : المسألة الحادية عشرة ( في الأربعين في أصول الدين للرازي ) ص ١١٦ : المسألة التاسعة .

(٣) لباب : يستحيل .

(٤) لباب : من صفاته تعالى .

(٥) لباب ( بعد العنوان ) : وكلام النصارى في ذلك مخبط فتارة يذكرون الحلول وتارة الاتحاد وأخرى غيرها .

(٦) بعد الكلام السابق بخمسة أسطر .

(٧) لباب : فحلوله تعالى بصفة .

قال<sup>(١)</sup> : « فإن قلت : إنه قد يقتضى<sup>(٢)</sup> الحلول بشرط وجود المحل ، أو المحل يقتضى حلوله فيه ، فلم يلزم قدم المحل ولا حلول الواجب<sup>(٣)</sup> . »

ص ٣٧ قلت : كلاهما يمنع وجوب/الحلول ، والاتحاد باطل ، لأن المتحدّين إن بقيا<sup>(٤)</sup> عند الاتحاد أو عدما وحصل ثالث فلا اتحاد ، فإن بقي<sup>(٥)</sup> أحدهما دون الآخر فلا اتحاد<sup>(٦)</sup> ، لامتناع كون المعدوم عين الموجود . »

قال الرازى<sup>(٧)</sup> : « ناظرت بعض النصارى ، فقلت : تسلّم أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ؟ قال : نعم . فقلت : فما<sup>(٨)</sup> الدليل على أنه تعالى لم يحل في بدن زيد ولا عمرو<sup>(٩)</sup> ، والذبابة والنملة ؟ فقال : لأنه ثبت<sup>(١٠)</sup> في حق عيسى أنه<sup>(١١)</sup> أحيى<sup>(١٢)</sup> الأموات ، وأبرأ

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ، لباب ظ ٣٦ .

(٢) لباب : ذاته تقتضى . . .

(٣) لباب : فلم يلزم لا قدم المحل ولا حدوث الواجب .

(٤) ر : إن نغيا .

(٥) د : فإن نغى .

(٦) عبارة « فإن بقي أحدهما دون الآخر فلا اتحاد » ساقطة من « لباب » .

(٧) بعد الكلام السابق بأربعة أسطر ( لباب ص ٣٧ ) ، وبدأه الأرموى بقوله : قال الإمام رحمه

الله : ناظرت . . .

(٨) لباب : قلت : ما .

(٩) لباب : وعمرو .

(١٠) لباب : لأنه إنما ثبت .

(١١) لباب : لأنه .

(١٢) د : أحيأ .

الأكمه والأبرص ، ولم يُوجد في حق<sup>(١)</sup> غيره . فقلت له : فقد<sup>(٢)</sup> سلّمت أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ، ولأنه ظهر على يد موسى<sup>(٣)</sup> قلب العصا ثعباناً<sup>(٤)</sup> ، وانقلاب الخشبة ثعباناً<sup>(٥)</sup> أعجب من انقلاب الميّت حياً ، فهو أولى بالدلالة على الحلول في الجملة<sup>(٦)</sup> . قال<sup>(٧)</sup> : « وبالجملة مذهب النصارى والحلولية أحسن من أن يلتفت إليه » .

قلت : ما ذكره من<sup>(٨)</sup> إبطال الحلول بإلزام النصارى كلام صحيح ، ولكن هذا إنما يستقيم على قول أهل الإثبات المثبتين لمباينته للعالم ، فأما على قول الجهمية النفاة فلا تستقيم هذه الحجة .

وذلك أن الحلولية على وجهين :

أحدهما : أهل الحلول الخاص ، كالنصارى والغالية من هذه الأمة ، الذين يقولون بالحلول : إما في على<sup>١</sup> ، وإما في غيره .

والثاني : القائلون بالحلول العام ، الذين يقولون في جميع المخلوقات نحواً ممّا قالته النصارى في المسيح [ عليه السلام ]<sup>(٩)</sup> ، أو ما هو شر

(١) حق : ساقطة من « لباب »

(٢) لباب : قلت : فقد .

(٣) لباب : موسى عليه السلام .

(٤) لباب : ثعباناً عظيماً .

(٥) لباب : وانقلاب الخشبة كذلك .

(٦) لباب : بالدلالة على الخلق في حقه .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة في « لباب الأربعين » ص ٣٧ .

(٨) ر : في .

(٩) عليه السلام : زيادة في (ر) .

منه ، ويقولون : النصارى إنما كفروا لأنهم خصّصوا كما يقول ذلك الاتحادية أصحاب صاحب « الفصوص » <sup>(١)</sup> وأمثاله ، وهم كثيرون في الجهمية .

بل عامة عباد الجهمية وفقهائهم <sup>(٢)</sup> ، وعامة الذين ينتسبون إلى التحقيق من الجهمية ، هم من هؤلاء ، كابن الفارض ، وابن سبعين ، والقنوى ، والتلمساني ، وأمثالهم .

فإذا قال الجهمي الذى يقول : إنه فى كل مكان ، ويقول مع ذلك بأن وجوده غير وجود المخلوقات ، أو يقول <sup>(٣)</sup> بالاتحاد من وجه والمباينة من وجه ، كما هو قول ابن عربى وأمثاله ، كما حكى الإمام أحمد عنهم ، يقول : إنه فى كل مكان لا مماسٌ للأمكنة ولا مباين لها ، وأنه حالٌ فى العالم أو متحد به لا كحلول الأعراض والأجسام فى الأجسام وأشباه ذلك .

فاحتج موافقوهم على نفي المباينة كالرازي وأمثاله بما ذكروه من قولهم : الحلول إنما يعقل إذا كان الحال مفتقراً إلى المحل ، فإما أن يكون الحلول جائزاً أو واجباً ، فإن كان جائزاً انتفى افتقاره إلى المحل ، فلزم الجمع بين النقيضين : أن يكون مفتقراً إلى المحل غير مفتقر إليه / لكون <sup>(٤)</sup> ظ ٣٧ حلوله جائزاً لا واجباً ، وإن كان الحلول واجباً لم يكن الحال واجباً بنفسه بل بغيره .

(١) وهو ابن عربى .

(٢) فى الأصلين (د) ، (ر) : وفقائهم ، ولعل الصواب ما أثبتته ، أو لعل الصواب : ونفائهم .

(٣) د : أو يقال .

(٤) د : لكونه ، والصواب ما أثبتته من (ر) .

قال لهم الحلولية : قولكم الحلول المعقول يقتضى افتقار الحال إلى المحلّ إنما يكون إذا كان الحالّ عرضاً ، فضلاً عن أن يكون جسماً ، فضلاً عن أن يكون لا جسماً ولا عرضاً ، فأما إذا قُدِّرَ حالٌ ليس بجسم ولا عرض ، فلم قلتم : إن حلوله يقتضى افتقاره إلى المحل ؟ وقالوا لهم : إذا جَوِّزَ وجود موجودٍ لا مباينٍ لغيره ولا حال فيه ، فلم لا يجوز وجود موجودٍ حال في غيره ليس مفتقراً إليه ؟

فإذا قلتم : لا نعقل حالاً في شيءٍ إلا مفتقراً إليه .

قيل لكم : [ هذا ] <sup>(١)</sup> كما قلتموه للمثبتة : هذا من حكم الوهم والخيال ، لما قال المثبتة : لا نعقل موجوداً إلا مبايناً لغيره أو محايثاً له .

وهذا هو السؤال الذى أورده أحمد من جهة الجهمية حيث قالوا : « هو في كل مكان : لا مماس ولا مباين ، فضلاً عن أن يقولوا : مفتقراً <sup>(٢)</sup> ، فإن الافتقار إنما يُعقل في حلول الأعراض ، فأما حلول الأعيان القائمة بأنفسها في الأعيان القائمة بأنفسها ، فلا يجب فيه الافتقار .

والقائلون بالحلول إنما يقولون : هو حلول عَيْنٍ في عين ، لا حلول صفة في محل . فلهذا قال لهم الإمام أحمد وأمثاله : أهو مماس أو مباين ؟ فإذا سلبوا هذين المتقابلين تبين مخالفتهم لصريح العقل ، وكانت هذه الحجة عليهم خيراً من حجة الرازى ، حيث إنه <sup>(٣)</sup> نفى حلول العرض في محله ، فإن هذا لم يقله أحد .

(١) هذا : زيادة في (ر) .

(٢) التقدير : لا نعقل موجوداً إلا مفتقراً

(٣) إنه : ساقطة من (ر) .

وكذلك ما نفاه من الاتحاد ، ليس فيه حجة على ما ادّعوه من الاتحاد ، فإنهم لا يقولون ببقائها بحالهما ، ولا ببقاء أحدهما ، وإنما يشبهون الاتحاد باتحاد الماء واللبن ، والماء والخمر ، واتحاد النار والحديد .

فقوله : « هذا ليس باتحاد » نزاع لفظي ، فهم يسمّون هذا اتحاداً ، فلا بد من بيان بطلان ما أثبتوه من الحلول والاتحاد ، وإلا كان الدليل منصوباً في غير محل النزاع .

وأما الأئمة الذين ردّوا على الحلولية ، فأبطلوا نفس ما ادّعوه ، وإن كان هؤلاء لا يقولون بأننا نقول بالحلول <sup>(١)</sup> ، كما لا يقر القائلون بأنه لا داخل العالم ولا خارجه بالتعطيل ، فلزوم الحلول لهؤلاء كلزوم التعطيل هؤلاء ، والتعطيل شر من الحلول .

ولهذا كان العامة من الجهمية <sup>(٢)</sup> إنما يعتقدون أنه في كل مكان <sup>(٣)</sup> ، وخاصتهم لا تظهر لعامتهم إلا هذا ، لأن العقول تنفر عن التعطيل أعظم من نفرتها عن الحلول ، وتنكر قول من يقول : إنه لا داخل العالم ولا خارجه/أعظم مما تنكر أنه في كل مكان ، فكان السلف يردّون خير قولهم وأقربها إلى المعقول ، وذلك مستلزم <sup>(٤)</sup> فساد القول الآخر بطريق الأولى .

(١) بالحلول : كذا في (ر) ، وفي (د) : بالاتحاد .

(٢) ر : ولهذا كان عامة الجهمية .

(٣) في هامش (د) أمام هذا الموضع كتب : « بلغ » .

(٤) ر : يستلزم .

ومن العجب أن الجهمية من المعتزلة وغيرهم ينسبون المثبتين للصفات إلى قول النصارى ، كما [ قد ]<sup>(١)</sup> ذكر ذلك عنهم أحمد وغيره [ من العلماء ]<sup>(٢)</sup> .

وبهذا السبب وضعوا على ابن كلاب حكاية راجت على بعض المنتسبين إلى السنة ، فذكروها<sup>(٣)</sup> في مثالبه ، وهو أنه كان له أخت نصرانية ، وأنها هجرته لما أسلم ، وأنه قال لها : أنا أظهرت<sup>(٤)</sup> الإسلام لأفسد على المسلمين دينهم ، فرضيت عنه لأجل ذلك .

وهذه الحكاية إنما افترها بعض الجهمية [ من المعتزلة ]<sup>(٥)</sup> ونحوهم ، لأن ابن كلاب خالف هؤلاء في إثبات الصفات ، وهم ينسبون مثبتة الصفات إلى مشابهة النصارى ، وهم أشبه بالنصارى ، لأنه يلزمهم أن يقولوا : إنه في كل مكان ، وهذا أعظم من قول النصارى ، أو أن يقولوا ما<sup>(٦)</sup> هو شر<sup>(٧)</sup> من هذا ، وهو أنه لا داخل العالم ولا خارجه .

ولهذا كان غير واحد من العلماء ، كعبد العزيز المكي وغيره ، يردون عليهم بمثل هذا ، ويقولون<sup>(٨)</sup> : إذا كان المسلمون كفروا من يقول : إنه

(١) قد : زيادة في (ر) .

(٢) من العلماء : زيادة في (ر) .

(٣) موضع كلمة « فذكروها » بياض في نسخة (ر) .

(٤) موضع كلمة « أظهرت » بياض في نسخة (ر) .

(٥) عبارة « من المعتزلة » ساقطة من (د) وأثبتها من (ر) .

(٦) ر : بما .

(٧) شر : كذا في (ر) ، وفي (د) : شيء ، وهو تحريف .

(٨) ر : ويقول .

حلّ في المسيح وحده ، فن قال بالحلول في جميع الموجودات أعظم كفرًا من النصارى بكثير .

وهم لا يمكنهم أن يردوا على من قال بالحلول ، إن لم يقولوا بقول أهل الإثبات ، القائلين بمبايئته للعالم فيلزمهم أحد الأمرين : إما الحلول ، وإما التعطيل ، والتعطيل شر من الحلول . ولا يمكنهم إبطال قول أهل الحلول مع قولهم بالنفى الذي هو شر منه ، وإنما يمكن ذلك لأهل الإثبات .

وهم وإن قالوا : إن مذهب النصارى والحلولية أخسّ من أن يلتفت إليه ، فلا يقدرّون على إبطاله مع قولهم بالتجهم ، ولهذا لم يكن فيما ذكره حجة على إبطاله ، فيلزمهم : إما إمكان تصحيح قول النصارى والحلولية ، وإما إبطال قولهم ، وهذا لا حيلة فيه لمن تدبر ذلك .

وهب أنهم يمكنهم إبطال قول النصارى في تخصيصهم المسيح بالحلول والاتحاد ، حيث يُقال : إذا جُوزَّ الحلول والاتحاد بالمسيح جاز بغيره ، فإن القائلين بعموم الحلول والاتحاد يلتزمون هذا ، ويقولون <sup>(١)</sup> :  
 ظ ٣٨ النصارى كفرهم لأجل التخصيص ، وكذلك / عبّاد الأصنام إنما أخطأوا من حيث عبدوا بعض المظاهر دون بعض ، والعارف المحقق عندهم من لا يقتصر على بعض المظاهر والمجالي ، بل يعبد كل شيء كما قد صرّح بذلك ابن عربي صاحب « الفتوحات المكية » و « فصوص الحكم » ، وأمثاله من أئمة هؤلاء الجهمية القائلين بوحدة الوجود ،

(١) ر : فيقولون .



الذين هم محققو أهل الحلول والاتحاد<sup>(١)</sup> ، ولهذا كان هؤلاء لهم الظهور<sup>(٢)</sup> والاستطالة على نفاة الحلول والمباينة جميعاً<sup>(٣)</sup> ، بل هؤلاء يخضعون لأولئك ، ويعتقدون فيهم ولاية الله ، وينصرونهم على أهل الإيمان القائلين بمباينة الخالق للمخلوق ، كما قد رأيناه وجربناه .

وسبب ذلك أن قول هؤلاء الحلولية والاتحادية مسقف بالتأله والتعبد ، والتصوف والأخلاق ، ودعوى المكاشفات والمحاطبات ، ونحو ذلك مما لا يكاد يفهمه أكثر النفاة ، فإذا كانوا لا يفهمون حقيقة قولهم سلّموا إليهم ما يقولونه ، وظنوا أن هذا من جنس كلام أكابر أولياء الله ، الذين أطلعهم الله من الحقائق على ما يقصر عنه عقول أكثر الخلائق ، وسلّموا لهم ما لا يفهمونه من أقوالهم ، كما يسلمون للنبي صلى الله عليه وسلم ما لا يفهمونه من أقواله ، فيعظمون هؤلاء كما يعظمون الرسول ، بمثابة من صدق محمداً رسول الله ومسيلمة الكذاب : صدق كلاً منهما في أنه رسول الله ، كحال أهل الردة الذين آمنوا بمسيلمة المتنبي ، مع دعواهم أنهم مؤمنون<sup>(٤)</sup> بمحمد رسول الله ، ولا يعرفون ما بين قول هذا وقول هذا من المناقضة والمنافاة ، لعدم تحققهم في الإيمان بمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهكذا نفاة العلو والصفات من الجهمية ، أو نفاة العلو وحده ، إذا سمعوا النصوص الإلهية المثبتة للعلو والصفات ، أعرضوا عن فهم

(١) مكان كلمة « والاتحاد » يوجد بياض في نسخة (ر) .

(٢) ر : ولهذا كان هؤلاء الظهور .

(٣) مكان كلمة « جميعاً » يوجد بياض في نسخة (ر) .

(٤) ر : يؤمنون .

معناها ، وإثبات موجبها ومقتضاها ، وآمنوا بألفاظ لا يعرفون مغزاها ، وآمنوا للرسول إيماناً مجملًا بأنه لا يقول إلا حقًا ، ولم يكن في قلوبهم من العلم بمبايئة الله <sup>(١)</sup> لخلقه وعلوه عليهم ما ينفون به بدعة الحلولية والاتحادية وأمثالهم ، لأن أحد المتقابلين إنما يرتفع عن القلب بإثبات مقابله ، وأحد النقيضين <sup>(٢)</sup> لا يزول عن القلب زوالاً مستقرًا إلا بإثبات نقيضه .

ص ٣٩

/ فإذا كان حقيقة الأمر أن الرب تعالى : إما مبين للعالم ، وإما مداخل له ، كان من لم يثبت المبايئة لم يكن عنده ما ينافي المداخلة ، بل إما أن يقر بالمداخلة ، وإما أن يبقى خاليًا عن اعتقاد المتقابلين المتناقضين ، ولا يمكنه مع عدم اعتقاد نقيض قول أن يعتقد فساده ، ولا ينكره ولا يرده ، بل يبقى بمرتلة من سمع أن محمدًا قال : إنه رسول الله ، وأن مسيلمة قال : إنه رسول الله ، وهو لم يصدق واحدًا منهما ، ولم يكذب واحدًا منهما ، فثل هذا يمتنع أن يرد على مسيلمة أو يكذبه .

فهكذا من كان لم يقر بأن الخالق تعالى مبين <sup>(٣)</sup> للمخلوق ، لم يمكنه أن يناقض قول من يقول بالحلول والاتحاد ، بل غايته أن لا يوافقه كما لم يوافق قول أهل الإثبات ، فهو لم يؤمن بما قاله محمد رسول الله والمؤمنون به ، ولا بما قاله مخالفوه الدجالون <sup>(٤)</sup> الكذابون ، من أهل الحلول والاتحاد وغيرهم من نفاة العلو .

(١) ر : بمبايئة الرب .

(٢) ر : للنقيضين ، وهو تحريف .

(٣) في النسختين (د) ، (ر) : مبينا ، وهو خطأ .

(٤) د : الدجالون ، وهو تحريف .

وقول النفاة للمباينة والمداخلة جميعاً ، لَمَّا كان في حقيقة الأمر نفيّاً للمتقابلين المتناقضين ، بمنزلة قول القرامطة ، الذين يقولون : لا حي ولا ميت ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز - كان قولهم في العقل أفسد من قول من لا يؤمن بمحمد ولا بمسيلمه ، فإن كلاهما مبطل ، لكن بطلان سلب النقيضين وما هو في معنى النقيضين ، أبين في العقل من الإقرار بنبوة رسول من رسل الله ، صلى الله عليهم أجمعين ، فلهذا لا تكاد تجد أحداً من نفاة المباينة والمداخلة جميعاً ، أو من الموافقة<sup>(١)</sup> في المباينة ، يمكنه مناقضة الحلولية والاتحادية<sup>(٢)</sup> مناقضة يبطل بها قولهم ، بل أى حجة احتج بها عليهم عارضوه بمثلاً ، وكانت حجته أقوى من حجته .

فإذا قال لهم : لا يُعقل الحلول إلا حلول العَرَض ، فيكون الحال مفتقراً إلى المحل ، أو قال ما هو أبلغ من هذا مما احتج به الأئمة عليهم : لو كان حالاً لم يخل من المباينة والمماسّة ، فإن القائم بنفسه إذا حلّ في القائم<sup>(٣)</sup> بنفسه لم يخل من هذا وهذا - قالوا للنفاة : هذا إنما يكون إذا كان الحال متحيزاً أو قائماً بمتحيز ، أو قالوا : هذا هو المعقول من حلول الأجسام وأعراضها ، فأما إذا قدرنا موجوداً قائماً بنفسه<sup>(٤)</sup> ليس بجسم ولا متحيز ، لم يمتنع أن يكون حالاً بلا افتقار إلى المحل ، ولا مماسة ولا مباينة .

(١) ر : أو من الموافقة ، وهو تحريف .

(٢) د : والاتحاد ، وهو تحريف .

(٣) ر : في قائم .

(٤) بنفسه : ساقطة من (ر) .

ظ ٣٩

فإن قال إخوانهم / من النفاة للعلو والمباينة : هذا لا يُعقل .

قالوا لهم : إذا عرضنا على العقل وجود موجود ، قائم بنفسه ، لا مباين للعالم <sup>(١)</sup> ولا محايث <sup>(٢)</sup> له ، ولا داخل فيه ، ولا خارج عنه ، وعرضنا على العقل وجود موجود في العالم : قائم بنفسه ، لا مماس له ، ولا مباين له ، وليس بجسم ولا متحيز ، أو وجود موجود مباين له ، وليس بجسم ولا متحيز - كان هذا أقرب إلى العقل .

وذلك أن وجود موجود لا يُشار إليه ، ولا <sup>(٣)</sup> يكون متحيزاً : لا جسماً ولا جوهرًا : إما أن يكون ممكنًا ، وإما أن لا يكون ، فإن لم يكن ممكنًا بطل قول من يثبت موجوداً ، لا داخل <sup>(٤)</sup> العالم ولا خارجه ، ولا يُشار إليه ، وكان حيثنذ قول من أثبت موجوداً خارج العالم أو داخله ، وقال : إنه لا يُشار إليه - أقل فساداً في العقل من هذا ، وإن كان وجود موجود لا يُشار إليه ، ولا يكون جسماً ولا متحيزاً ، ممكنًا في العقل ، فمن المعلوم إذا قيل مع ذلك : إنه خارج العالم ، لم يجب أن يُشار إليه ، ولا يكون جسماً منقسماً ولا مطابقاً موازياً محاذياً للعرش ، لا أكبر منه ولا أصغر ولا مساوياً .

وإن قيل مع ذلك : إنه حال في العالم ، لم يجوز أن يُقال : إنه مماس أو مباين ، لأن المماس والمباينة عندهم من عوارض الجسم المشار إليه ، فما

(١) د : العالم .

(٢) د : ولا محايث ، وهو خطأ .

(٣) ر : فلا .

(٤) ر : ليس بداخل .

لا يكون جسماً لا يُشار إليه <sup>(١)</sup> لا يُوصف لا بهذا ولا بهذا ، وإذا كان قائماً بنفسه لا يُشار إليه امتنع أن يُقال <sup>(٢)</sup> : هو عرض أو كالعرض المفتقر إلى المحل ، بل إثبات ما لا يُشار إليه ، وهو داخل العالم أو خارجه <sup>(٣)</sup> أقرب إلى ما تثبته <sup>(٤)</sup> العقول من إثبات ما لا يشار إليه ، ولا هو داخل العالم ولا خارجه .

ومما يقرر هذه الحجج : أن هؤلاء النفاة لما أرادوا بيان إمكان <sup>(٥)</sup> وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، وأن نفي ذلك ليس معلوماً بضرورة العقل - احتجوا [ على ذلك ] <sup>(٦)</sup> بإثبات الكليات ، واحتجوا بأن الفلاسفة وطائفة من متكلمي المسلمين من المعتزلة والشيعة والأشعرية أثبتوا النفس ، وقالوا : إنها لا داخل البدن ولا خارجه ، ولا تُوصف بحركة ولا سكون ، ولا مباينة لغيرها ، ولا حلول فيه .

قالوا : وقول هؤلاء ليس معلوم الفساد بالضرورة ، والمثبتون لما طلبوا بيان فساد قولهم ، بينوا أن الكليات وجودها في الأذهان لا في الأعيان ، وأن قول هؤلاء معلوم الفساد بالضرورة ، حتى عند جماهير المتكلمين من المعتزلة والأشعرية / والكرامية وغيرهم .

ص ٤٠

والمقصود هنا أن يُقال هؤلاء : إذا جوزتم إثبات كليات <sup>(٧)</sup> لا

(١) ر : مشاراً إليه .

(٢) ر : أن يقول .

(٣) ر : وهو خارج العالم أو داخله .

(٤) ر : يثبت ، وفي (د) الكلمة غير منقطه .

(٥) د : مكان ، وهو تحريف .

(٦) عبارة « على ذلك » في (ر) وسقطت من (د) .

(٧) ر : الكليات .

داخل العالم ولا خارجه ، مع أنها متعلقة بمعيّنات <sup>(١)</sup> ، بل جعلتموها جزءاً من المعيّنات ، حيث قلّم : المطلق جزء من المعيّن ، وجوّزتم وجود نفوس مجردات عقلية ، لا داخل العالم ولا خارجه ، مع أنها متعلقة بأبدان بنى آدم تعلق التدبير والتصرف ، وجوّزتم أيضاً وجود نفس فلكية كذلك على أحد قوليكُم ، فما المانع أن يكون واجب الوجود ، مع تدبيره وتصريفه للعالم ، متعلقاً به تعلق النفوس بالأبدان ، وتعلق الكلّيات بالأعيان ؟

والنصارى لا يصلون إلى أن يقولوا : إن اللاهوت فى الناسوت كالنفس فى البدن ، بل مباينة اللاهوت للناسوت عندهم أعظم من مباينة النفس للبدن ، فإذا جوّزتم ما يكون لا داخل العالم ولا خارجه ، مع تعلقه بالأبدان أعظم من تعلق اللاهوت بالناسوت عند النصارى ، أمكن أن يكون واجب الوجود متعلقاً بالأبدان ، بل بالموجودات كلها كذلك ، وكان قول الجهمية الذين يقولون : إن اللاهوت فى كل مكان أقرب إلى المعقول من قول من يقول : إن المجردات فى الأبدان والأعيان .

ومما <sup>(٢)</sup> يزيد الأمر وضوحاً أن هؤلاء الفلاسفة المشائين ، ومن وافقهم من المتكلمة والمتصوفة ، يثبتون خمسة أنواع من الجواهر : واحد منها هو الجوهر الذى يمكن إحساسه وهو الجسم فى اصطلاحهم ، وأربعة : هى جواهر عقلية لا يمكن الإحساس بها ، وهى : العقل ،

(١) ر : بالمعيّنات .

(٢) د : بما .

والنفس ، والمادة ، والصورة ، مع اتفاقهم على أن الأجسام المحسوسة مركبة من المادة والصورة ، وهما جوهران عقليان ، كما يقولون : إن الأعيان المعينة المحسوسة فيها كليات طبيعية عقلية هي أجزاء منها .

فإذا كان هؤلاء يشبّون في الجواهر المحسوسة ، ومعها جواهر عقلية لا يناها الحس بحال ، ويجعلون هذا حالاً وهذا محلاً - لم يمكنهم مع ذلك أن ينكروا كون الوجود الواجب هو حالاً أو محلاً لهذه المحسوسات .

وهذا هو الذي انتهى إليه محققوهم ، كابن سبعين وأمثاله ، فإنهم جعلوا الوجود الواجب مع الممكن - كالمادة مع الصورة ، وكالصورة مع المادة ، أو ما يشبه ذلك - يجعلون الوجود الواجب جزءاً من الممكن ، كما أن المطلق جزء من المعين ، [ حتى أن ابن رشد الحفيد وأمثاله <sup>(١)</sup> يجعلون الوجود الواجب كالشرط في وجود الممكنات ، الذي لا يتم وجود الممكنات <sup>(٢)</sup> إلا به ، مع أن الشرط قد يكون وجوده مشروطاً بوجود المشروط ، فيكون كل منهما شرطاً في وجود الآخر .

/ وهذا حقيقة قولهم : يجعلون الواجب مع الممكن ، كل منهما مفتقر <sup>(٣)</sup> إلى الآخر ومشروط به ، كالمادة والصورة . فابن عربي يجعل أعيان الممكنات ثابتة في العدم ، والوجود الواجب فاض عليها فلا يتحقق وجوده إلا بها ، ولا تتحقق ماهيتها إلا به ، وبني قوله على أصلين فاسدين .

(١) ما بين المعقوفين لم يظهر في مصورة (د) وأثبت من (ر) .

(٢) كلمة « الممكنات » مكانها بياض في (ر) .

(٣) ر : مفتقر ، وهو خطأ .

أحدهما : أن الوجود واحد ، ليس هنا وجودان أحدهما واجب بنفسه ، والآخر بغيره .

والثاني : أن وجود كل شيء زائد على حقيقته وماهيته ، وأن المعلوم شيء ، موافقة لمن قال هذا وهذا : من المعتزلة والفلاسفة ، ومن وافقهم من متأخري الأشعرية ، فالحقائق والذوات عنده ثابتة في العدم ، ووجود الحق فاض عليها ، فكان كل منها مفتقراً إلى الآخر ، ولهذا يقول : إن الحق يتصف بجميع صفات المخلوقات من النقائص والعيوب ، وأن المخلوق يتصف بجميع صفات الله تعالى من صفات الكمال ، كما قال <sup>(١)</sup> : « ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات ، وأخبر بذلك عن نفسه ، وبصفات النقص [ وصفات ] الذم <sup>(٢)</sup> ؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق ، فهي <sup>(٣)</sup> من أولها إلى آخرها صفات له ، كما أن صفات <sup>(٤)</sup> المحدثات حق للحق ؟ » .

ولهذا قال <sup>(٥)</sup> : « فالأمر الخالق المخلوق ، والأمر المخلوق الخالق ، كل ذلك من عين واحدة ، لا بل هو العين الواحدة ، وهو العيون الكثيرة :

﴿ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا آدَمُ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ﴾ [سورة الصافات :

(١) أي ابن عربي في كتابه « فصوص الحكم » ٨٠/١ - ٨١ .

(٢) وصفات الذم : كذا في (ج) وفي (د) : النقص والذم . وفي فصوص الحكم ٨٠/١ : وبصفات الذم .

(٣) فهي : ليست في « فصوص الحكم » .

(٤) فصوص الحكم : إلى آخرها وكلها حق له كما هي صفات .

(٥) أي ابن عربي في « فصوص الحكم » ٧٨/١ .



١٠٢] ، فالولد<sup>(١)</sup> عين أبيه ، فما رأى يذبح غير نفسه<sup>(٢)</sup> ﴿ وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [سورة الصافات : ١٠٧]<sup>(٣)</sup> فظهر بصورة كبش من ظهر بصورة إنسان ، بل بحكم<sup>(٤)</sup> ولدٍ من هو عين الوالد ، ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [سورة النساء : ١] فما نكح<sup>(٥)</sup> سوى نفسه .

وقال<sup>(٦)</sup> : « فيعبدني وأعبده ويمحمدني وأحمده<sup>(٧)</sup> » .

وقال<sup>(٨)</sup> : « ولما كان فرعون في مرتبة الحكم<sup>(٩)</sup> ، قال<sup>(١٠)</sup> : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [سورة التازعات : ٢٤] : أى : وإن كان الكل أرباباً بنسبة ما ، فأنا الأعلى منهم بما أعطيته من الحكم فيكم<sup>(١١)</sup> ، ولما علمت السحرة صدق فرعون فيما قاله<sup>(١٢)</sup> لم ينكروه ، وأقرأوا

(١) فصوص الحكم : والولد .

(٢) فصوص : سوى نفسه .

(٣) في « الفصوص » كتبت الآية محرفة : ( وفداه بذبح عظيم ) .

(٤) فصوص الحكم : .. إنسان ، وظهر بصورة ولد ، لا بل بحكم .. وفي نسخة أخرى :

وظهر بصورة لا بحكم ولد .

(٥) ر : فما رأى نكح .

(٦) أى ابن عربى في « فصوص الحكم » ٨٣/١ .

(٧) فصوص الحكم : فيحمدني وأحمده ويمحمدني وأعبده .

(٨) في « فصوص الحكم » ٢١٠/١ - ٢١١ .

(٩) فصوص : في منصب التحكم .

(١٠) فصوص : .. التحكم ، صاحب الوقت وأنه الخليفة بالسيف - وإن جار (كذا) ولمل

الصواب : (جاز) في العرف التاموسى - لذلك قال ...

(١١) فصوص : بما أعطيته في الظاهر من التحكم فيكم .

(١٢) فصوص : ولما علمت السحرة صدقه في مقاله .

بذلك<sup>(١)</sup> ، وقالوا<sup>(٢)</sup> : ﴿ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ،  
 ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [سورة طه : ٧٢]<sup>(٣)</sup> فالدولة لك ، فصح  
 قوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [سورة النازعات : ٢٤] ، وإن كان عين  
 الحق .

وقال<sup>(٤)</sup> : « فكان<sup>(٥)</sup> موسى أعلم بالأمر من هارون لأنه علم ما  
 عبده أصحاب العجل لعلمه بأن الله قد قضى أن لا يُعبد إلا إياه<sup>(٦)</sup> ،  
 وما حكم الله بشيء إلا وقع ، فكان عتب موسى على أخيه هارون<sup>(٧)</sup> لما  
 وقع الأمر في إنكاره<sup>(٨)</sup> وعدم اتساعه ، فإن العارف من يرى<sup>(٩)</sup> الحق  
 في كل شيء ، بل يراه عين كل شيء » .

وقال في قصة قوم نوح<sup>(١٠)</sup> : « ﴿ وَمَكْرُؤًا مَكَرًا كَبِيرًا ﴾ » [سورة  
 نوح : ٢٢] ، لأن الدعوة إلى الله مكر بالمدعو ، فإنه<sup>(١١)</sup> ما عدم من  
 البداية فيُدعى إلى الغاية .

(١) فصوص : وأقروا له بذلك .

(٢) فصوص : فقالوا له .

(٣) بين د . أبو العلا عفيفي في تعليقه على الفصوص ٢١١/١ ت ١ أن الآية هنا معكوسة إذ أنها في  
 الأصل (سورة طه : ٧٢) : ( فاقض ما أنت قاض إنما تقضي هذه الحياة الدنيا ) .

(٤) في « فصوص الحكم » ١٩٢/١ .

(٥) د : كان .

(٦) ر : إلا بإياه .

(٧) فصوص : فكان عتب موسى أخاه هارون .

(٨) لما وقع الأمر في إنكاره : كذا في (ر) وفي « فصوص » . وفي (د) : لما وقع الأمر من إنكاره .

(٩) د : يرا .

(١٠) في « فصوص الحكم » ٧١/١ - ٧٢ .

(١١) فصوص ٧٢/١ : لأنه .

/وقوله<sup>(١)</sup> : « ادعوا إلى الله عين المكر<sup>(٢)</sup> ، فأجابوه مكرأ<sup>(٣)</sup> » ، كما ص ٤١  
 دعاهم مكرأ<sup>(٤)</sup> » ، « فقالوا في مكرهم<sup>(٥)</sup> : ﴿ لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا  
 تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [سورة نوح : ٢٣] ،  
 فإنهم إذا تركوا هؤلاء جهلوا من<sup>(٦)</sup> الحق على قدر ما تركوا من هؤلاء ،  
 فإن للحق في كل معبود وجهاً يعرفه من عرفه ويجهله من جهله . كما قال  
 في المحمديين : <sup>(٧)</sup> ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [سورة الإسراء :  
 ٢٣] : أي حكم .

وفسر قوله<sup>(٨)</sup> : قضى ، بمعنى قدر لا بمعنى أمر .

قال<sup>(٩)</sup> : « وما حكم الله بشئ إلا وقع » .

« والعارف يعرف من عُبِد<sup>(١٠)</sup> . وفي أي صورة ظهر حتى عُبِد ، وأن  
 التفريق والكثرة كالأعضاء في الصورة المحسوسة ، وكالقوى المعنوية في  
 الصورة الروحانية ، فما عُبِد غير الله في كل معبود » .

(١) أي ابن عربى بعد الكلام السابق مباشرة : فصوص ٧٢/١ .

(٢) فصوص : ادعو الله فهذا عين المكر .

(٣) فصوص : عين المكر « على بصيرة » . فنه أن الأمر له كله ، فأجابوه مكرأ .

(٤) مكرأ : ليست في « فصوص » .

(٥) فقالوا في مكرهم : هذا الكلام في « فصوص الحكم » بعد الكلام السابق بنحو ثلاثة أسطر

. ٧٢/١ .

(٦) فصوص : فإنهم إذا تركوهم جهلوا من . .

(٧) فصوص : يعرفه من يعرفه ويجهله من يجهله . في المحمديين .

(٨) قوله : وفسر قوله . . الخ : تعليق وشرح من ابن تيمية .

(٩) العبارة التالية في « فصوص الحكم ١٩٢/١ » وهى عبارة جاءت في وسط الكلام السابق .

(١٠) عند عبارة « والعارف يعرف من عبد » يعود ابن تيمية إلى « فصوص الحكم » ٧٢/١ بعد

النص السابق الذى انتهى بعبارة « أى حكم » . وفى الفصوص : فالعالم يعلم من عُبِد .

وأمثال هذا الكلام كثير في كلام هذا وأمثاله ، كابن سبعين الذى حَقَّق قول هؤلاء الفلاسفة تحقيقاً<sup>(١)</sup> لم يُسبق إليه ، وكان آخر قوله<sup>(٢)</sup> :  
 « وأن الله فى النار نار ، وفى الماء ماء<sup>(٣)</sup> ، وفى الحلو حلو ، وفى المرمر مرمر ،  
 وأنه فى كل شئ تصوُّره ذلك الشئ<sup>(٤)</sup> » . كما قد بسط الكلام عليه غير  
 هذا الموضع .

وكذلك ابن حَمَوِيَّة الذى يتكلم بنحو هذا فى مواضع من  
 كلامه<sup>(٥)</sup> .

وكذلك ابن الفارض فى قصيدته المشهورة التى يقول فيها<sup>(٦)</sup> :  
 لها صلواتى بالمقام أقيمها وأشهد فيها أنها لى صَلَّتْ  
 كلانا مصلِّ واحدٌ ساجدٌ إلى حقيقته بالجمع فى كل سجدة<sup>(٧)</sup>

(١) د : تحقفا .

(٢) وجدت العبارة التالية فى رسالة من « رسائل ابن سبعين » عنوانها « رسالة » ص ١٩٢ من  
 « رسائل ابن سبعين » نشر وتحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى . الدار المصرية للتأليف والترجمة .  
 القاهرة ، ١٩٦٥ . وسأقابلها عليها بإذن الله .

(٣) رسالة ابن سبعين : . . لأنه فى الماء ماء ، وفى النار نار .

(٤) رسالة ابن سبعين : . . وفى المرمر ، فهما سرى حكم من شئ إلى شئ فله الإيجاد وللشئ  
 فيه الشبه ، مثال ذلك : هو مع السراج نور بصورته ، فيسرج منه سرج كثيرة تشبهه ، والإيجاد لمن هو  
 مع كل شئ بصورة ذلك الشئ . . .

(٥) أبو عبد الله محمد بن حَمَوِيَّة بن محمد بن حمويه الجوينى . شيخ الصوفية بخراسان . قرأ الفقه  
 وأصوله وأصول الدين على إمام الحرمين ، وروى الحديث ، وكان زاهدا عابدا . له مصنفات فى  
 التصوف وغيره ، ولد سنة ٤٤٩ وتوفى سنة ٥٣٠ . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٩٥/٤ - ٩٦ ،  
 البداية والنهاية ٢١١/١٢ ، المعبر ٨٣/٤ ، معجم المؤلفين ٢٧٣/٩ ، الأعلام ٣٤٣/٦ .

(٦) وهى القصيدة الثائية وسأقابلها بإذن الله على نسخة ديوانه الخطية ( دار الكتب المصرية . أدب

. ٣٩٦٨ ) .

(٧) كلانا مصل . . الخ : كذا فى (د) ، وفى الديوان ، ص ٤٠ . أما فى (ر) فجاء البيت التالى : =

وما كان لي صَلَّى سوى ولم تكن  
صلاتي<sup>(١)</sup> لغيري في أدا كل ركعة  
إلى أن قال<sup>(٢)</sup> :

ومازلت إياها وإياي لم تنزل  
ولا فرق بل ذاتي لذاتي أَحَبَّتِ<sup>(٣)</sup>  
إليَّ رسولاً كنتُ منِّي مرسلًا  
وذاقي بآياتي علىَّ استدلتُ<sup>(٤)</sup>  
فإن دُعيتُ كنتُ المجيبَ وإن أُكُنْ  
مُنَادَى أجابت مَنْ دعاني ولَبَّتِ<sup>(٥)</sup>  
وقد رُفِعتْ تاءُ المخاطبِ بيننا  
وفي رفعها عن فرقة الفرقِ رِفْعَتِي<sup>(٦)</sup>  
وفارق ضلالَ الفرقِ فالجمع منتج  
هُدَى فرقة بالاثحاد تحدَّتِ<sup>(٧)</sup>

وما كان لي صلى .. الخ قبل هذا البيت . والترتيب الذي أثبتته هو الموجود أيضا في شرح داود القيصرى  
على التائية الكبرى ( نسخة خطية بدار الكتب المصرية ، رقم ١٣٤ أدب ) وصفحات النسخة غير  
مرفقة .

(١) صلاتي : كذا في (د) ، وفي شرح التائية ، وفي (ر) والديوان : صلوتي ، وهو رسم في  
الكلمة .

(٢) إلى أن قال : كذا في (ر) . وفي هامش (د) : ويقول فيها .

(٣) البيت في الديوان ، ص ٤٤ وكذا جاء . أما في شرح التائية ففيه : ولا فوق .

(٤) البيت في الديوان ، ظ ٥١ ، وجاء في شرح التائية الكبرى . وفي نسخة (ر) طمست بعض

الكلمات في البيت .

(٥) البيت في الديوان ، ظ ٤٢ ، وفي (ر) : وإن دعيت . وطمست عبارة « منادى أجابت » من

مصورة (ر) .

(٦) البيت في الديوان ، ظ ٤٢ وفيه : فقد رفعت .

(٧) البيت في الديوان ، ظ ٤٣ . وفي (ر) : وقوله : وفارق ضلال .. الخ .

فإن العارف [ المحقق ] <sup>(١)</sup> من هؤلاء يقول : أرسل من نفسه إلى نفسه رسولاً بنفسه ، فهو المرسل والمرسل إليه والرسول . ويقول من هو من أكبر من أضلّوه <sup>(٢)</sup> من أهل الزهادة والعبادة <sup>(٣)</sup> مع الصدق في تسبيحاته وأذكّاره : « الوجود واحد ، وهو الله ، ولا أرى الواحد ، ولا أرى الله » .

ويقول أيضاً : « نطق الكتاب والسنة بثنوية الوجود ، والوجود واحد لا ثنوية فيه » .

ويكرر ذلك كما يكرر المسلمون : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر .

وعنده أن هذا غاية التحقيق والعرفان .

ويجى من هو من أفضل المتكلمين من <sup>(٤)</sup> النفاة/للعلو : يعتقد في مثل هذا أنه كان من أفضل <sup>(٥)</sup> أهل الأرض ، أو أفضلهم ، ويأخذ ورقة فيها سر <sup>(٦)</sup> مذهبه ، يرق بها المرضى ، كما يرق المسلمون بفاتحة الكتاب ، كما أخبرنا بذلك الثقة ، وهم يقدمون تلك الرقية على فاتحة الكتاب .

(١) المحقق : زيادة في (ر) .

(٢) د : من أضلوا .

(٣) ر : من أهل العبادة والزهادة .

(٤) من : ساقطة من (ر) .

(٥) ر : أنه من أفضل .

(٦) د : فيها شيء ، ولعله تحريف .

ويقول من هو من شعرائهم العارفين :

وما أنت غير الكون بل أنت عينه ويشهد هذا السر من هو ذائقُ  
ويقول :

وتلتذُّ إن مرت على جسدى يدي  
لأننى فى التحقيق لست سواكم  
وأمثال هذا كثير .

والتكلمة النفاة منهم من يوافق هؤلاء ، ومنهم من لا يوافقهم ،  
ومن وافقهم يُقال له : أين ذاك النفى - لا داخل ولا خارج - من هذا  
الإثبات ؟ وهو أنه وجود كل موجود .

فيقول : هذا حكم عقلى ، وهذا حكم ذوقى . أو يرجع عن ذلك  
النفى ، ويقول : المطلق جزء من المعينات ، والوجود الواجب  
للموجودات : مثل الكلى الطبيعى للأعيان ، كالجنس لأنواعه ، والنوع  
لأشخاصه ، كالحيوانية فى الحيوانات ، والإنسانية فى الأناسى ، وهذا  
غايته أن يجعله شرطاً فى وجود الممكنات ، لا مُبدعاً فاعلاً لها ، فإن  
الكليات لا تبدع أعيانها ، بل غايتها إذا كانت موجودة فى الخارج أن  
تكون شرطاً فى وجودها ، بل جزءاً<sup>(١)</sup> منها .

ومن لا يوافقهم أكثرهم يسلمون لهم أقوالهم ، أو يقولون : نحن لا  
نفهم هذا<sup>(٢)</sup> ، أو يقولون : هذا ظاهره كفر ، لكن قد تكون له أسرار  
وحقائق يعرفها أصحابها .

(١) كلمة « جزءاً » مطموسة فى (١) .

(٢) هذا : مطموسة فى (٢) .

ومن هؤلاء من يعاونهم وينصرهم على أهل الإيمان ، المنكرين للحلول والاتحاد ، وهو شر من ينصر النصارى على المسلمين ، فإن قول هؤلاء<sup>(١)</sup> شر<sup>(٢)</sup> من قول النصارى ، بل هو شر من ينصر المشركين على المسلمين .

فإن قول المشركين الذين يقولون : إنما نعبدهم ﴿ لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ [سورة الزمر : ٣] خير من قول هؤلاء ، فإن هؤلاء أثبتوا خالقاً ومخلوقاً غيره يتقربون به إليه ، وهؤلاء يجعلون وجود الخالق وجود المخلوق .

وغاية من تجده يتحرى الحق منهم أن يقول : العالم لا هو الله ولا غير الله .

ولمّا وقعت محنة هؤلاء الملاحدة المشهورة ، وجرى فيها ما جرى من الأحوال ، ونصر الله الإسلام عليهم ، طلبنا شيوخهم لتتوبهم ، فجاء من كان من شيوخهم ، وقد استعد لأن يظهر عندنا غاية ما يمكنه أن يقوله لنا ليسلم من العقاب ، فقلنا له : العالم هو الله أو غيره ؟ فقال : لا هو الله ولا غيره .

وهذا كان عنده هو القول الذى لا يمكن أحد<sup>(٣)</sup> أن يخالف فيه ، ولو علم أنا<sup>(٤)</sup> نكره لما قاله لنا ، وكان من أعيان شيوخهم<sup>(٥)</sup> ومحققهم

ص ٤٢

(١) توجد إشارة إلى المامش بعد كلمة قول فى (ر) ، ولكن لم تظهر كلمة « هؤلاء » فيه .

(٢) ر : هو شر .

(٣) فى النسختين : أحداً .

(٤) ر : أننا .

(٥) عند عبارة « من أعيان شيوخهم » تنهى نسخة (ر) = رامبور ، ج ٢ . وتنفرد نسخة

(د) = دبلن حتى نهاية الوجه الثالث والأربعين .



ومن له أتباع ومريدون ، وله ولأصحابه سلطان ودولة ، ومعرفة ولسان وبيان ، حتى أدخلوا معهم من ذوى السلطان والقضاة والشيوخ والعامّة ، ما كان دخولهم في ذلك سبباً لانتقاص<sup>(١)</sup> الإسلام ، ومصيره أسوأ من دين النصارى والمشرّكين ، لولا ما من الله به من نصر الإسلام عليهم ، وبيان فساد أقاويلهم ، وإقامة الحجة عليهم ، وكشف حقائق ما في أقوالهم من التلّيس ، الذى باطنه كفر وإلحاد ، لا يفهمه إلا خواص العباد .

والمقصود هنا أن الحلوية إذا أراد النفاة للمباينة والحلول جميعاً - من متكلمة الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية ، كابن سينا والرازى وأبى حامد وأمثالهم - أن يردوا عليهم حجة عقلية تبطل قولهم لم يمكنهم ذلك كما تقدم ، بل يلزم من تجويزهم إثبات وجود لا داخل العالم ولا خارجه تجويز قول الحلوية ، ولهذا لا تجد في النفاة من يرد على الحلوية رداً مستقيماً ، بل إن لم يكن موافقاً لهم كان معهم بمنزلة المحتجّ ، كالرافضى مع الناصبى ، فإن الرافضى لا يمكنه أن يقيم حجة على الناصبى الذى يكفره<sup>(٢)</sup> علناً أو يفسقه ، فإنه إذا قال للرافضى : بماذا علمت أن علماً مؤمناً ولى الله من أهل الجنة قبل ثبوت إمامته ، وهذا إنما يعلم بالنقل ، والنقل إما متواتر وإما آحاد ؟

فإن قال له الرافضى : بما تواتر من إسلامه ودينه وجهاده وصلاته وغير ذلك من عباداته .

(١) فى الأصل : لا ناقض ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

(٢) فى الأصل (د) : يكفر .

قال له : وهذا أيضا متواتر عن أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمر بن العاص وغيرهم من الصحابة ، وأنت تعتقد كفرهم أو فسقهم . وقال له أيضا : أنت تقول : إن علياً كان يستجيز التقية ، وأن يظهر خلاف ما يبطن ، ومن كان هذا قوله أمكن أن يظهر الإسلام مع نفاقه في الباطن .

فإن قال الرافضي للناصبي : علمت ذلك بثناء النبي صلى الله عليه وسلم وشهادته له بالإيمان والجنة ، كقوله : لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله <sup>(١)</sup> . وقوله : أما ترضى أن تكون مني بمتزلة هارون من موسى <sup>(٢)</sup> ، ونحو ذلك .

قال له الناصبي : قد نُقل أضعاف ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان ، وأنت تطعن في تلك المنقولات <sup>(٣)</sup> أو تقول : إنهم ارتدوا بعد موته ، فما يؤمنك إن كان قولك في هؤلاء صحيحاً أن يكون عليٌّ كذلك ؟ ظ ٤٢

(١) جاء الحديث مع اختلاف في الألفاظ عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم منهم : علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبو بريدة وسلمة في : البخارى ١٨/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب مناقب علي بن أبي طالب) ؛ مسلم ١٨٧١/٤ - ١٨٧٢ (كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل علي بن أبي طالب) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٣٠١/٥ - ٣٠٢ (كتاب المناقب ، باب مناقب علي بن أبي طالب) ؛ سنن ابن ماجه ٤٣/١ - ٤٤ (المقدمة ، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) ؛ المسند (ط . المعارف) ٩٧/٣ - ٩٨ ، (ط . الحلبي) ٣٥٣/٥ - ٣٥٤ ، ٣٥٩ .

(٢) الحديث عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه في : البخارى ١٩/٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي ، باب مناقب علي بن أبي طالب) ؛ مسلم ١٨٧١/٤ (كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل علي بن أبي طالب) ؛ سنن الترمذى (ط . المدينة المنورة) ٣٠١/٥ - ٣٠٢ (كتاب المناقب ، باب مناقب علي بن أبي طالب) ؛ سنن ابن ماجه ٤٢/١ - ٤٣ (المقدمة ، باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فضل علي بن أبي طالب رضى الله عنه) ؛ المسند (ط . المعارف) ٩٧/٣ . (٣) في الأصل : المنقولات ، وهو تحريف .

وأيضاً فهذه الأحاديث إنما نقلها الصحابة الذين تذكر أنت كفرهم وفسقهم ، والكافر والفاسق لا تُقبل روايته .

فإن قال : هذه نقلها الشيعة .

قال له الناصبي : الشيعة لم يكونوا موجودين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم يقولون : إن الصحابة ارتدوا إلا نفرًا قليلاً : إما عشرة ، أو أقل ، أو أكثر . ومثل هؤلاء يجوز عليهم المواطأة على الكذب .

فإن قال : أنا أثبت إيمانه بالقرآن ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [سورة التوبة : ١٠٠] وقال : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [سورة الفتح : ٢٩] .

وقال : ﴿ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [سورة النساء : ٩٥] .

وقوله : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [سورة الفتح : ١٨] .

قال له الناصبي : هذه الآيات تتناول أبا بكر وعمر وغيرهما من المهاجرين والأنصار كما تتناول علياً ، ليس في ظاهرها ما يخص علياً .

فإن جاز أن يدعى خروج هؤلاء منها ، أو أنهم دخلوا فيها ثم خرجوا بالردة ، أمكن الخوارج الذين يكفرون علياً أن يقولوا مثل ذلك .

والمقصود هنا أن الرافضة لا يمكنهم إقامة حجة صحيحة على

الخوارج ، وإنما يتمكن من ذلك أهل السنة والجماعة ، الذين يَقْرُون بعموم هذه الآيات ، وتناولها لأهل بيعة الرضوان كلهم ، وَيَقْرُون بالأحاديث الصحيحة المروية في فضائل الصحابة ، وأنهم كانوا صادقين في روايتهم ، فهم الذين يمكنهم الرد على الخوارج والروافض بالطرق الصحيحة السليمة عن التناقض .

وهكذا الرد على الحلولية وبيان إبطال قولهم بالحق إنما يتمكن منه أهل السنة المثبتة لعلو الله على خلقه ومبايئته لهم ، فإن قول هؤلاء نقيض قول الحلولية ، ومن عِلِمَ ثبوت أحد النقيضين أمكنه إبطال ما يقابله ، بخلاف قول النفاة فإنه متضمن رفع النقيضين ، أو ما هما في معنى النقيضين ، ورفع النقيضين أشد بطلاناً من إثبات أحدهما ، بل أشد بطلاناً من المناقض الباطل ، فإن رفعها يُعلم امتناعه بصريح العقل ، وأما انتفاء أحدهما فهو أخفى في العقل من رفعها ، فمن رَفَعَ النقيضين ، أو ما في معناهما ، لم يمكنه إبطال قول من أثبت أحدهما ، وما من حجة يحتاج بها من رفع المتقابلين ، إلا ويمكن من أثبت أحدهما أن يحتاج عليه بما هو أقوى منها من جنسها .

ص ٤٣ ولهذا كان إطباق العقول السليمة / على إنكار قول النفاة المتقابلين أعظم من إطباقها على إنكار قول الحلولية ، لأن الموجود الواجب الوجود كلما وُصف بصفات المعدومات الممتنعات ، كان أعظم بطلاناً وفساداً من وصفه بما هو أقرب إلى الوجود .

وما يبين هذا أن الصفات السلبية ليس فيها بنفسها مبدح ولا توجب

كمالاً للموصوف ، إلا أن تتضمن أمراً وجودياً ، كوصفه سبحانه بأنه لا تأخذه سنة ولا نوم ، فإنه يتضمن كمال حياته وقيوميته .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [سورة ق: ٣٨] ، متضمن كمال قدرته .

وقوله : ﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [سورة سبأ: ٣] يقتضى كمال علمه .

وكذلك قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣] يقتضى عظمته ، بحيث لا تحيط به الأبصار .

وكذلك نفي المثل والكفو عنه يقتضى أن كل ما سواه فإنه عبد مملوك له ، وذلك يقتضى من كماله ما لا يحصل إذا كان له نظير مستغنى عنه ، مشارك له فى الصنع ، فإن ذلك نقص فى الصانع ، فأما العدم المحض والنفي الصّرف ، مثل كونه لا يمكن رؤيته بحال ، وكونه لا مبيناً للعالم ولا مداخلأ له ، فإن هذا أمر يُوصف به المعدوم ، فإن المعدوم لا يمكن رؤيته بحال ، وليس هو مبيناً للعالم ولا مداخلأ له ، والمعدوم المحض لا يتصف بصفة كمال ولا مدح ، ولهذا كان تنزيه الله تعالى بقوله : « سبحانه الله » يتضمن ، مع نفي صفات النقص عنه ، إثبات ما يلزم ذلك من عظمته ، فكان فى التسييح تعظيم له مع تبرئته من السوء .

ولهذا جاء التسييح عند العجائب الدالة على عظمته ، كقوله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾ [سورة الإسراء: ١] وأمثال ذلك .  
ولما قال : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [سورة

الصفات : ١٨٠] كان تنزيهه عمّا وصفوه به متضمناً لعظمته اللازمة لذلك النقي .

وإذا كان كذلك ، فنفاة النقيضين ، وما هو في معنى النقيضين ، لم يتضمن وصفهم له بذلك شيئاً من الإثبات ولا التعظيم ، بخلاف القائلين بالحلّول في جميع الأمكنة ، فإنهم يصفونه بما فيه تعظيم له .

ولهذا يقول من يعذر الطائفتين : إن هؤلاء قصدوا تنزيهه ، وهؤلاء قصدوا تعظيمه ، فإذا كان التنزيه ، إن لم يتضمن تعظيماً لم يكن مدحاً ، كان من وصفه / بما فيه تعظيم أقرب إلى المعقول ممّن وصفه بما يشركه فيه المعدوم ، من غير أن يكون فيه تعظيم ، فلم يمكن أولئك النفاة أن يبطلوا حجج هؤلاء المعظمين له ، وإذا ردوا عليهم بيان ما في قولهم من إثبات ما لا يُعقل أو التناقض ، قالوا لهم : إن في قولهم من إثبات ما لا يُعقل ومن التناقض ما هو أعظم من ذلك .

فإن قال النفاة : هؤلاء الحلولية قد أثبتوا حلولاً يقتضى افتقاره إلى المحل ، كالصورة مع المادة ، وكالوجود مع الثبوت ، ونحو ذلك مما يقتضى أن أحدهما محتاج إلى الآخر ، ونحن قد بينّا : إنما يُعقل الحلّول إذا كان الحال محتاجاً إلى المحل ، وذلك باطل ، لأن ذلك يناقض وجوبه كما تقدم ، فقد أبطلنا قول هؤلاء .

قيل : عن هذا جوابان :

أحدهما : أنه ليس كل من قال بالحلّول يقول بافتقاره إلى المحل ، بل كثير من القائلين بالحلّول يقولون : إنه في كل مكان مع استغنائه عن

المحل . وهو قول النجارية وكثير من الجهمية ، وقول من يقول بالحلول الخاص كالنصارى وغيرهم .

الثانى : أنه بتقدير أن يكون الحلول مستلزماً للافتقار ، فأنتم لم تثبتوا غناه عما سواه ، فإن طريقة الرازى والآمدى وأمثالها فى إثبات الصانع ، هى طريقة ابن سينا فى إثبات واجب الوجود ، وهذه الطريقة لا تدل على إثبات موجود قائم بنفسه واجب الوجود .

وإن قيل : إنها تدل على ذلك ، فلم تدل على أنه مغاير للعالم ، بل يجوز أن يكون هو العالم .

ومن طريقهم قال هؤلاء بوحدة الوجود ، فإن طريقهم المشهورة : أن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن ، والممكن لا بد له من واجب ، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين . وهذا القدر يدل على أنه لا بد من وجود واجب ، ومن قال : كل موجود واجب فقد وفى بموجب هذه الحجة ، ومن قال : إن الوجود الواجب مع الممكن كالصورة مع المادة ، أو كالوجود مع الثبوت ، فقد وفى بموجب هذه الحجة ، بل لا يمكنهم إثبات لوجود واجب مغاير للممكن إن لم يشبوا أن فى الوجود ما هو ممكن يقبل الوجود والعدم .

وهم يدعون أن الممكن الذى يقبل الوجود والعدم قد يكون قديماً أزلياً ، ولا يمكنهم إقامة دليل على ثبوت الإمكان بهذا الاعتبار .

ولهذا لما احتاجوا إلى إثبات الإمكان استدلوا بأن الحادث لا بد له من محدث ، وأن الحوادث مشهودة .

ص ٤٤

وهذا حق ، لكنه يدل على أن المحدث / لا بد له من قديم ، فيلزم ثبوت قديم ، لكن لا يلزم من ذلك عندهم أن يكون واجب الوجود ثابتاً إلا بذلك التقسيم ، إذ كانوا يجوزون على القديم أن يكون ممكن الوجود ، فإذا قالوا : القديم إن كان ممكناً فلا بد له من واجب ، لم يمكنهم إثبات واجب إلا بإثبات هذا الممكن ، وهذا ممتنع ، وهو أيضاً مستلزم للدور ، فإنه لا يمكنهم إثبات واجب الوجود إلا بإثبات ممكن الوجود ، ولا يمكن إثبات ممكن الوجود إلا بإثبات أن المحدث ممكن وله فاعل ، وذلك لا يستلزم إلا إثبات قديم ، والقديم عندهم لا يجب أن يكون واجب الوجود ، فلا يمكنهم أن يثبتوا واجب الوجود حتى يثبتوا ممكن الوجود ، الذى قد يكون قديماً ، وهذا لا يمكن إثباته إلا بإثبات الممكن الذى هو حادث ، وهذا لا يدل إلا على إثبات قديم ، والقديم عندهم لا يستلزم أن يكون واجب الوجود .

وأيضاً فإذا أثبتوا واجب الوجود فإنهم لم يثبتوا أنه مغاير لهذه المشهودات إلا بطريقة التركيب ، وهى باطلة .

وحينئذ فيمكن أن يقول لهم أهل الحلول : الواجب هو حال . وإيضاح ذلك أنهم قسّموا الوجود إلى واجب وممكن ، لكن جعلوا الممكن منه ما هو قديم ومنه ما هو محدث ، وحينئذ فلا يمكن إثبات الواجب إلا بإثبات هذا الممكن ، وهذا الممكن لا يمكن إثباته .

وأيضاً فهم لا يثبتون الممكن إلا بإثبات الحادث ، والحادث لا بد له من القديم ، والقديم لا يستلزم أن يكون واجباً .



وإذا قالوا : القديم إن كان واجبا ثبت الواجب ، وإن كان ممكناً ثبت الواجب ، فيلزم ثبوت الواجب على التقديرين .

قيل : هذا إذا صح لزوم أنه لا بد من واجب ، كما أن الموجود مستلزم أنه لا بد من واجب ، وهذا مما لا نزاع فيه ، لكنه لا يدل على إثبات صانع ، ولا على أنه مغاير للأفلاك ، ولا على أنه ليس بحال ، بل يستلزم أنه لا بد من موجود يمتنع عدمه ، وهذا مما يوافق عليه منكرو الصانع ، والقائلون بقدم العالم ، وأهل الحلول ، وغيرهم . فتبين أنه ليس في كلامهم إبطال مذهب الحلول .

والمقصود هنا أن السلف والأئمة كانوا يردون من أقوال النفاة ما هو أقرب إلى الإثبات ، فيكون ردهم لما هو أقرب إلى النفي بطريق الأولى ، وقول النفاة لمبايئته للعالم ومداخلته له ، أبعد عن العقل من قول المثبتين ، / لأنه قائم بنفسه في كل مكان ، مع نفي مماسته ومبايئته . <sup>ط ٤٤</sup>

والسلف ردوا هذا وهذا ، وكان ذلك تنبيهاً على إبطال الحلول ، بمعنى حلول العرض في المحل . لكن هذا لم يقل به أحد ، وإن كان النفاة لم يمكنهم إلا إبطاله خاصة دون أقوال أهل الحلول المعروفة عنهم .

وما يبين هذا أن الطوائف كلها اتفقت على إثبات موجود واجب بنفسه ، قديم أزلي لا يجوز عليه العدم ، ثم تنازعوا فيما يجب له ويمتنع عليه .

فالنفاة تصفه بهذه الصفات السلبية : أنه لا مباين للعالم ولا مداخل ، ولا فوق ولا تحت ، ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل منه شيء ،

ولا يقرب إليه شئ ولا يقرب هو من شئ ، وأمثال ذلك ، بل ويقولون أيضاً : إنه لا تمكن رؤيته ولا غير ذلك من الإحساس به ، ولا يمكن الإشارة إليه .

وآخرون منهم يقولون : ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ، ولا غير ذلك من الصفات .

وآخرون يقولون : لا يُسمَّى موجوداً حياً عالماً قادراً إلا مجازاً ، أو بالاشتراك اللفظي ، وأن هذه الأسماء لا تدل على معنى معقول ، ويقولون : إذا أثبتنا هذه الصفات لزم أن يكون متحيزاً ، والمتحيز مركب ، أو كالجوهر الفرد في الصغر ، ونحو ذلك ، فيفرون من هذه الصفات ، لا اعتقادهم أن ذلك يقتضى التجسيم ، والأجسام عندهم موجودة ، لكنها عند بعضهم محدثة ، وعند بعضهم ممكنة ، فإذا وصفوا الواجب القديم بذلك ، لزم أن يكون عندهم ممكناً أو محدثاً ، وذلك يناق وجوبه وقدمه ، ويقولون : إن هذه المقدمات معلومة بالنظر .

وأما المثبتون فيقولون : الموصوف بهذه الصفات السلبية لا يكون إلا ممتعاً ، والامتناع يناق الوجود ، فضلاً عن وجوب الوجود ، فيقولون : إن الواصفين له بهذه الصفات وصفوه بما لا يتصف به إلا ما يمتنع وجوده ، ومن وصف ما يجب وجوده بما يمتنع وجوده ، فقد جعله دون المعدوم الممكن الوجود .

ويقولون : إن هذه المقدمات معلومة بالضرورة ، فهم يقولون لأولئك : أنتم فررتُم من وصفه بالإمكان فوصفتُموه بالامتناع ، ومن وصفه بالحدوث فوصفتُموه بالعدم .

ويقولون : إن الأجسام الجامدة خير من الموصوف بهذه الصفات ، فضلاً عن الأجسام الحية الناقصة ، فضلاً عن الأجسام الحية الكاملة . ومن المعلوم أنه إذا دار الأمر بين جسم حيٍّ كامل ، وبين معدوم أو ممتنع ، كان ذلك خيراً من هذا ، / وإذا كانت هذه النتيجة لازمة ص ٤٥ لمقدمات يقول أهلها : إنها معلومة بالاضطرار ، كانت أثبت من مقدمات يقول أهلها : أنتم لا تعلمونها إلا بالنظر ، مع اختلافهم في كل مقدمة منها .

فعلم بذلك أن المثبتة هم أقطع بما يقولونه وأشد تعظيماً لما يشبثونه ، وأن النفاة أقرب إلى الظن ، وأبعد عن التعظيم والإثبات .

يبين ذلك أن عمدة النفاة على أنه لو ثبتت هذه الصفات : من العلو والمباينة ونحو ذلك ، للزم أن يكون جسماً ، وكون الواجب القديم جسماً ممتنع . وهذه المقدمة هي نظرية<sup>(١)</sup> باتفاقهم ، وكل طائفة منهم تطعن في طريق الآخرين . والعمدة فيها طريقان : طريق الجهمية والمعتزلة ، وطريق الفلاسفة .

ومن وافق على هذه المقدمة من الفقهاء وأهل الكلام ، من الأشعرية وغيرهم ، فهو تبع فيها : إما للمعتزلة والجهمية ، وإما للفلاسفة .

فأما المعتزلة والجهمية فطريقهم هي طريق الأعراض والحركات ،

(١) نظرية : كذا في الأصل ، ولعل الصواب : فطرية ، وسيأتي قول ابن تيمية بعد قليل وفيه : علم أنها ليست مقدمات فطرية ضرورية . . الخ .

وأنه لو ثبت للقديم الصفات والأفعال لكان محلاً للأعراض والحركات ،  
وذلك يقتضى تعاقبها عليه . وذلك يوجب حدوثه .

وقد عُرف أن الفلاسفة - مع طوائف من أهل الحديث والفقه  
والتصوف والكلام - يطعنون في هذه الطريقة . وقد صَنَّفَ الأشعري  
نفسه كتاباً يبين فيه عجز المعتزلة عن إثبات هذه الطريق ، كما سيأتى بيان  
ذلك .

وأما طريقة الفلاسفة فهي مبنية على أن واجب الوجود لا يكون  
متصفاً بالصفات ، لأن ذلك يستلزم التركيب .

وقد عُلِمَ ما بينه نظار المسلمين من فساد هذه الطريق .

فاذاً ليس بين النفاة مقدمة اتفقوا عليها يبنون عليها النفي ، بل هم  
يشركون فيه كاشترأك المشركين وأهل الكتاب في تكذيب الرسول صلى  
الله عليه وسلم ، واشترأك أهل البدع في مخالفة الحديث والسنة ، وماخذ  
كل فريق غير ماخذ الآخر .

وإذا كانت مقدماتهم ليست مما اتفقوا عليه ، بل ولا اتفق عليه  
أكثرهم ، بل أكثرهم ينكر صدق جميعها ، علم أنها ليست مقدمات  
فطرية ضرورية ، لأن<sup>(١)</sup> الضروريات لا ينكرها جمهور العقلاء ،  
الذين لم يتواطأوا عليها ، ولا يكفى أن تكون بعض المقدمات معلومة ،  
بل لابد أن تكون الجميع معلومة ، وما لم تكن معلومة بالضرورة ، فلا بد  
أن تستلزمها / مقدمات ضرورية ، وليس معهم شئ من ذلك ، بل غاية

٤٥

(١) في الأصل : لبن .

هؤلاء لفظ « التركيب » وأنه لا يكون واجباً ، وقد علم ما في ذلك من الإجمال والاشتراك .

وغاية هؤلاء أن الأعراض لا تبقى ، وجمهور العقلاء يخالفون في ذلك ، وأن الأفعال يجب تناهيا ، وقد علم نزاع العقلاء فيها ، وجمهورهم يمنعون امتناع تناهيا من الطرفين .

وقد ذكرنا اعتراض الأرموى وغيره على شيوخته في هذه المقدمات ، وقد سبقه إلى ذلك الرازى وغيره ، وقدحوا فيها قدحاً بينوا به فسادها ، على وجه لم يعترضوا عليه . وإن كان الرازى يعتمد عليها في مواضع آخر ، فنظره استقر على القدح فيها .

وكذلك الأثير الأبهري<sup>(١)</sup> في كتابه المعروف « بتحرير الدلائل في تقرير المسائل » - هو وغيره - قدحوا في تلك الطرق وبينوا فساد عمدة الدليل ، وهو بطلان حوادث لا أول لها . وذكر الأبهري الدليل المتقدم : دليل الحركة والسكون ، وقولهم : لو كان الجسم أزلياً لكان : إما متحركاً وإما ساكناً ، والقسمان باطلان .

أما الأول فلأنها لو كانت متحركة للزم الجمع بين المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير ، لأن الحركة تقتضى المسبوقية بالغير ، والأزل يقتضى عدم المسبوقية ، فيلزم الجمع بينهما ، ولأنها لو كانت متحركة لكانت مجال لا يخلو عن الحوادث ، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وإلا لكان الحادث أزلياً . وهو محال . ولأنها لو كانت متحركة

(١) سبقت ترجمة أثير الدين المفضل بن عمر المفضل الأبهري السمرقندى ، ج ١ ، ص ٣٧٧ .

لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء ما لا نهاية له ، وانقضاء ما لا نهاية له محال ، والموقوف على المحال محال . ولأنها لو كانت متحركة ، لكان قبل كل حركة حركة أخرى لا إلى أول ، وهو محال . ولأن الحاصل من الحركة اليومية إلى الأزل جملة ، ومن الحركة التي قبل الحركة اليومية إلى الأزل جملة أخرى ، فتطبق إحداها على الأخرى بأن يُقابل الجزء الأول من الجملة الثانية ، بالجزء الأول من الجملة الأولى ، والثاني بالثاني ، فإما أن يتطابقا إلى غير النهاية أو لم يتطابقا ، فإن تطابقا كان الزائد مثل الناقص ، وإن لم يتطابقا لزم انقطاع الجملة الثانية ، وإذا لزم انقطاع الجملة الثانية لزم انقطاع الجملة الأولى أيضا ، لأن الأولى لا تزيد على الثانية إلا بمرتبة واحدة .

ثم تكلم على تقدير السكون ، وهذا هو الذى تقدم ذكر الرازى له . ومن تدبر كتب أهل الكلام ، من المعتزلة وغيرهم ، فى حدوث الأجسام ، علم أن هذا عمدة القوم .

**قال الأبهري :** « والإعراض<sup>(١)</sup> على قوله : يلزم المسبوقية بالغير وعدم المسبوقية بالغير . قلنا : لا نسلم ، وإنما يلزم الجمع بينهما ، أن لو كان الواحد مسبوقاً بالغير / وغير مسبوق بالغير ، وليس كذلك ، فإن المسبوق بالغير لا يكون إلا الحركة ، وغير المسبوق بالغير هو الجسم ، فلا يلزم الجمع بين المسبوقية وعدم المسبوقية فى شئ واحد » .

كلام الأبهري  
وفعليق ابن يمية عليه

**قلت :** وهذا الاعتراض فيه نظر ، ولكن الاعتراض المتقدم : وهو

(١) والإعراض : كذا بالأصل ، ولعل الصواب : والاعتراض .

أن المسبوق لغير آحاد الحركة لا جنسها ، فكل من أجزائها مسبوق بالغير ، وأما الجنس ففيه التزاع - اعتراض جيد ، وإلا فإذا كانت الحركة من لوازم الجسم لم يكن سابقاً لها ، فكيف يُقال : إن الحركة مسبوقة بالجسم ؟

وكان الأبهري لم يفهم مقصود القائل : إن الحركة تقتضي المسبوقية بالغير ، فظن أنه أراد أنها مسبوقة بالجسم ، وإنما أراد أن الحركة تقتضي أن يكون بعض أجزائها سابقاً على بعض .

قال الأبهري : « وأما قوله : لو كانت متحركة لكانت بحالة لا تخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . قلنا : لا نسلم . قوله : لو لم يكن كذلك لكان الحادث أزلياً . قلنا : لا نسلم ، وإنما يلزم ذلك لو كانت <sup>(١)</sup> الحادث الواحد يصير بعينه أزلياً ، وليس كذلك ، بل يكون قبل كل حادث آخر لا إلى أول ، فلا يلزم قدم الحادث . أما قوله : فإنها لو كانت متحركة لكان الحادث اليومي موقوفاً على انقضاء ما لا نهاية له . قلنا : لا نسلم ، بل يكون الحادث اليومي مسبقاً بحوادث لا أول لها . ولم قلّم بأن ذلك غير جائز ، والتزاع ما وقع إلا فيه ؟ وأما قوله بأن الحاصل من الحركة اليومية إلى الأزل جملة . قلنا : لا نسلم ، وإنما يلزم ذلك أن لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود ليحصل منها جملة ومجموع ، واستدل هو على حدوث العالم بأن صانع العالم إن كان موجباً بالذات لزم دوام آثاره ، فلا يكون في الوجود حادث . وإن كان

(١) لو كانت : كذا بالأصل ، ولعل الصواب : لو كان .

فاعلاً بالاختيار امتنع أن يكون مفعوله أزلياً ، لأنه يكون قاصداً إلى إيجاد الموجود ، وتحصيل الحاصل محال . وقد اعترض بعضهم على دليله بأنه يجوز أن يكون بعضه حادثاً له فاعل بالاختيار ، وبعضه قديم له موجب بالذات ، وجوزه بعضهم بأنه يجوز أن يكون موجباً بالذات ، ومعلوله فاعل بالاختيار أحدث غيره .

قلت : وهذا الاعتراض ساقط ، لأن ما كان فاعلاً بالاختيار ، فحدوث فعله بعد أن لم يكن حادث من الحوادث ، فإذا كان مفعولاً لعلّة تامة موجبة ، امتنع أن يتخلّف عنها معلولها ، ولا يجوز أن يحدث عنها شيء ، ولا عن لازمها ، ولا لازم لازمها ، وهلمّ جراً . وإن قُدِّرَ أن البعض الحادث له فاعل واجب بنفسه غير فاعل للآخر ، فهذا مع أنه لم يقله أحد ، / وأدلة التوحيد للصانع تبطله ، فهو يبطل حجة ظ ٤٦ القائلين بالقدم ، لأن عمدتهم أن الواجب بنفسه لا يتأخر عنه فعله ، فإذا جوّزوا تأخر فعله عنه بطل أصل حجّتهم .

وهذا الدليل الذي احتج به ، قد ذكرنا في غير موضع أنه يبطل قول الفلاسفة بأنه صدر عن علّة موجبة ، وأن قولهم هذا يتضمن حدوث الحوادث بلا سبب .

وأما كون الفاعل باختياره يمتنع أن يقارنه فعله ، فقد تكلمنا على هذا في غير هذا الموضع ، ولكن نبين فساد قول الفلاسفة بأن يُقال : الفاعل بالاختيار : إما أن يجوز أن يقارنه فعله ، وإما أن يجب تأخره ، فإن وجب تأخره بطل قولهم بقدم العالم ، فإن الفعل إذا لزم تأخره كان تأخر المفعول أولى إن جعل المفعول غير الفعل ، وإن جعل المفعول هو



الفعل فقد لزم تأخره ، فتأخره لازم على التقديرين ، وإن جاز مقارنة فعله له فإما أن يكون التسلسل ممكناً ، وإما أن يكون ممتنعاً ، فإن كان ممتنعاً لزم أن يكون للحوادث أول ، وحيثئذ فإذا كان الفعل المقارن قديماً ، لم يقدح هذا في وجوب حدوث المفعولات .

وهذا يقوله من يقول : إنه أحدث الحوادث بتخليق قديم أزلى قائم بذاته ، كما تقول ذلك طوائف من المسلمين ، وإن كان التسلسل ممكناً أمكن أن يكون بعد ذلك الفعل فعل آخر ، وبعده فعل آخر ، وهلم جراً ، وأن تكون هذه الأفلاك حادثة بعد ذلك ، كما أخبرت به النصوص ، وهو المطلوب .

والأبهرى وغيره اعترضوا على هذه المقدمة لما ذكروها في حجة من احتج على حدوث العالم بأنه ممكن ، وكل ممكن فهو محدث ، لأن المؤثر فيه إما أن تؤثر فيه حالة وجوده ، وهو باطل ، لأن التأثير حالة الوجود يكون إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل ، وهو محال ، وإما حال العدم وهو محال ، لأنه يستلزم الجمع بين الوجود والعدم ، فتعين أن يكون لا حال الوجود ولا حال العدم ، وهو حال الحدوث .

فاعترض الأبهرى وغيره على ذلك بأنه لم لا يجوز أن يكون التأثير حال الوجود ؟ : « قوله : يكون تحصيلاً للحاصل . قلنا : لا نسلم لأن التأثير عبارة عن كون المرجح مترجح الوجود على العدم بالمؤثر ، وجاز أن يكون الممكن مترجح الوجود على العدم حال الوجود . فيقول له من يعارضه في دليله مثل ذلك ، فإذا قال : لو كان الفعل الذى فعله الفاعل المختار أزلياً ، لكان الفاعل قاصداً إلى إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل .

قالوا : بل وجود الموجود وحصول الحاصل مقصده واختياره. ص ٤٧ فقولك : / لو كان قاصداً إلى إيجاد الموجود ، إن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بدون قصده فهذا ممنوع ، وإنما يستقيم هذا إذا ثبت أن الأزلى لا يمكن أن يكون مراداً مقصوداً ، وهو أول المسألة ، وإن أردت إلى إيجاد ما هو موجود بقصده ، فهذا هو المدعى ، فكأنك قلت : لو كان مقصوداً لأزلى موجوداً بقصده لكان موجوداً بقصده ، وإذا كان هذا هو المدعى ، فلم قلت : إنه محال ؟ ولكن يلزم هؤلاء على هذا التقدير أن لا يكون فرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار ، وهم يقولون : إن أريد بالموجب بالذات أنه لم يزل فاعلاً ، فهذا لا يمنع كونه مختاراً على هذا التقدير ، وإن أريد به ما يلزمه موجهه ومعلوله ، فهذا أيضاً لا يمنع كونه مختاراً أيضاً على هذا التقدير .

وهذا القسم باطل بلا شك ، سواء سُمي موجباً أو مختاراً ، لأن ذلك يستلزم أن لا يحدث شئ من الحوادث ، فإن موجهه إذا كان لازماً له - ولازم اللازم لازم - كانت جميع الموجبات لوازم قديمة ، فلا يكون شئ من المحدثات صادراً عنه ولا عن غيره<sup>(١)</sup> ، إذ القول في كل ما يُقدَّر واجبا كالقول فيه ، فيلزم أن لا يكون للحوادث فاعل .

ولا ريب أن هذا لازم للفلاسفة الدهرية الإلهيين وغيرهم ، كأرسطو والفارابي وابن سينا ، لزوماً لا محيد عنه ، وأن قولهم يستلزم أن

(١) بعد كلمة « غيره » توجد إشارة إلى هامش الأصل ، حيث كتبت كلمة « أما » والكلام مستقيم بدونها ، فلعله تحريف .

لا يكون للحوادث فاعل ، وأن هذه الحوادث الممكنة حصلت بعد عدما<sup>(١)</sup> من غير واجب ولا فاعل .

وأما القسم الأول ، وهو كونه لم يزل فاعلاً ، سواء سُمي موجباً أو مختاراً ، فهذا لا يوجب قدم هذا العالم ، لإمكان توقفه على أفعال قبل ذلك ، كما تحدث سائر الحوادث الجزئية .

### ( فصل )

والمقصود في هذا المقام أن هؤلاء النفاة للعلو والمباينة لم يتفقوا على مقدمة واحدة ينون عليها مطلوبهم ، بل كل منهم يقترح في مقدمة الآخر ، وإذا كان اتفاقهم على النفي مَبْنِيًّا على المقدمات التي بها اعتقدوا النفي - وتلك المقدمات متنازع فيها بينهم ، ليس فيها مقدمات متفق عليها تُبْنَى عليها النتيجة المذكورة - عُلِمَ أن ما اشركوا فيه من النتيجة كان من لوازم ما اعتقدوه من القضايا المختلف فيها ، لا القضايا الضرورية .

وحينئذ فاتفاقهم على النفي لا يمنع أن يكون اتفاقاً على خلاف المعلوم بالضرورة ، كما لو كان لرجلٍ مال كثير ، وله غرماء كثيرون ، فأقام كل منهم شاهدين بقدرٍ من المال واستوفاه ، حتى استوفى المال كله ، وكل من الغرماء يقترح/ في شهود الآخر ، كان اللازم من الحكم بشهادة ٤٧  
الشهود كلهم أخذ مال ذلك الرجل كله ، ولا يُقال إن هؤلاء عدد كثير لا يتفقون على الكذب ، فإنهم لم يتفقوا على خبر واحد ، بل كل طائفة

(١) في الأصل : عدمتها ، وهو تحريف .

أخبرت بخبر تُكذِّبها فيه الأخرى ، ولزم من مجموع الأخبار أخذ المال ، فهم لم يخبروا بقضية واحدة توجب أخذ المال ، بل الكذب ممكن عليهم كلهم .

كذلك المتفقون على ردّ بعض ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم وعُلم بضرورات العقول ، يمكن أن يقع منهم على هذا الوجه ، وهذا كاشتراك الكفار في تكذيب الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقول هؤلاء : هو ساحر ، وهؤلاء : هو كاهن ، وهؤلاء : هو مجنون ، فهم في الحقيقة مختلفون لا متفقون .

وأيضاً فاتفاق العدد الكثير على تعمد الكذب ، الذين يعلمون أنه كذب ، يجوز إذا كان ذلك عن تواطئ منهم ، وأما اتفاق الخلق الكثير على الكذب خطأً ، فهو ممكن بالنظر والأمور الضرورية ، فقد يُعبر عنها بعبارات فيها إجمال واشتباه ، يظن كثير من الناس أن مفهومها لا يخالف الضرورة ، وإنما يعلم أنها مخالفة للضرورة من ميز بين معانيها ، وفصل المعنى المخالف للضرورة من غيره ، فإذا كان قد سبق قليل من الناس إلى اعتقاد خطأ يتضمن مخالفة الضرورة ، كان هذا جائزاً باتفاق العقلاء ، فإن السفسطة تجوز على الطائفة القليلة تعمداً ، فكيف خطأً ؟ !

فإذا تلقى تلك الأقوال ، عن أولئك السابقين إليها ، عدد آخرون ، واشتهرت بين من اتبعهم فيها ، صاروا متواطئين على قبولها ، لما فيها من الاشتباه والإجمال ، مع تضمنها مخالفة الضرورة ، وإن كان كثير من القائلين بها - أو أكثرهم - لا يعلمون ذلك ، وهذا هو السبب في اتفاق

طوائف كثيرة على مقالات يُعلم أنها باطلة بضرورة العقل ، كمقالات النصارى والرافضة والجهمية .

ثم إن المتقدمين من النظّار يحكون إجماع الخلائق على نقيض قول النفاة ، كما ذكره أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاب ، إمام الأشعرى وأصحابه ، ذكره في كتاب « الصفات » مما نقله عنه أبو بكر بن فورك فقال<sup>(١)</sup> في كتاب « الصفات » في باب القول في الاستواء<sup>(٢)</sup> : « فرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو صفوة الله من خلقه ، وخيرته من بريته ، وأعلمهم جميعا به ، يميز السؤال بآين ، ويقول ، ويستصوب قول القائل : إنه في السماء ، ويشهد له بالإيمان عند ذلك ، وجهم بن صفوان وأصحابه لا يميزون الآين زعموا ، ويحيلون القول به ، ولو كان خطأ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق بالإنكار له ، وكان ينبغي أن يقول لها<sup>(٣)</sup> : لا تقولى ذلك ، فتوهمين أن الله<sup>(٤)</sup> / عز وجل محدود ، وأنه في مكان دون مكان ، ولكن قولى : إنه ص ٤٨ في كل مكان لأنه الصواب دون ما قلت .

(١) بعد كلمة « فقال » توجد إشارة إلى هامش الأصل حيث كتبت كلمة « قال » وهو تكرر لا لزوم له .

(٢) الكلام التالى ليس فى كتاب « تأويل مشكل الحديث » لابن فورك ، ولم يذكر كتاب « الصفات » ضمن كتب ابن فورك المخطوطة والموجودة حاليا فى المكتبات . انظر سزكين ٣٨٧/٢ - ٣٩٠ ؛ معجم المؤلفين ٢٠٨/٥ ؛ الأعلام ٣١٣/٦ . وانظر ما سبق ٣٨١/٣ . وأما ابن كلاب فقد ضاع كتابه « الصفات » أيضا . انظر سزكين ٣٦٨/٢ .

(٣) الإشارة هنا إلى الجارية التى سألتها رسول الله صلى الله عليه وسلم : أين الله ؟ قالت : فى السماء . وسبق هذا الحديث فى ج ٢ ، ص ٥٨ .

(٤) تكررت عبارة « أن الله » مرتين فى الأصل .

كلا لقد أجازہ رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم ، مع علمہ بما فیہ ،  
وأنہ أصوب الأقاویل ، والأمر الذی یجب الإیمان لقائلہ ، ومن أجلہ  
شهد لها بالإیمان حین قالته ، فكیف یكون الحق فی خلاف ذلك ،  
والكتاب ناطق به وشاهد له ؟ » .

قال : « ولولم يشهد لصحة مذهب الجماعة في هذا الفن خاصة إلا  
ما ذكرنا من هذه الأمور ، لكان فيه ما يكفي ، كيف وقد غرس في بنية  
الفطرة ومعارف الآدميين من ذلك ما لا شيء أبين منه ولا أوكد ؟ !  
لأنك لا تسأل أحداً من الناس عنه ، عربياً ولا عجمياً ، ولا مؤمناً ولا  
كافراً ، فتقول : أين ربك ؟ إلا قال : « في السماء » إن أفصح ، أو  
أوماً بيده ، أو أشار بطرفه ، إن كان لا يفصح ، لا يشير إلى غير ذلك  
من أرض ولا سهل ولا جبل ، ولا رأينا أحداً داعياً له إلا رافعاً يديه إلى  
السماء ، ولا وجدنا أحداً غير الجهمية يُسأل عن ربه فيقول : في كل  
مكان ، كما يقولون ، وهم يدعون أنهم أفضل الناس كلهم ، فتاهت  
العقول ، وسقطت الأخبار ، واهتدى جهم وحده وخمسون رجلاً  
معه ، نعوذ بالله من مضلات الفتن » .

فقد ذكر ابن كُلاب في هذا الكلام أن العلم بأن الله فوق ، فطرى  
مغروز في فطر العباد ، اتفق عليه عامتهم وخاصتهم ، وأنه لم يخالف  
الجماعة في ذلك إلا نفر قليل يدعون أنهم أفضل الناس ، جهم ونفر قليل  
معه ، وبين أيضاً ابن كُلاب أن قول الجهمية هو نظير قول الدهرية ،  
وهو كما قال ، فإن منتهى كلام الجهمية إلى أنه لا موجود إلا العالم .  
قال : « يُقال للجهمية : أليست الدهرية كُفاراً ملحدين في قولهم :

إن الدهر هو واحد، إلا أنه لا ينفك عن العالم ولا ينفك العالم منه ، ولا يباين العالم ولا يباينه ، ولا يماس العالم ولا يماسه ، ولا يداخل شيئاً من العالم ولا يداخله ، لأنه واحد والعالم غير مفارق له ؟ فإذا قالوا : نعم . قيل لهم : صدقتم ، فلم أثبتتم <sup>(١)</sup> المعبود بمعنى الدهر ، وأكفرتم من قال بمثل مقالتكم ؟ وهل تجدون بينكم وبينهم فرقاً أكثر من أن سميتموه بغير ما سمّوه به ؟ وقد قلتم : إنه غير مفارق للعالم ولا العالم مفارق له ، ولا هو داخل في العالم ولا العالم داخل فيه ، ولا يماس للعالم ولا العالم يماس له . فأين تذهبون يا أولى الألباب / إن كنتم تعقلون ؟ من أولى أن يكون ٤٨ ظ قد شبه الله بخلقه : نحن أو أنتم ؟ ولم رجعتم على من خالفكم بالتكفير ، وزعمتم أنهم قد كفروا لأنهم قالوا : واحد منفرد باثن ؟ فلم لا كنتم أولى بالكفر والتشبيه منهم إذ زعمتم مثل زعم الملحدّين ، وقلتم مثل مقالة المخالفين الضالين ، وخرجتم <sup>(٢)</sup> من توحيد رب العالمين ؟ » .

قال : « وكذلك مشاركتكم الثنوية في إلحادهم لما قالوا : إن الأشياء من شيئين لا تنفك منهما ولا ينفكان منها ، وإن الأشياء تولدت عنها ومنها ، وأن النور والظلمة لا نهاية لهما في أنفسهما ، وأن أحدهما مازج الآخر فتولدت الأشياء منهما ؟ وقلتم لهم : كيف يكون ما لا نهاية له يفعل شيئاً لا في نفسه ؟ وكيف يحىء ما لا نهاية له فيكون في غيره ؟ فقل لكم مثل ذلك : كيف يكون ما لا نهاية له يفعل شيئاً لا في نفسه ولا بائناً من نفسه ؟ ويلزمكم إذا زعمتم أنه لاتفاق النور والظلمة أن

(١) في الأصل : ثبتم ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) في الأصل : وخر ، ولم تظهر بقية الكلمة في هامش الصورة ، ولعل ما أثبتته هو الصواب .

الخلق تولدوا منه ، كما ألزمكم المانوية<sup>(١)</sup> ، حيث زعموا أن النور والظلمة أصل الأشياء ، وأن الأشياء تحدث منها ، وأنها لا ينفكان مما كان بعدهما ، ولا ينفك عنهما . كذلك زعمت أن الواحد الذى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى : ١١] - تعالى عما قلتم - كان لا نهاية له ، ثم خلق الأشياء غير منفكة منه ، ولا هو منفك منها ، ولا يفارقها ولا تفارقه ، فأعظمت معناهم ومنعتم القول والعبارة .

فيقال : هذا الذى ذكره ابن كلاب من موافقة الجهمية فى الحقيقة للدهرية والثنوية يحققه ما فعلته غالبية الجهمية من القرامطة الباطنية ، فأنهم ركبوا لهم قولاً من قول الفلاسفة الدهرية وقول المجوس الثنوية ، وقولهم هو منتهى قول الجهمية .

وكان ذلك مصداق قول النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح : « لتأخذن أمتى مأخذ الأمم قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع . قالوا : فارس والروم ؟ قال : ومن الناس إلا هؤلاء ؟ » .<sup>(٢)</sup>

(١) المانوية هم المانوية . قال ابن النديم فى « الفهرست » ( ص ٣٢٧ ، ط . فلوجل ) عن مذاهب المانوية أنهم أتباع ماني . والمانوية من الثنوية الذين - كما يذكر عنهم الشهرستاني - « يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان » وهم « أصحاب ماني بن قاتك الحكيم الذى ظهر فى زمان سابور بن أردشير وقتله بهرام بن سابور وذلك بعد عيسى بن مريم عليه السلام . أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام . حكى محمد بن هارون . . أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين : أحدهما نور والآخر ظلمة ، وأنها أزليان لم يزلوا ولن يزالوا ، وأنكر وجود شئ إلا من أصل قديم » . وانظر عن ماني والمانوية : الملل والنحل ١/ ٢٢٤ - ٢٢٩ ؛ الفهرست لابن النديم ، ص ٣٢٧ - ٣٣٨ ؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشرىكين للرازى ، ص ٨٨ . (٢) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ ، ولكن فى البخارى ١٠٢/٩ - ١٠٣ (كتاب الاعتصام ، باب

قول النبي صلى الله عليه وسلم لتبين سنن . .) عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتى بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع . قيل : يا رسول الله كفارس والروم ؟ فقال : ومن الناس إلا أولئك ؟ ! . وانظر : جامع الأصول لابن الأثير ١٠/ ٤٠٩ .



وفي الحديث الآخر الصحيح : « لتركبن سنن من كان قبلكم حذو القُدَّة بالقُدَّة حتى لو دخلوا جُحر ضب لدخلتموه . قالوا : اليهود والنصارى ؟ قال : فمن <sup>(١)</sup> ؟ » .

ومشابهة اليهود والنصارى أيسر من مشابهة فارس والروم ، فإن الفرس كانوا مجوساً ، والروم إن لم يكونوا نصارى كانوا مشركين صابئة وغير صابئة ، فلاسفة وغير فلاسفة ، والباطنية ركبوا مذهبهم من قول المجوس ومن دخل فيهم ، ومن قول المشركين من الروم ومن دخل فيهم ، كاليونان ونحوهم .

وأما الأشعرى وأئمة أصحابه فهم مصرِّحون بأن الله نفسه / فوق ص ٤٩ العرش ، كما ذكر ذلك في كتبه كلها « الموجز » و « الإبانة » و « المقالات » وغير ذلك .

قال <sup>(٢)</sup> : « إن قال قائل <sup>(٣)</sup> : ماتقولون في الاستواء ؟ قيل : نقول <sup>(٤)</sup> : إن الله عز وجل مستوٍ على عرشه ، كما قال <sup>(٥)</sup> : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] وقد قال <sup>(٦)</sup> : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

كلام الأشعرى في  
« الإبانة » عن الاستواء  
ولطريق ابن تيمية .

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ ولكن وجدته بألفاظ مقاربة وسبق ورودها والكلام عليه في هذا الكتاب ج ٥ ، ص ٢٢٧ ، ت ٢ . وانظر منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي ٤١/١ .

(٢) في كتابه « الإبانة عن أصول الديانة » وسأقابل الكلام التالي على الكتاب بتحقيق الدكتور فوقية حسين محمود ، ص ١٠٥ - ١٠٧ ، ط . دار الأنصار ، القاهرة ، ١٩٧٧/١٣٩٧ .

(٣) قائل : ليست في « الإبانة » .

(٤) الإبانة : قيل له نقول .

(٥) الإبانة : يستوى على عرشه استواءً يليق به من غير طول استقرار كما قال .

(٦) الإبانة : وقد قال تعالى .

الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴿ [سورة فاطر: ١٠] وقال <sup>(١)</sup> : ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة النساء: ١٥٨] وقال <sup>(٢)</sup> : ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة السجدة: ٥] .

وقال تعالى حكاية عن فرعون <sup>(٣)</sup> : ﴿ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ \* أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴾ [سورة غافر: ٣٦ ، ٣٧] كَذَّبَ موسى <sup>(٤)</sup> في قوله : إن الله عز وجل <sup>(٥)</sup> فوق السموات .

وقال عز وجل <sup>(٦)</sup> : ﴿ أَلَمْ تُمْنُوا بِأَنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ \* أَنَّا نَزَّلْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ فَاسْمِعُوا أَنَّهُ إِلَهُ خَيْرٌ مِّنْ ذِي الْقُرُونِ \* فَاسْمِعُوا لَكُمْ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ \* تَتَذَكَّرُونَ ﴾ [سورة الملك: ١٦] فالسموات فوقها العرش .

فلما كان العرش فوق السموات ، وكل ما علا <sup>(٧)</sup> فهو سماء ، فالعرش <sup>(٨)</sup> أعلى <sup>(٩)</sup> السموات ، وليس إذا قال : ﴿ أَلَمْ تُمْنُوا بِأَنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي السَّمَاءِ ﴾ يعني : جميع السماء <sup>(١٠)</sup> ، وإنما أراد العرش الذي هو أعلى

(١) الإبانة : وقال تعالى .

(٢) الإبانة (ص ١٠٦) : وقال تعالى .

(٣) الإبانة : حاكيا عن فرعون لعنه الله .

(٤) الإبانة : موسى عليه السلام .

(٥) عز وجل : كذا في نسخة من نسخ «الإبانة» وفي نسخة الأصل : الله سبحانه .

(٦) عز وجل : كذا في نسخة ، وفي نسخة الأصل : تعالى .

(٧) الإبانة : . . فوق السموات قال : ( أَلَمْ تُمْنُوا بِأَنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي السَّمَاءِ ) لأنه مستوعب على العرش الذي فوق

السموات وكل ما علا . .

(٨) فالعرش : كذا في نسختين ، وفي نسخة الأصل (ص ١٠٧) : والعرش .

(٩) في الأصل : أعلا .

(١٠) السماء : كذا في نسخة ، وفي نسخة الأصل : السموات .

السموات. ألا ترى أن الله عز وجل<sup>(١)</sup> ذكر السموات فقال<sup>(٢)</sup> : ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [سورة نوح : ١٦] ولم يرد أن القمر يملأهن جميعاً ، وأنه فيهن جميعاً . ورأينا المسلمين جميعاً يرفعون أيديهم إذا دعوا نحو السماء لأن الله عز وجل<sup>(٣)</sup> مستوٍ على العرش الذي هو فوق السموات ، فلولا أن الله عز وجل على العرش لم يرفعوا أيديهم نحو العرش ، كما لا يحطونها إذا دعوا نحو الأرض<sup>(٤)</sup> .

قال<sup>(٥)</sup> : « وقال قائلون<sup>(٦)</sup> من المعتزلة والجهمية والحرورية إن معنى قول الله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه : ٥] : أنه استولى وملك وقهر ، وأن الله عز وجل في كل<sup>(٧)</sup> مكان ، وجحدوا أن يكون الله على عرشه<sup>(٨)</sup> كما قال أهل الحق ، وذهبوا في الاستواء إلى<sup>(٩)</sup> القدرة ، ولو كان هذا كما ذكروه ، كان لا فرق بين العرش والأرض السابعة ، لأن الله<sup>(١٠)</sup> قادر على كل شيء والأرض ، قاله<sup>(١١)</sup> قادر عليها

(١) عز وجل : كذا في ثلاث نسخ ، وفي نسخة الأصل : تعالى .

(٢) الإبانة (نسخة الأصل) : فقال تعالى .

(٣) عز وجل : كذا في نسخة ، وفي نسخة الأصل : تعالى .

(٤) الإبانة : إلى الأرض .

(٥) في « الإبانة » ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٦) « الإبانة » ص ١٠٨ : فصل وقد قال قائلون .

(٧) الكلمات : « وجل في كل » مطموسة في الأصل ، وكذا استظهرتها ، وهو الذي في

« الإبانة » .

(٨) الإبانة : أن يكون الله عز وجل مستوٍ على عرشه .

(٩) إلى : مطموسة في الأصل ، وأثبتها من « الإبانة » .

(١٠) الإبانة : الله تعالى .

(١١) الإبانة : قاله سبحانه .

وعلى كل<sup>(١)</sup> ما في العالم ، فلو كان الله مستوياً على العرش بمعنى الاستيلاء ، وهو سبحانه<sup>(٢)</sup> مستولٍ<sup>(٣)</sup> على الأشياء كلها ، لكان مستوياً على العرش وعلى الأرض وعلى السماء وعلى الحشوش والأقذار<sup>(٤)</sup> ، لأنه قادر على الأشياء مستولٍ عليها ، وإذا كان قادراً على الأشياء كلها ، ولم يجز<sup>(٥)</sup> عند أحد من المسلمين أن يقول : إن الله<sup>(٦)</sup> مستولٍ على الحشوش والأخلية ، لم يجز<sup>(٧)</sup> أن يكون الاستواء على العرش : الاستيلاء ، الذي هو عام في الأشياء كلها ، ووجب أن يكون معنى ظ ٤٩ . الاستواء يختص العرش<sup>(٨)</sup> / دون الأشياء كلها .

قال<sup>(٩)</sup> : « وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله<sup>(١٠)</sup> في كل مكان ، فلزمهم أنه في بطن مريم والحشوش<sup>(١١)</sup> والأخلية ، وهذا خلاف الدين ، تعالى الله عن قولهم<sup>(١٢)</sup> » .

وقال<sup>(١٣)</sup> : « دليل آخر . وقال<sup>(١٤)</sup> الله عز وجل : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ

(١) الإبانة ( ص ١٠٨ ) : قادر عليها وعلى الحشوش وعلى كل ..

(٢) الإبانة : وهو تعالى .

(٣) في الأصل : مستولٍ . وفي الإبانة : مستول ، وهو خطأ .

(٤) الإبانة : والأقذار ، وهو خطأ .

(٥) الإبانة : لم يجز ، وهو خطأ .

(٦) الإبانة : الله تعالى .

(٧) الإبانة : والأخلية ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً لم يجز .

(٨) الإبانة : بالعرش .

(٩) بعد الكلام السابق مباشرة ، الإبانة ، ص ١٠٩ .

(١٠) الإبانة : الله تعالى .

(١١) الإبانة : وفي الحشوش .

(١٢) الإبانة : عن قولهم علواً كبيراً .

(١٣) بعد ما سبق بأكثر من خمسين صفحات ، الإبانة ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(١٤) الإبانة : قال .

أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ ﴿ [سورة الشورى : ٥١] فقد خَصَّت الآية البشر<sup>(١)</sup> دون غيرهم ممن ليس من جنس البشر ، ولو كانت الآية عامة للبشر وغيرهم ، كان أبعد من الشبهة وإدخال الشك على من يسمع الآية أن يقول : ما كان لأحد أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ، فيرتفع الشك والحيرة ، من أن يقول : ما كان لجنس من الأجناس أن أكلمه إلا وحياً أو من وراء حجاب أو أرسل رسولا ، ويترك<sup>(٢)</sup> أجناساً لم يعمهم بالآية ، فدل ما ذكرنا على أنه خص البشر دون غيرهم .

**قلت :** ومقصود الأشعري من هذا أنه على قول النفاة لا فرق بين البشر وغيرهم ، فإنه عندهم لا يحجب الله تعالى أحداً بحجاب منفصل عنه ، بل هو محتجب عن جميع الخلق ، بمعنى أنه لا يمكن أحد<sup>(٣)</sup> أن يراه ، فاحتجابه عن بعضهم دون بعض دل على نقيض قولهم ، وذلك أن نفاة المبينة يفسرون الاحتجاب بمعنى عدم الرؤية لما نعت من الرؤية في العين ، ونحو ذلك من الأمور التي لا تنفصل عن المحجوب ، بل نسبتها إلى جميع الأشياء واحدة .

**قال الأشعري<sup>(٤)</sup> :** « دليل آخر . قال تعالى<sup>(٥)</sup> : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ ﴾ [سورة الأنعام : ٦٢] ، وقال تعالى<sup>(٦)</sup> : ﴿ وَلَوْ تَرَى

(١) الإبانة : وقد خصت الآية الشريفة البشر .

(٢) الإبانة (ص ١١٦) : ونزل . وفي نسخة : ترك . (٣) في الأصل : أحداً .

(٤) بعد الكلام السابق مباشرة في « الإبانة » ص ١١٦ - ١١٧ .

(٥) الإبانة : قال الله تعالى .

(٦) تعالى : ليست في « الإبانة » .

إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴿١﴾ [سورة الأنعام : ٣٠] وقال : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿٢﴾ [سورة السجدة : ١٢] وقال تعالى <sup>(١)</sup> : ﴿ وَعَرَضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا ﴿٣﴾ [سورة الكهف : ٤٨] ، وكل ذلك يدل على أنه ليس <sup>(٢)</sup> في خلقه ، ولا خلقه فيه ، وأنه مستوٍ على عرشه ، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، الذين لم يشبوا له <sup>(٣)</sup> في وصفهم حقيقة ، ولا أوجبوا له بذكرهم إياه وحدانية ، إذ كل كلامهم يؤول إلى التعطيل ، وجميع أوصافهم تدل على النفي ، يريدون بذلك - زعموا - التنزيه <sup>(٤)</sup> ونفي التشبيه ، فنعوذ <sup>(٥)</sup> بالله من تنزيه يوجب النفي والتعطيل .

قلت : فقد احتج على عدم مداخلته بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ﴿١﴾ [سورة الأنعام : ٣٠] وقوله : ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ﴿٢﴾ [سورة الأنعام : ٦٢] وقوله تعالى : ﴿ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴿٣﴾ [سورة السجدة : ١٢] ، وقوله : ﴿ وَعَرَضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا ﴿٤﴾ [سورة الكهف : ٤٨] فإنه لو كانت نسبته إلى /جميع الأمكنة واحدة ولا يختص بالعلو ، لكان في المردود كما هو في المردود إليه ، وفي

(١) الإبانة : وقال عز وجل .

(٢) الإبانة : كل ذلك يدل على أنه تعالى ليس .

(٣) الإبانة (ص ١١٧) : على عرشه سبحانه بلا كيف ولا استقرار ، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً ، فلم يشبوا له .

(٤) الإبانة : يريدون بذلك التنزيه . وأشارت الدكتوراة المحففة في التعليقات إلى أن في نسخة

(ز) : يريدون بذلك الذي زعموا التنزيه .

(٥) الإبانة : التشبيه على زعمهم فنعوذ .

الواقف كما هو في الموقوف عليه ، وفي الناكس كما هو فيمن <sup>(١)</sup> نكس رأسه عنده ، وفي المعروض كما هو في المعروض عليه .

فهذه النصوص تنفي مداخلته للخلق ، وتوجب مباينته لهم ، فلو أمكن وجود موجود لا مباين ولا محايث ، لكان نسبة ذاته إلى جميع المخلوقات نسبة واحدة ، وهو مناقض لما ذكر .

وقوله : « مع نفي المداخله أنه على العرش » ، يبين أنه يثبت المباينة لا ينفيها كما ينفي المداخله .

قال الأشعري أيضا <sup>(٢)</sup> : « وروى العلماء عن ابن عباس <sup>(٣)</sup> رضي الله عنهما أنه قال : تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في ذات الله ، فإن <sup>(٤)</sup> بين كرسيه إلى السماء ألف عام ، والله عز وجل فوق ذلك <sup>(٥)</sup> » .

قلت : وهذا الحديث رواه الحاكم أبو محمد العسال في كتاب « المعرفة » له من حديث عبد الوهاب الوراق الرجل الصالح : ثنا علي بن عاصم ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : تفكروا في خلق الله ولا تفكروا في ذات الله ، فإن ما بين كرسيه إلى السماء السابعة سبعة آلاف نور ، وهو فوق ذلك . قال عبد

(١) في الأصل : فن من .

(٢) في « الإبانة » ص ١١٨ .

(٣) الإبانة : عن عبد الله بن عباس .

(٤) الإبانة : ولا تفكروا في الله عز وجل فإن .

(٥) أورد السيوطي في الدر المنثور ١١٠/٢ في تفسير آية ١٩١ من سورة آل عمران عدة آثار عن

عدد من الصحابة منهم ابن عباس - رضي الله عنهم جميعا - تحض على التفكير في خلق الله وتنتهي عن التفكير في ذاته سبحانه ، ولكنه لم يذكر هذا الأثر .

الوهاب الوراق : من زعم أن الله ههنا فهو جهمي خبيث ، إن الله فوق العرش ، وعلمه محيط بالدنيا والآخرة .

قال الأشعري<sup>(١)</sup> : « وما يؤكد أن الله<sup>(٢)</sup> مستوٍ على عرشه دون الأشياء كلها ، ما نقله أهل الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديث التزول ، كقوله : ينزل الله<sup>(٣)</sup> كل ليلة إلى السماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل<sup>(٤)</sup> من داعٍ فأستجيب له<sup>(٥)</sup> ؟ حتى يطلع الفجر » .

قال الأشعري<sup>(٥)</sup> : « دليل آخر . قال الله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [سورة النحل : ٥٠] ، وقال تعالى : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة المعارج : ٤] وقال : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ [سورة فصلت : ١١] ، وقال<sup>(٦)</sup> : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ٥٩] وقال<sup>(٦)</sup> : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ﴾ [سورة السجدة : ٤] ، فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء ، مستوٍ على عرشه . والسماء

(١) قبل النصوص السابقة في « الإبانة » ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) الإبانة : الله عز وجل .

(٣) ذكر الأشعري في « الإبانة » ص ١١٠ - ١١٢ ثلاثة أحاديث بأسانيدها ، واختصر ابن تيمية هذا كله كما هو في الأصل . قال الأشعري : . . صلى الله عليه وسلم روى عفان قال ثنا حاد بن سلمة قال حدثنا عمرو بن دينار عن نافع عن جبير عن أبيه رضى الله عنهم أجمعين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا عز وجل . .

(٤ - ٥) : ساقط من « الإبانة » .

(٥) بعد الكلام السابق بحوالى صفحة ونصف صفحة ، الإبانة ، ص ١١٢ - ١١٣ .

(٦) الإبانة : وقال تعالى .



بإجماع الناس ليست الأرض ، فدل على أن الله منفرد<sup>(١)</sup> بوحدانيته مستوٍ على عرشه<sup>(٢)</sup> .

وقال الأشعري<sup>(٣)</sup> : « دليل آخر . قال عز وجل : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] ، وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [سورة البقرة : ٢١٠] ، وقال تعالى<sup>(٤)</sup> : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى \* فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى \* فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى \* مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى \* أَفَتَمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى ﴾<sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿ لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى ﴾ [سورة النجم : ٧ - ١٨] .

وقال عز وجل لعيسى بن مريم<sup>(٦)</sup> : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [سورة آل عمران : ٥٥] .

وقال<sup>(٧)</sup> ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا \* بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة النساء : ١٥٧ ، ١٥٨] . وأجمعت الأمة على أن الله رفع عيسى<sup>(٨)</sup> إلى السماء .

قال الأشعري<sup>(٩)</sup> : « ومن دعاء أهل الإسلام جميعا ، إذا هم

(١) الإبانة ، ص ١١٣ : على أنه تعالى منفرد . وفي ثلاث نسخ : على أن الله تعالى منفرد .

(٢) في نسختين من الإبانة : على عرشه استواء منزها عن الحلول والاتحاد :

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة . الإبانة ص ١١٤ - ١١٥ .

(٤) تعالى : ليست في « الإبانة » .

(٥) في نسختين من « الإبانة » جاء بعد ذلك قوله تعالى : ( ولقد رآه نزلة أخرى ) .

(٦) الإبانة : . . بن مريم عليه السلام .

(٧) الإبانة : وقال تعالى .

(٨) الإبانة : على أن الله سبحانه رفع عيسى صلى الله عليه وسلم .

(٩) بعد الكلام السابق مباشرة ، الإبانة ، ص ١١٥ .

رغبوا إلى الله عز وجل في الأمر النازل بهم ، يقولون جميعا : يا ساكن العرش ، ومن حلفهم<sup>(١)</sup> جميعا : لا والذي احتجب بسبع سموات .  
فقد حكى الأشعرى إجماع المسلمين على أن الله فوق العرش ، وأن خلقه محجوبون عنه بالسموات ، وهذا مناقض لقول من يقول : إنه لا داخل العالم ولا خارجه ، فإن هؤلاء يقولون : ليس للعرش به اختصاص ، وليس شئ من المخلوقات يحجب عنه شيئا .

ومن أثبت الرؤية منهم إنما يفسر رفع الحجاب بخلق إدراك في العين ، لا أن يكون هناك حجاب منفصل يحجب العبد عن الرؤية .

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابي : « الإبانة » و « التمهيد »  
وغيرهما<sup>(٢)</sup> : « فإن قال قائل<sup>(٣)</sup> : أتقولون<sup>(٤)</sup> : إنه في كل مكان ؟ قيل له<sup>(٥)</sup> : معاذ الله ، بل هو مستو على عرشه<sup>(٦)</sup> ، كما أخبر<sup>(٧)</sup> في كتابه ، فقال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] ، وقال<sup>(٨)</sup> : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [سورة فاطر : ١٠] ، وقال : ﴿ أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [سورة الملك : ١٦]

كلام الباقلاني في التمهيد ، في إبانة العلم والاستواء .

(١) الإبانة : ومن خلفهم ، وهو خطأ .

(٢) الكلام التالي في كتاب « التمهيد » للباقلاني ، ص ٢٦٠ وسأقابله عليه إن شاء الله .

(٣) فإن قال قائل : كذا في نسخة من نسخ التمهيد ، وفي نسخة : فإن قالوا .

(٤) التمهيد : فهل تقولون .

(٥) له : ليست في « التمهيد » .

(٦) على عرشه : كذا في نسخة من نسخ التمهيد . وفي نسخة الأصل : على العرش .

(٧) التمهيد : كما خير .

(٨) التمهيد : وقال تعالى .

ولو كان في كل مكان ، لكان في بطن<sup>(١)</sup> الإنسان وفيه  
والحشوش<sup>(٢)</sup> والمواضع التي نرغب<sup>(٣)</sup> عن ذكرها ، ولوجب<sup>(٤)</sup> أن  
يزيد بزيادة الأمكنة إذا خلق منها ما لم يكن<sup>(٥)</sup> ، وينقص بنقصانها إذا  
بطل منها ما كان ، ولصح أن يُرغب إليه إلى نحو الأرض ، وإلى خلقنا ،  
وإلى يميننا وشمالنا<sup>(٦)</sup> ، وهذا قد<sup>(٧)</sup> أجمع المسلمون على خلافه وتخطئه  
قائله .

فقد وافق القاضي أبو بكر لأبي الحسن الأشعري ، وأنكر أن يكون  
في كل مكان ، وجعل مقابل ذلك أنه على العرش ، لم يجعل مقابل  
ذلك أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، فإن الأقسام أربعة ليس لها  
خامس : إما أن يكون نفسه مبينا للعالم ، وإما أن يكون مداخلاً له ، ص ٥١  
وإما أن يكون مبينا ومداخلاً ، وإما أن يكون لا مبينا ولا مداخلاً .

فهؤلاء جعلوا مقابلة المداخلية ؛ المبائية ، / ولم يقولوا : لا داخل العالم  
ولا خارجه ، وهؤلاء أئمة طوائفهم .

كلام القاضي أبي يعلى  
في « إبطال التأويل » في  
إثبات العلو والاستواء

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب « إبطال التأويل » : « فإذا ثبت أنه  
على العرش ، فالعرش في جهة ، وهو على عرشه » .

(١) التمهيد : في جوف .

(٢) التمهيد : وفي الحشوش .

(٣) التمهيد : يرغب .

(٤) التمهيد : عن ذكرها - تعالى من ذلك ! ولوجب .

(٥) التمهيد : ما لم يكن خلقه .

(٦) التمهيد : إلى نحو الأرض وإلى وراء ظهورنا وعن أيماننا وشمالنا .

(٧) التمهيد : وهذا ما قد .

**قال :** « وقد منعنا في كتابنا هذا ، في غير موضع ، إطلاق الجهة عليه . »

**قال :** « والصواب جواز القول بذلك ، لأن أحمد أثبت هذه الصفة ، التي هي الاستواء على العرش ، وأثبت أنه في السماء ، وكل من أثبت هذا أثبت الجهة . »

**قال :** « والدليل عليه : أن العرش في جهة بلا خلاف ، وقد ثبت بنص القرآن أنه مستوٍ عليه ، فاقتضى أنه في جهة ، ولأن كل عاقل من مسلم وكافر إذا دعا فإنما يرفع يديه ووجهه إلى نحو السماء ، وفي هذا كفاية . »

**قال :** « ولأن من نفي <sup>(١)</sup> الجهة من المعتزلة والأشعرية يقول : ليس في جهة ولا خارجاً منها ، وقائل هذا بمثابة من قال بإثبات موجود مع وجود غيره ، ولا يكون وجود أحدهما قبل وجود الآخر ولا بعده ، ولأن العوام لا يفرقون بين قول القائل : طلبته فلم أجده في موضع ما ، وبين قوله : طلبته فإذا هو معدوم . »

**قلت :** وهذا الذي اختلف فيه قول القاضي ، اختلف فيه أصحاب أحمد وغيرهم ، فكان طائفة يقولون : العلو من الصفات السمعية الخبرية ، كالوجه واليد ونحو ذلك ، وهذا قول طوائف من الصفاتية ولهذا نفاه من متأخري الصفاتية من نفي <sup>(٢)</sup> الصفات السمعية الخبرية كأتباع صاحب « الإرشاد » <sup>(٣)</sup> .

تعلق ابن تيمية

(١) في الأصل : نفا .

(٢) في الأصل : نفا .

(٣) وهم أتباع الجويني صاحب كتاب « الإرشاد » .

وأما الأشعرى وأئمة أصحابه ، فإنهم متفقون على إثبات الصفات السمعية ، مع تنازعهم في العلو : هل هو من الصفات العقلية أو السمعية ؟

وأما أئمة الصفاتية كابن كُلاب وسائر السلف ، فعندهم أن العلو من الصفات المعلومة بالعقل ، وهذا قول الجمهور من أصحاب أحمد وغيرهم ، وإليه رجع القاضي أبو يعلى آخرأ ، وهو قول جمهور أهل الحديث والفقه والتصوف ، وهو قول الكرامية وغيرهم .

وأما الاستواء فهو من الصفات السمعية عند من يجعله من الصفات الفعلية بلا نزاع ، فإن ذلك لم يُعلم إلا بالسمع . وهذا الذى ذكره ابن كُلاب وغيره من أن المنازع من المسلمين في أن الله فوق العرش كانوا قليلين جداً ، يبين خطأ من قال : إن النزاع إنما هو مع الكرامية/والحنبلية ، بل جماهير الخلق من جميع الطوائف على الإثبات : ط ٥١ جمهور أئمة الفقهاء من : الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والداوودية<sup>(١)</sup> ، وجمهور أهل التصوف والزهد والعبادة ، وجمهور أهل التفسير ، وجمهور أهل الحديث ، وجمهور أهل الكلام من الكرامية والكُلابية والأشعرية والهشامية ، وجمهور المرجئة ، وجمهور قدماء الشيعة .

وإنما الخلاف في ذلك معروف عن جهم وأتباعه ، والمعتزلة ، ومن

(١) أى الظاهرية أتباع داود بن علي بن خلف الأصماني الظاهري ، وسبقت ترجمته ، ج ١ ،

وافقه من الخوارج ، ومتأخرى الشيعة ، ومتأخرى الأشعرية .  
وللمعتزلة والفلاسفة فيها قولان .

بل وهذا هو المنقول عن أكثر الفلاسفة أيضا ، كما ذكر أبو الوليد ابن رشد الحفيد ، وهو من أتبع الناس لمقالات المشائين : أرسطو وأتباعه ، ومن أكثر الناس عناية بها ، وموافقة لها ، وبيانا لما خالف فيه ابن سينا وأمثاله لها ، حتى صنّف كتاب « تهافت التهافت » وانتصر فيه لإخوانه الفلاسفة ، ورد فيه على أبي حامد في كتابه الذي صنّفه في « تهافت الفلاسفة » ، مع أن في كلام أبي حامد من الموافقة للفلاسفة في مواضع كثيرة ما هو معروف ، وإن كان يُقال : إنه رجّع عن ذلك واستقر أمره على التلقّي من طريقة أهل الحديث ، بعد أن أيس من نيل مطلوبه من طريقة المتكلمين والمتفلسفة والمتصوفة أيضا .

فالمقصود أن ابن رشد ينتصر للفلاسفة المشائين - أرسطو وأتباعه - بحسب الإمكان ، وقد تكلمنا على كلامه وكلام أبي حامد في غير هذا الموضع ، وبينّا صواب ما رده أبو حامد من ضلال المتفلسفة ، وبينّا ما تقوى به المواضع التي استضعفوها من رده بطرق أخرى ، لأن الرد على أهل الباطل لا يكون مستوعبا إلا إذا أثبتت السنة من كل الوجوه ، وإلا فن وافق السنة من وجه وخالفها من وجه ، طمع فيه خصومه من الوجه الذي خالف فيه السنة ، واحتجوا عليه بما وافقه عليهم من تلك المقدمات المخالفة للسنة .

وقد تدبّرتُ عامة ما يحتج به أهل الباطل على من هو أقرب إلى الحق منهم ، فوجدته إنما تكون حجة الباطل قوية لما تركوه من الحق الذي

أرسل الله به رسوله وأنزل به كتابه ، فيكون ما تركوه من ذلك الحق من أعظم حجة المبطل عليهم ، / ووجدت كثيراً من أهل الكلام الذين هم ص ٥٢ أقرب إلى الحق ممن يردون عليه ، يوافقون خصومهم تارةً على الباطل ، ويخالفونهم في الحق أخرى ، ويستطيّلون عليهم بما وافقهم عليه من الباطل ، وبما خالفهم فيه من الحق ، كما يوافق المتكلمة النفاة للصفات - أو لبعضها كالعلو وغيره - لمن نفي<sup>(١)</sup> ذلك من المتفلسفة ، وينازعونهم في مثل بقاء الأعراض ، أو مثل تركيب الأجسام من الجواهر المنفردة ، أو وجوب تناهي جنس الحوادث ، ونحو ذلك .

والمقصود هنا أن ابن رشد نقل عن الفلاسفة إثبات الجهة ، وقرر ذلك بطرقهم العقلية التي يسمونها البراهين ، مع أنه يزعم أنه لا يرتضى طرق أهل الكلام ، بل يسميها هو وأمثاله من الفلاسفة الطرق الجدلية ، ويسمّون المتكلمين أهل الجدل ، كما يسميهم بذلك ابن سينا وأمثاله ، فإنهم لما قسموا أنواع القياس العقلي الشمولي الذي ذكروه في المنطق إلى : برهاني ، وخطائي ، وجدلي ، وشعري ، وسوفسطائي ، زعموا أن مقاييسهم في العلم الإلهي من النوع البرهاني ، وأن غالب مقاييس المتكلمين إما من الجدلي وإما من الخطائي ، كما يوجد هذا في كلام هؤلاء المتفلسفة ، كالفارابي ، وابن سينا ، ومحمد بن يوسف العامري<sup>(٢)</sup> ،

(١) في الأصل : نفا .

(٢) أبو الحسن محمد بن يوسف العامري النيسابوري ، من الفلاسفة المتسبين إلى الإسلام في القرن الرابع الهجري ، ومن المنطقيين ، نشأ بخراسان ودرس الفلسفة بها على يد أبي زيد البلخي ، من كتبه التي طبعت « الإعلام بمنابغ الإسلام » وله شروح على كتب أرسطو مفقودة وكتب أخرى مخطوطة ، توفي سنة ٣٨١ هـ . انظر ترجمته في : مقدمة الدكتور أحمد عبد الحميد غراب لكتاب « الإعلام بمنابغ الإسلام » ص ٥ - ٦٣ ، من مجموعة تراثنا ، ط . القاهرة ، ١٩٦٧/١٣٧٨ ، الأعلام

ومبشر بن فاتك<sup>(١)</sup> ، وأبي على بن الهيثم<sup>(٢)</sup> ، والسهروردى المقتول ، وابن رشد ، وأمثالهم ، وإن كانوا في هذه الدعاوى ليسوا صادقين على الإطلاق ، بل الأقيسة البرهانية في العلم الإلهي في كلام المتكلمين أكثر منها في كلامهم وأشرف ، وإن كان قد يوجد في كلام المتكلمين أقيسة جدلية وخطائية ، بل وسوفسطائية ، فهذه الأنواع في العلم الإلهي هي في كلام الفلاسفة أكثر منها في كلام المتكلمين وأضعف ، إذا قبل ما تكلموا فيه من العلم الإلهي ، بما تكلم فيه المتكلمون ، بل ويستعملون من هذا الضرب في الطبيعيات ، بل وفي الرياضيات قطعة كبيرة .

كلام ابن رشد في المقصود هنا ذكر ما ذكره ابن رشد عنهم، وهذا لفظه في كتاب «مناهج الأدلة» عن العلوم والجهة .

«مناهج الأدلة» في الرد على الأصوليين<sup>(٣)</sup> ، قال<sup>(٤)</sup> : «القول في الجهة . وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة ، في<sup>(٥)</sup> أول الأمر ،

(١) أبو الوفاء مبشر بن فاتك ، المعروف بالأمير ، سبقت ترجمته في هذا الكتاب ج ١ ، ص ١٠ ، ت ٢ وقد نقل ابن أبي أصيبعة في عدة مواطن من كتاب «طبقات الأطباء» عن كتابه «مختار الحكم ومحاسن الكلم» انظر مثلاً ٣٦/١ كما ترجم له ١٦٢/٣ - ١٦٤ . وانظر : الأعلام ١٥٣/٦ .

(٢) أبو على بن الهيثم ، اختلف في اسمه ، فقال البعض : محمد بن الحسن بن الهيثم ، وقال آخرون : الحسن بن الحسن بن الهيثم ، وقال غيرهم : الحسن بن الحسين بن الهيثم . ولدا بن الهيثم في البصرة ، ثم انتقل إلى مصر وتوفي بها نحو سنة ٤٣٠ . وكان يلقب ببطليموس الثاني ، وله مؤلفات هامة في الهندسة والبصريات . انظر ترجمته ومصنفاته في : تاريخ الحكماء ، ص ١٦٥ - ١٦٨ ، طبقات الأطباء ١٤٩/٣ - ١٦٢ ، تاريخ حكماء الإسلام لظهر الدين البيهقي ، ص ٨٥ - ٨٨ ، دائرة المعارف الإسلامية ، مقالة : ابن الهيثم لسوترز ، الأعلام ٣١٤/٦ - ٣١٥ .

(٣) كلمة «الأصوليين» غير واضحة في الأصل ، وكذا استظهرتها ، ويقصد بهم ابن تيمية المتكلمين في أصول الدين .

(٤) في كتاب «مناهج الأدلة في عقائد الملة» ص ١٧٦ ، بتحقيق د . محمود قاسم ، الطبعة الثانية ، نشر مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

(٥) مناهج الأدلة ، ص ١٧٦ : من .



يشتونها لله سبحانه ، حتى نفثها المعتزلة ، ثم تبعهم على نفثها متأخرو  
الأشعرية ، كأبي المعالي/ومن اقتدى بقوله . وظواهر الشرع تقتضي <sup>(١)</sup> ظ ٥٢  
إثبات الجهة ، ﴿ مثل قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] ، ومثل قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ  
وَالْأَرْضَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٥] ﴿ ومثل قوله <sup>(٢)</sup> : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ  
رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ [سورة الحاقة : ١٧] ، ومثل قوله : ﴿ يُدَبِّرُ  
الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ  
سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [سورة السجدة : ٥] ومثل قوله <sup>(٣)</sup> : ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ  
وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة المعارج : ٤] <sup>(٤)</sup> ، ومثل قوله <sup>(٥)</sup> : ﴿ أَلْمِثُّم مِّنْ فِي  
السَّمَاءِ أَنَّ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾ [سورة الملك : ١٦] ،  
إلى غير ذلك من الآيات ، التي إن سلَّط التأويل عليها <sup>(٥)</sup> عاد الشرع كله  
مؤولا <sup>(٦)</sup> ، وإن قيل فيها : إنها من التشابهات ، عاد الشرع كله  
متشابهاً ، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء ، وأن منها <sup>(٧)</sup>  
تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين ، وأن من السماء نزلت الكتب ، وإليها

(١) مناهج الأدلة : وظواهر الشرع كلها تقتضي .

﴿ ﴾ : مثل قوله تعالى . . والأرض : هذه العبارات في نسخة من نسخ « مناهج الأدلة »  
ولكنها لا توجد في نسخة الأصل التي رجع إليها المحقق رحمه الله .

(٢) مناهج الأدلة : . . قوله تعالى .

(٣) مناهج الأدلة : . . والروح إليه ، الآية .

(٤) مناهج الأدلة : . . قوله تعالى .

(٥) مناهج الأدلة : . . عليها التأويل .

(٦) في الأصل : مؤولا (وكذا في نسخة من نسخ مناهج الأدلة) .

(٧) مناهج الأدلة : وإن منه .

كان الإسراء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، حتى قُربَ من سدرة المنتهى » .  
 قال<sup>(١)</sup>: « وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء ،  
 كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك . والشبهة التي قادت نفاة الجهة إلى  
 نفيها هو أنهم<sup>(٢)</sup> اعتقدوا أن إثبات الجهة يوجب إثبات المكان ، وإثبات  
 المكان يوجب إثبات الجسمية » .

قال<sup>(٣)</sup> : « ونحن نقول : إن هذا كله غير لازم ، فإن الجهة غير  
 المكان . وذلك أن الجهة هي : إما سطوح الجسم نفسه المحيطة به<sup>(٤)</sup> ،  
 وهي ستة ، وبهذا نقول : إن للحيوان فوقاً وسفلاً<sup>(٥)</sup> ، ويميناً وشمالاً ،  
 وأماماً وخلفاً<sup>(٦)</sup> ؛ وإما سطوح جسم آخر تحيط بالجسم من الجهات<sup>(٧)</sup>  
 الست . فأما الجهات التي هي سطوح الجسم نفسه فليست بمكانٍ للجسم  
 نفسه أصلاً . وأما سطوح الجسم<sup>(٨)</sup> المحيطة به فهي له مكان ، مثل  
 سطوح الهواء المحيطة بالإنسان ، وسطوح الفلك المحيطة بسطوح الهواء  
 هي أيضاً مكان للهواء . وهذه الأفلاك بعضها محيط ببعض<sup>(٩)</sup> ومكان  
 له ، وأما سطح الفلك الخارج<sup>(١٠)</sup> فقد تبرهن أنه ليس خارجه جسم ،

(١) بعد الكلام السابق مباشرة . مناهج الأدلة ، ص ١٧٦ .

(٢) مناهج الأدلة : هي أنهم .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة ، مناهج الأدلة . ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٤) في الأصل (د) : المحيطة به ، وهو تحريف . والتصويب من « مناهج الأدلة » ص ١٧٧ .

(٥) مناهج الأدلة : فوق وأسفل .

(٦) مناهج الأدلة : وأمام وخلف .

(٧) مناهج الأدلة : ... آخر محيط بالجسم ذي الجهات ...

(٨) مناهج الأدلة : الأجسام .

(٩) مناهج الأدلة : وهكذا الأفلاك بعضها محيطة ببعض .

(١٠) مناهج الأدلة : الخارجى .

لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون خارج ذلك الجسم أيضا جسم آخر<sup>(١)</sup> ، ويمر الأمر إلى غير نهاية . فإذا سطح آخر أجسام العالم ليس مكاناً أصلاً ، إذ ليس يمكن أن يوجد فيه جسم ، فإذا<sup>(٢)</sup> إن قام البرهان على وجود موجود في هذه الجهة فوجب أن يكون غير جسم ، فالذى يمتنع وجوده هنالك هو عكس ما ظنه القوم ، وهو موجود هو جسم ، لا موجود ليس بجسم . وليس لهم أن يقولوا : إن خارج العالم خلاء . وذلك أن الخلاء قد تبين في العلوم النظرية امتناعه ، لأن ما يدل عليه اسم الخلاء ليس هو شيئاً أكثر من/أبعاد ليس فيها جسم ، أعنى ص ٥٣ طولاً وعرضاً وعمقاً ، لأنه إن وقعت<sup>(٣)</sup> الأبعاد عنه عاد عدماً ، وإن أنزل الخلاء موجوداً لزم أن تكون أعراض موجودة في غير جسم . وذلك لأن<sup>(٤)</sup> الأبعاد هي أعراض من باب الكمية ولا بد ، ولكنه قد<sup>(٥)</sup> قيل في الآراء السالفة القديمة والشرائع الغابرة إن ذلك الموضع هو مسكن الروحانيين ، يريدون الله والملائكة . وذلك أن ذلك الموضع ليس بمكان<sup>(٦)</sup> ولا يحويه زمان ، وكذلك إن كان كل<sup>(٧)</sup> ما يحويه الزمان والمكان فاسداً<sup>(٨)</sup> ، فقد يلزم أن يكون ما هنالك غير فاسد ولا كائن ،

(١) مناهج الأدلة : خارج هذا الجسم جسم آخر .

(٢) مناهج الأدلة : ... فيه جسم لأن كل ما هو مكان يمكن أن يوجد فيه جسم فإذا ...

(٣) مناهج الأدلة : إن رفعت .

(٤) مناهج الأدلة : وذلك أن .

(٥) قد : ليست في « مناهج الأدلة » .

(٦) مناهج الأدلة : ليس هو بمكان .

(٧) مناهج الأدلة : وذلك أن كل .

(٨) مناهج الأدلة (ص ١٧٨) : فاسد .

وقد تبين هذا المعنى فيما <sup>(١)</sup> أقوله ، وذلك أنه لما لم يكن ههنا شيء يدرك <sup>(٢)</sup> إلا هذا الموجود المحسوس أو العدم ، وكان من المعروف بنفسه أن الموجود إنما ينسب إلى الوجود ، أعنى أنه يُقال : إنه موجود في الوجود <sup>(٣)</sup> ، إذ لا يمكن أن يُقال : إنه موجود في العدم ، فإن كان ههنا موجود هو أشرف الموجودات ، فواجب أن ينسب من الوجود <sup>(٤)</sup> المحسوس إلى الجزء الأشرف وهي <sup>(٥)</sup> السموات . ولشرف هذا الجزء ، قال الله تعالى <sup>(٦)</sup> : ﴿ لَخَلَقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ ﴾ [سورة غافر : ٥٧] <sup>(٧)</sup> .

قال <sup>(٨)</sup> : « فهذا <sup>(٩)</sup> كله يظهر على التمام للعلماء الراسخين في العلم . فقد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة واجب بالشرع والعقل ، وأنه الذى جاء به الشرع وانبنى عليه ، فإن <sup>(١٠)</sup> إبطال هذه القاعدة إبطال للشرائع ، وأن وجه العسر في تفهيم هذا المعنى مع نفي الجسمية <sup>(١١)</sup> ، هو

(١) مناهج الأدلة : مما .

(٢) يدرك : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

(٣) مناهج الأدلة : إنه مرجوح أى في الوجود .

(٤) مناهج الأدلة : من الموجود .

(٥) مناهج الأدلة : وهو .

(٦) مناهج الأدلة : قال تبارك وتعالى .

(٧) مناهج الأدلة : من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

(٨) بعد الكلام السابق مباشرة ، مناهج الأدلة ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(٩) مناهج الأدلة : وهذا .

(١٠) مناهج الأدلة : وأن .

(١١) في الأصل كتبت : الجهمية ، ولكن على الماء شطب . والذي أثبتته هو الذى في « مناهج الأدلة » .

أنه ليس في الشاهد مثال له ، وهو<sup>(١)</sup> بعينه السبب في أنه<sup>(٢)</sup> لم يصرح الشرع بنفي الجسم عن الخالق سبحانه ، لأن الجمهور إنما يقع لهم التصديق بحكم الغائب ، متى كان ذلك معلوم الوجود في الشاهد ، مثل العلم في الفاعل<sup>(٣)</sup> ، فإنه لما كان في الشاهد شرطاً في وجوده كان شرطاً في وجود الصانع الغائب ، وأما متى كان الحكم الذي في الغائب غير معلوم الوجود في الشاهد عند الأكثر ، ولا يعلمه إلا العلماء الراسخون ، فإن الشرع يزجر عن طلب معرفته ، إن لم تكن بالجمهور حاجة إلى معرفته ، مثل العلم بالنفس ، أو يضرب له مثال في الشاهد<sup>(٤)</sup> . فإن بالجمهور<sup>(٥)</sup> حاجة إلى معرفته في سعادتهم ، وإن لم يكن ذلك المثال هو الأمر المقصود تفهيمه مثل كثير مما جاء من أحوال المعاد<sup>(٦)</sup> . والشبهة الواقعة في نفي الجهة عند الذين نفوها ليس يتفطن الجمهور لها<sup>(٧)</sup> ، لا سيما إذا لم يصرح لهم بأنه ليس بجسم ، فيجب أن يُمثّل في هذا كله فعل الشرع ، ولا يُتأَوَّل<sup>(٨)</sup> ما لم يصرح الشرع بتأويله .

/والناس في هذه الأشياء في الشرع على ثلاث رتب : صنف لا ظ ٥٣

(١) مناهج الأدلة : فهو .

(٢) مناهج الأدلة : في أن .

(٣) عبارة « في الفاعل » : ليست في « مناهج الأدلة » .

(٤) مناهج الأدلة : أو يضرب لهم مثلاً من الشاهد .

(٥) مناهج الأدلة : إن كان بالجمهور .

(٦) مناهج الأدلة ( ص ١٧٨ - ١٧٩ ) : وإن لم يكن ذلك المثال هو نفس الأمر المقصود تفهيمه مثل كثير مما جاء في أحوال المعاد .

(٧) مناهج الأدلة ( ص ١٧٩ ) : إليها .

(٨) مناهج الأدلة ( نسخة الأصل ) : وألا يتأول . وفي نسختين آخرين ذكرهما المحقق رحمه الله في التعليقات : وإلا فيتأول ، والصواب ما في كتابنا وهو موافق لنسخة الأصل في « مناهج الأدلة » .

يشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى ، وخاصة متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها في الشرع ، وهؤلاء هم الأكثرون<sup>(١)</sup> ، وهم الجمهور<sup>(٢)</sup> . وصنف عرفوا حقيقة هذه الأشياء ، وهم العلماء الراسخون في العلم ، وهؤلاء هم الأقل من الناس<sup>(٣)</sup> . وصنف عرضت لهم في هذه الأشياء شكوك ولم يقدرُوا على حلها ، وهؤلاء هم فوق العامة ودون العلماء ، وهذا الصنف هم الذين يوجد في حقهم التشابه في الشرع ، وهم الذين ذمهم الله تعالى . وأما عند العلماء والجمهور فليس في الشرع تشابه . فعلى هذا المعنى ينبغي أن يفهم المتشابه<sup>(٤)</sup> . ومثال ما عرض لهذا الصنف من الشرع<sup>(٥)</sup> مثال ما يعرض لحبز البر مثلا ، الذي هو الغذاء النافع لأكثر الأبدان ، أن يكون لأقل الأبدان ضاراً ، وهو نافع للأكثر ، وكذلك التعليم الشرعي هو نافع للأكثر ، وربما ضرر الأقل . ولهذا الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٦] . لكن هذا إنما يعرض في آيات الكتاب العزيز في الأقل منها والأقل من الناس ، وأكثر ذلك هي الآيات التي تتضمن الإعلام عن أشياء في الغائب ليس لها مثال في الشاهد ، فيُعبَّر عنها بالشاهد الذي هو أقرب الموجودات إليها ، وأكثرها شبيهاً بها ، فيعرض لبعض الناس أن

(١) مناهج الأدلة : هم الأكثر .

(٢ - ٣) : الكلام بين القوسين لا يوجد إلا في نسخة واحدة من نسخ « مناهج الأدلة » وقد أشار إليه المحقق في التعليقات وفيه : وهم الراسخون ( بدون كلمة : العلماء ) . . وهم الأقل ( بدون كلمة : هؤلاء ) .

(٣) مناهج الأدلة : التشابه .

(٤) مناهج الأدلة : مع الشرع .

يرى الممثل به هو الممثل نفسه<sup>(١)</sup> ، فتلزمه الحيرة والشك ، وهو الذى يسمى متشابهاً فى الشرع . وهذا ليس يعرض للعلماء والجمهور<sup>(٢)</sup> ، وهم صنفا الناس بالحقيقة ، لأن هؤلاء هم الأصحاء ، والغذاء الملائم إنما يوافق أبدان الأصحاء ، وأما أولئك فرضى ، والمرضى هم الأقل . ولذلك قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧] ، وهؤلاء هم أهل الجدل والكلام .

وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيرا مما ظنوه ليس على ظاهره ، وقالوا : إن هذا التأويل هو المقصود به ، وإنما أتى به<sup>(٣)</sup> فى صورة التشابه ابتلاءً لعباده واختباراً لهم ، ونعوذ بالله من هذا الظن بالله ، بل نقول : إن كتاب الله العزيز إنما جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان ، فإذا ما أبعد عن مقصد الشرع من قال فيما ليس بمتشابه : إنه متشابه ، ثم أوله بزعمه<sup>(٤)</sup> ، وقال لجميع الناس : إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل ، مثل ما قالوه فى آية الاستواء على العرش ، وغير ذلك مما قالوا<sup>(٥)</sup> : إن ظاهره متشابه . وبالجمله فأكثر التأويلات التى زعم القائلون بها أنها/المقصود من الشرع إذا تؤملت ص ٥٤

(١) مناهج الأدلة (ص ١٨٠) : أن يأخذ الممثل به هو المثل نفسه .

(٢) مناهج الأدلة : ليس يعرض للعلماء ولا للجمهور .

(٣) مناهج الأدلة : وإنما أتى الله به .

(٤) مناهج الأدلة : ثم إنه أول ذلك المتشابه بزعمه .

(٥) فى الأصل : مما قالوه ، والتصويب من « مناهج الأدلة » .

وُجِدَتْ ليس يقوم عليها برهان ، ولا تفعل فعل الظاهر في قبول الجمهور لها ، وعلمهم عنها ، فإن المقصود الأول في العلم<sup>(١)</sup> في حق الجمهور إنما هو العمل ، فما كان أنفع في العمل فهو أجدر . فأما<sup>(٢)</sup> المقصود بالعلم في حق العلماء فهو الأمران جميعاً : أعنى العلم والعمل .

قال<sup>(٣)</sup> : «ومثال من أول شيئاً من الشرع ، وزعم أن ما أوله هو الذى قصد<sup>(٤)</sup> الشرع ، وصرّح بذلك التأويل للجمهور ، مثال من أتى إلى دواءٍ قد ركبّه طبيب ماهر لحفظ<sup>(٥)</sup> صحة جميع الناس ، أو الأكثر ، فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء المركّب الأعظم لرداءة مزاج كان به ، ليس يعرض إلا لأقل الناس<sup>(٦)</sup> ، فزعم أن بعض تلك الأدوية التى صرّح باسمه الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المركّب<sup>(٧)</sup> لم يرد به ذلك الدواء الذى جرت به العادة في ذلك<sup>(٨)</sup> أن يُدلّ بذلك الاسم عليه ، وإنما أراد به<sup>(٩)</sup> دواءً آخر مما يمكن أن تدلّ عليه بذلك استعارة بعيدة<sup>(١٠)</sup> ، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركّب الأعظم ،

(١) مناهج الأدلة : بالعلم .

(٢) مناهج الأدلة : وأما .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة في : مناهج الأدلة ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٤) مناهج الأدلة : هو ما قصد .

(٥) مناهج الأدلة (ص ١٨١) : ليحفظ .

(٦) مناهج الأدلة : إلا لأقل من الناس .

(٧) مناهج الأدلة : العام المنفعة المركّب .

(٨) مناهج الأدلة : الذى جرت العادة في اللسان .

(٩) مناهج الأدلة : وإنما أريد به .

(١٠) مناهج الأدلة : مما يمكن أن يدلّ عليه بذلك باستعارة بعيدة .



وجعل فيه بدله الدواء الذى ظن أنه قصده الطبيب ، وقال للناس : هذا هو الذى قصده الطبيب الأول ، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذى تأوله عليه هذا المتأول ، ففسدت به أمزجة كثير من الناس ، فجاء آخرون شعروا بفساد أمزجة الناس عن ذلك الدواء المركب ، فراموا إصلاحه بأن أبدلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول ، فعرض من ذلك للناس نوعٌ من المرض غير المرض الأول<sup>(١)</sup> ، فجاء ثالث فتأول أدوية ذلك المركب على غير التأويل الثانى<sup>(٢)</sup> ، فعرض للناس نوع<sup>(٣)</sup> ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين ، فجاء متأول رابع فتأول دواءً آخر غير الأدوية المتقدمة ، فعرض للناس<sup>(٤)</sup> نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة ، فلما طال الزمان بهذا الدواء<sup>(٥)</sup> المركب الأعظم ، وسلط الناس التأويل على أدويته وغيروها وبدّلوها، عرض منه للناس أمراض شتى ، حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك<sup>(٦)</sup> الدواء المركب فى حق أكثر الناس ، وهذه حال الفرق الحادثة فى هذه الشريعة<sup>(٧)</sup> ، وذلك أن كل فرقة منهم تأولت فى الشريعة تأويلاً غير

---

(١) مناهج الأدلة : غير النوع الأول .

(٢) مناهج الأدلة : فتأول فى أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثانى .

(٣) مناهج الأدلة : للناس من ذلك نوع . . .

(٤) مناهج الأدلة : فعرض منه للناس .

(٥) الدواء : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

(٦) مناهج الأدلة : بهذا .

(٧) مناهج الأدلة : وهذه هى حال الفرق الحادثة فى هذه الطريقة مع الشريعة .

التأويل الذى تأولته الفرقة الأخرى ، وزعمت أنه الذى قصد<sup>(١)</sup> صاحب الشرع ، حتى تمزق الشرع كل ممزق ، ويَعْدُ جدًّا عن موضوعه<sup>(٢)</sup> الأول . ولما علم صلى الله عليه وسلم أن<sup>(٣)</sup> مثل هذا /  
 ظ ٥٤ يعرض ، ولا بد ، فى شريعته قال : ستفترق أمتى على ثلاث وسبعين<sup>(٤)</sup> فرقه كلها فى النار إلا واحدة<sup>(٥)</sup> ، يعنى بالواحدة التى سلكت ظاهر الشرع ولم تُؤوِّلْهُ<sup>(٦)</sup> تأويلا صرحت به للناس .

قال<sup>(٧)</sup> : « وأنت إذا تأملت ما عرض فى<sup>(٨)</sup> هذه الشريعة ، فى هذا الوقت ، من الفساد العارض فيها من قِبَلِ التأويل ، تبين أن هذا المثال صحيح . فأول<sup>(٩)</sup> من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ، ثم المعتزلة بعدهم ، ثم الأشعرية ، ثم الصوفية ، ثم جاء أبو حامد فطمَّ الوادى على القرى ، وذلك أنه صرَّح بالحكمة كلها للجمهور ، وبآراء

(١) مناهج الأدلة (ص ١٨٢) : قصده .

(٢) مناهج الأدلة : عن موضعه .

(٣) مناهج الأدلة : ولما علم صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم أن ...

(٤) مناهج الأدلة : على اثنتين وسبعين .

(٥) هذا جزء من حديث روى عن أبى هريرة ، وأنس بن مالك ، وعوف بن مالك ، ومعاوية بن أبى

سفيان ، وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم فى : سنن الترمذى (بشرح ابن العرى) ١٠٨/١٠ - ١١٠

(كتاب الإيمان ، باب ما جاء فى افتراق هذه الأمة) ؛ سنن أبى داود ٢٧٦/٤ - ٢٧٧ (كتاب

السنة ، باب شرح السنة) ؛ سنن ابن ماجه ١٣٢١/٢ - ١٣٢٢ (كتاب الفتن ، باب افتراق الأمم) ،

المسند (ط . الحلبي) ٣٣٢/٢ ، ١٤٥/٣ .

(٦) مناهج الأدلة : ولم تؤوِّلْهُ .

(٧) بعد الكلام السابق مباشرة فى « مناهج الأدلة » ص ١٨٢ - ص ١٨٤ .

(٨) ما عرض فى : كذا فى نسخة من نسخ « مناهج الأدلة » ، وفى نسخة الأصل : ما فى .

(٩) مناهج الأدلة : وأول .

الحكماء ، على ما أداه إليه فهمه ، وذلك في كتابه الذى سماه « بالمقاصد » ، وزعم<sup>(١)</sup> أنه إنما ألّف هذا الكتاب للرد عليهم ، ثم وضع كتابه المعروف « بتهافت الفلاسفة » ، فكفّرهم فيه في مسائل ثلاثة<sup>(٢)</sup> من جهة خرقهم فيها الإجماع فيما زعم<sup>(٣)</sup> ، وبدّعهم في مسائل ، وأتى فيه بحجج مشككة ، وشبه محيرة أضلت كثيراً من الناس عن الحكمة والشريعة جميعاً ، ثم قال<sup>(٤)</sup> في كتابه المعروف « بيجواهر القرآن » إن الذى أثبتته في كتاب « التهاافت » هى أقاويل جدلية ، وأن الحق إنما أثبتته في « المضمون به على غير أهله » ثم جاء في كتابه المعروف « بمشكاة الأنوار » فذكر فيه مراتب العارفين بالله ، وقال<sup>(٥)</sup> : إن سائرهم محجوبون ، إلا الذين اعتقدوا أن الله سبحانه غير محرّك السماء الأولى ، وهو الذى صدر عنه هذا المحرّك ، وهذا تصريح منه باعتقاد مذاهب الحكماء في العلوم الإلهية ، وهو قد قال في غير ما موضع : إن علومهم الإلهية تخمينات<sup>(٦)</sup> ، بخلاف الأمر في سائر علومهم ، وأما في كتابه الذى سماه « بالمنقذ من الضلال »<sup>(٧)</sup> فتحامل فيه على

(١) مناهج الأدلة : فزعم . ويقصد ابن رشد كتاب « مقاصد الفلاسفة » ، لأبي حامد الغزالي .

(٢) مناهج الأدلة : ثلاث .

(٣) مناهج الأدلة : .. فيها للإجماع كما زعم .

(٤) مناهج الأدلة : عن الحكمة وعن الشريعة ، ثم قال ...

(٥) مناهج الأدلة ( ص ١٨٣ ) : فقال .

(٦) مناهج الأدلة : ... الإلهية هى تخمينات ..

(٧) وأما في كتابه .. الضلال : كذا في نسخة من نسخ « مناهج الأدلة » وفي نسخة الأصل :

وأما في كتاب المنقذ من الضلال .

الحكماء<sup>(١)</sup> ، وأشار إلى أن العلم إنما يحصل بالخلوة والفكرة ، وأن هذه المرتبة من جنس<sup>(٢)</sup> مراتب الأنبياء في العلم ، وكذلك صرح بذلك بعينه في كتابه الذي سماه «بكيمياء السعادة» فصار الناس بسبب هذا التخليط والتشويش<sup>(٣)</sup> فرقتين : فرقة انتدبت لدم الحكماء والحكمة ، وفرقة انتدبت لتأويل الشرع وروم صرفه إلى الحكمة ، وهذا كله خطأ ، بل ينبغي أن يُقر الشرع على ظاهره ، ولا يصَّرح للجمهور بالجمع بينه وبين الحكمة ، لأن التصريح بذلك هو تصريح بنتائج الحكمة لهم ، دون أن يكون عندهم برهان عليها ، وهذا لا يحل ولا يجوز ، أعنى التصريح<sup>(٤)</sup> بشئ من نتائج الحكمة لم يكن عنده البرهان عليها ، لأنه لا يكون مع العلماء الجامعين بين الشرع والعقل ، ولا مع الجمهور المتبعين لظاهر الشرع ، / فلحق من فعله هذا إخلال بالأمرين جميعاً ، أعنى بالحكمة وبالشرع عند أناس ، وحفظ الأمرين أيضاً<sup>(٥)</sup> جميعاً عند آخرين . أما إخلاله بالشرعية فمن جهة إفصاحه<sup>(٦)</sup> فيها بالتأويل الذي لا يجب الإفصاح<sup>(٧)</sup> به ، وأما إخلاله بالحكمة فلا إفصاحه أيضاً بمعانٍ فيها<sup>(٧)</sup> لا

ص ٥٥

(١) مناهج الأدلة : فأنفى فيه على الحكماء .

(٢) مناهج الأدلة : .. المرتبة هي من جنس .

(٣) مناهج الأدلة : بسبب هذا التشويش والتخليط .

(٤) مناهج الأدلة : أعنى أن يصرح .

(٥) أيضاً : ليست في «مناهج الأدلة» .

(٦) كلمتا : «إفصاحه» ، «الإفصاح» في آخر هامش المصورة ، ولذا لم تظهر بعض حروفها ، وأثبتها من «مناهج الأدلة» .

(٧) فيها : ساقطة من «مناهج الأدلة» .

يجب أن يُصرَّح بها إلا في كتب البرهان ، وأما حفظه للأمرين جميعاً ، فإن<sup>(١)</sup> كثيراً من الناس لا يرى بينهما تعارضاً من جهة الجمع الذى استعمل منها<sup>(٢)</sup> ، وأكَّـد هذا المعنى بأن عرَّف وجه الجمع بينهما ، وذلك فى كتابه الذى سمَّاه « التفرقة بين الإسلام والزندقة » ، وذلك أنه عدَّد فيه أصناف التأويلات ، وقطع فيه على أن المتأول<sup>(٣)</sup> ليس بكافر . وإن خرق الإجماع فى التأويل . فإذا ما فعل من هذه الأشياء هو<sup>(٤)</sup> ضار للشرع بوجه ، وللحكمة بوجه ، ونافع لهما<sup>(٥)</sup> بوجه ، وهذا الذى فعله هذا الرجل إذا فُحص عنه ظهر أنه ضار بالذات للأمرين جميعاً . أعنى الحكمة والشرعية ، وأنه نافع لهما بالعرض . وذلك أن الإفصاح بالحكمة لمن ليس من أهلها يلزم عن ذلك بالذات : إما إبطال الحكمة ، وإما إبطال الشرعية ، وقد يلزم عنها<sup>(٦)</sup> بالعرض الجمع بينهما . والصواب كان ألاَّ يُصرَّح بالحكمة للجمهور ، فأما<sup>(٧)</sup> وقد وقع التصريح ، فالصواب أن تُعلَّم الفرقة من الجمهور التى ترى أن الشريعة مخالفة للحكمة أنها ليست مخالفة لها ، وكذلك يعرف<sup>(٨)</sup> الذين يرون أن الحكمة

---

(١) مناهج الأدلة : فلأن .

(٢) مناهج الأدلة : بينها .

(٣) مناهج الأدلة ( ص ١٨٤ ) : المؤول .

(٤) مناهج الأدلة : فهو .

(٥) ونافع لهما : كذا فى نسخة من نسخ « مناهج الأدلة » . وفى نسخة الأصل : ولها .

(٦) مناهج الأدلة : عنه .

(٧) مناهج الأدلة : وأما .

(٨) يعرف : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

مخالفة لها من الذين يتسبون للحكمة أنها غير مخالفة لها<sup>(١)</sup> . وذلك بأن يعرف كل أحد<sup>(٢)</sup> من الفريقين أنه لم يقف على كنهها بالحقيقة ، أعنى على كنه<sup>(٣)</sup> الشريعة ، ولا على كنه الحكمة ، وأن الرأى فى الشريعة الذى اعتقد أنه مخالف للحكمة هو رأى : إما مبتدع فى الشريعة لامن أصلها ، وإما رأى خطأ فى الحكمة ، أعنى تأويل خطأ عليها ، كما عرض فى مسألة علم الجزئيات<sup>(٤)</sup> وفى غيرها من المسائل .

**قال<sup>(٥)</sup> :** « ولهذا المعنى اضطررنا نحن فى هذا الكتاب أن نعرّف أصول الشريعة ، فإن أصولها إذا تؤملت وجدت أشد مطابقة للحكمة مما أول عليها<sup>(٦)</sup> . وكذلك الرأى فى<sup>(٧)</sup> الذى ظن فى الحكمة أنه مخالف للشريعة يُعرّف أن السبب فى ذلك أنه لم يُحِط علماً بالحكمة ولا بالشريعة . ولذلك اضطررنا نحن إلى وضع قول فى موافقه الحكمة للشريعة<sup>(٨)</sup> » .

كلام ابن رشد فى  
مسألة رؤية الله تعالى

**قال<sup>(٩)</sup> :** « فإذا تبين هذا<sup>(١٠)</sup> فلنرجع إلى حيث كنا فنقول : إن

(١) مناهج الأدلة : أنها ليست مخالفة لها .

(٢) مناهج الأدلة : واحد .

(٣) مناهج الأدلة : أعنى لا على كنه .

(٤) فى الأصل : الجزئيات .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة ، فى « مناهج الأدلة » ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٦) مناهج الأدلة : بما أول فيها .

(٧) فى : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

(٨) مناهج الأدلة : إلى وضع قول ، أعنى : فصل المقال فى موافقة الحكمة للشريعة .

(٩) بعد الكلام السابق مباشرة ، فى « مناهج الأدلة » ص ١٨٥ ، وجعل الاستاذ المحقق رحمه الله

عنواناً للكلام التالى هو : [ مسألة الرؤية ] .

(١٠) مناهج الأدلة : وإذا قد تبين هذا .

الذى بقى علينا من هذا الجزء من المسائل المشهورة/هى مسألة الرؤية ،  
فإنه قد يُظن أن هذه المسألة هى ، بوجه ما ، داخلية فى هذا الجزء ،  
أعنى فى الجزء المعلوم<sup>(١)</sup> « يعنى جزء التنزيه ، فإنه تكلم فى التنزيه بعد  
تكلمه فى الصفات الثبوتية ، فقال<sup>(٢)</sup> : « فإنه قد يُظن أن هذه المسألة  
هى ، بوجه ما ، داخلية فى هذا الجزء ، أعنى فى الجزء المعلوم<sup>(٢)</sup> ،  
لقوله تعالى ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [سورة الأنعام :  
١٠٣] ولذلك أنكرتها<sup>(٣)</sup> المعتزلة ، وردت الآثار الواردة فى الشرع  
بذلك ، مع كثرتها وشهرتها ، فشنع الأمر عليهم ، والسبب فى وقوع<sup>(٤)</sup>  
هذه الشبهة فى الشرع أن المعتزلة لما اعتقدوا انتفاء الجسمية عنه سبحانه ،  
واعتقدوا وجوب التصريح بها لجميع المكلفين ، وجب<sup>(٥)</sup> عندهم  
إذا<sup>(٦)</sup> انتفت الجسمية أن تنتفى الجهة ، وإذا انتفت الجهة انتفت  
الرؤية ، إذ كل مرئى فى جهة من الرأى ، فاضطروا ، لهذا المعنى إلى  
رد<sup>(٧)</sup> الشرع المنقول ، وأعللوا الأحاديث<sup>(٨)</sup> بأنها أخبار آحاد . وأخبار  
الآحاد لا توجب العلم ، مع أن ظاهر القرآن معارض لها ، أعنى  
قوله<sup>(٩)</sup> : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الأنعام : ١٠٣] .

(١) مناهج الأدلة : داخلية فى الجزء المقدم (وفى نسخة : المتقدم) .

(٢) سيعيد ابن تيمية فيما يلى عبارات الأخيرة ، ثم يستمر فى نقل كلام ابن رشد فى « مناهج

الأدلة » ص ١٨٥ .

(٣) مناهج الأدلة : أنكرها .

(٤) مناهج الأدلة : وسبب وقوع .

(٥) مناهج الأدلة : ووجب .

(٦) مناهج الأدلة : إن .

(٧) مناهج الأدلة : لرد .

(٨) مناهج الأدلة : واعتلوا للأحاديث .

(٩) مناهج الأدلة : قوله تعالى .

قال<sup>(١)</sup> : « وأما الأشعرية فراموا الجمع بين الاعتقادين ، أعنى بين انتفاء الجسمية وبين جواز الرؤية لما ليس بجسم بالحس ، ففسر ذلك عليهم ، ولجأوا في ذلك إلى حجج سوفسطائية مموهة ، أعنى الحجج التي توهم أنها حجج وهي كاذبة ، وذلك أنه يشبه أن يكون يوجد في الحجج ما يوجد في الناس ، أعنى كما يوجد<sup>(٢)</sup> في الناس الفاضل التام الفضيلة ، يوجد<sup>(٣)</sup> فيهم من هو دون ذلك في الفضل ، ويوجد فيهم من يوهم أنه فاضل وليس بفاضل ، وهو المرائي ، وكذلك<sup>(٤)</sup> الأمر في الحجج ، أعنى أن منها ما هو في غاية اليقين ، ومنها ما هو دون اليقين ، ومنها حجج مرائية ، وهي التي توهم أنها يقين وهي كاذبة . والأقاويل التي سلكها<sup>(٥)</sup> الأشعرية في هذه المسألة منها أقاويل في دفع دليل المعتزلة ، ومنها أقاويل لهم في جواز إثبات<sup>(٦)</sup> الرؤية لما ليس بجسم ، وأنه ليس يعرض من فرضها محال . فأما ما عاندوا به قول المعتزلة : أن كل مرئى فهو في جهة من الرائي ، فمنهم من قال : إن هذا إنما هو حكم الشاهد لا حكم الغائب ، وإن هذا الموضع ليس هو من المواضع التي يجب فيها نقل حكم الشاهد إلى الغائب ، وإنه جائز أن يرى الإنسان ما ليس في جهة ، إذ<sup>(٧)</sup> كان جائزاً أن يرى الإنسان بالقوة/ المبصرة نفسها

ص ٥٦

(١) بعد الكلام السابق مباشرة في «مناهج الأدلة» ص ١٨٥ - ص ١٨٧ .

(٢) مناهج الأدلة : أعنى أنه كما يوجد .

(٣) مناهج الأدلة : ويوجد .

(٤) مناهج الأدلة (ص ١٨٦) : كذلك .

(٥) مناهج الأدلة : سلكها .

(٦) مناهج الأدلة : في إثبات جواز .

(٧) مناهج الأدلة : إذا .



دون عين ، وهؤلاء اختلط عليهم إدراك العقل مع إدراك البصر<sup>(١)</sup>. فإن العقل هو الذى يدرك ما ليس فى جهة ، أعنى فى مكان . وأما إدراك البصر ، فظاهر من أمره أن من شرطه أن يكون المرئى منه فى جهة ، أعنى فى مكان<sup>(٢)</sup> ، ولا فى كل جهة ، بل فى جهة ما<sup>(٣)</sup> مخصوصة . ولذلك ليس تتأتى الرؤية بأى وضع اتفق أن يكون البصر من المرئى ، بل بأوضاع محدودة وشروط محدودة أيضا . وهى ثلاثة أشياء : حضور الضوء ، والجسم الشفاف المتوسط بين البصر والمبصر ، وكون المبصر ذا لون<sup>(٤)</sup> . والرد لهذه الأمور المعروفة بنفسها فى الإبصار هو رد للأوائل المعلومة بالطبع للجميع ، وإبطال لجميع علوم النظر<sup>(٥)</sup> والهندسة . وقد قال القوم - أعنى الأشعرية - إن أحد المواضع التى يجب فيها أن يُنقل حكم<sup>(٦)</sup> الشاهد إلى الغائب هو الشرط ، مثل حكمنا بأن<sup>(٧)</sup> كل عالم حى ، لكون الحياة تظهر فى الشاهد شرطاً فى وجود العلم . قلنا<sup>(٨)</sup> لهم : وكذلك يظهر فى الشاهد أن هذه الأشياء هى شرط<sup>(٩)</sup> فى الرؤية ، فَالْحَقُّوا الغائب فيها بالشاهد ، على أصلكم .

(١) مع إدراك البصر : كذا فى نسخة من نسخ « مناهج الأدلة » وفى نسخة الأصل : مع البصر .

(٢) عبارة « أعنى فى مكان » ساقطة من « مناهج الأدلة » .

(٣) مناهج الأدلة : ولا فى جهة فقط ، بل وفى جهة ما .

(٤) مناهج الأدلة : ذا ألوان ضرورة .

(٥) مناهج الأدلة : المناظر .

(٦) مناهج الأدلة : التى يجب أن ينقل فيها حكم .

(٧) مناهج الأدلة : أن . (٨) فى الأصل : الحياة .

(٩) مناهج الأدلة : شرطاً فى وجود العالم ، وإن كان ذلك قلنا . .

(١٠) مناهج الأدلة ( ص ١٨٧ ) : شروط .

قال<sup>(١)</sup> : « وقد رام أبو حامد في كتابه المعروف « بالمقاصد » أن يعاند هذه المقدمة ، أعنى أن كل مرئى في جهة من الرأى ، بأن الإنسان ينظر<sup>(٢)</sup> ذاته في المرآة ، وليست ذاته منه في جهة ولا في غير جهة تقابله<sup>(٣)</sup> ، وذلك أنه لما كان يبصر ذاته ، وكانت ذاته لا تحل في المرآة التى في الجهة المقابلة<sup>(٤)</sup> ، فهو يبصر ذاته في غير جهة » .

قال<sup>(٥)</sup> : « وهذه مغالطة ، فإن الذى يُبصر هو خيال ذاته فقط<sup>(٦)</sup> ، والخيال هو<sup>(٧)</sup> في جهة ، إذ كان الخيال في المرآة ، والمرآة في جهة . وأما حجبتهم التى أتوا بها في إمكان رؤية ما ليس بجسم ، فإن المشهور عندهم من<sup>(٨)</sup> ذلك حجتان : إحداهما - وهى الأشهر عندهم - ما يقولونه من أن الشئ لا يخلو من أن يُرى من جهة أنه متلون<sup>(٩)</sup> ، أو من جهة أنه جسم ، أو من جهة أنه لون ، أو من جهة أنه موجود . وربما عدّدوا جهاتٍ أخر غير هذه الوجوه<sup>(١٠)</sup> ، ثم يقولون : وباطل أن يُرى من قبل أنه جسم ،<sup>(١١)</sup> إذ لو كان كذلك لما رُئى<sup>(١٢)</sup> ما

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ، في « مناهج الأدلة » ص ١٨٧ .

(٢) مناهج الأدلة : يبصر .

(٣) مناهج الأدلة : في المرآة وأن ذاته ليس منه في جهة غير جهة مقابلة .

(٤) مناهج الأدلة : وكانت ذاته ليست تحل في الجهة المقابلة .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة في « مناهج الأدلة » ص ١٨٧ .

(٦) فقط : ليست في « مناهج الأدلة » .

(٧) مناهج الأدلة : والخيال منه هو . .

(٨) مناهج الأدلة : في .

(٩) مناهج الأدلة : لا يخلو أن يُرى من جهة ما هو ملون .

(١٠) مناهج الأدلة : للموجود ، وفي نسخة : الموجودة .

(١١) في الأصل : روى .

هو غير جسم ، وباطل أن يُرى من قبل أنه ملون ، إذ لو كان كذلك لما  
رأى <sup>(١)</sup> اللون \* ، وباطل أن يُرى لمكان أنه لون ، إذ لو كان كذلك <sup>(٢)</sup>  
لما رأى <sup>(٣)</sup> الجسم . قالوا : وإذا بطلت جميع هذه الأقسام التي تُتهم في  
هذا الباب ، لم <sup>(٤)</sup> يبق أن يُرى الشيء إلا من قبل أنه / موجود <sup>(٥)</sup> . ٥٦

قال <sup>(٦)</sup> : « والمغالطة في هذا القول بيّنة ، فإن المرئي منه ما هو مرئي  
بذاته ، ومنه ما هو مرئي من قبل المرئي <sup>(٧)</sup> بذاته . وهذه <sup>(٨)</sup> هي حال  
اللون والجسم ، فإن اللون مرئي بذاته ، والجسم مرئي من قبل اللون ،  
وكذلك <sup>(٩)</sup> ما لم يكن له لون لم يُبصر ، ولو كان الشيء إنما يُرى من حيث  
هو موجود فقط ، لوجب أن تُبصر الأصوات وسائر المحسوسات  
الخمسة ، فكان يكون البصر والسمع وسائر الحواس الخمس حاسة  
واحدة ، وهذا كله <sup>(١٠)</sup> خلاف ما يُعقل ، وقد اضطر المتكلمون لمكان

(١) في الأصل : لما رأى .

(٥ - ٥) : الكلام بين النجمتين ساقط من جميع نسخ « مناهج الأدلة » ما عدا نسخة واحدة هي  
نسخة (أ) وقد أثبت الاستاذ المحقق في التعليقات . أما سائر النسخ ففيها : إذ لو كان ذلك كذلك لما رأى  
اللون .

(٢) مناهج الأدلة : ذلك .

(٣) في الأصل : رأى .

(٤) مناهج الأدلة : فلم .

(٥) مناهج الأدلة : من قبل أنه أنه موجود ، والظاهر أنه خطأ مطبعي .

(٦) بعد الكلام السابق مباشرة ، في « مناهج الأدلة » ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٧) في الأصل : المرأى .

(٨) كلمة « وهذه » مطموسة في الأصل ، وأثبتها من « مناهج الأدلة » .

(٩) مناهج الأدلة : ولذلك .

(١٠) مناهج الأدلة (ص ١٨٨) : وهذه كلها .

هذه المسألة - وما أشبهها - إلى <sup>(١)</sup> أن يسلّموا أن الألوان ممكنة أن تُسمع ، والأصوات ممكنة أن لا تُسمع <sup>(٢)</sup> ، وهذا كله خروج عن الطبع وعمّا يمكن أن يعقله الإنسان ، فإن <sup>(٣)</sup> من الظاهر أن حاسة البصر غير حاسة السمع ، وأن محسوس هذه غير محسوس تلك ، وأن آلة هذه غير آلة تلك ، وأنه ليس يمكن أن ينقلب البصر سمعاً ، كما لا يمكن <sup>(٤)</sup> أن يعود اللون صوتاً ، والذين يقولون : إن الصوت يمكن أن يُبصر في وقت <sup>(٥)</sup> ، فقد يجب أن يُسألوا ، فيقال لهم : ما هو البصر؟ فلا بد أن يقولوا : هو قوة تُدرك بها المراتب <sup>(٦)</sup> : الألوان وغيرها ، ثم يُقال لهم : ما هو السمع؟ فلا بد أن يقولوا : هو قوة تُدرك بها الأصوات ، فإذا وضعوا هذا ، قيل لهم : فهل البصر عند إدراكه الأصوات هو بصر فقط ، أو سمع فقط؟ فإذا قالوا : سمع فقط ، فقد سلّموا أنه لا يُدرك الألوان . وإن قالوا : بصر فقط ، فليس يُدرك الأصوات ، وإذا لم يكن بصرًا فقط لأنه يدرك الأصوات ، ولا سمعًا فقط لأنه يدرك الألوان ، فهو بصرٌ وسمعٌ معاً ، وعلى هذا فتكون <sup>(٧)</sup> الأشياء كلها شيئاً واحداً ، حتى المتضادات ، وهذا شئ - فيما أحسب <sup>(٨)</sup> - يسلّمه المتكلمون من أهل ملتنا ، أو يلزمهم تسليمه - يعنى هؤلاء الأشعرية .

(١) إلى : ليست في « مناهج الأدلة » .

(٢) مناهج الأدلة : والأصوات ممكنة أن تُرى .

(٣) مناهج الأدلة : .. إنسان فإنه .

(٤) مناهج الأدلة : كما ليس يمكن .

(٥) مناهج الأدلة : ممكن أن يبصر في وقتٍ ما ..

(٦) في الأصل : المراتب .

(٧) مناهج الأدلة : فستكون .

(٨) مناهج الأدلة : فيما أحسبه .

قال<sup>(١)</sup> : « وهو رأى سوفسطائي لأقوام مشهورين<sup>(٢)</sup> بالسفسطة .  
وأما الطريقة الثانية التي سلكها المتكلمون في جواز الرؤية فهي  
الطريقة التي اختارها أبو المعالي في كتابه المعروف « بالإرشاد »  
وتلخيصها<sup>(٣)</sup> : أن الحواس إنما تدرك ذوات الأشياء ، وما تنفصل به  
الموجودات بعضها من بعض ، فهي<sup>(٤)</sup> أحوال ليست بذوات ،  
فالحواس لا تدركها ، وإنما تدرك الذات ، والذات هي نفس الوجود  
المشترك لجميع الموجودات ، فإذا الحواس إنما تدرك الشيء من حيث هو  
هو / موجود<sup>(٥)</sup> . »

ص ٥٧

قلت : هذه الحجة من جنس الأولى ، لكن هذه على قول مثبتة  
الأحوال ، وتلك على رأى نفاة الأحوال ، لكن ذكرها على هذا الوجه  
فيه تناقض ، حيث جعل الأحوال لا تُرى ، بل إنما يُرى الوجود ،  
والوجود حال عند مثبتة الأحوال ، لكن مضمون ذلك أنها تدرك للحال  
المشتركة وهي الوجود ، لا لما اختصت به .

ثم قال ابن رشد<sup>(٦)</sup> : « وهذا كله في غاية الفساد . ومن أبين ما  
يظهر به فساد هذا القول أنه لو كان البصر إنما يدرك الأشياء لوجودها<sup>(٧)</sup>  
لما أمكنه أن يفرق بين الأبيض والأسود ، لأن الأشياء لا تفرق بالشيء

(١) بعد الكلام السابق مباشرة ، في « مناهج الأدلة » ص ١٨٨ .

(٢) مناهج الأدلة : لأقوام قدماء مشهورين . . .

(٣) مناهج الأدلة : بالإرشاد وهي هذه الطريقة وتلخيصها .

(٤) مناهج الأدلة : هي ، وفي نسخة : وهي .

(٥) مناهج الأدلة : من حيث هو موجود .

(٦) بعد كلامه السابق مباشرة في « مناهج الأدلة » ص ١٨٩ .

(٧) لوجودها : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

الذى تشترك فيه ، ولكان فى الجملة لا يمكن فى الحواس <sup>(١)</sup> : لا فى البصر أن يدرك فصول الألوان ، ولا فى السمع أن يدرك فصول الأصوات ، ولا فى الطعم أن يدرك فصول المطعومات ، وللزم أن يكون مدارك المحسوسات بالחס واحدًا <sup>(٢)</sup> ، فلا يكون فرق بين مدرك السمع ومدرك البصر ، وهذا كله فى غاية الخروج عما يعقله الإنسان ، وإنما تدرك الحواس ذوات الأشياء المشار إليها بتوسط إدراكها لمحسوساتها الخاصة بها ، فوجه المغالطة فى هذا هو أنه <sup>(٣)</sup> ما يُدرك ثانيًا <sup>(٤)</sup> أخذ أنه يُدرك بذاته .

قال <sup>(٥)</sup> : « ولولا النشأ على هذه الأقاويل ، وعلى التعظيم للقائلين بها ، لما أمكن أن يكون فيها شيء من الإقناع ، ولا وقع بها التصديق لأحد سليم الفطرة » .

قال <sup>(٦)</sup> : « والسبب فى مثل هذه الحيرة الواقعة فى الشريعة - حتى ألجأت القائلين بنصرتها ، فى زعمهم ، إلى مثل هذه الأقاويل المجينة ، التى هى ضحكة عند <sup>(٧)</sup> من عنى بتميز أصناف الأقاويل أدنى عناية - هو التصريح فى الشرع بما لم يأذن به الله ورسوله <sup>(٨)</sup> ، وهو التصريح بنفى

(١) مناهج الأدلة : ولا كان بالجملة يمكن فى الحواس .

(٢) مناهج الأدلة : أن تكون مدارك المحسوسات بالجنس واحدًا .

(٣) مناهج الأدلة : هو أن ..

(٤) مناهج الأدلة : ذاتيا .

(٥) بعد الكلام السابق مباشرة فى « مناهج الأدلة » ص ١٨٩ .

(٦) بعد الكلام السابق مباشرة فى « مناهج الأدلة » ص ١٨٩ - ١٩١ .

(٧) عند : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

(٨) مناهج الأدلة : بما لم يأذن الله ورسوله به .

الجسمية للجمهور . وذلك أنه من العسير أن يجتمع في اعتقاد واحد أن ههنا موجوداً ليس يجسم ، وأنه مرئي <sup>(١)</sup> بالأبصار ، لأن مدرك الأبصار هي <sup>(٢)</sup> في الأجسام أو أجسام ، وكذلك <sup>(٣)</sup> رأى قوم أن هذه الرؤية هي مزيد علم في ذلك الوقت ، وهذا لا يليق أيضاً <sup>(٤)</sup> الإفصاح به للجمهور ، فإنه <sup>(٥)</sup> لما كان العقل من الجمهور لا ينفك عن <sup>(٦)</sup> التخيل ، بل ما لا يتخيلون هو <sup>(٧)</sup> عندهم عدم ، وكان تخيل ما ليس يجسم لا يمكن ، والتصديق بوجود ما ليس بمتخيل غير ممكن عندهم،/عدل الشرع عن التصريح لهم بهذا المعنى ، ووصف لهم نفسه ظ ٥٧ سبحانه بأوصاف <sup>(٨)</sup> تقرب من قوة التخيل مثل ما <sup>(٩)</sup> وصفه به من السمع والبصر والوجه وغير ذلك ، مع تعريفهم أنه لا يجانسه شيء من الموجودات المتخيلة ولا يشبهه . ولو كان القصد تعريف الجمهور أنه ليس يجسم لما صرح لهم بشيء من ذلك <sup>(١٠)</sup> ، بل لما كان أرفع الموجودات المتخيلة هو النور ضرب المثال به ، إذ كان النور هو أشهر الموجودات عند الحس والتخيل . وبهذا النحو من التصور أمكن أن يفهموا المعاني

(١) في الأصل : مرأي .

(٢) مناهج الأدلة : لأن مدارك الحواس هي . . .

(٣) مناهج الأدلة : ولذلك .

(٤) مناهج الأدلة : وهذا أيضاً لا يليق .

(٥) مناهج الأدلة ( ص ١٩٠ ) : وإنه .

(٦) مناهج الأدلة : من .

(٧) مناهج الأدلة : هم .

(٨) مناهج الأدلة : فوصفه سبحانه لهم بأوصاف .

(٩) مناهج الأدلة : مثل مثل ما . . . ولعله خطأ مطبعي .

(١٠) مناهج الأدلة : من هذا .

الموجودات<sup>(١)</sup> في المعاد ، أعنى تلك<sup>(٢)</sup> المعاني مُمَثَّلَت<sup>(٣)</sup> لهم بأمور متخيلة محسوسة ، فإذا متى أخذ الشرع في أوصاف الله<sup>(٤)</sup> على ظاهره لم تعرض فيه هذه الشبهة ولا غيرها ، لأنه إذا قيل : إنه<sup>(٥)</sup> نور ، وإن له حجاباً من نور ، كما جاء في القرآن والسنن الثابتة ، ثم قيل : إن المؤمنين يرونه في الدار<sup>(٦)</sup> الآخرة ، كما ترى الشمس لم يعرض في هذا كله شك ولا شبهة في حق الجمهور ، ولاحق<sup>(٧)</sup> العلماء ، وذلك أنه قد تبرهن عند العلماء أن تلك الحال مزيد علم ، لكن متى صُرح به للجمهور بطلت عندهم الشريعة كلها أو كفروا<sup>(٨)</sup> المصحح لهم بها ، فمن خرج عن منهاج الشريعة<sup>(٩)</sup> في هذه الأشياء فقد ضل عن سواء السبيل . وأنت إذا تأملت الشرع وجدته ، مع أنه قد ضرب للجمهور<sup>(١٠)</sup> في هذا المعنى المثالات التي لم يمكن تصورهم إياها دونها ، فقد نبّه العلماء على تلك المعاني أنفسها التي ضرب مثالاتها للجمهور ، فيجب أن يوقف عند حد الشرع في نحو التعليم الذي خص به صنفاً صنفاً من الناس ، لئلا يختلط التعليمان<sup>(١١)</sup> كلاهما ، فتفسد الحكمة الشرعية النبوية . ولذلك قال عليه

(١) مناهج الأدلة : الموجودة .

(٢) مناهج الأدلة : أعنى أن تلك ..

(٣) مناهج الأدلة : مثلث ، والظاهر أنه خطأ مطبعي .

(٤) مناهج الأدلة : الله تبارك وتعالى ...

(٥) مناهج الأدلة : إذا قيل له إنه ..

(٦) الدار : ساقطة من « مناهج الأدلة » .

(٧) مناهج الأدلة : ولا في حق ..

(٨) مناهج الأدلة : انبطلت ( وفي نسخة : بطلت ) عندهم الشريعة أو كفروا ..

(٩) مناهج الأدلة : الشرع .

(١٠) مناهج الأدلة : الجمهور ، وهو خطأ مطبعي ..

(١١) مناهج الأدلة ( ص ١٩١ ) : وألا يختلط التعليمان ..



السلام : إنا معاشر<sup>(١)</sup> الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم ، وأن نخطبهم على قدر عقولهم<sup>(٢)</sup> ، ومن جعل الناس شرعاً واحداً في التعلم فهو كمن جعلهم شرعاً واحداً في عمل من الأعمال ، وهذا كله خلاف المحسوس والمعقول .

قال<sup>(٣)</sup> : « وقد<sup>(٤)</sup> تبين لك من هذا أن الرؤية معنى ظاهر ، وأنه ليس يعرض فيه شبهة إذا أخذ الشرع على ظاهره في حق الله تبارك وتعالى ، أعني إذا لم يُصرَّح فيه بنفي الجسمية ولا إثباتها<sup>(٥)</sup> » .

قلت : هذا الرجل قد ذكر في كتابه أن أصناف الناس أربعة : تعليق ابن تيمية على كلام ابن رشد في « مناهج الأدلة » ، وهو الحشوية ، والأشعرية ، والمعتزلة ، والباطنية : باطنية الصوفية<sup>(٦)</sup> ، ويميل إلى باطنية الفلاسفة الذين يوجبون إقرار الجمهور على الظاهر ، كما ص ٥٨ يفعل ذلك من يقول بقولهم من أهل الكلام والفقه والحديث ، ليس هو من باطنية الشيعة كالإسماعيلية<sup>(٧)</sup> ونحوهم الذين يُظهرون الإلحاد

(١) مناهج الأدلة : معشر .

(٢) روى الحديث الغزالي في « إحياء علوم الدين » ٩٦/١ وفيه : « نحن معاشر ... منازلهم ونكلمهم على قدر ... » وقال عنه العراقي في تعليقه : « والحديث : رويناه في جزء من حديث أبي بكر بن الشخير من حديث عمر أنصر منه ، وعند أبي داود من حديث عائشة : أنزلوا الناس منازلهم » .

(٣) بعد الكلام السابق مباشرة في « مناهج الأدلة » ص ١٩١ .

(٤) مناهج الأدلة : فقد .

(٥) مناهج الأدلة : ولا بإثباتها .

(٦) يقول ابن رشد في أول كتابه « مناهج الأدلة » ص ١٣٣ : « وأشهر هذه الطوائف في زماننا هذا أربعة : الطائفة التي تسمى بالأشعرية ، وهم الذين يرى أكثر الناس اليوم أنهم أهل السنة ، والتي تسمى بالمعتزلة ، والطائفة التي تسمى بالباطنية ، والطائفة التي تسمى بالحشوية » .

(٧) في الأصل : كالإسماعيلية .

ويتظاهرون بخلاف شرائع الإسلام ، وهو في نفي الصفات أسوأ حالاً من المعتزلة وأمثالهم ، بمنزلة إخوانه الفلاسفة الباطنية ، حتى أنه يجعل العلم هو العالم ، والعلم هو القدرة ، وهو مع موافقته لابن سينا على نفي الصفات ، يبين فساد طريقته التي احتج بها وخالف بها قدماء الفلاسفة ، وهو أن ما شهد به الوجود من الوجود الواجب يمتنع كونه موصوفاً لأن ذلك تركيب ، ووافق أبا حامد - مع تشنيعه عليه - على أن استدلال ابن سينا على نفي الصفات بأن وجوب الوجود مستلزم لنفي التركيب ، المستلزم لنفي الصفات - طريقة فاسدة ، واختار طريقة المعتزلة ، وهي أن ذلك تركيب ، والمركب يفترق إلى مركب ، وهي أيضاً من نمط تلك في الفساد .

وكذلك أيضاً زيف طريقهم التي استدلوا بها على نفي التجسيم : زيف طريقة ابن سينا وطرق المعتزلة والأشعرية بكلام طويل ، واعتمد هو في نفي التجسيم على إثبات النفس الناطقة ، وأنها ليست بجسم ، فيلزم أن يكون الله ليس بجسم .

ولاريب أن هذه الحجة أفسد من غيرها ، فإن الاستدلال على نفي كون النفس جسماً أضعف بكثير من نفي ذلك في الواجب ، والمنازعون له في النفس أكثر من المنازعين له في ذلك ، لكن مما يطعمه ، ويطمع أمثاله في ذلك ضعف مناظرة أبي حامد لهم في مسألة النفس ، فإن أبا حامد يبين فساد أدلتهم التي استدلوا بها على نفي كون الواجب ليس بجسم ، ويبين أنه لا حاجة لهم على ذلك ، وإنما الحجة على ذلك طريق

المعتزلة : طريقة الأعراض والحوادث . وأما في مسألة النفس فهو موافق لهم على قولهم لاعتقاده صحة طريقهم .

وابن رشد يذم أبا حامد من الوجه الذى يمدحه به علماء المسلمين ويعظمونه عليه ، ويمدحه من الوجه الذى يذمه به علماء المسلمين ، وإن كانوا قد يقولون : إنه رجع عن ذلك ، لأن أبا حامد يخالف الفلاسفة تارةً ، ويوافقهم أخرى ، فعلماء المسلمين يذمون<sup>(١)</sup> بما وافقهم فيه من الأقوال المخالفة للحق الذى بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم / الموافقة لصحيح المنقول وصريح المعقول ، كما وقع من الإنكار ظ ٥٨ عليه أشياء فى كلام رفيقه أبى الحسن المرغينانى<sup>(٢)</sup> ، وأبى نصر القشبرى<sup>(٣)</sup> ، وأبى بكر الطرشوشى<sup>(٤)</sup> ، وأبى بكر بن العربى ، وأبى

(١) فى الأصل : يذمون .

(٢) أبو الحسن برهان الدين على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى ، من أئمة فقهاء الحنفية ، كان حافظاً مفسراً محققاً من المجتهدين ، ولد سنة ٥٣٠ وتوفى سنة ٥٩٣ . انظر ترجمته فى : الفوائد البية فى تراجم الحنفية محمد عبد الحى اللكنوى ، ص ١٤١ - ١٤٤ ، ط . القاهرة ، ١٢٩٩ ؛ الجواهر المضية فى طبقات الحنفية لعبد القادر بن محمد القرشى ، ٣٨٣/١ - ٣٨٤ ، ط . حيدر آباد ، ١٣٣٢ ؛ تاج التراجيم لابن قطلوبغا ، ص ٤٢ ؛ طبقات الفقهاء لطاش كبرى زادة ، ص ١٠١ ، ط . الموصل ، ١٩٦١/١٣٨٠ ؛ الأعلام ٧٣/٥ .

(٣) أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشبرى ، واعظ صوفى ، من علماء نيسابور ، توفى سنة ٥١٤ . انظر ترجمته فى : تبين كذب المفترى ، ص ٣٠٨ - ٣١٧ ؛ البداية والنهاية ١٨٧/١٢ ، العبر ٣٣/٤ ؛ شذرات الذهب ٤٥/٤ ؛ الأعلام ١٢٠/٤ .

(٤) أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشى القهرى الأندلسى الطرطوشى ، من أئمة فقهاء المالكية ، ومن الأدباء ، ولد بطرطوشة فى شرق الأندلس حوالى سنة ٤٥١ وتوفى سنة ٥٢٠ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣٩٣/٣ - ٣٩٥ ؛ الديباج المذهب لابن فرحون ، ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ؛ نفع الطيب ٢٩٠/٢ - ٢٩٤ ، مقدمة كتابه الحوادث والبدع للمحقق الاستاذ محمد الطالبي ، ص ٥ - ٦ ، ط . الأصفهاني ، جدة ، بدون تاريخ ؛ الأعلام ٣٥٩/٧ . وانظر سيرة الغزالي للدكتور عبد الكريم عثمان رحمة ، ص ٧٥ ، ٧٨ ، ١١١ - ١٢١ ( ط . دار الفكر ، دمشق ، بدون تاريخ ) .

عبد الله المازرى<sup>(١)</sup> ، وأبى عبد الله الذكى<sup>(٢)</sup> ، ومحمود الخوارزمى<sup>(٣)</sup> ، وابن عقيل ، وأبى البيان الدمشقى<sup>(٤)</sup> ، ويوسف الدمشقى<sup>(٥)</sup> ، وابن حمدون القرطبى<sup>(٦)</sup> القاضى ، وأبى الفرج بن الجوزى ، وأبى محمد المقدسى<sup>(٧)</sup> ، وأبى عمرو بن الصلاح ، وغير واحد من علماء المسلمين وشيوخهم .

(١) أبو عبد الله محمد بن على بن عمر التيمى المازرى ، محدث ومن فقهاء المالكية ، ينسب إلى مازر بجزيرة صقلية ، ولد سنة ٤٥٣ وتوفى سنة ٥٣٦ ، وله كتاب « الكشف والإنباء فى الرد على الإحياء للغزالي » . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٤/١٣٣ ؛ الديباج المذهب لابن فرحون ، ص ٢٧٩ - ٢٨١ ؛ شذرات الذهب ٤/١١٤ ؛ العبر ٤/١٠٠ - ١٠١ ؛ الأعلام ٧/١٦٤ . وانظر سيرة الغزالي ص ٧٢ - ٧٣ ، ٧٩ - ٨١ ، ١٠٩ - ١١٠ ، ١١٢ - ١٢١ .

(٢) لم أعرف من هو .

(٣) أبو القاسم جاز الله محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمى الزمخشري ، من أئمة متأخرى المعتزلة ، ومن علماء اللغة والتفسير ، وهو صاحب « الكشف » فى التفسير . ( ولد سنة ٤٧٦ وتوفى سنة ٥٣٨ . انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٤/٢٥٤ - ٢٦٠ ؛ لسان الميزان ٦/٤ ؛ شذرات الذهب ٤/١١٨ - ١٢١ ؛ العبر ٤/١٠٦ ؛ الأعلام ٨/٥٥ .

(٤) هو أبو البيان نبا بن محمد بن محفوظ القرشى ، المعروف بابن الحوراني ، شيخ الطائفة البيانية من المتصوفة بدمشق كان شافعى المذهب ، سلفى العقيدة ، له مؤلفات وشعر كثير ، توفى سنة ٥١١ . انظر ترجمته فى : طبقات الشافعية ٧/٣١٨ - ٣٢٠ ؛ شذرات الذهب ٤/١٦٠ ؛ العبر ٤/١٤٤ - ١٤٥ ؛ البداية والنهاية ١٢/٢٣٥ ؛ الأعلام ٨/٣٢٠ .

(٥) لم أعرف من هو .

(٦) لم أعرف من هو ، ولكن ذكر ابن تيمية من العلماء الذين نقدوا الغزالي فى كتاب « الصفدية » ص ٢١١ ابن حمد بن القرطبى ، وذكر اسمه كاملا بعد ذلك فى نفس الكتاب ( ص ٢٥٠ ) وهو أبو عبد الله محمد بن حمد بن حمد بن محمد بن عقيل ، فلقبه نفس العالم المذكور هنا . ولم أجد ترجمة لابن حمد بن القرطبى ، وقد أطلت البحث عنه ، حتى وجدت فى كتاب شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف ١/١٤٢ ( ط . السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٩ ) ما يلى : قاضى الجماعة بقرطبة أبو جعفر حمد بن محمد بن على القرطبى كان من أعلام الأئمة الفضلاء ، أخذ عن والده وغيره ، توفى سنة ٥٤٨ ، فلقبه هو والد العالم الذى ذكره ابن تيمية .

(٧) أبو محمد تقي الدين عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن سرور المقدسى الجاعلى الدمشقى الحنبلى ، العلامة المحدث ، ولد سنة ٥٤١ وتوفى سنة ٦٠٠ . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٤/٣٤٥ - ٣٤٦ ؛ العبر ٤/٣١٣ ؛ معجم المؤلفين ٥/٢٧٥ - ٢٧٦ ؛ الأعلام ٤/١٦٠ .

والمتفلسفة ، الذين يوافقون ما ذكره من أقوالهم ، يذمونهم لما اعتصم به من دين الإسلام ووافقهم من الكتاب والسنة ، كما يفعل ذلك ابن رشد الحفيد هذا ، وابن الطفيل صاحب « رسالة حي بن يقظان » وابن سبعين ، وابن هود<sup>(١)</sup> ، وأمثالهم .

وهؤلاء وأمثالهم يعظمون ما وافق فيه الفلاسفة ، كما يفعل ذلك صاحب « خلع النعلين<sup>(٢)</sup> » وابن عربى صاحب « الفصوص » ، وأمثالهم ممن يأخذ المعانى الفلسفية يخرجها فى قوالب المكاشفات والمحاطبات الصوفية ، ويقتدى فى ذلك بما وجدته من ذلك فى كلام أبى حامد ونحوه .

وأما عوام هؤلاء فيعظمون الألفاظ الهائلة مثل : لفظ الملك ، والمملوك ، والجبروت ، وأمثال ذلك مما يجدونه فى كلام هؤلاء ، وهم لا يدرون هل أراد المتكلم بذلك ما أراده الله ورسوله ، أم أراد بذلك ما أراده الملاحدة كابن سينا وأمثاله .

(١) أبو على الحسن بن على بن يوسف بن هود الجذامى المرسى ، فيلسوف متصوف من بيت مجد . والده هو عضد الدولة نائب السلطنة فى مرسية ، وهو أخو المتوكل على الله ملك الأندلس . وقد درس ابن هود الطب والفلسفة ، وكان - كما ذكر الذهبي - أحد الكبار فى التصوف على طريق الوحدة ، وقد صحب ابن سبعين . ولد ابن هود فى مرسية سنة ٦٣٣ وتوفى سنة ٦٩٧ أو سنة ٦٩٩ ، وكان يقرئ اليهود كتاب « دلالة الحائرين » لموسى بن ميمون . قال الذهبي : قال شيخنا عماد الدين الواسطي : قلت له : أريد أن تسلكنى . فقال : من أى الطرق : الموسوية أو العيسوية أو المحمدية ؟ وقال ابن أبى حجلة : ابن هود شيخ اليهود . . . كان له فى السلوك مسلك عجيب ومذهب غريب ، لا يبالي بما انتحل ، ولا يفرق بين الملل والنحل . انظر ترجمته فى : شذرات الذهب ٤٤٦/٥ - ٤٤٧ ؛ فوات الوفيات ٢٤٩/١ - ٢٥١ ؛ الأعلام ٢٢١/٢ .

(٢) وهو ابن قسى ، وسبقت ترجمته فى هذا الكتاب ، ج١ ، ص ١٦٣ .

والمقصود هنا أن ابن رشد هذا مع اعتقاده أقوال الفلاسفة الباطنية - لا سيما الفلاسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم الذين لهم التصانيف المعروفة في الفلسفة - ومع أن قول ابن رشد هذا في الشرائع من جنس قول ابن سينا وأمثاله من الملاحدة ، من أنها أمثال مضروبة لتفهم العامة ما يتخلون في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ، وأن الحق الصريح الذي يصلح لأهل العلم ، فإنما هو أقوال هؤلاء الفلاسفة ، وهذه عند التحقيق منهاها التعطيل المحض ، وإثبات وجود مطلق لا حقيقة له في الخارج غير وجود الممكنات ، وهو الذي انتهى إليه أهل الوحدة القائلون بالحلول والاتحاد ، كابن سبعين وأمثاله ممن حقق هذه الفلسفة ومشوا على طريقة هؤلاء المتفلسفة الباطنية من متكلم ومتصوف ، / ومن أخذ بما يوافق ذلك من كلام أبي حامد وأمثاله ، وزعموا أنهم يجمعون بين الشريعة الإلهية والفلسفة اليونانية ، كما زعم ذلك أصحاب رسائل إخوان الصفا<sup>(١)</sup> وأمثالهم من هؤلاء الملاحدة .

وابن رشد هذا ، مع خبرته بكلام هؤلاء وموافقته لهم ، يقول : إن جميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله والملائكة في السماء ، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك ، وقرر ذلك بطريق عقلية من جنس تقرير ابن كُلاب والحرث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي<sup>(٢)</sup> ، والأشعري ،

(١) تكلم ابن تيمية في كتابه « منهاج السنة » عن رسائل إخوان الصفا وعن مؤلفيها . انظر : منهاج السنة ( بتحقيق ) ٣٧٠/٢ - ٣٧١ ( ط . العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٤/١٣٨٤ ) وانظر تعليقاتي في الصفحتين وما نقلته من تعليق مستجى زاده وعلقت عليه ٣٧١/٢ ت ٣ .

(٢) سبقت ترجمته في هذا الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٤٦ .

والقاضي أبي بكر ، وأبي الحسن التيمي<sup>(١)</sup> ، وابن الزاغوني<sup>(٢)</sup> ،  
وأمثالهم ممن يقول : إن الله فوق العرش وليس يحسم .

وقال هؤلاء المتفلسفة كما يقوله هؤلاء المتكلمون الصفاتية : إن إثبات  
العلو لله لا يوجب إثبات الجسمية ، بل ولا إثبات المكان ، وبناء ذلك  
على أن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقى للسطح  
الظاهر من الجسم المحوى ، وهذا قول أرسطو وأتباعه ، فهؤلاء يقولون :  
مكان الإنسان هو باطن الهواء المحيط به ، وكل سطح باطن من الأفلاك  
فهو مكان للسطوح الظاهرة مما يلاقيه .

ومعلوم أنه ليس وراء الأجسام سطح جسم باطن يحوى شيئاً ، فلا  
مكان هناك على اصطلاحهم ، إذ لو كان هناك محوى لسطح الجسم  
لكان الحاوي جسماً ، وإذا كان كذلك فالموجود هنالك لا يكون في  
مكان ولا يكون جسماً ، ولهذا قال<sup>(٣)</sup> : « فَإِذَا [ إِنْ ] »<sup>(٤)</sup> قام البرهان  
على وجود موجود في هذه الجهة فواجب أن يكون غير جسم ، فالذى  
يتمتع وجوده هناك<sup>(٥)</sup> هو وجود جسم ، لا وجود ما ليس يحسم<sup>(٦)</sup> .

(١) أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التيمي ، من فقهاء الحنابلة ، ولد سنة ٣١٧ وتوفى  
سنة ٣٧١ . انظر ترجمته في : طبقات الحنابلة ١٣٩/٢ ؛ المنتظم لابن الجوزى ١١٠/٧ ؛ الأعلام  
١٣٩/٤ .

(٢) سبقت ترجمته ج ١ ، ص ٣٢٤ .

(٣) أى ابن رشد ، وهو كلامه الذى سبق وروده من قبل فى ص ٢١٥ = ص ١٧٧ من كتاب  
« مناهج الأدلة » .

(٤) إن : ساقطة من الأصل ، وجاءت فى النص الذى سبق وروده وفى « مناهج الأدلة » .

(٥) فى النص السابق : هنالك .

(٦) فى النص السابق : .. وجوده هناك هو عكس ماظنه القوم وهو موجود هو جسم ، لا موجود

ليس يحسم .

فقرر إمكان ذلك كما قرر إثباته ، كما ذكره من أنه لابد من نسبة بينه وبين العالم المحسوس .

والذى يمكن منازعوه من الفلاسفة أن يقولوا له : لا يمكن أن يوجد هناك شئ : لا جسم ولا غيره ، أما الجسم فلما ذكره ، وأما غيره فلأنه يكون مشاراً إليه بأنه هناك ، وما أشير إليه فهو جسم .

وهذا كما يقوله المعتزلة للكلابية وقدماء الأشعرية ومن وافقهم من أهل الحديث كالتيمييين<sup>(١)</sup> وأمثالهم وأتباعهم ، فيقول ابن رشد لهم ما تقوله الكلابية للمعتزلة ، وهو أن وجود موجود ليس هو وراء أجسام / العالم ولا داخل فيها ، إما أن يكون ممكناً وإما أن لا يكون ، فإن لم يكن ممكناً بطل قولكم ، وإن كان ممكناً فوجود موجود هو وراء أجسام العالم وليس بجسم أولى بالجواز ، لأننا إذا عرضنا على العقل وجود موجود قائم بنفسه ، لا فى العالم ولا خارجاً عنه ، ولا يُشار إليه ، وعرضنا عليه وجود موجود يُشار إليه فوق العالم ليس بجسم ، كان إنكار العقل للأول

ص ٥٩

(١) عرف بالتيمى أكثر من واحد من أصحاب أحمد منهم : عبد العزيز بن الحارث أبو الحسن التيمى ( وتكلمت عليه قبل قليل ) ، وحفيده أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التيمى ، المتوفى سنة ٤٨٨ ، وهو أشهر التيميين ( انظر ترجمته فى : المنهج الأحمد للعليمى ١٦٤/٢ - ١٧٠ ط . المدن ، القاهرة ١٣٨٣/١٩٦٣ ، طبقات الحنابلة ٢/٢٥٠ - ٢٥١ ، الذيل ١/٧٧ - ٨٥ ، المتظلم ٨٨/٩ - ٨٩ ) ، وأبو الفرج عبد الوهاب بن عبد العزيز ( والد أبي محمد ) المتوفى سنة ٤٢٥ ( انظر ترجمته فى : طبقات الحنابلة ٢/١٨٢ ، المتظلم ٨١/٨ ) ، وأبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز ( أخو عبد الوهاب ) المتوفى سنة ٤١٠ ( انظر ترجمته فى : طبقات الحنابلة ٢/١٧٩ ، المتظلم ٧/٢٩٥ ؛ مزكين ٢/٢١٨ - ٢١٩ ) . قال ابن أبي يعل فى ترجمة رزق الله بن عبد الوهاب : « أحد الحنابلة المشهورين فى الحنبلية ، هو وأبوه وعمه وجده » فلعل ابن تيمية قصد الإشارة إليهم .



أعظم من إنكاره للثاني ، فإن كان الأول مقبولاً وجب قبول الثاني ، وإن كان الثاني مردوداً وجب رد الأول ، فلا يمكن منازعو هؤلاء أن يبطلوا قولهم مع إثباتهم لموجود قائم بنفسه ، لا داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه .

وما ذكره ابن رشد من أن : هذه الصفة - صفة العلو - لم يزل أهل الشريعة في أول الأمر يثبتونها لله تعالى حتى نفتها المعتزلة ، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية <sup>(١)</sup> - كلام صحيح ، وهو يبين خطأ من يقول : إن النزاع في ذلك ليس إلا مع الكرامية والحنبلية ، وكلامه هذا أصح مما زعمه ابن سينا حيث ادّعى <sup>(٢)</sup> أن السنن الإلهية منعت الناس عن شهرة القضايا التي سماها « الوهميات » مثل أن : كل موجود فلا بد أن يُشار إليه ، فإن تلك السنن ليست إلا سنن المعتزلة والرافضة والإسماعيلية <sup>(٣)</sup> ومن وافقهم من أهل البدع ، ليست سنن الأنبياء والمرسلين ، صلوات الله عليهم أجمعين .

وما نقله ابن رشد عن هذه الأمة فصحيح ، وهذا مما يرجح أن نقله لأقوال الفلاسفة أصح من نقل ابن سينا . لكن التحقيق أن الفلاسفة في هذه المسألة على قولين ، وكذلك في مسألة ما يقوم بذاته من الأفعال وغيرها من الأمور ، للفلاسفة في ذلك قولان .

(١) وهو الكلام الذي سبق إيرادها في ص ٢١٢ - ٢١٣ وهو الموجود في « مناهج الأدلة » ص

(٢) في الأصل : ادعا .

(٣) في الأصل : والاسمعية .

والرازي إذا قال : « اتفق الفلاسفة » فإنما عنده ما في كتب ابن سينا وذويه . وكذلك الفلاسفة الذين يرد عليهم أبو حامد إنما هم هؤلاء .

ولاريب أن مسائل الإلهيات والنبوات ليس لأرسطو وأتباعه فيها كلام طائل . أما النبوات فلا يُعرف له فيها كلام ، وأما الإلهيات فكلامه فيها قليل جداً . وأما عامة كلام الرجل [ فهو ] في الطبيعيات<sup>(١)</sup> والرياضيات ، ولهم كلام في الروحانيات من جنس كلام السحرة والمشركين . وأما كلامهم في واجب الوجود بنفسه ، فكلام قليل جداً مع ما فيه من الخطأ ، وهم لا يسمونه واجب الوجود ، ولا يقسمون الوجود إلى واجب وممكن ، وإنما فعل هذا ابن سينا وأتباعه ، ولكن يسمونه المحرك الأول / والعلة الأولى ، كما قد بسطت أقوالهم في موضع آخر . ص ٦٠

وعلم ما بعد الطبيعة عندهم هو العلم الناظر في الوجود ولواحقه ، وتلك أمور كلية عامة مطلقة تتناول الواجب وغيره . وبعض كلامهم في ذلك خطأ وبعضه صواب ، وغالبه تقسيم لأجناس الجواهر والأعراض ، ولهذا كانوا نوعين : نوعاً نظَّارين مقسمين للكلّيات ، ونوعاً متألّهين بالعبادة والزهد على أصولهم ، أو جامعين بين الأمرين ، كالسهروردي المقتول ، وأتباع ابن سبعين ، وغيرهم .

(١) في الأصل : وأما عامة كلام الرجل في الطبيعيات ... الخ ، وزدت « فهو » ليستقيم الكلام .

وأما كلامهم في نفس العلة الأولى فقليل جداً ، ولهذا كانوا على قولين : منهم من يثبت موجوداً واجباً مباحيناً للأفلاك ، ومنهم من ينكر ذلك . وحجج<sup>(١)</sup> مثبتي ذلك على نفاته منهم حجج ضعيفة ، وقدمائهم كأرسطو كانوا يستدلون بأنه لا بد للحركة من محرك لا يتحرك ، وهذا لا دليل عليه ، بل الدليل يطله .

وابن سينا سلك طريقته المعروفة ، وهو الاستدلال بالوجود على الواجب ، ثم دعواه أن الواجب لا يجوز أن يتعدد ولا تكون له صفة ، وهذه أيضاً طريقه ضعيفة ، ولعلها أضعف من طريقة أولئك ، أو نحوها ، أو قريب منها .

وإذا كان كلام قدمائهم في العلم بالله تعالى قليلاً كثيراً الخطأ ، فإنما كثر كلام متأخريهم لما صاروا من أهل الملل ، ودخلوا في دين المسلمين واليهود والنصارى ، وسمعوا ما أخبرت به الأنبياء من أسماء الله وصفاته وملائكته وغير ذلك ، فأجبوا أن يستخرجوا من أصول سلفهم ومن كلامهم ما يكون فيه موافقة لما جاءت به الأنبياء لما رأوا في ذلك من الحق العظيم الذي لا يمكن جحده ، والذي هو أشرف المعارف وأعلاها ، فصار كل منهم يتكلم بحسب اجتهاده ، فالفارابي لون ، وابن سينا لون ، وأبو البركات صاحب «المعتبر» لون ، وابن رشد الحفيد لون ، والسهروردي المقتول لون ، وغير هؤلاء ألوان آخر .

وهم في هواهم بحسب ما يتييسر<sup>(٢)</sup> لهم من النظر في كلام أهل

(١) في الأصل : وحجة ، وما أثبتناه يستقيم به الكلام

(٢) في الأصل : يتيسر ، وهو تحريف .

الملل . فمن نظر في كلام المعتزلة والشيعة ، كابن سينا وأمثاله ، فكلامه لون ، ومن خالط أهل السنة وعلماء الحديث ، كأبي البركات وابن رشد فكلامه لون آخر أقرب إلى صريح المعقول وصحيح المنقول من كلام ابن سينا .

لكن قد يخفى ذلك على من يمعن النظر ، ويظن أن قول ابن سينا ٦٠ ظ أقرب إلى المعقول ، كما يظن أن كلام المعتزلة / والشيعة أقرب إلى المعقول من كلام الأشعرية والكرامية وغيرهم من أهل الكلام ، ومن نظار أهل السنة والجماعة . ومن المعلوم - بعد كمال النظر واستيفائه - أن كل من كان إلى السنة وإلى طريقة الأنبياء أقرب - كان كلامه في الإلهيات بالطرق العقلية أصح ، كما أن كلامه بالطرق النقلية أصح ، لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاوض ، لا تتناقض وتتعارض .

وما ذكره ابن رشد في اسم المكان يتوجه عند من يسلم له مذهب أرسطو ، وأن المكان هو السطح الداخِلِ الحاوي المماس للسطح الخارج المحوى . ومعلوم أن من الناس من يقول : إن للناس في المكان أقوالاً آخر ، منهم من يقول : إن المكان هو الجسم الذى يتمكن غيره عليه ، ومنهم من يقول : إن المكان هو ما كان تحت غيره وإن لم يكن ذلك متمكناً عليه ، ومنهم من يزعم أن المكان هو الخلاء وهو أبعاد .

والتزاع في هذا الباب نوعان : أحدهما معنوى ، كمن يدعى وجود مكان هو جوهر قائم بنفسه ليس هو الجسم ، وأكثر العقلاء ينكرون ذلك .

والثاني نزاع لفظي ، وهو من يقول : المكان ما يحيط بغيره ، ويقول آخر : ما يكون غيره عليه ، أو ما يتمكن عليه .

ولا ريب أن لفظ « المكان » يُقال على هذا وهذا ، ومن هنا نشأ تنازع أهل الإثبات : هل يقال : إن الله تعالى في مكان أم لا ؟ وهذا كتنازعهم في الجهة والحيز ، لكن قد يُقرُّ بلفظ « الجهة » من لا يقرُّ بلفظ « الحيز » أو « المكان » ، وربما أقرُّ بلفظ « الحيز » أو « المكان » من لا يقرُّ بالآخر . وسبب ذلك إما اتباع ما ورد ، أو اعتقاد أن في أحد اللفظين من المعنى المردود ما ليس في الآخر .

وحقيقة الأمر في المعنى أن يُنظر إلى المقصود ، فمن اعتقد أن المكان لا يكون إلا ما يفتقر إليه المتمكن ، سواء كان محيطاً به ، أو كان تحته ، فمعلوم أن الله سبحانه ليس في مكان بهذا الاعتبار ، ومن اعتقد أن العرش هو المكان ، وأن الله فوقه ، مع غناه عنه ، فلا ريب أنه في مكان بهذا الاعتبار .

فما يجب نفيه بلاريب افتقار الله تعالى إلى ما سواه ، فإنه سبحانه غنى عن ما سواه ، وكل شيء فقير إليه ، فلا يجوز أن يُوصف بصفة تتضمن افتقاره إلى ما سواه . وأما إثبات النسب والإضافات بينه وبين خلقه ، فهذا متفق عليه بين أهل الأرض ، وأما علوه على العالم ومباينته للمخلوقات ، فمتفق عليه بين الأنبياء والمرسلين ، وسلف الأمة وأئمتها ، وبين هؤلاء الفلاسفة / كما ذكر ذلك عنهم ، ولكن آخرون من الفلاسفة ص ٦١ ينزعون في ذلك .

## (فصل)

فهذا ونحوه بعض كلام رؤوس أهل الكلام والفلسفة في هذا الباب ، يبين خطأ من جعل التزاع في ذلك مع الكرامية والحنبلية ، ويبين أن أكثر طوائف العقلاء يقولون بالعلو ، وبامتناع وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه . وأما كلام من نقل مذهب السلف والأئمة فأكثر من أن يمكن سطره .

مذهب السلف  
والأئمة في العلو والمباينة

قال الشيخ أبو نصر السَّجَرِي<sup>(١)</sup> في كتاب « الإبانة » له : « فأئمتنا كسفيان الثوري ، ومالك ، وسفيان بن عيينة . وحمّاد بن سلمة ، وحمّاد بن زيد ، وعبد الله بن المبارك ، وفضيل بن عياض ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش ، وأن علمه بكل مكان ، وأنه يُرى يوم القيامة بالأبصار فوق العرش ، وأنه يتزل إلى سماء الدنيا ، وأنه يغضب ويرضى ، ويتكلم بما شاء فمن خالف شيئا من ذلك فهو منهم برئ وهم منه براء » .

كلام أبي نصر  
السجزي في كتاب  
« الإبانة »

وأبو نصر هذا كان مقيماً بمكة في أثناء المائة الخامسة .

وقال قبله الشيخ أبو عمر الطلمنكي المالكي ، أحد أئمة وقته بالأندلس ، في كتاب « الوصول إلى معرفة الأصول<sup>(٢)</sup> » قال : « وأجمع

كلام أبي عمر  
الطلمنكي في « الوصول  
إلى معرفة الأصول »

(١) سبقت ترجمته في هذا الكتاب ج ١ ، ص ٢٦٦ . وانظر ترجمته أيضا في : شذرات الذهب ٢٧١/٣ - ٢٧٢ ؛ المعبر ٢٠٦/٣ - ٢٠٧ ؛ تاج التراجم لابن قطلوبغا ، ص ٣٩ ؛ الجواهر المضية ٣٣٨/١ ؛ معجم المؤلفين ٢٣٩/٦ ؛ الأعلام ٣٤٩/٤ .

(٢) سبقت ترجمته في هذا الكتاب ٢٤٧/١ ، والكلام على كتابه ٣٥/٢ .

المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [سورة الحديد : ٤] ، ونحو ذلك من القرآن : أن ذلك علمه ، وأن الله فوق السموات بذاته ، مستوٍ على عرشه كيف شاء .

وقال أيضا : « قال أهل السنة في قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] أن الاستواء من الله على عرشه المجيد على الحقيقة لا على المجاز . »

وقال الشيخ نصر المقدسي الشافعي المشهور في كتاب « الحجّة »<sup>(١)</sup> له : « إن قال قائل : قد ذكرت ما يجب على أهل الإسلام من اتباع كتاب الله وسنة رسوله ، وما أجمع عليه الأئمة والعلماء ، والأخذ بما عليه أهل السنة والجماعة ، فاذكر مذهبهم وما أجمعوا عليه من اعتقادهم ، وما يلزمنا من المصير إليه من إجماعهم . فالجواب : أن الذي أدركتُ عليه أهل العلم ومن لقيتهم وأخذت عنهم ، ومن بلغني قوله من غيرهم ... » فذكر جمل اعتقاد أهل السنة وفيه : « أن الله مستوٍ على عرشه بائن من خلقه ، كما قال في كتابه : ﴿ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [سورة الطلاق : ١٢] . ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [سورة الجن : ٢٨] . »

(١) في الأصل أبو نصر المقدسي ، وهو خطأ . وهو أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم بن داود النابلسي المقدسي . شيخ الشافعية في عصره بالشام ، ولد سنة ٣٧٧ وتوفي سنة ٤٩٠ . من كتبه « الحجّة على تارك الحجّة » . وسبق أن ذكرت في الجزء الثاني من هذا الكتاب ٩٤/٢ كتاب أبي القاسم اسماعيل بن محمد بن الفضل التيمسي الأصبهاني الشافعي وهو « الحجّة على تارك الحجّة » . انظر ترجمة نصر المقدسي في : طبقات الشافعية ٣٥١/٥ - ٣٥٣ ؛ شذرات الذهب ٣/٣٩٥ - ٣٩٦ ؛ العبر ٣/٣٢٩ ؛ النجوم الزاهرة ١٦٠/٥ ؛ الأعلام ٣٣٦/٨ - ٣٣٧ .

كلام أبي نعيم  
الأصبهاني في  
« عقيدته »

وقال قبله الحافظ أبو نعيم <sup>(١)</sup> الأصبهاني المشهور ، صاحب التصانيف المشهورة ، « كحلية الأولياء » وغيرها في عقيدته المشهورة عنه :  
ظ ٦١ « طريقتنا طريقة المتبعين/ للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة ، فما اعتقدوه اعتقدناه . فما اعتقدوه أن الأحاديث التي تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العرش واستواء الله عليه يقولون بها ويشبثونها ، ومن غير تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه ، وأن الله بائن عن خلقه ، والخلق بائون منه ، لا يحل فيهم ، ولا يمتزج بهم ، وهو مستوٍ على عرشه في سماواته ، من دون أرضه » .

كلام أبي أحمد  
الكرخي في « عقيدته »

وقال الشيخ أبو أحمد الكرخي ، الإمام المشهور في أثناء المائة الرابعة <sup>(٢)</sup> ، في العقيدة التي ذكر أنها اعتقاد أهل السنة والجماعة ، وهي العقيدة التي كتبها للخليفة القادر بالله <sup>(٣)</sup> ، وقرأها على الناس ، وجمع الناس عليها ، وأقرتها طوائف أهل السنة ، وكان قد استتاب من خرج عن السنة من المعتزلة والرافضة ونحوهم ، سنة ثلاث عشرة وأربعمائة . وكان حينئذ قد تحرك ولاية الأمور لإظهار السنة لما كان الحاكم المصري وأمثاله من أئمة الملاحدة قد انتشر أمرهم ، وكان أهل ابن سينا وأمثالهم

(١) سبقت ترجمته ٢٤١/١

(٢) لم أعرف من هو .

(٣) في الأصل : التي كتبها الخليفة القادر بالله ، ولعل الصواب ما أثبتته . والخليفة العباسي القادر بالله هو أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المعتذر بن المعتضد ، ولد سنة ٣٣٦ وولى الخلافة سنة ٣٨١ وتوفي سنة ٤٢٢ ، مكث خليفة - كما يقول ابن كثير - : ٥ إحدى وأربعين سنة وثلاثة أشهر . . . وكان على طريقة السلف في الاعتقاد ، وله في ذلك مصنفات كانت تقرأ على الناس . . . وانظر ترجمته في : البداية والنهاية ٣٠٨/١١ - ٣٠٩ ، ٣١/١٢ ، الكامل لابن الأثير ١٤٣/٩ - ١٤٤ ، تاريخ بغداد ٣٧/٤ - ٣٨ ، الأعلام ٩١/١ - ٩٢ .



من أهل دعوتهم ، وأظهر السلطان محمود بن سُبُكتكين<sup>(١)</sup> لعنة أهل البدع على المناير ، وأظهر السنة ، وتناظر عنده ابن الهيصم وابن فورك في مسألة العلو ، فرأى قوة كلام ابن الهيصم ، فرجّح ذلك ، ويقال إنه قال لابن فورك : فلو أردت تصف المعدوم كيف كنت تصفه بأكثر من هذا ؟ أو قال : فرّق لى بين هذا الرب الذى تصفه وبين المعدوم ؟ وأن ابن فورك كتب إلى أبى اسحاق الإسفرايينى<sup>(٢)</sup> يطلب الجواب عن ذلك ، فلم يكن الجواب إلا أنه لو كان فوق العرش للزم أن يكون جسماً . ومن الناس من يقول : إن السلطان لما ظهر له فساد قول ابن فورك سقاه السم حتى قتله ، وتناظر عنده فقهاء الحديث ، من أصحاب الشافعى وغيرهم ، وفقهاء الرأى ، فرأى قوة مذهب أهل الحديث فرجّحه ، وغزا المشركين بالهند ، وهذه العقيدة مشهورة ، وفيها : « كان ربنا وحده ولا شيء معه ، ولا مكان يحويه ، فخلق كل شيء بقدرته ، وخلق العرش ، لا حاجته إليه ، فاستوى عليه استواء استقرار ، كيف شاء وأراد ، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق ، وهو يدبر السموات والأرض ويدبر ما فيها ، ومن في البر والبحر ، لا مدبر غيره ، ولا

(١) السلطان أبو القاسم محمود بن سبكتكين الغزنوى ، فاتح الهند ، امتدت سلطته في عهد الخليفة القادر بالله العباسى من أقاصى الهند إلى نيسابور . ولد سنة ٣٦١ وتوفى سنة ٤٢١ . انظر ترجمته في : البداية والنهاية ٢٩/١٢ - ٣١ ، وفيه : « وكان على مذهب الكرامية في الاعتقاد ، وكان من جملة من يحالسه منهم محمد بن الهيصم ( فى الأصل : الهيصم ) ، وقد جرى بينه وبين أبى بكر بن فورك مناظرات بين يدى السلطان محمود فى مسألة العرش ، ذكرها ابن الهيصم فى مصنف له ، قال السلطان محمود لى قول ابن الهيصم ، ونقم على ابن فورك كلامه ، وأمر بطرده وإخراجه ، لموافقته لرأى الجهمية » . وانظر أيضا : الكامل لابن الأثير ١٣٨/٩ - ١٣٩ ، وفيات الأعيان ٢٦٢/٤ - ٢٦٩ ، الأعلام ٤٨ - ٤٧/٨ .

(٢) أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايينى ، سبقت ترجمته ، ج ١ ، ص ٨٥ .

حافظ سواه ، يرزقهم ، ويمرضهم ، ويعافهم ، ويميتهم ، والخلق كلهم عاجزون : الملائكة ، والنبيون ، والمرسلون ، وسائر الخلق أجمعين ، وهو القادر بقدره ، والعالم بعلم أزل غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ، والبصير ببصر ، تعرف صفتها من نفسه ، لا يبلغ / ص ٦٢  
 كنهها أحد من خلقه ، متكلم بكلام يخرج منه ، لا بآلة مخلوقة كآلة المخلوقين ، لا يُوصف إلا بما وصف به نفسه ، أو وصفه به نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكل صفة وصف بها نفسه ، أو وصفه بها نبيه ، فهي صفة حقيقة ، لا صفة مجاز .

وقال أبو عمر بن عبد البر<sup>(١)</sup> في كتاب « التمهيد في شرح الموطأ » لما تكلم على حديث النزول ، قال<sup>(٢)</sup> : « هذا حديث ثابت من جهة النقل ، صحيح الإسناد ، لا يختلف أهل الحديث في صحته<sup>(٣)</sup> ... وهو منقول<sup>(٤)</sup> من طرق سوى هذه من أخبار العدول<sup>(٥)</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup> ... وفيه دليل على أن الله<sup>(٧)</sup> في السماء على

كلام ابن عبد البر  
في كتاب « التمهيد »

(١) سبقت ترجمة ابن عبد البر ، ج ١ ، ص ٢٤٦ ، ت ٥ .

(٢) في كتابه « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » ج ٧ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ . تحقيق الأستاذ عبد الله بن الصديق ، ط . مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب ، ١٩٧٩/١٣٩٩ .

(٣) بعد كلمة « صحته » وردت العبارات التالية التي اختصرها ابن تيمية : « .. رواه أكثر الرواة عن مالك هكذا ، كما رواه يحيى ، ومن رواة الموطأ من يرويه عن مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر لا يذكر أبا سلمة ... » .

(٤) التمهيد : وهو حديث منقول ..

(٥) التمهيد : .. من طرق متواترة ، ووجوه كثيرة من أخبار العدول .

(٦) بعد عبارة « النبي صلى الله عليه وسلم » وردت عبارات استغرقت سبعة أسطر (ص ١٢٨ - ١٢٩) لم يوردها ابن تيمية .

(٧) التمهيد : الله عز وجل .

(٨) التمهيد : من فوق .

العرش ، فوق<sup>(٨)</sup> سبع سموات ، كما قالت الجماعة ، وهو من حجبتهم على المعتزلة في قولهم : إن الله بكل مكان<sup>(١)</sup> .

قال<sup>(٢)</sup> : « والدليل على صحة قول أهل الحق قوله تعالى . . .<sup>(٣)</sup> » وذكر عدة آيات<sup>(٤)</sup> إلى أن قال :<sup>(٥)</sup> « وهذا أشهر وأعرف عند العامة والخاصة<sup>(٦)</sup> من أن يحتاج إلى<sup>(٧)</sup> أكثر من حكايته . لأنه اضطرار لم يوقفهم<sup>(٨)</sup> عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم . »

وقال أبو عمر أيضا<sup>(٩)</sup> : « أجمع علماء<sup>(١٠)</sup> الصحابة والتابعين الذين حُمل عنهم التأويل<sup>(١١)</sup> ، قالوا في تأويل قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ

مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [سورة المجادلة : ٧]<sup>(١٢)</sup> : هو على العرش ، وعلمه في كل مكان ، وما خالفهم في ذلك أحد يُحتج بقوله . »

(١) التمهيد : إن الله عز وجل في كل في مكان وليس على العرش .

(٢) بعد الكلام السابق مباشرة : ص ١٢٩ .

(٣) التمهيد : والدليل على صحة ما قالوه أهل الحق في ذلك قول الله عز وجل . . الخ .

(٤) انظر ص ١٢٩ - ١٣٤ .

(٥) التمهيد : ص ١٣٤ .

(٦) التمهيد : عند الخاصة والعامة .

(٧) التمهيد : من أن يحتاج فيه إلى . .

(٨) التمهيد : لم يؤنهم .

(٩) التمهيد ١٣٨/٧ - ١٣٩ .

(١٠) التمهيد : لأن علماء . .

(١١) التمهيد : الذين حملت عنهم التأويل في القرآن . .

(١٢) التمهيد : قالوا في تأويل هذه الآية (وجاءت الآية قبل هذه العبارات) .

وقال أيضا<sup>(١)</sup> : « أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة ، والإيمان بها ، وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يَكَيِّفُون شيئاً من ذلك ، ولا يجدون<sup>(٢)</sup> فيه صفة محصورة . وأما أهل البدع : الجهمية<sup>(٣)</sup> ، والمعتزلة كلها ، والخوارج ، فكلهم ينكرها ، ولا يحمل منها شيئاً<sup>(٤)</sup> على الحقيقة ، ويزعم أن من أقرَّ بها مشبه ، وهم عند من أقرَّ بها<sup>(٥)</sup> نافون للمعبود ، بلاشون<sup>(٦)</sup> ، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله ، وهم أئمة الجماعة . »

قال الشيخ العارف معمر بن أحمد الأصماني ، أحد شيوخ الصوفية في أواخر المائة الرابعة<sup>(٧)</sup> : « أحببت أن أوصي أصحابي بوصية من السنة ، وموعظة من الحكمة ، وأجمع ما كان عليه أهل الحديث والأثر<sup>(٨)</sup> ، وأهل المعرفة والتصوف ، من المتقدمين والمتأخرين . » قال

كلام معمر بن أحمد الأصماني في وصيته .

(١) التمهيد ١٤٥/٧ .

(٢) التمهيد : ولا يجدون .

(٣) التمهيد : والجهمية .

(٤) التمهيد : شيئاً منها ..

(٥) التمهيد : من أثبتها .

(٦) بلاشون : كذا بالأصل ، وكتب في هامش الأصل أمامها : « أى يقولون : لاشىء . »

ولست هذه الكلمة في نسخة « التمهيد » التي أقابل عليها هذه النصوص .

(٧) أبو منصور معمر بن أحمد بن محمد بن زياد الأصماني ، شيخ الصوفية في زمانه بأصفهان

توفي سنة ٤١٨ هـ . انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢/٢١١ ؛ سزكين ٥٠٥/٢ - ٥٠٦ . وقد أورد

ابن تيمية هذه الوصية في الفتوى الحموية الكبرى ( مجموع فتاوى الرياض ٦١/٥ ) وسأقابل كلامه هنا

عليها بإذن الله .

(٨) في الفتوى الحموية : ... والأثر بلا كيف ( وكذا جاءت في طبعة الشيخ محمد حامد الفقى في

مجموعة مع التدمرية وألفية العراقي . ص ١٢٣ ) ، وهذه الزيادة مقحمة على الأرجح ، وليس هذا

مكانها ، وستأتى بعد قليل .

فيها : « وأن الله استوى على عرشه بلا كيف ، ولا تشبيه ، ولا تأويل ، والاستواء معقول ، والكيف فيه مجهول ، / وأنه عز وجل مستوٍ على عرشه ، بائن من خلقه ، والخلق منه بائون ، بلا حلول ، ولا مازجة ، ولا اختلاط ، ولا ملاصقة ، لأنه الفرد البائن من الخلق ، الواحد ، الغنى عن الخلق ، وأن الله <sup>(١)</sup> سميع بصير ، علم خبير ، يتكلم ، ويرضى ويسخط ، ويضحك ويعجب ، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً ، ويتزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء فيقول : هل من داع فاستجب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ حتى يطلع الفجر » .

قال : « ونزول الرب إلى السماء بلا كيف ولا تشبيه ولا تأويل ، فمن أنكر النزول وتأول فهو مبتدعٌ ضال <sup>(٢)</sup> » .

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم : « سألت أبي وأبا زرعة عن كلام ابن أبي حاتم <sup>٦٢</sup> مذاهب أهل السنة - يعنى في أصول الدين - وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار فقالوا : أدركنا العلماء في جميع الأمصار : حجازاً ، وعراقاً ، ومصرأً ، وشامأً ، ويمناً ، فكان من مذاهبهم أن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته » .

إلى أن قال : « وأن الله على عرشه ، بائن من خلقه ، كما وصف نفسه في كتابه ، وعلى لسان رسوله ، بلا كيف ، أحاط بكل شيء علماً » .

(١) في طبعي الفتوى الحموية : وأن الله عز وجل .

(٢) في طبعي الفتوى الحموية : « ... ضال ، وسائر الصفوة من العارفين على هذا » .

كلام أبي محمد  
المقدسي

وقال الشيخ أبو محمد المقدسي : « إن الله وصف نفسه بالعلو في السماء ، ووصفه بذلك رسوله خاتم الأنبياء ، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة والأتقياء ، والأئمة من الفقهاء ، فتواترت الأخبار بذلك ، على وجه حصل به اليقين ، وجمع الله عليه قلوب المسلمين ، وجعله مغروراً في طباع الخلق أجمعين ، فتراهم عند نزول الكرب يلحظون السماء بأعينهم ، ويرفعون نحوها للدعاء أيديهم ، ويتنظرون مجيء الفرج من ربهم ، وينطقون بذلك بالسنتهم ، ولا ينكر ذلك إلا مبتدع ، غالي في بدعته ، أو مفتون بتقليده وأتباعه على ضلالته . »

قال : « وأنا ذاكر في هذا الجزء بعض ما بلغني في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وصحابته ، والأئمة المقتدين بسنته ، على وجه يحصل القطع واليقين بصحة ذلك عنهم ، ونعلم تواتر الرواية بوجوه منهم ، ليزداد من وقف عليه من المؤمنين إيماناً ، وننبه من خفي ذلك عليه حتى يصير كالمشاهد له عياناً . »

وقال أبو عبد الله القرطبي المالكي<sup>(١)</sup> لَمَّا ذكر اختلاف الناس في تفسير « الاستواء » . قال : « وأظهر الأقوال / ما تظاهرت عليه الآي والأخبار ، والفضلاء الأخيار : أن الله على عرشه ، كما أخبر في كتابه ، وعلى لسان نبيه ، بلا كيف ، بائن من جميع خلقه . هذا مذهب السلف الصالح فيما نقل عنهم الثقات . »

كلام أبي عبد الله  
القرطبي في شرح معنى  
الاستواء . ص ٦٣

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي ، من كبار المفسرين ، مؤلف « الجامع لأحكام القرآن » في التفسير ، وكتاب « التذكار في أفضل الأذكار » وقد طبع ، توفي سنة ٦٧١ . انظر ترجمته في : مقدمة تفسير القرطبي ١/ و - ز ؛ طبقات المفسرين للسيوطي ، ص ٢٨ - ٨٩ ، ط . ليدن ، ١٨٣٩ ؛ الديباج المذهب ، ص ٣١٧ - ٣١٩ ، الأعلام ٢١٧/٦ - ٢١٨ .

وقال أيضا في كتابه الكبير في التفسير لما تكلم على آية الاستواء ، قال (١) : « هذه مسألة الاستواء ، وللعلماء فيها كلام وأجزاء (٢) ، وقد بينا أقوال العلماء فيها في « شرح الأسماء الحسنى » (٣) ، وذكرنا فيها أربعة (٤) عشر قولاً . وذكر قول النفاة من المتكلمين ، فقال : وأنهم يقولون : « إذا وجب (٥) تنزيه الرب عن الحيز (٦) ، فن ضرورة ذلك ولو احقه له تنزيه الرب عن الجهة (٧) ، فليس بجهة فوق عندهم ، لأنه يلزم من ذلك عندهم متى اختص بجهة أن يكون في مكان وحيز (٨) ، ويلزم على المكان والحيز الحركة والسكون ، ويلزم من ذلك التغير والحدوث (٩) » .

وذكر قول هؤلاء المتكلمين ، وقال : « قد كان السلف الأول لا يقولون (١٠) بنى الجهة ولا ينطقون بذلك ، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى ، كما نطق كتابه وأخبرت رسله ، ولم ينكر أحد من السلف

(١) في تفسيره « الجامع لأحكام القرآن » في تفسير قوله تعالى : ( ... ثم استوى على العرش ... ) [الأعراف : ٥٤] ٢١٩/٧ ( ط . دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٨٠/١٩٦٠ ) .

(٢) تفسير القرطبي : وإجراء .

(٣) تفسير القرطبي : .. فيها في « الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العلى » .

(٤) تفسير القرطبي : .. فيها هناك أربعة ..

(٥) تفسير القرطبي : « أربعة عشر قولاً ، والأكثر من المتقدمين والمتأخرين أنه إذا وجب ...

(٦) تفسير القرطبي : تنزيه الباري سبحانه عن الجهة والتحيز .

(٧) تفسير القرطبي : ولو احقه اللازمة عليه عند عامة العلماء المتقدمين ، وقادتهم المتأخرين ، تنزيهه تبارك وتعالى عن الجهة .

(٨) تفسير القرطبي : أو حيز .

(٩) تفسير القرطبي : .. والسكون للمتحيز ، والتغير والحدوث .

(١٠) تفسير القرطبي : .. والحدوث . هذا قول المتكلمين ، وقد كان السلف الأول رضى الله عنهم

الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ، وإنما جهلوا<sup>(١)</sup> كيفية الاستواء .

وأما كلام السلف أنفسهم فأكثر من أن يمكن حصره . قال أبو بكر النقاش صاحب التفسير والرسالة<sup>(٢)</sup> : « حدثنا أبو العباس السراج قال : سمعت قتبية بن سعيد يقول : هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة : نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه ، كما قال : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] . »

وروى أبو بكر الحلال<sup>(٣)</sup> في كتاب « السنة » « أنبأ أبو بكر المروزي ، ثنا محمد بن الصباح النيسابوري ، ثنا سليمان بن داود ، أبو داود الحفاف ، قال : قال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، قال الله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] : إجماع أهل العلم أنه فوق العرش ، ويعلم كل شيء في أسفل الأرضين السابعة ، وفي قعور البحار . وفي رواية : « وفي رؤوس الآجام وبطون الأودية ، وفي كل موضع ، كما يعلم علم ما في السموات السبع ، وما دون العرش ، أحاط بكل شيء علما ، فلا تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس ، إلا قد عرف ذلك كله ، وأحصاه ، ولا يعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره » .

(١) تفسير القرطبي : حقيقة ، وخص العرش بذلك لأنه أعظم مخلوقاته ، وإنما جهلوا . .  
(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون النقاش ، مفسر وعالم بالقرآن ، من كتبه « شفاء الصدور » في التفسير ، ولد سنة ٢٦٦ وتوفي سنة ٣٥١ . انظر ترجمته في : وفیات الأعيان ٤٢٥/٣ - ٤٢٦ ، ميزان الاعتدال ٥٢٠/٣ ، تاريخ بغداد ٢٠١/٢ - ٢٠٥ ، الأعلام ٣١١/٦ - ٣١٢ .

(٣) سبقت ترجمة أبي بكر الحلال ، ج ١ ، ص ٦٦ .

كلام أبي بكر  
النقاش .

كلام أبي بكر  
الحلال في كتاب  
« السنة » .



كلام عبد الله بن  
أحمد وابن أبي حاتم .

ظ ٦٣

وروى عبد الله بن أحمد في كتاب « السنة » وعبد الرحمن بن أبي حاتم/ في كتاب « الرد على الجهمية » عن سعيد بن عامر الضبعي إمام أهل البصرة علماً ودينياً ، من طبقة شيوخ الشافعي وأحمد وإسحق ، أنه ذكر عنده الجهمية ، فقال : « هم شر قولا من اليهود والنصارى ، قد اجتمع اليهود والنصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله فوق العرش وقالوا هم : ليس عليه شيء » .

وروي أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي ، الإمام المشهور ، وهو من هذه الطبقة قال : « أصحاب جهم يريدون أن يقولوا : إن الله لم يكلم موسى ، ويريدون أن يقولوا : ليس في السماء شيء ، وأن الله ليس على العرش ، أرى أن يُستأبوا ، فإن تابوا وإلا قتلوا » .

وروى عبد الله بن أحمد عن عباد بن العوام الواسطي ، من تلك الطبقة ، قال : « كلمت بشر المريسي وأصحابه فرأيت آخر كلامهم ينتهي إلى أن يقولوا : ليس في السماء شيء » .

وروي عن علي بن عاصم ، شيخ البخاري وغيره ، قال : « ناظرت جهميا فتبين من كلامه أنه <sup>(١)</sup> لا يرى أن في السماء رباً » .

وروى عبد الله بن أحمد ، عن سليمان بن حرب ، قال : « سمعت حماد بن زيد ، وذكر هؤلاء الجهمية فقال : إنما يحاولون أن يقولوا : ليس في السماء شيء » .

وروى عبد الله وغيره عن أبيه أحمد بن حنبل : ثنا شريح بن

(١) في الأصل : أن .

النعمان ، سمعت عبد الله بن نافع الصائغ ، سمعت مالك بن أنس يقول : الله في السماء وعلمه في كل مكان . وروى هذا الكلام مالك مكي<sup>(١)</sup> خطيب قرطبة فيما جمعه من تفسير مالك نفسه ، وكل هذه الأسانيد صحيحة .

وروى أبو بكر البيهقي بإسناد صحيح عن الأوزاعي قال<sup>(٢)</sup> : « كنا نحن<sup>(٣)</sup> والتابعون متوافرون نقول : إن الله تعالى<sup>(٤)</sup> فوق عرشه ، وثؤمن بما وردت به السنة من صفاته »<sup>(٥)</sup> .

كلام أبي بكر  
البيهقي في « الأسماء  
والصفات » .

فقد ذكر الأوزاعي ، وهو أحد الأئمة في عصر تابعي التابعين ، الذي كان فيه<sup>(٦)</sup> مالك وابن الماجشون وابن أبي ذئب ونحوهم ، أئمة أهل الحجاز ، والليث بن سعد ونحوه أئمة أهل مصر ، والثوري وابن أبي ليلى وأبو حنيفة ونحوهم ، أئمة أهل الكوفة ، وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ونحوهما ، أئمة أهل البصرة ، وهؤلاء ونحوهم أئمة الإسلام شرقاً وغرباً في ذلك الزمن . وقد حكى الأوزاعي عن شهرة القول بذلك في زمن التابعين ، وهم أيضاً متطابقون على ما كان عليه التابعون ، كما ذكرنا قول مالك وحماد بن زيد وغيرهما .

(١) مالك مكي : كذا في الأصل ، ولعل الصواب : عن مالك مكي . . ولم أعرف من هو .  
(٢) قال البيهقي في كتابه « الأسماء والصفات » ص ٤٠٧ - ٤٠٨ : « أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال أخبرني أبو عبد الله محمد بن علي الجوهري ببغداد ، ثنا إبراهيم بن الهيثم ، ثنا محمد بن كثير المصيصي ، قال سمعت الأوزاعي يقول : . . .  
(٣) نحن : ليست في « الأسماء والصفات » .  
(٤) الأسماء والصفات : تعالى ذكره .  
(٥) الأسماء والصفات : من صفاته جل وعلا .  
(٦) في الأصل : . . . الذين كان فيه .

كلام أبي حنيفة في  
كتاب «الفقه الأكبر»

وقال أبو حنيفة في كتاب «الفقه الأكبر» المعروف المشهور عند أصحابه ، الذي رواه بالإسناد عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله/البلخي : قال <sup>(١)</sup> : « قال أبو حنيفة عمن قال <sup>(٢)</sup> : لا أعرف ربِّي في السماء أم <sup>(٣)</sup> في الأرض [فقال] : قد كفر <sup>(٤)</sup> لأن الله يقول : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه : ٥] ، وعرشه فوق سبع سماوات . قال أبو مطيع <sup>(٥)</sup> : قلت : فإن قال : إنه على العرش ولكنه يقول : لا أدري <sup>(٦)</sup> العرش في السماء أم في الأرض؟ قال : هو كافر ، لأنه أنكر أن يكون في السماء ، لأنه تعالى <sup>(٧)</sup> في أعلى عليين ، وأنه يدعى من أعلى <sup>(٨)</sup> لا من أسفل » .

وفي لفظ : قال : « سألت أبا حنيفة عمن قال : لا أعرف ربِّي في السماء أو في الأرض . قال : قد كفر لأن الله يقول : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه : ٥] ، وعرشه فوق سبع سماوات » .

(١) في «شرح الفقه الأكبر» لملا على القاري الحنفي ، ص ١٠٣ - ١٠٤ ، ط . دار الكتب العربية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٢٧ .

(٢) شرح الفقه الأكبر : ثم قال : ومنه ما روى عن أبي مطيع البلخي رحمه الله ، أنه سأل أبا حنيفة رحمه الله عمن قال . . .

(٣) شرح الفقه الأكبر : في السماء هو أم .

(٤) في الأصل : في الأرض فقد كفر ، والتصويب من «شرح الفقه الأكبر» .

(٥) عبارة «قال أبو مطيع» ليست في «شرح الفقه الأكبر» .

(٦) شرح الفقه الأكبر : ولكن لا أدري .

(٧) شرح الفقه الأكبر : . . هو كافر ، لأنه أنكر كونه في السماء ، فن أنكر أنه في السماء فقد كفر ، لأن الله تعالى . . .

(٨) في الأصل : وأنه يدعى من أعلا . وفي «شرح الفقه الأكبر» : وهو يدعى من أعلى .

قال : « فإنه يقول : على العرش استوى ، ولكنه لا يدري العرش في الأرض أم في السماء . قال : إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر » .

وروى عبد الله بن أحمد وغيره بأسانيد صحيحة عن عبد الله بن المبارك أنه قيل له : بماذا نعرف ربنا ؟ قال : بأنه فوق سماواته على عرشه ، بائن من خلقه . ولا نقول كما يقول الجهمية بأنه ههنا في الأرض » .

كلام عبد الله بن المبارك الذي رواه عنه البخاري .

ومن ذكر هذا عن ابن المبارك البخاري في كتاب « خلق أفعال العباد » (١) .

وهكذا قال الإمام أحمد وغيره .

وقال محمد بن إسحاق بن خزيمة - الملقب بإمام الأئمة - : « من لم يقل بأن الله فوق سماواته ، وأنه على عرشه بائن من خلقه وجب أن يُستتاب ، فإن تاب والإضرِبَتْ عنقه ، ثم أُلْقِيَ على مزبلة لثلا يتأذى بنتن ريحه أهل القبلة ولا أهل الذمة » وهذا معروف عنه ، رواه الحاكم في « تاريخ نيسابور » ، وأبو عثمان النيسابوري في رسالته المشهورة .

كلام ربيعة بن أبي عبد الرحمن .

وروى الخليل بإسناد كلهم ثقات عن سفيان بن عيينة ، قال : « سُئِلَ ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن قوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [سورة طه : ٥] ، قال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، ومن الله الرسالة ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا التصديق » . وهذا

(١) عبارات ابن المبارك كما جاءت في « خلق أفعال العباد » ص ١٢٠ (ط) . مجموعة عقائد السلف : « وقال ابن المبارك : لا نقول كما قالت الجهمية : إنه في الأرض ها هنا ، بل على العرش استوى . وقيل له : كيف نعرف ربنا ؟ قال : فوق سماواته على عرشه » .

الكلام مروى عن مالك بن أنس صاحب ربيعة من وجوه متعددة ،  
 يقول فى بعضها : الاستواء معلوم ، وفى بعضها : غير مجهول ، وفى  
 بعضها : استواؤه غير مجهول ، فيثبت العلم بالاستواء ، وينفى العلم  
 بالكيفية .

وروى ابن أبى حاتم ، عن هشام بن عبيد الله الرازى أنه حبس  
 رجلا فى التجهيم فتاب ، فجىء به إلى هشام ليمتحنه ، فقال له : أتشهد  
 أن الله على عرشه بائن من خلقه ؟ قال : لا أدرى ما بائن من خلقه .  
 قال : ردهه إلى الحبس فإنه لم يتب بعد .

وروى أيضا عن عبد الله بن أبى جعفر الرازى أنه جعل يضرب قرابة  
 له / بالنعل على رأسه يرى رأى جهم ، ويقول : لا حتى يقول :  
 الرحمن على العرش استوى ، بائن من خلقه .

وعن جرير بن عبد الحميد الرازى أنه قال : كلام الجهمية أوله  
 غسل وآخره سم ، وإنما يحاولون أن يقولوا : ليس فى السماء إله .  
 وجميع الطوائف تنكر هذا ، إلا من تلقى ذلك عن الجهمية ،  
 كالمعتزلة ونحوهم من الفلاسفة ، فأما العامة من جميع الأمم فلا يسترب  
 اثنان فى أن فطرهم مقرة بأن الله فوق العالم ، وأنهم إذا قيل لهم : لا هو  
 داخل العالم ولا خارجه ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا ينزل منه شيء ، ولا  
 يقرب إليه شيء ، ولا يقرب هو من شيء ، ولا يحجب العباد عنه  
 شيء ، ولا ترفع إليه الأيدي ، ولا تتوجه القلوب إليه طالبة له فى  
 العلو ، فإن فطرهم تنكر ذلك ، وإذا أنكروا هذا فى هذه القضية (١)

(١) فى الأصل : القصة ، وهو تحريف .

المعينة التي هي المطلوب ، فإنكارهم لذلك في القضايا المطلقة العامة التي تتناول هذا وغيره أبلغ وأبلغ . وأما خواص الأمم فمن المعلوم أن قول النفاة لم يُنقل عن نبي من الأنبياء ، بل جميع المنقول عن الأنبياء موافق لقول أهل الإثبات ، وكذلك خيار هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يُنقل عنهم إلا ما يوافق قول أهل الإثبات .

وأول من ظهر عنه قول النفاة هو الجعد بن درهم ، والجهم بن صفوان . وكانا في أوائل المائة الثانية فقتلها المسلمون ، وأما سائر أئمة المسلمين ، مثل مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم ، فالكتب مملوءة بالنقل عنهم لما يوافق قول أهل الإثبات .

وكذلك شيوخ أهل الدين ، مثل الفضيل بن عياض ، وبشر الحافي ، وأحمد بن أبي الخوارى ، وسهل بن عبد الله التستري ، وعمرو بن عثمان المكي ، والحارث المحاسبي ، ومحمد بن حنيفة الشيرازي ، وغير هؤلاء .

وكتب أهل الآثار مملوءة بالنقل عن السلف والأئمة لما يوافق قول أهل الإثبات ، ولم يُنقل عن أحد منهم حرفٌ واحدٌ صحيح يوافق قول النفاة . فإذا كان سلف الأئمة وأئمتها وأفضل قرونها متفقين على قول أهل الإثبات ، فكيف يُقال : ليس هذا إلا قول الكرامية والحنبلية ؟

ومن المعلوم أن ظهور قول أهل الإثبات قبل زمن أحمد بن حنبل ص ٦٥ كان أعظم من ظهوره في هذا الزمان ، / فكيف يُضاف ذلك إلى أتباعه ؟

وأيضاً فعبد الله بن سعيد بن كُلاب ، والحارث المحاسبي ، وأبو العباس القلانسي ، وأبو الحسن بن مهدي الطبري ، وعامة قدماء الأشعرية يقولون : إن الله بذاته فوق العرش ، ويردون على النفاة غاية الرد ، وكلامهم في ذلك كثير مذكور في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا التنبيه على بطلان ما يعارض به النفاة من الحجج العقلية . وأما النفي فلم يكن يُعرف إلا عن الجهمية كالمعتزلة ونحوهم ، ومن وافقهم من الفلاسفة . وإلا فالمنقول عن أكثر الفلاسفة هو قول أهل الإثبات ، كما نقله ابن رشد الحفيد عنهم ، وهو من أعظم الناس انتصاراً لهم ، وسلوكاً لطريقتهم ، لا سيما لأرسطو وأتباعه ، مع أنه يميل إلى القول بقدوم العالم أيضاً .

الوجه [ الثاني ] <sup>(١)</sup> من أجوبة قوله : « لو كان بديها لامتنع اتفاق الجمع العظيم على إنكاره ، وهم ما سوى الحنابلة والكرامية <sup>(٢)</sup> » .  
هو أن يُقال : لم يطبق على ذلك إلا من أخذه بعضهم عن بعض ، كما أخذ النصارى دينهم بعضهم عن بعض ، وكذلك اليهود والرافضة وغيرهم .

فأما أهل الفطر التي لم تُغيّر فلا ينكرون هذا العلم ، وإذا كان كذلك فأهل المذاهب الموروثة لا يمتنع إطباقهم على جحد العلوم البديهيّة ، فإنه

(١) في الأصل : الوجه ، وبعدها بياض بمقدار كلمة ، وبدأ الوجه الأول من وجوه الرد على عبارة الرازي التالية فيما سبق في هذا الجزء ص ١١٣ .

(٢) وهي عبارة الرازي في كتابه « الأربعين في أصول الدين » ص ١٠٦ وأوردها الأرموي في مختصره « لباب الأربعين » ص ٣٤ وسبق ورودها في هذا الجزء ، ص ١١٣ حيث بدأ الرد عليها ، كما سبق ورودها في أول هذا الجزء ، ص ٩ .

ما من طائفة من طوائف الضلال - وإن كثرت - إلا وهى مجتمعة على جحد بعض العلوم الضرورية .

الوجه [ الثالث ] <sup>(١)</sup> : أن يُقال : ما من طائفة من طوائف الكلام والفلسفة إلا وجمهور الناس يقولون : إنهم جحدوا العلوم الضرورية .

فالقائلون بأن الممكن قد يترجح أحد طرفيه بلا مرجح من القادر أو غيره ، يقول جمهور العقلاء : إنهم جحدوا العلوم الضرورية <sup>(٢)</sup> .

والقائلون بأن الأجسام لا تبقى والأعراض لا تبقى ، يقول جمهور الناس : إنهم جحدوا العلوم الضرورية .

والقائلون بأن الأصوات المتعاقبة تكون قديمة أزلية الأعيان باقية ، وأن الأصوات المسموعة من الآدميين هى قديمة ، يقول جمهور العقلاء : إنهم خالفوا العلم الضرورى .

والقائلون بأن الكلام هو معنى واحد : هو الأمر بكل ما أمر به ، والخبر عن كل ما أخبر به ، وأنه إن عُبِّرَ عنه بالعربية كان هو القرآن ، وإن عُبِّرَ عنه / بالعبرية كان هو التوراة ، يقول جمهور العقلاء إنهم جحدوا العلم الضرورى .

والقائلون بأن العالم هو العلم والمعلوم ، والعاقل هو العقل والمعقول ، والعاشق هو العشق والمعشوق ، واللذة هى الملتذ ، والعلم هو القدرة ، والقدرة هى الإرادة ، يقول جمهور العقلاء : إنهم خالفوا العلوم الضرورية .

(١) فى الأصل : الوجه ، وبعد ما يياض بمقدار كلمة .

(٢) فى الأصل : الضرورة ، وهو تحريف .



والقائلون بأن الوجود الواجب وجود مطلق بشرط الإطلاق أو لا بشرط ، يقول جمهور العقلاء : إنهم خالفوا العلوم الضرورية .  
والقائلون بأن النفس لا تدرك إلا الكلّيات دون الجزئيات <sup>(١)</sup> ، يقول جمهور العقلاء : إنهم خالفوا العلم الضروري .

والقائلون بأن كل موجود يجوز أن تتعلق به الإدراكات الخمسة ، وأن الصوت يُرى ، والطعم يُسمع ، واللون يُشم ، يقول جمهور العقلاء : إنهم خالفوا العلم الضروري .

والقائلون بأنه يُحدث إرادة لا في محل ، أو يُحدث فناء لا في محل ، يقول جمهور العقلاء : إن فساد قولهم هذا معلوم بالضرورة .  
والقائلون بأن الإرادة تحدث في الإنسان من غير سبب يوجب حدوثها ، مما يقول جمهور العقلاء : إن فساد قولهم معلوم بالضرورة .  
والقائلون بأنه حيّ عليم قدير ، من غير حياة ولا علم ولا قدرة ، مما يقول جمهور العقلاء : إن فساد قولهم معلوم بالضرورة .

والقائلون بأن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على عليّ بالخلافة نصّاً جليّاً أشاعه بين المسلمين ، فكتموه ولم يظهروه ، يقول جمهور العقلاء : إن قولهم معلوم الفساد بالضرورة .

والقائلون بأن للأمة إماماً معصوماً عمره ستان - أو ثلاث أو أربع - دخل السرداب من أكثر من أربعائة سنة ، أو أن عليّاً لم يميت ،

(١) في الأصل : الجزئيات .

وأمثال ذلك ، يقول جمهور الناس : إن قولهم معلوم الفساد بالضرورة . وكذلك قول القائلين بأن الأعراض لا تبقى زمانين ، مما يقول جمهور العقلاء : إن فساده معلوم بالضرورة .

وكذلك من يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمى المنافقين مؤمنين ، ويجعل إيمانهم كإيمان المؤمنين غير المنافقين ، وهم مع ذلك مخلّدون في النار ، مما يعلم جمهور المسلمين فساده بالاضطرار من دين الإسلام .

وكذلك القائلون بأن القرآن / العزيز زيد فيه زيادات ، ونقص منه أشياء ، مما يعلم بالضرورة امتناعه في العادة . ص ٦٦

وقول النصارى : إن الكلمة اتحدت بالمسيح ، وإنها ليست هي الآب الجامع للأقانم ، وهي مع ذلك الربّ الذى يخلق ويرزق ، وهي جوهر ، والجوهر عندهم واحد ليس إلا الآب ، مما يقول الناس : إنه معلوم الفساد بالضرورة .

ومثل هذا إذا تتبعناه كثير .

فوجود الأقوال التى يقول جمهور الناس : إنها معلومة الفساد بالضرورة في قول طوائف كثيرة من الناس أكثر من أن تستوعب ، فكيف يُقال : لا يجوز إطباق الجمع الكثير على [إنكار] ما علم بالبديهة <sup>(١)</sup> ؟

(١) زدت كلمة « إنكار » ليستقيم الكلام ، وعبرة الرازى السابقة : لو كان بديها لامتنع إطباق الجمع العظيم على إنكاره ..

ولكن إذا قيل : ما الفرق بين هذا وبين ما لا يمكن التواطؤ<sup>(١)</sup> عليه من إثبات منفٍ أو نفي ثابت ، كما في خبر أهل التواتر ؟

كان الجواب : أن الفِطْرَ التي لم تتواطأ يمتنع اتفاقها على جحد ما يُعلم بالبديهة ، فأما مع المواطأة فلا يمتنع اتفاق خلق كثير على الكذب ، الذى يعلمون كلهم أنه كذب ، وإن تضمن من جحد الحسيات والضروريات وإثبات نقيضها ما شاء الله . وأما فى المذاهب فقد يجتمع على جحد الضروريات جمع كثير ، إذا كان هناك شبهة أو هوى ، فيكون عامتهم لم يفهموا ما قاله خاصتهم ، مثل التعبير عن هذا المسألة بنفى الجهة والحيز والمكان ، فيظن عامتهم أن مرادهم تنزيه الله تعالى عن أن يكون محصوراً فى خلقه ، أو مفتقراً إلى مخلوق ، فيوافقون على هذا المعنى الصحيح ، ظانين أنه مفهوم تلك العبارة ، فأما إذا فهموا هم<sup>(٢)</sup> حقيقة قولهم ، وهو أنه ما فوق السموات رب ، ولا وراء العالم شئ موجود ، فهذا لا يوافقهم عليه - بعد فهمه - أحد بفطرته ، وإنما يوافقهم عليه من قامت عنده شبهة من شبه النفاة ، لا سيما إن كان له هوى وغرض .

وإذا كان المتفقون على هذا النفي - بعد فهمه - إنما قالوه لما قامت عندهم من حجج النفاة ، أمكن غلطهم فى ذلك وخطوهم<sup>(٣)</sup> ، واتفاقهم على جحد ما يخالف ذلك ، وإن كان معلوماً بالضرورة ، كما

(١) فى الأصل : التواطى .

(٢) فى الأصل : فهمهم .

(٣) فى الأصل : وخطاهم .

وقع مثل ذلك في عامة فرق أهل الضلال ، ومع هذا فلا يكاد يوجد منهم من يرجع إلى فطرته بلا هوى ، إلا وفطرته تنكر إثبات موجود لا مباين / ولا محايث ، لكن يقهر فطرته بالشبهة أو العادة أو التقليد ، كما يقهر النصراني فطرته إذا أنكرت أن يكون الله هو المسيح بن مريم .  
 وعامة هؤلاء إذا أصابت أحداً منهم ضرورة تلجئه إلى دعاء الله وجد في قلبه معنى يطلب العلو ، لا يلتفت بمنة ولا يسرة ، ففطرته وضرورته تقر بالعلو ، وينكر وجود موجود لا محايث ولا مباين ، وعقيدته التي اعتقدها تقليداً أو عادةً أو شبهةً تناقض فطرته وضرورته .

الوجه الرابع

الوجه [ الرابع ] <sup>(١)</sup> : أن يُقال : هذا معارض بما هو أبلغ منه ، فإن الجموع الكثيرة يقولون : إنهم يجدون في أنفسهم عند الضرورة معنى يطلب العلو في توجه قلوبهم إلى الله ودعائه ، وأنه يمتنع في عقولهم وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، وأن هذا معلوم لهم بالضرورة ، فإن امتنع اتفاق الجمع العظيم على مخالفة البديهة ، فتجب الحجة المثبتة ، فيبطل نقيضها ، وإن لم تمتنع بطلت حجة النفاة ، فيثبت بطلانها على التقديرين .

### ( فصل )

وأما الوجه الثاني <sup>(٢)</sup> فقولهُ : إن مسمى الإنسان المشترك بين الأشخاص ممتنع أن يكون له قدر معنى وحيز معنى ، وما أوردوه من أن

الوجه الثاني من كلام الرازي في الأربعين .

(١) في الأصل : الوجه ، وبعدها بياض بمقدار كلمة .

(٢) أي من الوجوه التي ذكرها الرازي في كتابه « الأربعين في أصول الدين » في رده على حجة القائلين بالجهة ، وهذا الوجه سبق ورودُه في أول هذا الجزء ، ص ٩ وهو موجود في « لباب الأربعين » ظ ٣٤ .

هذا لا وجود له إلا في العقل ، وأن النزاع في الموجودات الخارجية .<sup>(١)</sup>  
 وجوابه : بأن الغرض تعقل أمر لا يُثبت العقل له جهة ولا قدراً ، وهذا يمنع<sup>(٢)</sup> كون تلك المقدمة بديهية<sup>(٣)</sup> .

الرد عليه من وجوه

فجوابه من وجوه :

أحدها : أن المثبتين إنما ادَّعوا أنه لا يوجد في الخارج موجودان إلا ولا بد أن يكون أحدهما محايثاً للآخر أو مبيناً له ، وأما ما في النفس من العلوم الكلية فلم ينفوه ، ومن المعلوم أنه لا يلزم من كون العلوم الكلية ثابتة في النفس إمكان ثبوتها في الخارج ، وإذا لم يلزم ذلك لم يلزم إمكان وجود موجود في الخارج لا محايث للآخر ولا مبين له .  
 وأما قوله : المقصود أنه ممكن تعقل أمر لا يُثبت له العقل جهة ولا قدراً<sup>(٤)</sup> .

فيُقال : بتقدير صحة ذلك ، هذا يفيد إمكان تعقل ثبوته في النفس ، لا يفيد إمكان تعلقه في الخارج ، فمورد النزاع لا دليل عليه ، وما أثبتته ليس مورد النزاع .

الوجه الثاني : أن يُقال : هذه المعاني الكلية هي كلية باعتبار الوجه الثاني مطابقتها / لمفرداتها ، كما يطابق اللفظ العام لأفراده . وأما هي في نفسها ص ٦٧

(١) في الأصل : الخارجة ، وسبق ورود هذه الكلمة من قبل في ص ٩ ، كما أثبتنا هنا .

(٢) في الأصل : يمنع ، والتصويب من النص السابق ، ص ٩ .

(٣) هذا تلخيص لكلام الرازي السابق في أول هذا الجزء ، ص ٩ ، وهو الموجود في « لباب » ص

٣٤ - ظ ٣٤ .

(٤) وهو تلخيص لكلامه السابق وروده في أول هذا الجزء ، ص ٩ ، وهو الموجود في « لباب

الأربعين » ظ ٣٤ .

فأعراض معينة ، كلٌّ منها عرض معين قائم في نفس معينة ، كما يقوم اللفظ المعين بالفهم المعين ، والخط المعين بالورق المعين ، فالخط يطابق اللفظ ، واللفظ يطابق المعنى الذهني ، والمعنى يطابق الموجود الخارجي ، وكل من تلك الثلاثة قد يُقال له : عام ، وكلّي ، ومطلق ، باعتبار شموله للأعيان الموجودة في الخارج ، وأما هو في نفسه فشيء معين مشخص .

وإذا كان كذلك فالإنسان المطلق من حيث هو الذي تصوره الذهن هو علم ، وعرض معين في محل معين . فإذا قُدِّرَ أن محلَّ العلم وغيره من صفات الإنسان ، كالحب والرضا والبغض ، وغير ذلك مما يُشار إليه إشارة حسية ، كما يقوله جمهور الخلق ، كانت الإشارة إلى مافيه من الأعراض ، كالإشارة إلى كل عرض قائم بمحله . وحينئذ فإذا كان المشار إليه حسياً له قدر معين وحيز معين ، فلمحل الصور الذهنية قدر معين وحيز معين ، وله أيضاً جهة .

والكليات الثابتة في النفس كالجزيئات <sup>(١)</sup> الثابتة فيها ، فالنفس تعلم الإنسان المطلق والإنسان المعين ، والإشارة إلى أحدهما كالإشارة إلى الآخر ، فلا فرق حينئذ بين تصور الإنسان المشترك الكلّي ، والإنسان المعين الجزئي من هذه الجهة ، لكن أحدهما لا يوجد إلا في النفس ، والآخر يوجد في الخارج ، ويوجد بصورة في النفس .

الوجه الثالث : أن يُقال : هذه الماهية المطلقة من حيث هي هي ،

الوجه الثالث

(١) في الأصل : كالجزيئات .

إما أن يُقال : هي ثابتة في الخارج ، وإما أن لا يقال هي ثابتة في الخارج ، فإن من الناس من يقول بثبوت الماهيات المجردة منفردة عن الأعيان ، كالفائلين بالمثل الأفلاطونية .

ومن الناس من يقول بثبوتها مقارنة للمعيّنات ، والمطلق جزء من المعيّن ، ويقولون : المطلق لا بشرط موجود في الخارج ، وأما المطلق بشرط الإطلاق فليس موجوداً في الخارج ، ويسمون المطلق لا بشرط الكلي الطبيعي ، والمطلق بشرط الإطلاق هو العقلي ، وكونه كلياً ومطلقاً هو الكلي المنطقي ، إذ العقل عندهم مركّب من الطبيعي والمنطقي ، فيقول : الإنسان من حيث هو - مع قطع النظر عن جميع قيوده - هو الطبيعي ، وكونه عاماً وكلياً ومطلقاً هو المنطقي ، والمؤلف منهما هو العقلي .

وآخرون يقولون : ليس في الخارج ما هو كلي في الخارج أصلاً ، بل / ليس في الخارج إلا ما هو معيّن مخصوص ، ولكن ما كان في النفس كلياً يوجد في الخارج ، ولا يوجد في الخارج إلا معيّناً .

فإذا قيل : الكلي الطبيعي موجود في الخارج ، وأريد به : أن الطبيعة التي يجردها العقل كلية توجد في الخارج ولا توجد فيه إلا معينة فهذا صحيح . وإذا قيل : إن الطبيعة الكلية ، مع كونها كلية ، توجد في الخارج ، أو أن الكلي الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، جزء من المعيّن الذي يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه ، أو أن هذا الإنسان المعيّن مركّب من جوهرين : أحدهما حيوان ، والآخر ناطق ، أو من عرضين : حيوانية ، وناطقية ، أو نحو هذه المقالات ، فهذا كله

باطل ، وقد بُسِّط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا أن يُقال : هذه الكليات : إما أن يُقال : إنها ثابتة في الخارج ، وأما أن لا يُقال . فإن لم يقل بذلك ، لم يكن فيها حجة على إمكان وجود موجود في الخارج لا يُشار إليه . وإذا قيل بثبوتها في الخارج ، فن المعلوم أن هذا ليس من العلوم البديهية الأولية ، بل لم يقل هذا إلا طائفة من أهل المنطق اليوناني ، وهم متناقضون في ذلك ، ويقولون القول ، ويقولون ما يناقضه ، وبعضهم ينكر على بعض إثبات ذلك .

وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجعل مثل هذه القضية مقدمة في إبطال قضية اعترف بها جماهير الأمم ، واعترفوا بأنها مركوزة في فطرهم ، مغروزة في أنفسهم ، وأنهم مضطرون إليها ، لا يمكنهم دفعها عن أنفسهم .

لكن طائفة منهم تقول : إنها مع هذا خطأ ، لاعتقادهم أنها - وإن كانت ضرورية في فطرهم - ففطرهم تسلم مقدمات تنتج نقيضها . وهؤلاء لا ينازعون أنها فطرية ، مبتدأة في النفوس ، ولكن يقدحون فيها بطرق نظرية .

فإذا قال لهم المشتون : نحن لا نقبل القدح في القضايا المبتدأة في النفس بالقضايا النظرية ، أو قالوا : نحن لا نسلم لكم المقدمات التي تستدلون بها على نقيض هذه القضايا ، كما لا نسلم لكم ثبوت الكليات في الخارج ونحو ذلك ، ظهر انقطاع المعارض لهم ، وأنهم يريدون دفع القضايا الضرورية بمجرد الدعاوى الوهمية الخيالية .



## (فصل)

الوجه الثالث من  
كلام الرازي في  
«الأربعين» .

وأما الوجه الثالث : فقوله <sup>(١)</sup> : « إن الخيال والوهم لا يمكنها أن  
يستحضرا لأنفسهما صورة وشكلا <sup>(٢)</sup> ، ولا/ للقوة الباصرة وغيرها من  
القوى » .

فهذه الحجة من جنس حجة ابن سينا على ذلك فإنه قال في  
«إشارات» في الحجة الثانية <sup>(٣)</sup> : « لو كان <sup>(٤)</sup> كل موجود بحيث يدخل  
في الوهم والحس ، لكان الحس والوهم يدخل <sup>(٥)</sup> في الحس والوهم ،  
ولكان العقل - الذى هو الحكم الحق - يدخل في الوهم . ومن بعد  
هذه الأصول ، فليس شئ من العشق ، والحجل ، والوجل ، والغضب ،  
والشجاعة ، والجن ، مما يدخل في الحس والوهم ، وهى من علائق  
الأمور المحسوسة ، فما ظنك بموجودات ، إن كانت خارجة الذوات عن  
درجة <sup>(٦)</sup> المحسوسات وعلائقها ؟ »

الرد عليه من وجوه

وجواب ذلك من وجوه :

أحدها : أن يُقال : الوهم والخيال والقوة الباصرة ، وغير ذلك من  
الوجه الأول .

(١) أى قول الرازي في « الأربعين في أصول الدين » ونقله ابن تيمية من « لباب الأربعين » وسبق  
وروده من قبل في أول هذا الجزء ، ص ٩ - ١٠ ، وقد قابلته على « لباب الأربعين » ط ٣٤ .  
(٢) ورد النص من قبل وفيه : أن الخيال والوهم لا يمكن أن نستحضر لنفسها ( في « لباب » :  
لنفسهما ) صورة ولا شكلا ( في « لباب » : وشكلا ) .

(٣) في كتاب « الإشارات والتنبيهات » ٣ . ٤/٣٩ تحت عنوان : الفصل الثالث : تنبيه

(٤) الإشارات : إنه لو كان . .

(٥) الإشارات : يدخلان .

(٦) الإشارات : عن درجات . .

القوى ، هى من باب الأعراض الباطنة فى الإنسان . وكذلك العشق ،  
والحنجل ، والوجل ، ونحوها<sup>(١)</sup> .

ومن المعلوم أن أحداً لم يقل : إن كل عرض له شكل وصورة ،  
وإنما غاية من يقول ذلك أن يقوله فى الجسم القائم بنفسه ، لا فى  
العرض ، بل الأعراض الظاهرة المشهودة ، كالألوان والحركات والطعوم  
والروائح ، ليس لها فى أنفسها شكل وصورة قائمة بنفسها ، فكيف  
بالأعراض الباطنة ؟

فإن قال : بل هذه لها صورة وشكل : إما باعتبار محلها وصورتها  
وشكلها بحسب الجسم الذى قامت به ، أو يجعل نفس<sup>(٢)</sup> العرض القائم  
بالجسم له صورة وشكل .

يُقال : وهذا يمكن إن يُقال فى الأعراض الباطنة القائمة بباطن  
الإنسان ، كحسِّه الباطن ، وحركته الباطنة ، وتوهمه ، وتخيله القائم  
بدماعه ونفسه ، ونحو ذلك ، فإن هذه أعراض قائمة ببعض بدن  
الإنسان ، وبروحه التى هى النفس الناطقة ، أو بهما ، وذلك جسم له  
شكل وصورة ، فلها من الشكل والصورة من جنس ما للطعم واللون  
والحركات .

الوجه الثانى : أن هذه الأمور : إما أن تكون قائمة بنفسها ، وإما  
أن تكون قائمة بغيرها . فإن قال : هى قائمة بنفسها ، مثل أن يريد

(١) فى الأصل : ونحوها .

(٢) فى الأصل : أو بنفس جعل ، وفوق الكلمتين إشارة إلى التقديم والتأخير ، ولعل الصواب ما  
أثبتته .

بالوهم والخيال الروح الباطن في الدماغ الذى تقوم به هذه القوى ، أو جسماً آخر ، فعلوم أن ذلك له ما لغيره من الأجسام من الشكل والصورة . وإن كانت قائمة بهذه الأجسام ، فلها حكم أمثالها من الأعراض القائمة بالأجسام .

٦٨٥ فعلى التقديرين لم يثبت بذلك إمكان وجود موجود ، لا جسم / ولا قائم بجسم ، فضلاً عن أن يثبت وجود ما ليس في جهة ، وما لا يمكن الإشارة إليه .

وهكذا القول في الخجل ، والوجل ، وسائر الأعراض النفسانية . فإن قال : هذه الأعراض عندى قائمة بالنفس الناطقة ، وتلك ليست جسماً ، ولا قوة في جسم ، ولا يمكن الإشارة إليها ، وليست داخل السموات والأرض ، ولا خارج السموات والأرض ، ولا تصعد ولا تنزل ، ولا تتحرك ولا تسكن .

فيقال له : هذا منتفٍ في التخيّل والتوهم ، ونحو ذلك مما يُعرف بأن محله قائم بنفسه وهو جسم .

ثم يُقال : إن ثبت ما تقوله في النفس الناطقة ، كان ذلك حجة في إثبات موجود لا يمكن الإشارة إليه ، وإن لم يثبت ذلك ، لم يكن في مجرد الدعوى حجة لك في إثبات موجود قائم بنفسه لا يمكن الإشارة إليه ، وقال لك المنازع : جميع هذه الأعراض عندى يمكن الإشارة إليها بالإشارة إلى محلها ، كما يُشار إلى غيرها من الأعراض ، ويمكن الإحساس بها ، وإن كنت الآن لا أحس بها ، كما لا أحس ببعض أعضاء بدنى الباطنة والظاهرة .

وأهل الملل يعلمون أن الملائكة والجن موجودون في الخارج ،  
وجمهور العباد لا يحسُّون بهم ، والعقلاء لا يرتابون في إمكان أن يكون  
فوق الأفلاك ما لا نشاهده نحن الآن ، وهذا معلوم بالضرورة .

الوجه الثالث . أن يُقال : المثبتون قالوا : إنه لا يمكن وجود  
موجودين إلا أن يكون أحدهما مبيناً للآخر أو محايثاً له ، أو قالوا : لا  
يمكن وجود موجود لا يمكن الإشارة إليه ، أو لا يمكن وجود موجود لا  
داخل العالم ولا خارجه ، ونحو ذلك . فهذه قضية كلية لا تبطل - إن  
قَبِلَت البطلان - إلا بثبوت نقيضها .

وقول القائل : إن الخيال والوهم لا يمكنهما أن يستحضرا لأنفسهما  
صورة ولا شكلا ، ولا للقوة الباصرة وغيرها من القوى - كلام أجنبى لا  
يقدح في مقصودهم سواء كان حقاً أو باطلاً ، إلا أن يثبت أن ما لا  
يمكن الوهم والخيال أن يثبت له صورة وشكلا لا يمكن الإشارة إليه ،  
بل يكون لا محايثاً لغيره ولا مبيناً له ونحو ذلك .

ومعلوم أن هذا باطل ، فإن القوة الباصرة ، وغيرها من القوى ،  
قائمة بالجسم ، يُشار إليها كما يشار إلى كل عرض قائم بجسم ، وهي محايثة  
لحلها ، كما تحايث الأعراض للجواهر ، وتحايث سائر الأرض <sup>(١)</sup> القائمة  
لحلها ، كما يحايث العرض العرض ، فليست خارجة عن / المبينة  
ص ٦٩ والمحايثة ، فلم يكن في إثبات ذلك ما يناقض دعواهم الكلية ، التي  
قالوا : إنها معلومة بالضرورة .

(١) سائر الأرض : كذا بالأصل .

الوجه الرابع : أن يُقال : قول القائل : إن الوهم والخيال والقوة الوجه الرابع الباصرة وغيرها من القوى ، والعشق ، والحنجل ، والوجل ، والغضب ، والشجاعة ، لا تدخل في اللمس والوهم والخيال : إما أن يعنى به أنه لا يمكن الإنسان أن يحس هذه الأمور ، أو لا يمكن الإحساس بها بحال .

فإن أراد الأول ، لم يكن فيه حجة .

وإن أراد الثاني منعه المتنازع ذلك ، وقال : بل هذا مما يمكن الإحساس به ، وطالبه بالدليل على أنه لا يمكن الإحساس به .

الوجه الخامس : أن يُقال : حكم الإنسان بأن هذه الأعراض والقوى ، أو النفس الحاملة لها ، لا يتصور أن تحس بها ، أضعف من حكمه بأن كل موجودين فلا بد أن يكون أحدهما مبايناً للآخر أو محايثاً له ، وبأن كل موجود قائم بنفسه مشار إليه ، ونحو ذلك .

بل يُقال بأن العاقل إذا رجع إلى فطرته وقيل له : هل يمكن أن يخلق الله في الإنسان قوة يحس بها - إما بالمشاهدة ، وإما باللمس ، وإما بغير ذلك - ما في باطن غيره من القوى والأعراض ومحل ذلك ؟ وعرض على فطرته وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه - كان جزمه بامتناع هذا أقوى من جزمه بامتناع الأول .

فإذا كان كذلك لم يمكن أن يحزم بامتناع الأول ، ويجعل امتناعه دليلاً على إمكان الثاني .

وأما الوجه الرابع ، فقولُه <sup>(١)</sup> : « العقل <sup>(٢)</sup> يتصور النفي والإثبات ، ثم يحكم بتناقضهما ، مع أنه لا يحكم بكون أحدهما سارياً في الآخر ، أو مبيئاً عنه في الجهة » .

الرد على الوجه الرابع من كلام الرازي من وجوه

### فجوابه من وجوه :

الوجه الأول . أحدها : أن ما يتصوره العقل من النفي والإثبات : إما أن يكون معيناً أو مطلقاً . فإن كان إثبات معين ونفيه ، كان تصوره تبعاً لذلك المعين ، فإذا كان ذلك المعين محايثاً لغيره أو مبيئاً ، كان تصوره كذلك ، فإذا كان العقل يحزم بانتفاء وجود موجودين لا متباينين ولا متحاشين ، نفي الثالث ، وإن تصور النفي المطلق والإثبات المطلق ، كان هذا من القضايا العامة الكلية ، والكليات وجودها في الأذهان لا في الأعيان . وقد تقدم أن الكلام إنما هو في الوجود الخارجي لا الذهني .

الوجه الثاني . ظ ٦٩

الثاني : أن يُقال : لا نسلم أنه لا يحكم بكون أحدهما / محايثاً للآخر ، بل تصوره للنفي والإثبات محله الذهن ، وتصور أحدهما هو حيث هو تصور الآخر ، ولا نغني بالمحايثة إلا هذا .

الوجه الثالث .

الوجه الثالث : أن يُقال : هو عبر عن قول هؤلاء بعبارة لا يقولونها ، فإنهم لا يقولون : إن كل موجودين لا بد أن يكون أحدهما سارياً في الآخر أو مبيئاً عنه ، فإن الأعراض المجتمعة في محل واحد ليس كل منها مبيئاً للآخر . ولا يقال : إن العرض سار في العرض ، بل يُقال : إن الأعراض سارية في المحل . اللهم إلا أن يُعبرَّ معبرً بلفظ

(١) أي الرازي وكلامه سبق في ص ١٠ ، وهو في « لباب » ظ ٣٤ .

(٢) في النص السابق : أن العقل ..

السَّريَان عن كون أحد العرضين بحيث هو الآخر ، فإن هذا قد يُسمى محايدة ومداخلية ومجامعة ونحو ذلك ، وإذا كان كذلك فتصور النفي وتصور الإثبات يجتمعان ، كما تجتمع سائر التصورات ، والتصورات محلها كلها محل العلم من الإنسان ، وهذه كلها متحايدة متجامعة قائمة بمحل واحد .

وأما الوجه الخامس فقولُه : <sup>(١)</sup> « إن البديهة حاكمة بأن كل موجودين فإما أن يكون أحدهما سارياً عنه ، أو مبيناً عنه في الجهة ، أو لا سارياً ولا مبيناً » <sup>(٢)</sup> ، ثم إنا نجد العقل متوقفاً <sup>(٣)</sup> عن القسم الثالث ، [إلا] <sup>(٤)</sup> لبرهان يثبتُه أو ينفيه .

#### فجوابه من وجوه :

أحدها : أن يُقال : مجرد تقدير الذهن للأقسام لا يدل على إمكانها في الخارج ، فإنه يُقدَّر أن الشيء : إما موجود ، وإما معدوم ، وإما لا موجود ولا معدوم ، وأن الموجود : إما أن يكون واجباً ، وإما أن يكون ممكناً ، وإما أن يكون لا واجباً ولا ممكناً ، وأنه : إما قديم وإما محدث ، وإما قائم بنفسه أو بغيره ، أو لا قائم بنفسه ولا بغيره ، وأمثال ذلك من التقديرات ، ثم لم يكن هذا دليلاً على إمكان كل هذه الأقسام في الخارج .

(١) أى الرازى ، وعد ابن تيمية كلامه التالى هو الوجه الخامس ، مع أنه نفس كلامه السابق في الوجه الرابع ، ولكنه أضاف إليه باقى كلام الرازى فى « لباب » ظ ٣٤ وجاء فيها سبق ص ١٠  
(٢) عبارة الرازى السابقة هى : « أن العقل يتصور النفي والإثبات ، ثم يحكم بتناقضها ، مع أنه لا يحكم بكون أحدهما سارياً فى الآخر ، أو مبيناً عنه فى الجهة ، أو لا سارياً ولا مبيناً .  
(٣) متوقفاً : كذا فى « لباب » ولكن وردت فى النص السابق : يتوقف .  
(٤) إلا : سقطت فى هذا الموضع ، وسبق ورودها فى النص السابق وفى « لباب » .

الرد على الوجه الخامس من كلام الرازى من وجوه

الوجه الأول .

فكذلك تقديره لأن الشيء : إما محايث ، وإما مبين ، وإما غير محايث ولا مبين ، لا يدل على إمكان كل من الأقسام في الخارج .

الوجه الثاني . الثاني : أن يقال : القوم لا يقولون : إما سارى وإما مبين ، ولكن يقولون : إما أن يكون مبيناً له ، وإما أن يكون محايثاً له - أى بحيث هو ، سواء كان سارياً فيه سريان الصفة في الموصوف ، وإما أن يكونا جميعاً ساريين في موصوف واحد ، كالحياة والقدرة القائمة لموصوف واحد .

وحينئذ فلا يسلم توقف العقل عن نفي القسم الثالث ، فإن من يقول : أنا أعلم بالضرورة أن الموجودين : إما أن يكونا متباينين ، وإما أن يكونا متحايثين ، يحزم / بانتفاء موجود لا يكون مبيناً للموجود الآخر ص ٧٠ ولا محايثاً له .

الوجه الثالث : أن يقال : القسم الثالث : إما أن يقول : إنه ممكن إمكاناً ذهنياً أو خارجياً ، والإمكان الذهني معناه عدم العلم بالامتناع ، والوجه الثالث : أن يقال : القسم الثالث : إما أن يقول : إنه ممكن إمكاناً ذهنياً أو خارجياً ، والإمكان الذهني معناه عدم العلم بالامتناع ، والثاني معناه العلم بالإمكان في الخارج .

وهو قد فسر مراده بالأول ، وهو عدم العلم حتى يقوم دليل . وحينئذ فيقال : مجرد الإمكان الذهني - وهو عدم العلم بالامتناع - لا يدل على الإمكان الخارجى ولا العلم به ، وإنما غايته أن يقول : إني لا أعرف إمكانه ولا امتناعه . والمدعى يقول : أنا أعلم امتناعه بالضرورة ، وقد ذكرنا أنهم طوائف متفرون اتفقوا على ذلك من غير مواطاة ، وذلك يقتضى أنهم صادقون فيما يخبرون به عن فطرهم .



ومعلوم أن العلوم الضرورية لا يقدح فيها نفي النافي لها ، فكيف يقدح فيها شك الشاك فيها ؟ !

**والجواب الرابع :** أن يقال : لا نسلم توقف العقل بعد التصور **الوجه الرابع** .  
التام ، بل لا يتوقف إلا لعدم التصور ، أو لوجود ما يمنع من الحكم ،  
لظن أو هوى ، كسائر المنازعين في القضايا الضرورية من أهل الجحود  
والتكذيب .

ومعلوم أن هؤلاء كثيرون في بني آدم ، فإن الله قد أخبر عن قوم  
فرعون أنهم جحدوا بآياته واستيقنوا أنفسهم .

وقال تعالى عن اليهود : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا  
يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة  
البقرة : ١٤٦] . وقال تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ  
مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ  
يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة : ٧٥] .

وقال عن المشركين : ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ  
اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ [سورة الأنعام : ٣٣] وقال موسى لفرعون : ﴿ لَقَدْ  
عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ ﴾ [سورة  
الإسراء : ١٠٢] .

وقد أخبر عن كذب طوائف ، وإذا كان كثير من الطوائف يتعمدون  
الكذب والتكذيب بما يعلمون أنه حق ، وهذا جحد لما علموه وتيقنوه ،  
علم أن في الطوائف من قد يتفقون على جحد ما يعلمونه ، وكل طائفة

جاز عليها المواطأة على الكذب ، جاز عليها ذلك ، ويجوز أيضا أن يشبهه عليها الحق بالباطل ، حتى تجحد ما هو حق في نفسه لاشتباهه عليها ، وإن كان معلوماً بالضرورة عند غيرها ، فإنه إذ جاز تعدد الكذب عليهم ، فجواز الخطأ عليهم أولى .

ظ ٧٠ ومعلوم أن الحسَّ / قد يغلط ، والعقل قد يغلط ، فيجوز على الطائفة المعينة غلط حسهم أو عقلهم . وإذا كانت المعاني دقيقة ، وفيها ألفاظ مجملة ، وقد ألقى بعضهم إلى بعض أن هذا القول باطل وكفر ، أمكن أن لا يتصوره على وجهه ، وإن كان غيرهم يتصوره لسلامته من الهوى ومن الاعتقاد المانع من ذلك .

الرد على الوجه السادس من كلام الرازي من وجوه  
وأما قوله في الوجه السادس<sup>(١)</sup> : « إن العقل يدرك ماهيات كمراتب<sup>(٢)</sup> الأعداد ، مع أنه لا يمكنه أن يحكم على كل واحدة<sup>(٣)</sup> منها بأن موضعها<sup>(٤)</sup> كذا أو مقدارها<sup>(٥)</sup> كذا » .

### فجوابه من وجوه .

الوجه الأول أحدها : ما أجاب به بعض أصحابهم ، حيث قال : هذا لا يرد عليهم ، لأن الأعداد أمور ذهنية ، والكلام في أمور خارجية .

الوجه الثاني : أن يُقال : العدد مع المعدود ، والتقدير مع المقدَّر ،

(١) أي قول الرازي في باقي كلامه في الوجه الرابع (وسماه ابن تيمية هنا السادس) وسبق وروده من قبل في هذا الجزء ص ١٠

(٢) وردت الكلمة من قبل : مراتب ، وهي في لباب (ظ ٣٤) : لمراتب .

(٣) وردت الكلمة من قبل : أحد ، وهي في «لباب» : واحد .

(٤) وردت الكلمة من قبل (وهي كذلك في «لباب» ) : موضعها .

(٥) أو مقدارها : كذا . وردت العبارة في «لباب» وسبق ورودها من قبل : ومقدارها .

كالحد مع المحدود ، والاسم مع المسمى ، والعلم مع المعلوم ، ونحو ذلك . فالعلم ، والقول ، والعدد ، والحد ، الذى هو القول الدال ، والتقدير ، ونحو ذلك ، هى قائمة بالعالم ، القائل ، العاد ، الحاد ، المقدّر ، وإذا كان العدد هو معنى يقوم بالعاد ، كان حكمه حكم سائر ما يقوم بالإنسان من هذه الأمور ، وموضع ذلك نفس الإنسان ، وأما مقدارها فهو تابع لمحلها ، كأمثالها من الأعراض .

**الوجه الثالث :** أن يُقال : هذه الأعداد هى من جملة الكليات ، **الوجه الثالث .** والقول فيها كالقول فى كليات الأنواع . ومن المعلوم أن أصحاب فيثاغورس لما أثبتوا عدداً مجرداً قائماً بنفسه ، أنكر ذلك عليهم جماهير العقلاء من إخوانهم وغيرهم ، وكانوا أضعف قولاً من أصحاب أفلاطن الذين أثبتوا الحقائق المجردة الكلية قائمة بأنفسها التى يسمونها « المثل الأفلاطونية » .

فإذا كان قد تقدم بطلان حجة من احتج بكليات الحقائق ، فبطلان حجة من احتج بكليات العدد أولى وأحرى .

### ( فصل )

**قال الرازى<sup>(١)</sup> :** « وإذا<sup>(٢)</sup> عرفت ذلك فنقول : المعنى من تابع كلام الرازى ، اختصاص الشيء بالجهة والمكان : أنه يمكن الإشارة الحسية إليه بأنه هنا فى الأربعين . »  
أو هناك . والعالم مختص بالجهة والمكان بهذا المعنى ، فإن كان البارى

(١) وهو كلامه الذى سبق وروده من قبل فى هذا الجزء ص ١٠

(٢) فى النص السابق : إذا ، لباب : وإذا .

كذلك كان مماساً للعالم أو محاذياً [له] <sup>(١)</sup> قطعاً . ثم قول أكثر الكرامية <sup>(٢)</sup> : إنه <sup>(٣)</sup> مختص بجهة فوق ، مماساً للعرش ، أو مباين عنه <sup>(٤)</sup> يبعد متناه . وقالت الهيصمية : هو مباين عنه يبعد غير متناه <sup>(٥)</sup> .

الرد عليه . فيقال : الناس لهم في هذا المقام أقوال : منهم من يقول : هو نفسه / فوق العرش غير مماس ، ولا بينه وبين العرش فرجة ، وهذا قول ابن كلاب ، والحارث المحاسبي ، وأبي العباس القلانسي ، والأشعري ، وابن الباقلاني ، وغير واحد من هؤلاء ، وقد وافقهم على ذلك طوائف كثيرون من أصناف العلماء ، من أتباع الأئمة الأربعة ، وأهل الحديث والصوفية ، وغيرهم .

وهؤلاء يقولون : إنه بذاته فوق العرش ، وليس يجسم ، ولا هو محدود ولا متناه .

ومنهم من يقول : هو نفسه فوق العرش ، وإن كان موصوفاً بقدر له لا يعلمه غيره . ثم من هؤلاء من لا يجوز عليه مماسة العرش ، ومنهم من يجوز ذلك . وهذا قول أئمة أهل الحديث والسنة ، وكثير من أهل الفقه ، والصوفية والكلام غير الكرامية ، فأما أئمة أهل السنة والحديث

(١) له : سقطت هنا ، وسبق ورودها ، وهي في «لباب» .

(٢) في النص السابق وفي «لباب» : ثم قالت الكرامية .

(٣) في النص السابق : إنه تعالى ، لباب : إن الله تعالى .

(٤) في النص السابق وفي «لباب» : مماساً للعرش أو مبايناً عنه .

(٥) في النص السابق وفي «لباب» : . متناه ، وهو قول أكثر طوائفهم ، وإما مبايناً عنه يبعد غير متناه ، وهو قول الهيصمية .

وأتباعهم ، فلا يطلقون لفظ « الجسم » نفياً ولا إثباتاً ، وأما كثير من أهل الكلام فيطلقون لفظ « الجسم » ، كهشام بن الحكم ، وهشام الجواليقي وأتباعهما .

وجوه للرازي في الأربعين : الوجه الأول .

قال الرازي<sup>(١)</sup> : « لنا وجوه : الأول<sup>(٢)</sup> : لو كان مشاراً إليه ، فإن لم ينقسم كان في الحقارة كالجوهر الفرد ، وتعالى عنه وفاقاً ، وإن انقسم كان مركباً ، وقد سبق<sup>(٣)</sup> بطلانه » .

قال<sup>(٤)</sup> : « وعبر أصحابنا عن هذا بأنه لو كان فوق العرش فإن كان أكبر منه<sup>(٥)</sup> أو مثله كان منقسماً لكون العرش منقسماً ، وإن كان أصغر فإن بلغ إلى صغر الجوهر الفرد جاءت الحقارة المنزّه عنها وفاقاً ، وإلا لزم التركيب . ثم من قال بأن كل متحيز قابل للقسمه كفاه أن يقول : كل متحيز فإن يمينه غير يساره ، وقدامه غير خلفه ، ولزم التركيب » .

الرد عليه من وجوه

فيقال : الاعتراض على هذا من وجوه :

أحدها : قول من يقول : هو فوق العرش وليس بمنقسم ، ولا متحيز ، ولا له يمين ولا يسار يتميز منه بعضه عن بعض ، كما يقول ذلك من يقوله من الكلايين والكراميه والأشعرية ، ومن وافقهم من أهل الحديث والصوفية ، الذين يقولون : هو فوق العرش وليس بجسم ،

(١) في « الأربعين في أصول الدين » ونقله ابن تيمية عن مختصره « لباب الأربعين » للأرموي ، ص ٣٥ ، وسأقابل الكلام عليه بإذن الله .

(٢) لباب : فا .

(٣) لباب : سبق .

(٤) بعد الكلام السابق مباشرة .

(٥) لباب : من العرش .

كالتيمييين ، والقاضي أبى يعلى ، وأتباعه كابن الزاغونى ، وغير ذلك وكما يقول ذلك من يقوله من الفلاسفة ، كما حكاه ابن رشد عن الحكماء ، كما تقدم بعض ذلك .

وهؤلاء خلق كثيرون ، فإن هؤلاء يقولون : لا نسلم أنه إذا لم ينقسم كان كالجوهر الفرد ، ويقولون : لا نسلم أنه يلزم أنه يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً ، فإن هذه الأقسام / الثلاثة إنما تلزم إذا كان جسماً متحيزاً محدوداً ، فإذا كان فوق العرش وليس بجسم مقدّر محدود ، لم يلزم لا هذا ولا هذا ، مع أنه مشار إليه .

فإن قال النفاة : فساد هذا معلوم بالضرورة ، فإننا نعلم بالضرورة أن ما كان فوق غيره ، فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر<sup>(١)</sup> منه أو بقدره ، ونعلم أنه يتميز منه جانب عن جانب ، وهذا هو الانقسام .

قالت لهم المثبتة : تجويز هذا أقرب إلى العقل من تجويز وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا يُشار إليه ، وتجويز وجود موجودين ليس أحدهما محايثاً للآخر ولا مبايناً له ، وأنتم تقولون : إن الحكم بكون الشيء أكبر من غيره وأصغر ومساوياً ، وأنه مباين له ومحايث له ومشار إليه ونحو ذلك ، هو من حكم الوهم التابع للحس ، وتقولون : إن حكم الوهم لا يُقبل في غير الأمور الحسية ، وترعمون أن الكلام في صفات الرب تعالى من هذا الباب .

فيقال لكم : إن كان مثل هذا الحكم غير مقبول ، لم يقبل حكمكم

(١) في الأصل : أو صغر ، وهو تحريف .

بأنه إما أكبر وإما أصغر وإما مساوٍ ، فإن هذا حكم على ذوات المقدار ، فإذا قُدِّرَ ما لا مقدار له وهو فوق غيره ، لم يلزمه شيء من الأقسام الثلاثة ، وإن كان مثل هذا الحكم مقبولاً ، لزم الحكم بأن كل موجودين فلا بد أن يكون أحدهما محايثاً للآخر أو مبايناً له .

ومن المعلوم بضرورة العقل أننا إذا عرضنا على العقل ، أو الوهم ، أو الخيال ، أو الحس - أو ما شئت فقل - قولين : أحدهما يتضمن إثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا يُشار إليه ، والآخر يتضمن إثبات موجود خارج العالم ، ليس يجسم ولا منقسم ، ولا يكون أكبر من العالم ولا أصغر - كان إنكار العقل - إن أنكر القولين - للأول أعظم ، وتجويزه - إن جَوَّز القولين - للثاني أعظم .

فإن ادَّعى المدَّعي أن فساد قول من يثبت موجوداً خارج العالم ، لا أكبر ولا أصغر ولا مساوياً ، معلوم بالضرورة .

قيل له : وفساد قول من يثبت موجوداً لا داخل العالم ولا خارجه ، هو معلوم بالضرورة بطريق الأولى . وقد تقدم بيان قول من يقول : إن فساد هذا القول معلوم بالضرورة ، وإن المنازعين له يقولون : هذا حكم الوهم لا حكم العقل ، فهكذا يقول هؤلاء : إن قولكم هذا فاسد ، من حكم الوهم لا من/حكم العقل .

ص ٧٢

ولكن هؤلاء النفاة فيهم جهل وظلم ، فإنهم يحتجون على منازعهم بحجة هي لهم ألزم ، ويثبتون قولهم بحجة هي على قول منازعهم أدل . وهذا القول مع أنه أقرب إلى العقل فهو أقرب إلى السمع ، فإن صاحبه لا يحتاج أن يتأول النصوص المثبتة للعلو والفوقية والاستواء ،

فيكون قوله أقرب إلى اتفاق الشرع والعقل ، وأقرب إلى الشرع منفرداً ،  
وأقرب إلى العقل منفرداً ، فيكون أرجح من قولهم على كل تقدير .  
وهكذا هو عند أهل الإسلام ، فإن الكَلَّابِيَّة والكِرَامِيَّة والأشعرية  
أقرب إلى السنة والحق من جهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم ، باتفاق  
جماهير المسلمين وعوامهم .

الوجه الثاني

**الجواب الثاني :** أنه يقال له : ما تعنى بقولك : إن كل مشار إليه  
فإنما أن ينقسم أو لا ينقسم ؟ أتعنى بالانقسام إمكان تفريقه وتجزئته  
وتبعضه ؟ أم تعنى به أن كل مشار إليه إذا لم يكن بقدر الجوهر الفرد فإنه  
يكون مركباً من الجواهر المنفردة ؟ أو تعنى به أنه يُشار إلى شيء منه دون  
شيء ، ويرى منه شيء دون شيء ، ويتميز منه شيء عن شيء ؟ .  
فإن أردت الأول بطل لازم التقدير الأول ، فإنه لا يلزم من كونه لا  
يمكن تفريقه وتبعضه وتقسيمه أن يكون صغيراً بقدر الجوهر الفرد ، فإننا  
نعلم بالاضطرار إمكان كون الشيء كبيراً عظيماً مع أنه لا يمكن تفريقه  
وتبعضه وتقسيمه . بل قد تنازع الناس في كثير من المخلوقات : هل تقبل  
التفريق أو لا تقبله ؟ ومن قال : إنها تقبله أثبتته بالدليل ، لم يقل : إنه  
معلوم بالضرورة .

وإن أردت أن كل مشار إليه فإنه يكون مركباً من الجواهر المنفردة إذا  
لم يكن حقيراً مُنْعَتَ هذا ، وقيل لك : هذا مبني على أن الأعيان  
المشهودة مركبة من الجواهر المنفردة . وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم  
ينكرون ذلك ، بل أكثر طوائف أهل الكلام تنكر ذلك ، كالهشامية  
والضرارية والنجارية والكَلَّابِيَّة وكثير من الكِرَامِيَّة وغير هؤلاء .



وكذلك إن عني به أنه مركّب من المادة والصورة ، كما يقوله بعض الفلاسفة ، فأكثر العقلاء ينكرون ذلك . والصواب قول من ينكر ذلك ، كما هو مذكور في غير هذا الموضع ، وبتقدير تسليمه ينزع من سلّمه في صحة المقدمة الثانية / ويمنع صحة انتفاء اللازم .

ظ ٧٢

وإن أردتَ به المعنى الثالث : وهو أنه يتميز منه شيء عن شيء .

فيقال لك : هذا القول لازم لجميع الخلائق . أما الصفاتية فإنهم يشتون العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والكلام . ومن المعلوم أن هذه معاني متميزة في أنفسها ، ليس كل واحدٍ منها هو الآخر . وأما غيرهم فيعلمون الفرق بين كونه عالماً ، وكونه قادراً ، وكونه حياً ، ونحو ذلك . والمتفلسفة يعلمون الفرق بين كونه موجوداً ، وكونه واجباً ، وكونه عاقلاً وعقلاً ، وعاشقاً وعشقاً ، ولذيداً وملتذاً ، ونحو ذلك . ففي الجملة لزوم مثل هذه المعاني المتعددة المتكثرة لازم لجميع الخلائق ، وهذه مسألة الصفات .

فإذا قال النفاة : عندنا العلم هو الإرادة ، والإرادة هي القدرة ، والوجوب هو الوجود ، ونحو ذلك .

كان لهم جوابان : أحدهما أن يُقال : هذا معلوم الفساد بالضرورة ، كما تقدم . ولا يرتاب عاقل في فساد مثل هذا بعد تصوّره .

والثاني أن يقال : إذا جاز لكم أن تثبتوا معاني متعددة ومتغايرة في الأحكام واللوازم والأسماء ليس التغاير بينها تغاير العموم والخصوص ، كاللون والسواد ، وتقولون : إنه لا تعدد فيها ولا كثرة ولا انقسام ، جاز

لمنازعكم أن يثبت ذاتاً فوق العالم لا انقسام فيها ولا تركيب ، وكان هذا أقرب إلى العقل .

فإن جاز أن تقولوا : لا يتميز العلم عن القدرة ، ولا الإرادة عن الحياة <sup>(١)</sup> ، جاز أن يقول : لا يتميز ما يحاذى يمين العرش عما يحاذى يسار العرش .

ومن المعلوم أن التعدد في الصفات أظهر من التعدد في المقدّر ، فإن كان ذلك مقبولاً كان هذا أولى بالقبول ، وإن كان هذا مردوداً كان ذلك أولى بالرد ، ولا يمكن أحد <sup>(٢)</sup> من العقلاء أن يرد ما يثبت أنه من المعاني المتعددة المعلومة بصريح العقل ، مع نطق الشرع بذلك في غير موضع ، فإن الله تعالى أثبت لنفسه من الأسماء الحسنى التي تتعدد معانيها : كالعلم ، والقدير ، والرحيم ، والعزیز ، وغير ذلك ، وأثبت له من الكلمات التي لا تعادلها ما شهد به الكتاب العزيز ، فقد أثبت تعدد أسمائه وكلماته ، وفي ضمن ذلك تعدد صفاته ، وهو الواحد المسمّى بأسمائه الحسنى ، المنعوت بصفاته العلى ، الصادق العدل في كلماته التامات صدقاً وعدلاً . وإذا كانت هذه الحجة مبنية على نفي الصفات ، فقد علم فساد أصلها .

/الوجه الثالث : أن يقال : قولك : « وإن انقسم كان مركباً . وقد سبق بطلانه » قد سبق قولك : إنه ليس بمتحيز ، لأن كل متحيز منقسم لذاته ، بناءً على نفي الجزء ، وكل منقسم لذاته ممكن لافتقاره إلى

الوجه الثالث .  
ص ٧٣

(١) في الأصل : عن الحيوة .

(٢) في الأصل : أحداً ، وهو خطأ .

جزئه<sup>(١)</sup> الذى هو غيره ، وكون المفتقر إلى الغير ممكناً بالذات .

ومعلوم أن هذه الحجة قد تبين فسادها بطريق البسط فى مواضع متعددة ، وبين أن مبناها على ألفاظ مجملة مشتبهة ، وهى أصل توحيد الفلاسفة . وقد بين نظار المسلمين فسادها ، كما بين ذلك أبو حامد الغزالي وغيره .

جواب الرازى فى  
« نهاية العقول » على  
حجة التركيب فى مسألة  
الصفات

والرازى أجاب الفلاسفة عن حجة التركيب فى مسألة الصفات فقال فى « نهاية العقول »<sup>(٢)</sup> : « قوله : يلزم من إثبات الصفات وقوع الكثرة فى الحقيقة الإلهية ، فتكون تلك الحقيقة ممكنة . قلنا : إن عنيتم به احتياج تلك الحقيقة إلى سبب خارجى فلا يلزم ، لاحتمال استناد تلك الصفات إلى الذات الواجبة لذاتها . وإن عنيتم به توقف الصفات فى ثبوتها على تلك الذات المخصوصة ، فذلك مما يلتزمه<sup>(٣)</sup> . فأين الحال ؟ وأيضا فعندكم الإضافات صفات وجودية فى الخارج ، فيلزمكم ما ألزمتونا فى الصفات ، فى الصور المرتسمة<sup>(٤)</sup> فى ذاته من المعقولات<sup>(٥)</sup> » . وقال أيضا<sup>(٦)</sup> : « مما يحقق فساد قول الفلاسفة أنهم قالوا : إن الله

(١) فى الأصل : جزه .

(٢) فى ج ١ ، ظ ١٩٩ ( نسخة ٧٤٨ توحيد ) = ص ١٩٩ - ظ ١٩٩ ( نسخة ٥٦٥ طلعت علم الكلام )

(٣) نهاية العقول : مما يلتزمه .

(٤) نهاية العقول : فيلزمكم ما ألزمتونا . وأيضا يلزمكم فى الصورة المرتسمة .

(٥) نهاية العقول : .. المعقولات ما ألزمتونا .

(٦) فى كتابه نهاية العقول ج ١ ، ص ١٩٩ - ظ ١٩٩ ( نسخة ٧٤٨ توحيد ) =

ص ١٩٩ - ظ ١٩٩ ( نسخة ٥٦٥ علم الكلام طلعت ) قبل العبارات السابقة بقليل .

عالم بالكماليات<sup>(١)</sup> ، وقالوا : إن العلم بالشيء<sup>(٢)</sup> عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم ، وقالوا : إن صورة المعلومات موجودة في ذات الله تعالى<sup>(٣)</sup> ، حتى ابن سينا قال : إن تلك الصفة<sup>(٤)</sup> إذا كانت غير داخلية في الذات ، بل كانت من لوازم الذات .. ومن كان هذا مذهباً له كيف يمكنه أن ينكر الصفات<sup>(٥)</sup> ؟ وفي الجملة فلا فرق بين الصفاتية وبين الفلاسفة ، إلا أن الصفاتية يقولون :<sup>(٦)</sup> « إن الصفات قائمة بالذات ، والفلاسفة يقولون : إن هذه الصورة العقلية عوارض متقومة بالذات<sup>(٧)</sup> والذي تسميه الصفاتية<sup>(٨)</sup> صفة يسميه الفيلسوف عارضاً ، والذي يسميه الصفاتيقيان قياماً ، يسميه الفيلسوف قواماً وتقوماً<sup>(٩)</sup> ، فلا فرق إلا بالعبارات ، وإلا فلا فرق في المعنى<sup>(٩)</sup> » .

**الوجه الرابع :** أن يقال : إذا كان لفظ : التحيز ، والانقسام ،

الوجه الرابع

- (١) نهاية القول : ثم الذي يحقق فساد قول الفلاسفة أن الشيء الواحد لا يكون مؤثراً وقابلاً أنهم اتفقوا على أن الله تعالى عالم بالكماليات .
- (٢) نهاية القول : واتفقوا على أن العلم بالشيء .
- (٣) نهاية القول : واتفقوا على أن صور المعلومات موجودة في ذات الباري تعالى .
- (٤) نهاية القول : حتى قال ابن سينا إن تلك الصور .
- (٥) نهاية القول : من لوازم الذات لم يلزم منها محال ، وإذا كان كذلك كانت ذات الله تعالى مؤثرة في تلك الصفة وقابلة لها ، ومن كان ذلك مذهباً له كيف يمكنه إنكار الصفة ( في نسخة ٥٦٥ طلعت : الصفات ) .
- (٦ - ٦) : هذه العبارات موجودة في نسخة ( طلعت ) إلا أن فيها : الصفات ( يسقط إن ) .. والفلاسفة يقولون هذه الصور العقلية أما في نسخة ( توحيد ) فقد سقطت عبارة : « إن الصفات قائمة بالذات والفلاسفة يقولون إن » .
- (٧) نهاية القول : الصفاتي .
- (٨) نهاية القول ( نسخة توحيد ) : قواماً أو مقوماً ، ( نسخة طلعت ) : قواماً أو متقوماً .
- (٩) نهاية القول : فلا فرق إلا في العبارة ، وإلا فلا نزاع في المعنى .

والجزء ، والافتقار ، والغير ألفاظاً مجملة، فلفظ « المتحيز » يُراد به ما حازه غيره/ من الموجودات ، وليس مرادهم بهذا . ويُراد به ما كان منحازاً <sup>ظ ٧٣</sup> عن غيره ، أو ما كان بحيث يُشار إليه وإن لم يكن معه موجود سواه ، وهذا مرادهم بلفظ « المتحيز » ، ولهذا يقولون : العالم متحيز .

ولفظ « الانقسام » يُراد به الانقسام المعروف الذى يتضمن تفريق الأجزاء ، وليس هذا مرادهم . ويُراد به ما يتميز منه شئ عن شئ أو جانب عن جانب ، وهذا مرادهم .

ولفظ « الجزء » يُراد به ما كان منفرداً فانضم إليه غيره ، أو ما أمكن التفريق بينه وبين غيره ، وليس هذا مرادهم . ويُراد به ما حصل الامتياز بينه وبين غيره ، وهذا مرادهم . ولفظ « الافتقار » يُراد به أن يكون الشئ مفترقاً إلى فاعل يفعله ، وليس هذا مرادهم هنا . ويُراد به أن يكون ملازماً لغيره فلا يوجد أحدهما إلا مع الآخر ، وهذا مرادهم . وقد يقال : إنه يُراد به كون الشئ مفترقاً إلى أمر منفصل عنه ، وليس هذا مرادهم هنا ، ويُراد به أن يكون الشئ لا يتم إلا بما يدخل فيه ، مما يقال : إنه جزء كالصفة ، وهذا مرادهم هنا .

وإذا عُرف ذلك كان مضمون كلامهم أنه لو كان مشاراً إليه للزم أن لا يوجد إلا بلوازمه التى لا يوجد إلا بها ، الداخلة في مسمى اسمه . ومعلوم أن ما كان كذلك لم يمتنع أن يكون واجب الوجود بنفسه المستلزمة لهذه اللازمات ، المتصفة بهذه الصفات ، بل إذا كانت حقيقته متصفة بصفات الكمال الوجودية ، كانت أحق بالوجود من أن لا يُوصف إلا بأمور سلبية ، يستلزم أن تكون ممتنعة الوجود ، مشبهة

بالمعدومات والجمادات ، فما لا يتصف بشيء من صفات الكمال ، فلا تكون له حياة<sup>(١)</sup> ، ولا علم ، ولا قدرة ، ولا كلام ، ولا فعل ، ولا عظمة ، ولا رحمة ، بل يكون موجوداً مطلقاً أو مجرداً - كان ممتنع الوجود ، لا واجب الوجود . وما لا يكون إلا كاملاً ، لا يكون إلا بكماله ، وما يجب أن يكون حياً عليمًا قديرًا ، لا يكون إلا بحياته<sup>(٢)</sup> وقدرته وعلمه ، وليس لزوم صفات الكمال له واستلزامه إياها ، موجباً لكونه لا يكون موجوداً بنفسه .

وتسمية المسمى هذا جزءاً وبعضاً ونحو ذلك ، غايته أن يقال : لا يمكن وجود الكل إلا بوجود بعضه . ومن المعلوم أن وجود الكل لا يوجد إلا بوجود الكل ، فيكون الكل موجوداً بالكل ، ولا يتضمن ذلك افتقاراً له إلى غيره ، فإذا كان قول القائل : إنه مفقور / إلى نفسه أو ص ٧٤ كله لا يقدح في وجوب وجوده ، فقله : هو مفقور إلى صفته أو بعضه أولى أن لا يقدح في وجوب وجوده .

وما يبين ذلك أن هؤلاء المتفلسفة يقولون : إن وجوده مستلزم لوجود المعلولات<sup>(٣)</sup> الممكنات ، فلا يتصور وجوده بدون وجودات ممكنة معلولة منفصلة عنه ، وذلك لا يقدح عندهم في وجوب وجوده بنفسه ، فكيف يقدح في وجوب وجوده كونه مستلزماً لصفات كمال لازمة له قائمة بنفسه ؟ فإن كان استلزامه لغيره افتقاراً إليه ، فافتقاره إلى معلولة

(١) في الأصل : حيوة .

(٢) في الأصل : بحيوته .

(٣) في الأصل : المعلومات ، وسياق الكلام بعد ذلك يدل على أن الصواب ما أثبت .

المنفصل أعظم امتناعاً ، وإن لم يكن افتقاراً إلى اللازم لم يكن استلزامه الصفات افتقاراً إليها .

ومثل هذا التناقض كثير في كلام المخالفين للسنة ، تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء : ٨٢] .

الوجه الثاني من  
وجه السرازي في  
"الأربعين" .

**قال الرازي<sup>(١)</sup> :** «الوجه الثاني<sup>(٢)</sup> : لو كان مشاراً إليه<sup>(٣)</sup> لكان<sup>(٤)</sup> متناهيًا من جميع الجوانب لما سبق من تناهي الأبعاد ، ولأن عدم تناهيه إن كان من جميع الجوانب فإنه محالط للعالم<sup>(٥)</sup> وما فيه من القاذورات ، تعالى عنه ، وإن كان من بعضها ، فالجانب المتناهي ، إن وافق غير المتناهي في الماهية ، صح على المتناهي أن ينقلب غير متناهٍ<sup>(٦)</sup> ، وبالعكس ، فصح عليه الفصل والوصل ، وإن خالفه فيها ، وكل مركب من أجزاء مختلفة الطبائع ففيه أجزاء بسيطة ، فأمكن على كل منها أن يماس ما على يمينه ويساره وبالعكس ، فصح عليه الوصل والفصل ، وكل ما كان كذلك كان تأليفه<sup>(٧)</sup> بمؤلف ، تعالى عنه ، وكل متناهٍ من جميع الجوانب أمكن وجوده أزيد وأنقص مما وُجد ،

(١) في «لباب الأربعين» ص ٣٥ ، ظ ٣٥ وهو ممت لكلامه السابق ص ٢٨٩ = لباب ص ٣٥ .

(٢) لباب : ب .

(٣) عبارة : «لو كان مشاراً إليه» لم ترد في هذا الموضع في «لباب» ، وإنما وردت من قبل بعد الوجه الأول مباشرة ، وعطف الكلام هنا على كلامه في أول الوجه الأول .

(٤) لباب : ولكان .

(٥) لباب : .. الجوانب فله محالطة للعالم ..

(٦) في الأصل : غير متناهي ، والصواب ما أثبتته ، وهو الذي في «لباب» .

(٧) لباب : تألفه .

فاختصاصه بذلك القدر المخصص ، ولأنه لو كان متناهيًا <sup>(١)</sup> من جميع الجوانب ، لم يكن فوق كل الموجودات ، لأنه يكون فوقه أمكنة خالية عنه ، والحصم ينفيه .

**فيقال : الاعتراض على هذا من وجوه :**

الرد عليه من وجوه

**أحدها :** قول من يقول : هو فوق العرش ، ولا يوصف بالتناهي ولا بعده إذ لا يقبل واحداً منها ، وهو قول من تقدم ممن يقول : هو فوق العرش ولا يوصف بأن له قدراً ، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف ، من الكلّائيين والكراميين والأشعرية ، ومن وافقهم / من أتباع الأئمة من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم .

الوجه الأول .

ظ ٧٤

وإذا قال لهم النفاة : هذا ممتنع في بديهية العقل .

قالوا لهم : القول بوجود موجود لا يُشار إليه ولا يقبل الوصف بالنهاية وعدمها ، ولا بدخول العالم ولا بخروج منه ، أظهر فساداً في بديهية العقل . فإننا إذا عرضنا على العقل وجود موجود خارج العالم بائن منه ، لا يُوصف بثبوت النهاية ولا انتفاءها ، ووجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا بائن ولا محايث ولا متناه ولا غير متناه <sup>(٢)</sup> - كان الثاني أظهر فساداً في العقل كما تقدم نظيره .

**القول الثاني :** قول من يقول : هو غير متناهٍ : إما من جانب ،

الوجه الثاني .

(١) لباب : ولأنه إذا كان متناهيًا .

(٢) في الأصل : ولا متناهي ولا غير متناهي .



وإما من جميع الجوانب ، كما قال ذلك طوائف أيضا من أهل الكلام والفقهاء وغيرهم ، وحكاه الأشعري في « المقالات » عن طوائف<sup>(١)</sup> فإذا قيل لهم : هذا ممتنع .

قالوا : قول منازعينا أظهر امتناعاً .

وإذا قيل لهم : يلزمكم أن يكون مخالطاً للعالم .

قالوا : منازعوننا منهم من يقول : هو بذاته في كل مكان ، ومنهم من ينفي ذلك ، ونحن يمكننا أن نقول كما قال هؤلاء وهؤلاء ، وإذا ادعى هؤلاء إمكان ذلك من غير مخالطة ، ادعينا مثل ذلك .

**والقول الثالث :** قول السلف والأئمة ، وأهل الحديث والكلام **الوجه الثالث .** والفقهاء والتصوف ، الذين يقولون : له حدٌّ لا يعلمه غيره .

فإذا قيل لهؤلاء : كل متناهٍ من جميع الجوانب أمكن وجوده أزيد وأنقص مما وجد ، واختصاصه بذلك القدر المخصص منفصل - منعوا هذا كما تقدم ذكره ، وقالوا : لا نسلم أن كل ما اختص بقدرٍ افتقر إلى مخصص منفصل عنه ، ولا نسلم أن كل ما ثبت لواجب الوجود من خصائصه - يمكن أن يوجد بخلاف ذلك .

(١) قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ٢١٧/١ - ٢١٨ عن أقوال المعتزلة في المكان : « اختلفت المعتزلة في ذلك ، فقال قائلون : الباري بكل مكان ، بمعنى أنه مدير لكل مكان وأن تدبيره في كل مكان ... وقال قائلون : الباري لا في مكان ، بل هو على ما لم يزل عليه » . وقال في موضع آخر ٢٥٨/١ : « واختلفوا في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسماً ... وقال بعضهم : ليس لمساحة الباري نهاية ولا غاية ، وإنه ذاهب في الجهات الست : اليمين والشمال والأمام والخلف وال فوق والتحت ... وقال قوم : إن معبودهم هو الفضاء ، وهو جسم تحل فيه الأشياء ، وليس بذى غاية ولا نهاية » .

وقد تقدم الكلام على هاتين المقدمتين ، واعتراف هؤلاء المحتجّين بهما بفسادهما .

وأما قوله : « لو كان متناهما من جميع الجوانب لم يكن فوق كل الموجودات ، لأنه يكون فوقه أمكنة خالية منه » .

فكلام ساقط ، لأنه ليس هناك شيء موجود : لا مكان ولا غير مكان ، وإنما هناك : إما خلاء هو عدم محض ونفى صرف ليس شيئاً موجوداً على قول طائفة ، وإما أنه لا يُقال هناك لا خلاء ولا ملاء .

وعلى كل تقدير فليس هناك شيء موجود ، بل يقال لمن احتج بهذا : أنت تقول ليس فوق العالم شيء موجود ، ولا وراء العالم / شيء موجود ، مع أنه متناه عندك ، فكيف يجب أن يكون فوق رب العالمين شيء موجود ؟ !

ثم قال : « أنتم تزعمون أنكم تحتجون بالمعقولات اليقينية لا بالمقدمات الجدلية ، فهب أنه لا يكون فوق جميع الموجودات ، فأين دليلكم العقلي على امتناع هذا ؟ » .

الوجه الرابع : قول بعض هؤلاء النفاة لبعض : لم قلت : « إن عدم تناهيه : إن كان من جميع الجوانب فإنه محالط للعالم وما فيه من القاذورات تعالى عنه » ولم لا يجوز أن يكون غير متناهٍ من جميع الجوانب وهو غير محالط ؟ فإن قالوا : لأن فرض مشار إليه ، غير متناه ، لا يخالط العالم - ممتنع في صريح العقل .

قيل : وفرض موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ولا يكون مبيناً لغيره ، ممتنع في صريح العقل .

فإن قلتم : هذا في حكم الوهم .

قالوا : وإثبات المخالطة لما لا نهاية له من حكم الوهم .

وهؤلاء النفاة لمبايئته للعالم ، منهم من يقول<sup>(١)</sup> : « إنه جسم<sup>(٢)</sup> » ، وهو في كل مكان ، وفاضل عن جميع الأماكن ، وهو مع ذلك متناهٍ ، غير أن مساحته أكبر من مساحة العالم ، لأنه أكبر من كل شئ . وقال بعضهم : مساحته على قدر مساحة العالم<sup>(٣)</sup> .

وقال بعضهم : هو جسم<sup>(٤)</sup> له مقدار في المساحة ، ولا ندرى كم ذلك القدر .

« ومنهم من يقول<sup>(٥)</sup> : إنه جسم تحل الأشياء فيه ، وهو الفضاء<sup>(٦)</sup> » وليس بذى غاية ولا نهاية<sup>(٧)</sup> . وقال بعضهم : هو الفضاء ، وليس بجسم ، والأشياء قائمه به . « وقال بعضهم<sup>(٨)</sup> : ليس لمساحة الباري

(١) الكلام التالى منقول بنصه من مقالات الإسلاميين ٢٥٨/١ وسأقابله عليه باذن الله .

(٢) عبارات الأشعرى التى سبق أن أشرت إليها تبدأ بقوله : « واختلفوا في مقدار الباري بعد أن جعلوه جسماً فقال قائلون : هو جسم . الخ .

(٣) مقالات الإسلاميين : . . على قدر العالم .

(٤) مقالات : إن الباري جسم .

(٥) الكلام التالى بعد الكلام الذى انتهى بعبارة « ذلك القدر » بآية أسطر في مقالات الإسلاميين ٢٥٨/١ مع اختلاف في ترتيب العبارات وبدأ بقول الأشعرى : وقال قوم . .

(٦) في الأصل : وهو الفضاء ، وهو تحريف ، والصواب ما أثبتته ، وهو الذى في « المقالات » وستكرر العبارة وفيها : « هو الفضاء »

(٧) عبارات الأشعرى : « وقال قوم : إن معبودهم هو الفضاء ، وهو جسم تحل فيه الأشياء ، ليس بذى غاية ولا نهاية » .

(٨) الكلام الذى يبدأ بعبارة : وقال بعضهم ٠٠٠ الخ سابق على العبارات الأخيرة التى انتهت بعبارة « والأشياء قائمة به » بأربعة أسطر .

نهاية ولا غاية ، وإنه ذاهب في الجهات الست : اليمين ، والشمال ،  
والأمام ، والخلف ، والفوق ، والتحت . قالوا : وما كان كذلك  
لا يقع عليه اسم جسم ، ولا طويل ، ولا عريض ، ولا عميق ، وليس  
بذى حدود ، ولا هيئة ولا قطب .

حكى هذه الأقوال الأشعرى في « المقالات » وحكى عن زهير  
الأثرى <sup>(١)</sup> أنه كان يقول : « إن الله بكل مكان ، وإنه مع ذلك مستو على  
عرشه ، وأنه يُرى بالأبصار بلا كيف <sup>(٢)</sup> » ، وأنه موجود الذات بكل  
مكان ، وأنه ليس بجسم ولا محدود ، ولا يجوز عليه الحلول والمماسّة ،  
ويزعم أنه يحيى يوم القيامة ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا  
صَفًّا ﴾ [سورة الفجر : ٢٢] بلا كيف <sup>(٣)</sup> . وكذلك أبو معاذ التومنى <sup>(٤)</sup> .

وهذا القول الذى حكاه الأشعرى عن هؤلاء يشبه قول كثير من  
الصوفية والسالمية ، / كأبى طالب المكي وغيره .

فهؤلاء القائلون بأنه بذاته فى كل مكان على أقوال : منهم من  
يقول : له قدر ، ومنهم من يقول : ليس له غاية ولا نهاية ، ومنهم من  
يقول : هو جسم ، ومنهم من يقول : ليس بجسم . ثم من هؤلاء من

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ٣٢٦/١ .

(٢) عبارات الأشعرى هى : « فأما أصحاب زهير الأثرى فإن زهيرا كان يقول : إن الله

سبحانه ....

(٣) مقالات الإسلاميين : ... كما قال : ( وجاء ربك بلا كيف ) .

(٤) فى « مقالات الإسلاميين » ٣٢٦/١ بعد ذكر قول زهير الأثرى ، ويتضمن كلامه السابق  
وأقوالا أخرى : « ذكر قول أبى معاذ التومنى : وأما أبو معاذ التومنى فإنه يوافق زهيرا فى أكثر أقواله  
ويخالفه .... » .

يقول : إنه غير متناهٍ من جميع الجوانب ، وهو مع ذلك لا يخالط الأشياء ، وأيضا فإنهم إذا قالوا : إنه يخالط الأشياء ، قالوا : هذا لا يقدر في كماله ، كما أن الشعاع لا يقدر فيه أنه فوق الأقدار .

وقول هؤلاء ، وإن كان باطلا ، كما قد بين في غير هذا الموضع ، فالمقصود أن النفاة الذين يقولون : ليس بداخل العالم ولا خارجه ، لا يمكنهم إبطال قول هؤلاء . بل قد يقول القائل : إن قول هؤلاء الحلولية خير من قول أولئك المعطلة ، الذين يقولون : لا داخل العالم ولا خارجه .

ولهذا قال من قال : « متكلمة الجهمية لا يعبدون شيئا ، ومتعبدة الجهمية يعبدون كل شيء » .

ومنهم من يقول هذا تارة وهذا تارة . ومنهم من يقول : هذا اعتقادي ، وهذا ذوقي ووجدي .

وإنما يتمكن من إبطال قول هؤلاء كلهم أهل السنة المثبتة ، الذين يقولون : إنه مبين للعالم . فأما بعض هذه الطوائف مع بعضهم فإنهم متناقضون .

فإذا قالوا : لانسلم أنه يجب أن يخالط العالم ، أو لا نسلم أن في ذلك محذورا ، بل يمكن عدم المخالطة ، أو المخالطة ، بلا نقص ولا عيب - كان قول هؤلاء من جنس أقوال أولئك ، فإنهم أثبتوا ما يحيله العقل .

فإذا قالوا لأولئك : هذا من حكم الوهم لا من حكم العقل ، كان

هذا بمنزلة قول أولئك : إن إحالة موجودٍ لا داخل العالم ولا خارجه من حكم الوهم ، فإنهم قد قالوا : إنه حكم في غير المحسوس بحكم المحسوس ، فإن لم يكن في الوجود ما لا يمكن الإحساس به بطل قولهم ، وإن كان فيه ما لا يمكن الإحساس به ، وادَّعى هؤلاء أنه غير متناه من جميع الجوانب ، وهو غير جسم عند بعضهم ، وجسم عند آخرين منهم - كان الحكم حينئذ بكونه يكون مخالطاً للعالم ، وأن ذلك ممتنع عليه ، حكماً<sup>(١)</sup> على غير المحسوس بحكم المحسوس ، وهم لا يقبلون هذا الحكم .

ثم إن الكلام هنا من جهة من يقول : إنه مشار إليه ، ويقول : إنه متناه ، وهو مع ذلك جسم ، أو ليس بجسم . وإذا قال هؤلاء : كل مشار إليه فهو جسم ، كان كقولهم : لو كان / فوق العرش لكان مشاراً إليه ، ولكان جسماً ، وقد نازعهم في ذلك طوائف . ص ٧٦

وتبيّن أن قول من قال : هو فوق العرش وليس بجسم ، ليس هو أبعد عن العقل ، من قول من قال : إنه لا داخل العالم ولا خارجه أصلاً . فإن هذا أقرب إلى المعلوم من ذلك ، وكل ما كان أقرب إلى العدم ، كان أبعد عن الوجود الواجب .

فهكذا من قال : يُشار إليه وهو غير متناه ولا يخالط ، أو يخالط ولا نقص في ذلك - فقوله ليس أبعد عن العقل من قول أولئك ؛ بل نظير قولهم أن يقال : إنه في كل مكان بذاته ، ولا يشار إليه ، ولا نهاية له ، كما قال بعضهم .

(١) في الأصل : حكم .

فهذه الأقوال حَكَمَ بطلانها حاكمٌ واحد ، فإن رُدَّ حكمه في بعضها رد في سائرهما ، فهذا جواب هؤلاء .

الوجه الخامس : قول من يقول : لا نسلم أنه إذا كان متناهيًا من الوجه الخامس بعض الجهات يلزم ما ذكره من المحذور . وقوله <sup>(١)</sup> : « الجانب المتناهي إن وافق غير المتناهي في الماهية صح عليه أن ينقلب غير متناهٍ ، وإلا لزم التركيب ، فيصح الفصل والوصل ، وما كان كذلك احتاج إلى مؤلف يؤلفه » .

قالوا : لا نسلم أنه يجوز عليه الفصل والوصل والحال هذه ، لإمكان أن يكون ذلك الاتصال من لوازم الذات ، كقيام الصفات اللازمة لموصوفها ، وأيضا الموافقة في الماهية إنما تقتضي جواز انقلابه غير متناهٍ ، إن لو لم يكن المقدار المعين من لوازم وجوده .

فإن قال : إن كل مختص بقدر فهو ممكن ، فهي المقدمة الثانية ، وقد تقدم إبطالها ، فلا يمكنه حينئذ تقرير المقدمة الأولى إلا بالثانية ، فلا يكون قد أقام دليلاً على أنه إذا كان متناهيًا لزم التناهي من جميع الجوانب ، إلا لافتقار الاختصاص إلى مخصص ، وهذا : إن كان دليلاً صحيحاً فهو كاف ، سواء قُدِّرَ التناهي من جميع الجوانب أو بعضها ، وإن لم يكن صحيحاً بطل كلامه على بطلان تناهيه من جميع الجوانب ، ومن بعضها .

(١) أى قول الرازى ، ومايلي هو تلخيص لكلامه السابق وروده ، ص ٢٩٩ ، وهو في لباب الأربعين ، ص ٣٥ .

قال الرازى <sup>(١)</sup> : « الوجه الثالث : <sup>(٢)</sup> أنه لو كان مشاراً إليه فإن صح عليه <sup>(٣)</sup> الحركة والسكون كان محدثاً لما سبق في مسألة الحدوث ، وإلا كان كالزمن المقعد <sup>(٤)</sup> ، وهو نقص تعالى عنه » .

الوجه الثالث من وجوه الرازى في باب الأربعين .

فيقال الاعتراض عليه من وجوه : أحدها : أن يقال / قد تقدم إبطال هؤلاء لدليل الحركة والسكون ، كما أبطله الرازى نفسه في كتبه العقلية المحضة ، وأبطل كل ما احتج به النفاة ، من غير اعتراض على إبطال ذلك . وكذلك أبطله الآمدى والأرموى وغيرهما .

ظ ٧٦ الرد عليه من وجوه الوجه الأول .

الثاني : قول من يقول : هو مع كونه مشاراً إليه لا يقبل الوصف بالحركة والسكون ولا بضد ذلك ، كما يقولون هم : إنه لا يقبل الوصف بالدخول والخروج ، والمباينة والمحايثة ، ونحو ذلك من المتقابلات . فإذا قيل هؤلاء : إثبات مشارٍ إليه لا يقبل ذلك غير معقول . قالوا : هذا أقرب إلى العقل من إثبات موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه .

وهؤلاء إذا قيل لهم : إما أن يكون مبايناً ، وإما أن يكون محايثاً . قالوا : هذا من عوارض الجسم ، فإذا قُدِّرَ موجود لا يقبل ذلك ، لم يوصف بمباينة ولا محايثة ، فيقول لهم هؤلاء : كونه موصوفاً بالحركة

(١) في « باب الأربعين » ظ ٣٥ .

(٢) لباب : ج .

(٣) لباب : ولأنه إن صح عليه . . . ( ولا توجد عبارة : أنه لو كان مشاراً إليه ) .

(٤) لباب : وإلا كان المقعد ، وسقطت كلمة « كالزمن » . وفي لسان العرب : « الزماتة :

العامة ، زَمِنَ يَزِمُنُ زَمَناً وزَمَنَةً وزماتة ، فهو زَمِنٌ ، والجمع زَمِنُونَ ، وزَمِينٌ ، والجمع زَمَنَى . »



والسكون فرعٌ على قبوله لذلك ، فإذا قُدِّرَ موجود مشار إليه لا يقبل ذلك ، لم يوصف بأحدهما .

ومن الناس من يقول : الحركة من خصائص الجسم . ومنهم من يقول : الحركة يوصف بها ما ليس بجسم ، كمن يقول بإثبات نوع من الحركة للنفس ، ويقول : إنها غير جسم . وكذلك قول من قال مثل ذلك في الواجب .

الثالث : أن يُقال : اتصاف المتصف بالحركة والسكون : إما أن يكون صفة كمال أو لا . فإن لم يكن صفة كمال ، لم يكن سلب ذلك نقصاً ، فلا محذور فيه . وإن كان صفة كمال أمكن اتصافه بذلك فلا محذور فيه .

فإن قيل : هو صفة كمال للجسم دون غيره .

قيل : إما أن نعلم ثبوت موجود غير الجسم ، أولاً نعلمه . فإن لم نعلمه لم يمكن إثبات موجود قائم بنفسه : لا تكون الحركة كمالاً ، وإن علمنا وجود موجود ليس بجسم ، فالعلم بذلك ليس بضروري ، بل هو نظري ، فلا بد له من دليل .

وحينئذ فإما أن يمكن وجود مشار إليه ليس بجسم ، أو لا يمكن ، فإن أمكن جاز أن يُشار إلى البارئ تعالى ، ويكون فوق العرش ، وليس بجسم . وإن لم يمكن وجود مشار إليه إلا أن يكون جسماً ، فلا بد من دليل يدل على إثبات وجود موجود لا يمكن الإشارة إليه ، ولا يكون جسماً .

وهذه الوجوه هي أدلة ثبوت ذلك .

فإذا قيل : لو لم يصح عليه الحركة والسكون لكان كالزمن ، لم  
ص ٧٧ يمكن إثبات ذلك إلا إذا ثبت أن كل مشار إليه / يقبل الحركة  
والسكون ، وأن كل مشار إليه جسم .

وهذا لا يثبت إلا إذا بطل قول من يقول : يمكن أن يُشار إليه ولا  
يكون جسماً ، أو يمكن أن يكون فوق العرش ولا يكون جسماً .

وهؤلاء لا يمكن إبطال قولهم إلا إذا بطل قول من يقول بوجود  
موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ، لأنه بتقدير صحة قول هؤلاء ، يمكن  
صحة قول أولئك ، فإنه إذا جاز في العقل إمكان وجود موجود قائم  
بنفسه لا يُشار إليه ولا يباين غيره ولا يحايثه ، أمكن وجود موجود قائم  
بنفسه ، فوق عرشه ، لا يُشار إليه ، وكان هذا أقرب إلى العقل من  
ذلك .

فإذا كان إبطال قول هؤلاء مستلزماً لبطلان قول المدعى ، لم يبطل  
قولهم إلا ببطلان قوله . وإذا بطل قوله ، كانت الحجة على صحته  
باطلة .

فتبين أن هذه الحجة يلزم من صحة مقدمتيها بطلان قول المدعى  
المتحج بها ، فلا يمكن الاستدلال بها عليه ، وهو المطلوب ، فإنها إن  
صحت استلزمت بطلان دعواه ، وإن لم تصح لم يمكن الاستدلال بها  
على دعواه ، فبطلت الدلالة على التقديرين ، وهو المطلوب .

الرابع : أن يُقال : كثير من النظائر يقولون : صحة الحركة ليست الوجه الرابع .

من خصائص كونه مشاراً إليه ، فإن كثيراً من هؤلاء يُجوز أن يقوم به ما هو متجدد أو حادث ، وإن قال : إنه غير مشارٍ إليه ، وقد تقدم قول الرازي : « إن عامة الطوائف يلزمهم القول بجلول الحوادث وإن أنكروا ذلك » مع أن نفاة العلوم هؤلاء يمنعون جواز الإشارة إليه ، كما يقول ذلك من يقوله من الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية وغيرهم ، بل المتفلسفة يجوزون حلول الحوادث بما ليس بجسم غير الواجب ، كما يقولون مثل ذلك في النفس الفلكية والإنسانية . ثم أكثر أهل الكلام من هؤلاء يقولون : إن ذلك الحادث القائم بالواجب تجدد بعد أن لم يكن ، فهؤلاء يصفونه بقيام الحوادث به في وقتٍ دون وقت ، ومع هذا فلا يجعلونه في حال انتفاء ذلك كالزمن المقعد ، فيقول هؤلاء : يمكن أن تقوم به الحوادث ، وهو نوع من الحركة ، ولا يكون مشاراً إليه ، ولا يكون عند انتفاء ذلك كالزمن ، فإن سلم أولئك لهم إمكان ذلك بطلت الحجة ، وإن لم يسلّموا ذلك لهم ، قالوا : هذا أقرب إلى العقل / من ٧٧ إثبات موجودٍ قائم بنفسه لأيشار إليه ، وإن كان هذا من حكم الوهم فكذلك الأول ، وإلا لزم امتناع موجود قائم بنفسه لأيشار إليه ، وهو المطلوب .

ومما يوضح هذا أن لفظ « الحركة » قد يعنى به الانتقال من حيزٍ إلى حيز ، وقد يعنى به ما هو أعم من ذلك ، كالحركة في الكيف والكم والوضع ، مثل مصير النفس عالمةً وقادرة ومريدة ، ومصير الجسم أسود وأحمر ، وحلواً وحامضاً ، ومثل الاغتذاء والنمو الحاصل في الحيوان والنبات ، ومثل حركة الفلك في حيز واحد ، فهذه قد تسمى حركات ، وإن لم يكن قد خرج الجسم فيها من حيز إلى حيز آخر .

وإذا كان لفظ « الحركة » من جنس لفظ « الحدوث » كان البحث عن قيام أحدهما به ، كالبحث عن قيام الآخر به . ومعلوم أن كثيراً من النظائر يصفونه بذلك ، ولا يقولون : هو جسم .

قال الرازي <sup>(١)</sup> : « الوجه الرابع <sup>(٢)</sup> : المكان الذي يزعم الخصم <sup>(٣)</sup> حصوله فيه : إن كان موجوداً ، وهو منقسم ، كان جسماً ، ولزم قدم الأجسام لذواته <sup>(٤)</sup> . وأيضاً المكان مستغنى <sup>(٥)</sup> في وجوده عن المتمكن لجواز الخلاء وفاقاً ، والبارى تعالى <sup>(٦)</sup> عند الخصم يمتنع كونه لا في حيز <sup>(٧)</sup> ، فكان مفتقراً إلى الحيز ، وكان <sup>(٨)</sup> المكان بالوجوب والإلهية أولى ، وإن كان معدوماً استحال حصول الوجود <sup>(٩)</sup> فيه ، ولا يلزم علينا كون الجسم في المكان ، لأن المعنى منه كونه يمكن الإشارة إلى أحد جوانبه بأنه غير الآخر ومتصل به . وهذا المعنى في الباري يوجب التركيب ، وتعالى عنه <sup>(١٠)</sup> » .

الوجه الرابع من  
وجه الرازي في « باب  
الأربعين » .

والجواب عن هذا من وجوه .

الرد عليه من وجوه

أحدها : أن يُقال : لانسلم الحصر ، بل قد يكون الحيز تارة

الوجه الأول .

(١) في « باب الأربعين » ط ٣٥ .

(٢) لباب : د .

(٣) الخصم : ساقطة من « لباب » .

(٤) لباب : لدوامه فيه .

(٥) لباب : مستغنى .

(٦) تعالى : ليست في « لباب » .

(٧) لباب : الحيز .

(٨) لباب : فكان .

(٩) لباب : الموجود .

(١٠) لباب : وهذا المعنى في الباري تعالى يوجب التركيب .

موجوداً ، وتارة معدوماً ، فإنه إذا كان في الأزل وحده ، لم يكن معه شيء موجود ، فضلاً عن أن يكون في شيء موجود . ثم لما خلق العالم : فإما أن يكون مداخلًا للعالم ، وإما أن يكون مبايناً له ، وإذا امتنع أن يكون هو نفسه دخل في العالم ، أو دخل العالم فيه ، وجب أن يكون مبايناً له ، وإذا كان مبايناً للعالم ، أمكن أن يكون فوق العالم ، ويكون ما يُسمى حينئذ مكاناً أمراً وجودياً ، ولا يلزم أن يكون ملازماً له ، فلا يلزم قدم المخلوقات ، ولا افتقاره إلى شيء منها ، بل كان مستغنياً عنها ، وما زال مستغنياً عنها / وإن كان عالياً عليها ، فعلوه على العرش وعلى ص ٧٨ غيره من المخلوقات لا يوجب افتقاره إليه ، فإن السماء عالية على الأرض وليست مفتقرة إليها ، والهواء عال على الأرض وليس مفتقراً إليها ، وكذلك الملائكة عالون على الأرض وليسوا مفتقرين إليها ، فإذا كان المخلوق العالی لا يجب أن يكون مفتقراً إلى السافل ، فالعلی الأعلى ، الخالق لكل شيء ، الغنى عن كل شيء ، أولى أن لا يكون مفتقراً إلى المخلوقات مع علوه عليها .

الوجه الثاني : أن قول القائل : « إنه في مكان » لفظ فيه إجمال الوجه الثاني . وتلبس . والمثبتون لعلو الله على خلقه لا يحتاجون أن يطلقوا القول بأنه في مكان ، بل منهم كثير لا يطلقون ذلك ، بل يمنعون منه ، لما فيه من الإجمال .

فإذا قال القائل : إنه لو كان في مكان ، لم يخل : إما أن يكون المكان موجوداً ، أو معدوماً .

قيل له : إذا قيل : إن الشيء في مكان ، وفُسر المكان بأنه معدوم ،

كان حقيقته أنه وحده ، ليس معه غيره ، إذ لا يقول عاقل : إنه في مكان معدوم ، وإنه مع هذا في شئ موجود قد أحاط به ، أو كان هو فوقه ، أو غير ذلك ، إذ هذا كله من صفات الموجودات .

وإذا كان كذلك فقول القائل : وإن كان المكان معدوماً استحال حصول الموجود فيه ، إنما يلزم لو قُدِّرَ أن هناك أمراً يكون الواجب فيه ، فأما إذا فُسِّرَ ذلك بأنه وحده ، ليس معه غيره ، امتنع أن يُقال : إنه في غيره .

الوجه الثالث . الثالث : أن يُقال : إذا كنت أنت - وعامة العقلاء - تقولون : إن الجسم في مكان ، ولا يلزم من هذا أن يكون في شئ موجود ، لأنه يستلزم أبعاداً لا تنتهى ، ولا في معدوم ، لأن العدم لا يكون فيه شئ - فقولهم أولى بالقبول والجواز .

وأما قوله : « إن المعنى من كون الجسم في المكان ، كونه بحيث يمكن الإشارة إلى أحد جوانبه بأنه غير الآخر ومتصل به » .

فيقال له : وبهذا المعنى فسرت قولهم بأنك قلت : المعنى من اختصاص الشئ بالجهة والمكان أنه يمكن الإشارة الحسية إليه بأنه هنا أو هناك .

وأما قولهم : هذا المعنى يوجب التركيب في الباري . فهذا هو الحجة الأولى ، وقد تقدم جوابها ، فإذا ذهبت الحجة لا تتم إلا بالأولى ، فلا تجعل حجة أخرى ، وحجة التركيب قد تقدم بيان فسادها .

الرابع : أن يُقال : لفظ « الحيز » و « المكان » / قد يُعنى به أمر

وجودى وأمر عدمى ، وقد يُعنى بالمكان أمر وجودى ، وبالحيز أمر عدمى . ومعلوم أن هؤلاء المثبتين للعلو يقولون : إنه فوق سماواته ، على عرشه ، بائن من خلقه . وإذا قالوا : إنه بائن من جميع المخلوقات ، فكل ما يُقدَّر موجوداً من الأمكنة والأحياء فهو من جملة الموجودات ، فإذا كان بائناً عنها لم يكن داخلياً فيها ، فلا يكون داخلياً فى شيء من الأمكنة والأحياء الوجودية على هذا التقدير ، ولا يلزم قدم شيء من ذلك على هذا التقدير .

وإذا قالوا : إنه فوق العرش ، لم يقولوا : إن العرش كان موجوداً معه فى الأزل ، بل العرش خلق بعد أن لم يكن ، وليس هو داخلياً فى العرش ، ولا هو مفتقر إلى العرش ، بل هو الحامل بقوته للعرش والحملة العرش ، فكيف يلزم على هذا أن يكون معه فى الأزل ؟ بل كيف يلزم على هذا أن يكون داخلياً فى العرش أو مفتقراً إليه ؟ وإنما يلزم ما ذكره من لا بد له <sup>(١)</sup> من شيء مخلوق يحتوى عليه ، وهذا ليس قول من يقول : إنه بائن عن جميع المخلوقات .

الوجه الخامس : أن يُقال : قوله : « البارى عند الخصم يمتنع كونه لا فى حيز » لفظ مجمل ، فإن قال : إنه مفتقر عنده إلى حيز وجودى ، فهذا لم يقله الخصم ، ولا يُعرف أحداً قاله ، وإن قاله من لا يعرف لم يلتفت إليه . ولا ريب عند المسلمين أن الله تعالى غنى عن كل ما سواه ، فكيف يُقال : إنه مفتقر إلى حيز عدمى ، فالعدم ليس بشئ حتى يُقال : إن الرب مفتقر إليه ، أو ليس بمفتقر إليه .

(١) فى الأصل : من لا بدله ، وهو تحريف .

وإذا فُسِّرَ الحيزُ بأمرٍ عديمي ، لم يَجْزُ أن يُقال : إن العدم الذي ليس بشئٍ أحقُّ بالإلهية من الموجود القائم بنفسه ، فعلم أن هذه الحجة مغلطة محضة ، وأن لفظ « الحيز » لفظ مجمل .

وهؤلاء يريدون بالحيز تارةً ما هو موجود ، ويريدون به تارة ما هو معدوم . وكذلك لفظ « المكان » ، لكن الغالب عليهم أنهم يريدون بالحيز ما هو معدوم ، وبالمكان ما هو موجود ، ولهذا يقولون : العالم في حيز وليس في مكان .

وإذا كان كذلك ، فن أثبت متحيزاً في حيزٍ عديمي لم يجعل هناك موجوداً غيره ، سواء كان ذلك واجباً أو ممكناً . وإذا كان كذلك لم يجب أن يكون هناك ما يجب أن يكون موجوداً معه ، فضلاً عن أن يكون هو مفتقراً إليه .

الوجه السادس : / أن يُقال : هذه الحجة مبنية على أن كل مُشارٍ إليه مركَّب ، وأن ذلك ممتنع في الواجب ، فإن أردت بالتركيب أن غيره رَكْبُهُ ، أو أنه يقبل التفريق ، ونحو ذلك ، لم تسلم الأولى .

ص ٧٩  
الوجه السادس

وإن عנית بالتركيب إمكان الإشارة إلى بعضه دون بعض ، فللناس هنا جوابان :

أحدهما : قول من يقول : هو فوق العالم وليس بمشارٍ إليه ، أو هو مشارٍ إليه ، وهو لا يتبعُض ، فيُشار إلى بعضه دون بعض ، لأن الإشارة إلى البعض دون البعض إنما تُعقل فيما له أبعاض ، فإذا قُدِّرَ مشارٍ إليه لا يتبعُض ، لم يمكن أن يُقال هذا فيه .



والثاني قول من يقول : يمكن الإشارة إلى بعضه دون بعض ، ويقول : التبعض المنى عنه ، هو مفارقة بعضه لبعض . وأما كونه يرى بعضه دون بعض ، فليس هذا منفيًا عنه ، بل هو من لوازم وجوده . وإذا قال الثاني : هذا تركيب ، وهو ممتنع ، فقد عُرف بطلان هذه الحجة .

**الوجه السابع :** أن يُقال : إذا كان فوق العرش فلا يخلو : إما أن الوجه السابع . يلزم أن يكون جسمًا أو لا يلزم ، فإن لم يلزم بطل مذهب النفي ، فإن مدار قولهم على أن العلوي يستلزم أن يكون جسمًا ، فإذا لم يلزم ذلك لم يكن في كونه على العرش محذور . وإن لزم أن يكون جسمًا ، فإن لازم هذا القول قدم ما يكون جسمًا ، وحينئذ فقول القائل : إن كان المكان موجوداً كان جسمًا ولزم قدم الأجسام لدوامه - لا يكون محذوراً على هذا التقدير ، ولا يصح الاستدلال على انتفاء المكان بهذا الاعتبار .

**وأما الوجه الثامن :** فقوله : « المكان مستغنٍ في وجوده عن الوجه الثامن . المتمكن ، لجواز الخلاء وفاقاً ، والبارى عند الخصم يمتنع كونه لا في الحيز ، فكان مفقراً إلى الحيز » يعترض عليه الخصم بأن لا نسلم أنه على هذا التقدير يكون كل مكان مستغنياً عن المتمكن ، فإنه لا يقول عاقل إن شيئاً من الممكنات مستغنية عن الواجب الوجود ، فإذا جعل ما سُمي مكاناً من الممكنات المبدعات / لله تعالى ، لم يجوز أن يُقال : هو مستغن ظ ٧٩ عنه .

وأيضاً يُقال : إن عنيّت بكون المكان مستغنياً عن المتمكن ، أنه لا يفتقر إلى كون المتمكن عليه ، فهذا مسلّم ، لكنه لا يفيدك ، إلا إذا

قيل : إن المتمكن مفتقر إلى وجود المكان المستغنى عنه ، وهذا لم يذكره في التقسيم .

وإن عنيث أنه يستلزم استغناؤه عن فاعلٍ مبدع ، فهذا ليس بلازم على هذا التقدير ، فإن الأمكنة كلها مفتقرة إلى فاعلٍ مبدع ، وإن استغنت<sup>(١)</sup> عن متمكن . وإذا كان وجوده مستلزماً للحيز على هذا التقدير ، لم يكن مفتقراً إلى ما هو مستغنى عنه ، بل كان وجوده مستلزماً لأمر لازمة له مفتقرة إليه ، وذلك لا يوجب أن يكون غيره مستغنياً عنه ، ولا أن يكون مفتقراً إلى ما هو مستغنى عنه ، كما أن الذات إذا كانت مستلزماً للصفات ، لم يجب أن تكون الصفات أحق بالإنسية . هذا عند من يقول بالصفات ، وكذلك من يقول بالأحوال من المسلمين . ومن نفى<sup>(٢)</sup> الجميع كالفلاسفة الدهرية ، فعندهم أن وجود الواجب مستلزم لوجود الممكنات ، مع أنها هي المفتقرة إليه ، وهو مستغنى عنها .

ونكتة الاعتراض أنه إذا فرض افتقاره إلى مكان مستغنى عنه ، فلاريب أن هذا باطل بالاتفاق ، لأنه يلزم أن يكون الخالق فقيراً إلى ما هو مستغنى عنه ، وهذا يتنافى وجوب وجوده . وأما إذا كان ما سمي مكاناً مفتقراً إليه ، وهو المبدع الخالق له ، لم يكن فيما ذكره [ ما ]<sup>(٣)</sup> يبطل ذلك .

(١) في الأصل : وإن استغنيب ، وهو تحريف .

(٢) في الأصل : ومن نفا .

(٣) ما : ساقطة من الأصل ، وزدتها ليستقيم الكلام .

أما إذا قُدِّرَ أن وجوده لا يستلزم وجود ذلك ولا يشترط فيه ذلك ،  
 لكن حصل بحكم الجواز لا بحكم الوجوب ، فهذا ظاهر .  
 وأما إذا قُدِّرَ أن ذلك لازم له ، فغايته أن وجوده مستلزم لما يكون  
 الرب ملزوماً له ، وهو مفتقر إلى الرب تعالى ، وقد عُرف كلام الناس في  
 مثل هذا .

قال الرازي<sup>(١)</sup> « الوجه الخامس في نفي علوه على الخلق أن الأحياز  
 إن<sup>(٢)</sup> تساوت في تمام الماهية ، كان حصوله في بعضها بدلاً عن الآخر  
 جائزاً ، فافتقر فيه إلى مرجح<sup>(٣)</sup> ، وإن تخالفت فيها كانت متباينة  
 بالعدد ، والماهية تختص<sup>(٤)</sup> بخواص معينة وصفات معينة ، وهى غير  
 متناهية ، فقد وُجد في الأزل مع الله<sup>(٥)</sup> أشياء موجودة قائمة بأنفسها غير  
 متناهية ، ولا يرتضيه مسلم » .

### والاعتراض على هذا من وجوه :

الرد عليه من وجوه

الوجه الأول .  
 ص ٨٠

أحدها : أن يُقال : الأحياز أمور عدمية / كما قد عُرف ، فإنهم  
 يقولون : العالم في حيز ، والحيز عندهم عدمى . ولو قال قائل : إن  
 الحيز قد يكون وجودياً ، فالمثبتون يقولون : نحن نقول : إنه فوق العالم  
 وحده ، كما كان قبل المخلوقات ، وليس هو في حيز وجودى ، فإذا

(١) في « لباب الأربعين » ظ ٣٥ ، وسأقابل الكلام التالى عليه بإذن الله .

(٢) لباب : هـ الأحياز إن . . . والأمرى في « لباب الأربعين » يختصر الكلام ويحيل على ما

قبله ، ولكن ابن تيمية يوضح المقصود به .

(٣) لباب : فافتقر إلى مرجح .

(٤) لباب : مختصة .

(٥) لباب : مع الله تعالى

سميت ما هناك حيزاً ، كان تسميته للعدم حيزاً ، وهو اصطلاحهم .  
وحيثذ فالعدم المحض ليس هو أشياء موجودة ، حتى يقال : إنها  
مماثلة أو مختلفة .

فإن قيل : من الناس من يقول : الحيز جوهر قائم بنفسه لا نهاية له .  
قيل : هذا القول إن كان صحيحاً ثبت قدم الحيز الوجودي ،  
وحيثذ فتبطل الحجة التي مبناها على نفي ذلك . وإن كان باطلاً بطلت  
الحجة أيضاً كما تقدم ، فهي باطلة على تقدير النقيضين ، فثبت بطلانها  
في نفس الأمر .

الوجه الثاني : أن يُقال : لم لا يجوز أن تكون الأحياز متساوية في  
الماهية ؟

قوله <sup>(١)</sup> : « حصوله في بعضها بدلاً عن الآخر جائز ، فيفتقر إلى  
مرجح » .

يُقال له : نعم ، وإذا افتقر إلى مرجح فإنه يرجح بعضها بقدرته  
ومشيئته ، كما تُرجح سائر الأمور الجائزة بعضها على بعض ، وكما يرجح  
خلق العالم في بعض الأحياز على بعض ، مع إمكان أن يخلقه في حيز  
آخر ، وكما رجح ما خلقه بمقدارٍ على مقدار ، وصفةٍ على صفةٍ ، مع  
إمكان أن يخلقه على قدرٍ وصفةٍ أخرى .

الوجه الثالث : أن يُقال : ترجح بعض الأحياز على بعض متفق

الوجه الثالث

(١) ما يلي هو تلخيص لجزء من كلام الرازي الذي سبق قبل قليل في الوجه الخامس .

عليه بين العقلاء ، سواء قالوا بالفاعل بالاختيار أو بالعلة الموجبة ، فإن القائلين بالعلة الموجبة يقولون : إنها اقتضت وجود العالم في هذا الحيز دون غيره . وأما على القول بالفاعل المختار فالأمر ظاهر ، وإذا كان ترجيح بعض الأحياز على بعض متفقاً عليه بين العقلاء ، لم يكن في ذلك محذور .

وإذا قيل : هذا ترجيح لبعضها على بعض في الممكن .

قيل : فإذا جاز ذلك في الممكن، فهو في الواجب أولى بالجواز ، فإن المرجح إن كان موجباً بالذات ، فترجيحه لما يتعلق به أولى من ترجيحه لما يتعلق بغيره ، وإن كان فاعلاً بالاختيار ، فاختياره لما يتعلق به أولى من اختياره لما يتعلق بغيره .

وإذا قيل : هذا يلزم منه قيام الأمور الاختيارية بذاته .

قيل : قد عُرِف أنهم يعترفون بذلك ، وهو لازم لعامة العقلاء .

الوجه الرابع : أن يُقال : أهل الإثبات القائلون بأن الله سبحانه <sup>الوجه الرابع</sup> فوق العالم ، لهم في جواز الأفعال القائمة بذاته ، المتعلقة بمشيئته وقدرته ، قولان مشهوران :

أحدهما : قول من يقول : لا يجوز / ذلك ، كما يقوله ابن كُلاب <sup>ظ ٨٠</sup> والأشعري ومن اتبعهما ، من أصحاب أبي حنيفة وأحمد ومالك والشافعي وغيرهم . فهؤلاء يقولون : استواءه مفعول له ، فعلة في العرش ، ويقولون : إنه خلق العالم تحته ، من غير أن يحصل منه انتقال وتحول من حيز إلى حيز ، ويقولون : إنه خصَّص العالم بذلك الحيز بمشيئته وقدرته .

والقول الثاني : قول من يقول : إنه يفعل أفعالا قائمة بنفسه باختياره ومشيته ، كما وصف نفسه في القرآن بالاستواء إلى السماء وعلى العرش ، وبالإتيان والجيء ، وطى السموات بيمينه ، وغير ذلك ، مما هو قول أئمة أهل الحديث ، وكثير من أهل الكلام ، ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، فهؤلاء يقولون : إن ما يحصل من الترجيح لبعض الأحياء على بعض بأفعاله القائمة بنفسه هو بمشيته وقدرته . فحصل الجواب عن هذا على قول الطائفتين جميعا .

الوجه الخامس

**الوجه الخامس :** أن يُقال : الحيز : إما أن يقال : إنه موجود ، وإما أن يقال : إنه معدوم .

فإن قيل : هو معدوم ، لم يلزم أن يكون مع الله في الأزل شيء موجود .

وإن قيل : هو موجود ، فإما إن يكون وجوده في الأزل ممتنعاً ، وإما أن يكون ممكناً . فإن كان ممتنعاً تعين القسم الأول ، وهو أن الأحياء أمثاله في تمام الماهية ، فإن عدم المحض لا يتميز فيه شيء عن شيء . وحينئذ فالتخصيص المفتقر إلى المرجح يحصل : إما بقدرته ومشيته ، على قول المسلمين وجمهور الخلق ، وإما بالذات ، عند من يجوز نظير ذلك . وإن كان وجوده في الأزل ممكناً ، فلا محذور فيه ، فبطل انتفاء اللازم .

الوجه السادس

**الوجه السادس :** أن يُقال : التقسيم المذكور غير حاصر ، وذلك لأن الأحياء : إما أن تكون أمثاله ، وإما أن تكون مختلفة ، وعلى التقديرين : فإما أن تكون متناهية . وإما أن تكون غير متناهية فإن كان

وجود أحياز وجودية غير متناهية ممتنعاً ، بطل هذا التقسيم ، ولم يلزم بطلان غيره ، وكذلك أى قسم بطل ، لم يلزم بطلان غيره ، وذلك لأن هؤلاء النفاة : منهم من يقول بثبوت أحياز قديمة : إما بنفسها ، وإما بغيرها ، كما تقول طائفة منهم بأن القدماء خمسة : الواجب بنفسه ، والحيّز الذى هو الخلاء ، والدهر ، والمادة ، والنفس . ويقول آخرون منهم بثبوت أبعاد لا نهاية لها ، وإن لم يقولوا بغير ذلك .

وما يذكر من هذه الأقوال ونحوها - وإن قيل : إنه باطل - فالقائلون بغير ذلك بهذه الأقوال هم المعارضون لنصوص الكتاب والسنة ، وهم الذين يدّعون أن معهم / عقليات برهانية تنافى ذلك ، ص ٨١ ، فإذا خُوطبوا على موجب أصولهم ، ويُنَّ أنه ليس فى العقليات ما يتنافى النصوص الإلهية على كل مذهب ، كان هذا من تمام نصر الله لرسوله ، وإظهار لنوره .

الوجه السابع : أن يُقال : مقدمات هذه الحجة ليست برهانية ، الوجه السابع . فإنه على تقدير تماثل الأحياز إنما يلزم الافتقار إلى المرجح ، وهذا غير ممتنع . وأما على التقدير الثانى ، فيلزم ثبوت أحياز مختلفة . أما كونها غير متناهية ، فذلك غير لازم .

وحينئذ فيقال : إذا قُدِّر أن هذه الأحياز مفترقة إليه ، ممكنة بنفسها واجبة به ، أمكن أن يُقال فيها ما يقوله من يجوز أن يكون معه ما هو من لوازم ذاته ، كما عُرف من مذاهب الطوائف . ويُقال على وجه التقسيم : إن امتنع أن يكون معه ما هو من لوازم ذاته ، تعيّن القسم الأول وإلا جاز الثانى .

والمقصود بيان فساد أمثال هذا الكلام بالحجج العقلية المحضة ، فإن هؤلاء النفاة يستعينون على معارضة النصوص الإلهية بأقوال الفلاسفة وغيرها ، المخالفة لدين المرسلين ، فإذا احتج لنصر النصوص الإلهية بما هو من هذا الجنس ، كان ذلك خيراً من فعلهم .

**الوجه الثامن :** أن يقال : الأحياز : إن كانت عدمية ، لم يكن في ذلك محذور ، سواء كانت متماثلة أو مختلفة ، فإن ثبوت أعدام غير متناهية في الأزل غير محذور ، والمثبت لا يقول : إنه يفتقر إلى حيز وجودي منفصل عنه ، فإن هذا ليس هو معروفاً من أقوال المثبتين . وإن قُدِّرَ قائل يقوله أمكنه أن يقول : هذا من لوازم ذاته ، وحينئذ فإن جاز أن يلزمه أمر وجودي كان هذا ممكناً ، وإلا تعيّن قول من يجعل الحيز عدمياً ، فعلم أنه لا حجة فيما ذكره .

**الوجه التاسع :** أن من المسلمين من يقول : قد قامت به في الأزل معاني لا نهاية لها ، كعلوم لا نهاية لها ، وكلمات لا نهاية لها <sup>(١)</sup> ، وإرادات لا نهاية لها ، ونحو ذلك . ومن الناس من يقول بثبوت أبعاد لا نهاية لها ، وحينئذ فإن كان علوه على العالم ممكناً <sup>(٢)</sup> بدون ثبوت أحياز قديمة ، مختلفة غير متناهية ، لم يضرهم بطلان هذا اللازم .

وإن قيل : إن ذلك يستلزم هذا القول ، كان نفيه محتاجاً إلى دليل ، وهو / لم يذكر دليلاً على نفيه ، وإنما قنع بحجة مسلّمة ، وهي أن المسلمين ليس فيهم من يرتضى أن يوجد معه في الأزل أشياء موجودة

(١) لها : ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : ممكن ، وهو خطأ .



قائمة بأنفسها غير متناهية ، ومعلوم أن هذا لا يرتضيه المسلمون من أهل الإثبات وغيرهم ، لاعتقادهم أن ذلك ليس من لوازم قولهم ، فإذا قُدِّرَ أنه من لوازم قولهم ، احتاج نفيه إلى دليل ، ولا يجوز أن يُحتج على ذلك بالسمع ، لأن السمع الدال على علو الله على خلقه أظهر وأكثر وأبين مما يدل على مثل هذا ، فإن المحتج إذا احتج بمثل قوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الزمر: ٦٢] ، و : ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٢] ونحو ذلك ، لم يدل إلا على أن الأحياء الموجودة مخلوقة لله ، وهو ربها ، وهذا لا ينازع فيه مسلم ، لكن الاستدلال بالسمع على قدم شيء من ذلك أضعف من الاستدلال على أن الله تعالى ليس فوق العالمين ، فلا يمكن دفع أقوى الدالتين بأضعفها .

الوجه العاشر : أن يُقال : هذا الرازي وأمثاله يدَّعون أنه ليس في السمع ما يصرِّح بأن الله كان وحده ، ثم ابتدأ إحداث الأشياء من العدم ، بل يقولون بما هو أبلغ من ذلك ، كما يذكر مثل ذلك في كتاب «المطالب العالية» وغير ذلك من كتبه .

وأما النصوص الكثيرة الدالة على علو الله على خلقه ، فلا ينازعون في كثرتها ، وظهور دلالتها ، ولا يدَّعون أنه عارضها نصوص سمعية تدفع موجبها ، وإنما يدَّعون أنه عارضها العقل .

وإذا كان الأمر كذلك ، لم يجوز أن يُدفع موجب النصوص الكثيرة الدالة على أن الله فوق بأدلة سمعية ، ليست في الظهور والكثرة بمنزلتها ،

بل إذا قُدِّرَ تعارض الأدلة السمعية كان الترجيح مع الأكثر الأقوى دلالة بلا ريب ، فعلم أنه لا يجوز دفع موجب نصوص العلو بالمقدمة التي أثبتتها بالسمع .

والمقدمة السمعية : إما نص أو إجماع ، ولا نص في المسألة . وأما الإجماع فهو يقول : إنه لا يمكن العلم بإجماع من بعد الصحابة . ومعلوم أنه ليس عن الصحابة ، بل ولا التابعين ، ولا الأئمة المشهورين ، ما يقرر مطلوبه ، بل النقول المتواترة عنهم توافق إثبات العلو لا نفيه . وأيضا فالإجماع عنده دليل ظني .

ومعلوم أن النصوص الدالة على العلو أكثر وأقوى دلالة من ص ٨٢ النصوص / الدالة على كون الإجماع حجة ، فكيف يجوز أن تدفع النصوص الكثيرة البينة الدلالة ، بنصوص دونها في الظهور والكثرة . وبالجملة من بنى كونه تعالى ليس على العرش على مقدمة سمعية ، فقلوه في غاية الضعف كيفما احتج ، سواء ادّعاها نصية أو إجماعية ، مع أن قوله أيضاً في غاية الفساد في العقل عند من خبر حقائق الأدلة العقلية ، فقلوه فاسد في صحيح المنقول وصريح المعقول ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

قال الرازي<sup>(١)</sup> : « الوجه السادس<sup>(٢)</sup> العالم كرة ، فإن الكسوف

الوجه السادس من  
وجه الرازي في « لباب  
الأربعين » .

القمرى يرى في البلاد الشرقية في أول الليل ، وفي البلاد الغربية في

(١) في « لباب الأربعين » ظ ٣٥ . والكلام التالي يلى كلامه السابق في الوجه الخامس مباشرة .

(٢) لباب : و .

آخره ، فلو كان الله <sup>(١)</sup> في جهة فوق لكان أسفل بالنسبة إلى سكان الوجه الآخر <sup>(٢)</sup> ، وأنه باطل .

الرد عليه من وجوه

والاعتراض على هذا من وجوه :

أحدها : أن يُقال : القائلون بأن العالم كرة يقولون : إن المحيط هو الوجه الأول . الأعلى ، وإن المركز الذي هو جوف الأرض هو الأسفل ، ويقولون : إن السماء عالية على الأرض من جميع الجهات ، والأرض تحتها من جميع الجهات ، ويقولون : إن الجهات قسمان : حقيقية ، وإضافية . فالحقيقية جهتان : وهما العلو والسفل ، فالأفلاك وما فوقها هو العالی مطلقاً ، وما في جوفها هو السافل مطلقاً .

وأما الإضافية فهي بالنسبة إلى الحيوان ، فما حاذى رأسه كان فوقه ، وما حاذى رجليه كان تحته ، وما حاذى جهته اليمنى كان عن يمينه ، وما حاذى اليسرى كان عن يساره ، وما كان قُدَّامه كان أمامه ، وما كان خلفه كان وراءه .

وقالوا : هذه الجهات تتبدل ، فإن ما كان علوًّا له قد يصير سفلاً له ، كالسقف مثلاً : يكون تارة فوقه ، وتارة تحته ، وعلى هذا التقدير فإذا علَّق رجل جعلت رجلاه إلى السماء ورأسه إلى الأرض ، أو مشى نملة تحت سقف : رجلاها إلى السقف ، وظهرها إلى الأرض ، كان هذا

(١) لباب : الله تعالى .

(٢) لباب : الوجه الآخر من الأرض .

الحيوان باعتبار الجهة الحقيقية ، السماء فوقه ، والأرض تحته ، لم يتغير الحكم . وأما باعتبار الإضافة إلى رأسه ورجليه ، فيقال : إن السماء والأرض فوقه .

وإذا كان كذلك ، فالملائكة الذين في الأفلاك من جميع الجوانب - هم باعتبار الحقيقة كلهم فوق الأرض ، وليس بعضهم تحت بعض ، ولا هم تحت شئ من الأرض ، أى الذين في ناحية الشمال ليسوا تحت الذين / في ناحية الجنوب ، وكذلك من كان في ناحية برج السرطان ليس تحت من كان في ناحية برج العقرب ، وإن كان بعض جوانب السماء تلى رؤوسنا تارة وأرجلنا أخرى ، وإن كان فلك الشمس فوق القمر . وكذلك السحاب وطير الهواء ، هو من جميع الجوانب فوق الأرض وتحت السماء ، ليس شئ منه تحت الأرض ، ولا من في هذا الجانب تحت من في هذا الجانب . وكذلك ما على ظهر الأرض من الجبال والنبات والحيوان والأناسي وغيرهم ، هم من جميع جوانب الأرض فوقها ، وهم تحت السماء ، وليس أهل هذه الناحية تحت أهل هذه الناحية ، ولا أحد منهم تحت الأرض ولا فوق السماء البتة . فكيف تكون السماء تحت الأرض ، أو يكون من هو فوق السماء تحت الأرض ؟ ولو كان شئ منهم تحت الأرض ، للزم أن يكون كل منهم تحت الأرض وفوقها ، ولزم أن تكون كل من الملائكة وطير الهواء وحيثان الماء ودواب الأرض فوق الأرض وتحت الأرض ، ويلزم أن يكون كل شئ فوق ما يقابله وتحت ، ولزم أن يكون كل من جانبي

السما فوق الآخر وتحت [ الأرض ] <sup>(١)</sup> وأن يكون العرش - إذا كان محيطاً بالعالم - تحت السماء وتحت الأرض ، مع أنه فوق السماء وفوق الأرض ، ولزم أن تكون الجنة تحت الأرض وتحت جهنم ، مع أنها فوق السموات وفوق الأرض وفوق جهنم ، ولزم أن يكون أهل عليين تحت أهل سجين مع أنهم فوقهم .

فإذا كانت هذه اللوازم وأمثالها باطلة ، باتفاق أهل العقل والإيمان ، عُلِمَ أنه لا يلزم من كَوْن الخالق فوق السموات أن يكون تحت شيء من المخلوقات ، وكان من احتج بمثل هذه الحجة إنما احتج بالخيال الباطل الذى لا حقيقة له ، مع دعواه أنه من البراهين العقلية ، فإن كان يتصور حقيقة الأمر فهو معاند جاحد محتج بما يعلم أنه باطل ، وإن كان لم يتصور حقيقة الأمر ، فهو من أجهل الناس بهذه الأمور العقلية ، التى هى موافقه لما أخبر به الرسل ، وهو يزعم أنها تناقض الأدلة السمعية ، فهو كما قيل :

فإن كنت لا تدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم

الوجه الثانى : أن يُقال : هب أنا لا نأخذ بما يقوله هؤلاء ، أليس الوجه الثانى من المعلوم عند جميع الناس أن السموات فوق الأرض ، والهواء فوق الأرض والسحاب والطير فوق الأرض ، والحيتان والدواب / والشجر ص ٨٣ فوق الأرض ، والملائكة الذين فى السموات فوق الأرض وأهل عليين فوق أهل سجين ، والعرش أعلى <sup>(٢)</sup> المخلوقات ؟ .

(١) فى الأصل : فوق الآخر وتحت ، وزدت كلمة « الأرض » ليستقيم الكلام .

(٢) فى الأصل : أعلا .

كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا سألت  
الله الجنة فسلوه الفردوس ، فإنه أعلى الجنة ، وأوسط الجنة ، وسقفه  
عرش الرحمن (١) .

وهذه الأمور بعضها متفق عليه عند جميع العقلاء ، وما لم يعرفه  
جميع العقلاء فهو معلوم عند من يقول به ، ولم يقل أحد من العقلاء :  
إن هذه الأمور تحت الأرض وسكانها . وعلم العقلاء بذلك أظهر من  
علمهم بكبرية الأفلاك ، لو قُدِّرَ أن ذلك معارض لهذا ، فكيف إذا لم  
يعارضه ! ؟

وإذا كانت المخلوقات التي في الأفلاك والهواء والأرض لا يلزم من  
علوها على ما تحتها أن تكون تحت ما في الجانب الآخر من العالم ، فالعلى  
الأعلى - سبحانه - أولى أن لا يلزم من علوه على العالم أن يكون تحت  
شيء منه .

الوجه الثالث : أن يقال : هذه الحجة : إما أن تكون سمعية ، وإما  
أن تكون عقلية . ومن المعلوم أنها ليست سمعية ، ولو كانت سمعية لكانت  
السمعيات التي تدل على علو الله تعالى أنص وأكث وأظهر على ما لا يخفى  
على مسلم . وإن كانت عقلية فلا بد من بيان مقدماتها بالعقل . وهو لم  
يذكر إلا قوله : « فإن كان الله في جهة فوق لكان أسفل بالنسبة إلى

(١) الحديث في مسند أحمد (ط . الحلبي) ٣٣٥/٢ ، ٣٣٩ عن أبي هريرة ، وهو جزء من  
حديث وأوله : « من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة ، فإن حقا على الله أن يدخله الجنة . الحديث  
وفيه : إن في الجنة مائة درجة ، أعدها الله عز وجل للمجاهدين في سبيله ، بين كل درجتين كما بين  
السماء والأرض ، فإذا سألت الله عز وجل فسلوه الفردوس ، فإنه وسط الجنة ، وأعلى الجنة ، وفوقه  
عرش الرحمن عز وجل ، ومنه تفجر - أو تنفجر - أنهار الجنة » - شك أبو عامر .

سكان الوجه الآخر من الأرض ، وأنه باطل » . فذكر مقدمتين لم يدل عليهما لزوم كونه أسفل بالنسبة إلى بعض المخلوقات، وبطلان هذا اللازم .  
والمنازع يتنازع في كل من المقدمتين ، فلا يسلم لزوم السفل ، وإن سلم لزومه فلا بد من دليل عقلي ينفي به ذلك ، وهو لم يذكر على ذلك دليلاً .

ولا يجوز أن يُقال : هذا يوجب النقص ، وهو منزه عنه لوجهين :  
أحدهما : أن المثبت لا يسلم أن هذا نقص ، ألا ترى أن الأفلاك موصوفة بالعلو على الأرض مع لزوم ما ذكر من السفل تحت سكان الوجه الآخر وليس ذلك نقصاً فيها ؟ وكذلك كل ما يوصف بالعلو على ما تحته ، مثل الهواء والسحاب والطير والحيوان والنبات والجبال والمعدن ، ومثل الملائكة والجنة والعرش ، وغير ذلك ، فإذا كانت المخلوقات العالية أشرف في النفوس من المخلوقات السفلة ، ولم يكن ما ذكره من هذا السفل الإضافي مانعاً من هذا الشرف والرتبة ، ولا يوجب ذلك نقصاً - علم أن هذا ليس بنقص .

/ فإن قيل : الناحية الأخرى ليس فيها حيوان ونبات ومعادن و جبال ، وإنما فيها ماء ، وكذلك السحاب والمطر قد يمنع كونه فيها .

قيل : هذا لا يضرنا ، فإننا نعلم أن الكواكب والشمس والقمر فوق الأرض مطلقاً ، وعلوها على الأرض ليس بنقص فيها ، وإن قُدر ما تخيلوه في السفل ، وكذلك إذا قُدر هناك مثل ما في هذا الوجه ، ولو

كان ما هناك سافلاً ، للزم أن تكون الشمس والقمر والسموات إذا ظهرت علينا تحت ذلك الجانب من الأرض ، وتحت ما هناك، ولزم أنه لا تزال الأفلاك تحت الكواكب ، والشمس والقمر تحت الأرض ، وهذا في غاية الفساد .

ومن العجب أن هؤلاء النفاة يعتمدون في إبطال كتاب الله ، وسنة أنبيائه ورسله، وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وما فطر الله عليه عباده ، وجعلهم مضطرين إليه عند قصده ودعائه ، ونصب عليه البراهين العقلية الضرورية ، على مثل هذه الحجة التي لا يعتمدون فيها إلا على مجرد خيال ووهم باطل ، مع دعواهم أنهم هم الذين يقولون بموجب العقل ، ويدفعون موجب الوهم والخيال .

وكل من له معرفة يعلم أن قول القائل : إن الشمس والقمر والكواكب الدائرة في الفلك هي بالليل تحت الأرض ، هو من حكم الوهم الفاسد ، والخيال الباطل ، ليس له حقيقة في الخارج ، فيريدون بهذا الوهم والخيال الفاسد أن يبطلوا صريح المعقول وصحيح المنقول في أعظم الأصول ، ويحولوا بين القلوب وقصد خالقها وعبادته بمثل هذا الوهم والخيال الفاسد ، الملتبس على من لا يفهم حقيقة قولهم .

الوجه الثاني : أن يُقال : أنتم تقولون : لم يقم دليل عقلي على نفي النقص عن الله تعالى ، كما ذكر ذلك الرازي متلقياً له عن أبي المعالي وأمثاله ، وإنما ينفون النقص بالأدلة السمعية ، وعمدتهم فيه على



الإجماع ، وهو ظني عنده ، والنصوص<sup>(١)</sup> الدالة عليه دون النصوص الدالة على العلو في الكثرة والقوة .

وإذا كان كذلك ، وكان علو الله تعالى على خلقه ثابتاً بالسمع ، كان السمع مثبتاً لما نفيتموه ، لا نافياً له ، ولم يكن في السمع ما ينفي هذا المعنى وإن سميتموه نقصاً ، فإنه إذا كان عمدتهم الإجماع ، فلا إجماع في موارد النزاع ، ولا يجوز الاحتجاج / بإجماع في معارضة النصوص ص ٨٤ الحبرية بلاريب ، فإن ذلك يستلزم انعقاد الإجماع على مخالفة النصوص ، وذلك ممتنع في الخبريات وإنما يدعيه من يدعيه في الشرعيات ، ويقولون : نحن نستدل بالإجماع على أن النص منسوخ .

**الوجه الرابع<sup>(٢)</sup> :** أن يقال : إذا قدرنا موجودين أحدهما عظيم الوجه الرابع كبير ، أعظم من السموات والأرض ، بحيث يمكنه أن يحيط بذلك كله ويحتوى عليه ، وآخر لا يُشار إليه ، وليس هو داخل العالم ولا خارجه ، كان من المعلوم بالضرورة أن الأول أكمل وأعظم .

فإذا قال القائل : هذه العظمة تقتضي ، إذا كان محيطاً بالعالم ، أن يكون تحت شيء منه ، كان من المعلوم أن وصف ذاك له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا يُشار إليه ، ولا يصعد إليه شيء ، ولا ينزل منه شيء ، ولا يحيط بشيء ، ولا يوصف بأنه عظيم كبير في نفسه ، ولا أنه

(١) في الأصل : والنصوص ، وهو تحريف .

(٢) هذا الوجه الرابع يتبع الوجه الثالث : الذي بدأ . ( ص ٣٣٠ ) أما الوجهان الأول

والثاني اللذان وردا من قبل فهما وجهان فرعيان .

ليس بعظيم كبير في نفسه - أعظم نقصاً من وصفه بإحاطة ما يستلزم إحاطته بجميع الموجودات .

الوجه الخامس : أن يُقال : هب أن العالم كرى ، فلم قلت : إنه إذا كان فوق العالم يلزم أن يكون تحت بعضه ، فإن هذا إنما يلزم إذا قُدِّرَ أنه محيط بالعالم كله من جميع الجهات ، فأما إذا قُدِّرَ أنه فوق العالم من هذه الجهة التي عليها الحيوان والنبات والمعدن ، لم يلزم أن يكون تحت العالم من تلك الجهة ، فلو فرضنا مخلوقين أحدهما مُدَوِّرٌ ، والآخر فوق المدور ، ليس محيطاً به ، كما يجعل الإنسان تحت قدمه حصاة أو بندقة ، لم يلزم أن يكون الذي فوق المدور تحت المدور بوجه من الوجوه . وإذا قيل : المحيط بالمدور ، كالفلك التاسع المحيط بالأرض ، هو العالى من كل جانب .

قيل : هو العالى بالنسبة إلى ما في جوف المدور ، وأما بالنسبة إلى ما فوق المدور فلا ، بل المحيط وما في جوفه تحت ذلك الفوقاني مطلقاً ، كما أن الحصاة والبندقة تحت الرجل الموضوعة عليها .

ومما يوضح ذلك أن مركز الفلك هو السفلى المطلق للفلك ، والفلك من كل جانب عالٍ عليه ، فإذا قُدِّرَ فوق الفلك من الجانب الذي يلي الجانب الذي عليه الأنام ما/ هو أعلى من الفلك من هذا الجانب وليس محيطاً به ، ولا مركز العال مركزاً له - امتنع أن يكون هذا تحت شئ من العالم ، بل هو قطعاً فوق الأفلاك من هذا الجانب ، وليس تحتها من ذلك الجانب ، فيلزم أن يكون هو فوقها لا تحتها .

وإذا قال القائل : هذا كما لا يوصف بالسفول ، فهو لا يوصف أيضاً بالعلو ، فإن العالى المطلق هو المحيط ، إذا ليس إلا المحيط والمركز ، وهذا إذا لم يكن محيطاً لم يكن عالياً .

قيل : عن هذا جوابان : أحدهما : أنه على هذا التقدير إذا كان محيطاً لم يكن سافلاً ألبتة ، بل يكون عالياً ، وعلى هذا فإذا كان هو الظاهر الذى ليس فوقه شيء ، وهو الباطن الذى ليس دونه شيء ، ولو أدلى المدلى بجبلٍ لهبط عليه - كان محيطاً بالعالم عالياً عليه مطلقاً ، ولم يلزم من ذلك أن يكون فلکاً ولا مشابهاً للفلک ، فإن الواحد من المخلوقات تحيط قبضته بما فى يده من جميع جوانبها ، وليس شكلها شكل يده ، بل ولا شكل يده شكلها .

وذكر أن بعض الشيوخ سئل عن كون الرب عالياً محيطاً بالعالم ممسكاً له ، فقال : بعض مخلوقاته كالباشق<sup>(١)</sup> مثلاً يقبض بيده حمصة ، فيكون فوقها محيطاً بها ممسكاً لها ، فإذا كان هذا لا يمتنع فى بعض مخلوقاته ، فكيف يكون ممتنعاً فى حقه ؟

الثانى : أنه إذا قُدر أنه عالٍ وليس بمحيط ، لم يلزم أن يكون له مركز ، ولا أن يكون مركز العالم مركزاً له ، وأن يكون المركز هو السفلى بالنسبة إليه ، وأن يكون العالى هو المحيط بالنسبة إليه ، بل ذلك إنما يلزم فى المحيط والمحاط به ، فالمرکز من المحيط كالنقطة من الدائرة ، فإذا قُدر ما ليس بدائرة ولا هوكرة ، لم يكن له مركز كنقطة الدائرة . ولهذا لو

(١) فى اللسان : « الباشق » اسم طائر ، أعجمى معرب .

قُدِّرَ أن السموات ليست محيطة بالأرض لم يكن لها مركز ، مع تقدير الكرة المستديرة ، فلا بد لها من نقطة في وسطها هو المركز ، وأما ما ليس بمستدير ولا هو كرة فليس مركز الكرة - وهو النقطة التي وسطها - مركزاً له ، سواء جُعل فوق المستدير أو تحته ، فلا يمتنع أن يكون شيء فوق المستدير وتحته إذا لم يكن مستديراً ، ولا يكون مع هذا مشاركاً للمستدير في أن النقطة التي هي المحيطة مركزاً له ، بل المركز نسبته إلى جميع جهات المحيط واحدة ، وليست نسبته إلى ما فوق المحيط / أو تحته - إذا قُدِّرَ أن فوقه شيء أو تحته شيء ليس بمستدير - نسبة واحدة ، بل يكون المركز مع المحيط تحت هذا الشيء المعين الذي ليس بمستدير ، كما قد يمكن أن يكون فوق شيء آخر ، فالمركز بالنسبة إلى المحيط تحته ، والمحيط فوقه . وأما ما يُقَدَّر فوق المحيط فهو عالٍ على الجميع قطعاً ، ويمتنع أن يقال : إنه ليس فوق المحيط ، فإنه معلوم بصريح العقل أن الهواء فوق الأرض ، والسماء فوق الأرض ، وهذا معلوم قبل أن يُعلم كون السماء محيطة<sup>(١)</sup> بالأرض ، بل الإحاطة قد يُظن أنها مناقضة للعلو ، لا يقول أحد : إن العلم بالعلو موقوف على العلم بها ، ولا إن العلم مشروط بها ، فإن الطير فوق الأرض وليس محيطاً بها ، والسحاب فوق الأرض وليس محيطاً بها ، وكل جزء من أجزاء الفلك هو فوق الأرض وليس محيطاً بها ، فتبين أن العلم معنى معقول ، مع أنه لا يُشترط فيه الإحاطة ، وإن كانت الإحاطة لا تناقضه .

ص ٨٥

(١) في الأصل : محيط .

وهؤلاء النفاة حاثرون : تارة يجعلون الإحاطة مناقضة للعلو ، وتارة يجعلونها شرطاً في العلو لازمة له . ونحن قد بينا خطأهم في هذا وهذا ، فلا هي مناقضة له ، ولا هي منافية له .

ولهذا كان الناس يعلمون أن السماء فوق الأرض ، والسحاب فوق الأرض ، قبل أن يخطر بقلوبهم أنها محيطة بالأرض .

وكذلك يعلمون أن الله فوق العالم، وإن لم يعلموا أنه محيط به ، وإذا علموا أنه محيط لم يمنع ذلك علمهم بأنه فوقه .

فتبين أنه ليس من شرط العلم بكون الشيء عالياً أن يُعلم أنه محيط ، ولو كانت الإحاطة شرطاً في العلم ، امتنع العلم بالمشروط دون شرطه ، ولكن لما كان في نفس الأمر الأفلاك عالية محيطة ، كانت الإحاطة والعلو متلازمين<sup>(١)</sup> في هذا - محال<sup>(٢)</sup> ، فإن قُدر أن كل عالٍ فهو محيط ، كان العلو والاحاطة متلازمين ، وإن قُدر وجود موجود عالٍ ليس بمحيط ، لم تكن الإحاطة لازمة للعلو .

فقد تبين أنه بتقدير أن يكون الرب عالياً ليس بمحيط فهو عال ، وبتقدير أن يكون عالياً محيطاً فهو عال ، فثبت علوه على التقديرين ، وهو المطلوب . وإذا كان هذا معقولاً في مخلوقين ، ففي الخالق بطريق الأولى .

وقد قررت هذا على وجه آخر بأن يُقال : فإن قيل : المحيط لا يتميز منه جانب دون جانب بكونه فوقاً وسفلاً ، فلا يمكن إذا قُدر شيء

(١) في الأصل : متلازمان ، وهو خطأ .

(٢) ولكن لما كان في نفس ... في هذا محال : كذا بالأصل .

خارجاً عنه أن يُقال : هو فوقه إلا كما يُقال : هو سفله ، وحينئذ ففرض  
 شيء خارج عن المدور المحيط مع كونه فوقه ، جمع بين الضدين .  
 قيل : الجواب عن هذا من وجوه :

أحدها : أن / هذا الكلام إن كان صحيحاً لزم بطلان حجتكم ،  
 وإن لم يكن صحيحاً لزم بطلانها ، فثبت بطلانها على تقدير النقيضين ،  
 فيلزم بطلانها في نفس الأمر ، لأن الحق في نفس الأمر لا يخلو عن  
 النقيضين .

بيان ذلك أن المحيط إما أن يصح أن يُقال : إن بعضه عالٍ وبعضه  
 سافل ، وإما أن لا يصح ، فإن لم يصح بطل أن يكون الخارج عنه تحت  
 شيء من العالم ، بل إذا قُدِّر أنه يحيط به ، ولو بقبضته له ، لزم أن يكون  
 عالياً عليه مطلقاً ، ولم يكن سافلاً تحت شيء من العالم ، وإن صح أن  
 يكون بعضه عالياً وبعضه سافلاً ، أمكن أن يكون مبايناً للعالم من الجهة  
 العالية ، فيكون عالياً عليه .

وإن قيل : بل المحيط إذا حاذى رؤوسنا كان عالياً ، وإذا حاذى  
 أرجلنا كان سافلاً ، فلا يزال بعضه عالياً وبعضه سافلاً .

قيل : فعلى هذا التقدير يكون العالى ما كان فوق رؤوسنا ، وحينئذ  
 فإذا كان مبايناً للعالم من جهة رؤوسنا دون أرجلنا ، لم يزل عالياً علينا  
 دائماً ، وهو المطلوب .

الوجه الثاني<sup>(١)</sup> : أن يُقال : هب أنه محيط بالعالم وفوقه من

(١) في الأصل : السابع ، ولعله خطأ من الناسخ ، وهو الوجه الثاني بعد الوجه الأول الذي بدأ  
 في أعلى الصفحة .

جميع الجهات ، فإنما يلزم ما ذكرت أن لو كان من جنس فلك من الأفلاك ، فإن المتخيل قد يتوهم أن ما استدار وأحاط بالأفلاك، كان تحت بعض العالم من بعض الجهات .

ومن المعلوم أن الله تعالى ليس مثل فلك من الأفلاك ، ولا يلزم إذا كان فوق العالم ومحيطا به أن يكون مثل فلك ، فإنه العظم الذي لا أعظم منه .

وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [سورة الزمر : ٦٧] .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه ما يوافق ذلك ، مثل حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : يقبض الله الأرض ، ويطوى السموات بيمينه ، ثم يهزهن ، ثم يقول : أنا الملك أين ملوك الأرض ؟ وفي رواية - : إنها تكون بيده مثل الكرة في يد الصبيان . وروى ما هو أقل من ذلك <sup>(١)</sup> .

والمقصود أنه إذا كان الله أعظم وأكبر وأجل من أن يُقدر العباد قدره ، أو تدركه أبصارهم ، أو يحيطون به علماً ، وأمکن أن تكون السموات والأرض في قبضته لم يجب - والحال هذه - أن يكون تحت العالم ، أو تحت شيء منه ، فإن الواحد من الآدميين إذا قبض قبضة أو بندقة أو حمصة أو حبة خردل ، وأحاط بها بغير ذلك ، لم يجوز أن يُقال : إن أحد جانبيها فوقه ، لكون يده / لما أحاطت بها كان منها ص ٨٦

(١) الحديث سبق تخريجه في ح ١٤٠/٢ ، ١٧/٤ ، ٥٨ ، ٥ / ٧٩ - ٨٠ .

الجانب الأسفل يلي يده من جهة سفليها ، ولو قُدِّرَ من جعلها فوق بعضه بهذا الاعتبار ، لم يكن هذا صفة نقص بل صفة كمال .

وكذلك أمثال ذلك من إحاطة المخلوق ببعض المخلوقات ، كإحاطة الإنسان بما في جوفه ، وإحاطة البيت بما فيه ، وإحاطة السماء بما فيها من الشمس والقمر والكواكب ، فإذا كانت هذه المحيطات لا يجوز أن يُقال : إنها تحت المحاط ، وأن ذلك نقص ، مع كون المحيط يحيط به غيره ، فالعلى الأعلى المحيط بكل شيء ، الذى تكون الأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ، كيف يجب أن يكون تحت شيء مما هو عالٍ عليه أو محيط به ، ويكون ذلك نقصاً ممتنعاً ؟ !

وقد ذكر أن بعض المشايخ سئل عن تقريب ذلك إلى العقل ، فقال للسائل : إذا كان باشق كبير ، وقد أمسك برجله حمصة أليس يكون ممسكاً لها في حال طيرانه ، وهو فوقها ومحيط بها ؟ فإذا كان مثل هذا ممكناً في المخلوق ، فكيف يتعذر في الخالق ؟ .

قال الرازى<sup>(١)</sup> : « واحتج الخصم بالعلم الضرورى بأن كل<sup>(٢)</sup> موجودين فإن أحدهما سار في الآخر أو مبين عنه في الجهة<sup>(٣)</sup> » .

بقية كلام الرازى  
في « لباب الأربعين »

(١) في « لباب الأربعين » ظ ٣٥ وهذا الكلام يلى كلامه السابق مباشرة .

(٢) لباب : .. الخصم بأننا نعلم ضرورة أن كل ..

(٣) اختصر ابن تيمية كلام الرازى في هذا الموضوع وبقى كلامه في « اللباب » ظ ٣٥ - ٣٦ هو : .. في الجهة وبأن اختصاص الجسم بالحيز والجهة إنما كان لكونه قائماً بنفسه ، وإذا كان في جهة كان في جهة فوق ، لأن اختصاص الأشرف بالأشرف هو المناسب ، وأن الخلق لطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إليها عند الضرع والدعاء ، وبالأيات الموهمة للجهة كقوله تعالى : ( وهو القاهر فوق عباده ) ، ( الرحمن على العرش استوى ) ، ( يخافون ربهم من فوقهم ) . والجواب عن الأول أن دعوى الضرورة .. الخ .



قال<sup>(١)</sup> : « والجواب أن دعوى الضرورة قد سبق بطلانها وبقي القسم الثالث فهذه المقدمة توجب الدور لتوقف ثبوتها على نفيها<sup>(٢)</sup> »

الرد على كلام  
الرازي .

والاعتراض على هذا : أن دعوى الضرورة لا يمكن إبطالها إلا بتكذيب المدعى أو بيان خطئه<sup>(٣)</sup> ، والمدعون لذلك أم كثيرة منتشرة يُعلم أنهم لم يتواطأوا<sup>(٤)</sup> على الكذب ، فالقدح في ذلك كالقدح في سائر الأخبار المتواترة ، فلا يجوز أن يقال : إنهم كذبوا فيما أخبروا به عن أنفسهم من العلم الضروري .

وأيضاً فالمنازع يسلم أن مثل هذا مستقر في فطر جميع الناس وبدائهم ، وأنهم مضطرون إليه لا يمكنهم دفعه عن أنفسهم ، إلا كما يمكن دفع أمثاله مما هم مضطرون إليه ، وإنما يقولون : إن هذه الضرورة خطأ وهي من حكم الوهم .

وقد تقدم بيان فساد ذلك ، وأن هذه قضية كلية عقلية ، لا خبرية معينة ، ولو كانت خبرية معينة فالجزم بها كالجزم بسائر الحسيات الباطنة والظاهرة ، فهي لا تخرج عن العقليات الكلية والحسيات المعينة ، وكما يمتنع اتفاق الطوائف الكثيرة التي لم تتواطأ على دعوى الكذب في مثل

(١) ظ ٣٥ ، بعد الكلام السابق بـ « سطور أثبتنا في التعليق السابق .

(٢) لباب : بطلانها ، ونفى القسم الثالث بهذه المقدمة يوجب الدور لتوقف ثبوتها على نفيه . وفي « الأربعين » ص ١١٤ : « وإن سلمت أن إبطال هذا القسم الثالث ليس معلوماً بالضرورة بل بالدليل ، فنقول : قولكم : إن كل موجودين إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر أو مبايناً عنه بالجهة إنما يصح عليه لو ثبت فساد القسم الثالث ، فإنكم إذا أثبت فساد القسم الثالث بهذه المقدمة وقع الدور فيكون ساقطاً » .

(٣) في الأصل : خطاه .

(٤) في الأصل : لم يتواطأوا .

ذلك ، يمتنع اتفاقهم على الخطأ في مثل ذلك ، ولو جاز الخطأ في مثل ذلك ، لم يكن الجزم بما يخبر به الناس عمّا عرفوه بالحس أو الضرورة /  
 ٨٦ ط لإمكان غلطهم في ذلك ، فإن غلط الحس الظاهر أو الباطن أو العقل يقع لآحاد الناس ، ولطائفة حصل بينها مواطاة ، وتلقّى بعضها عن بعض ، كالمذاهب الموروثة ، وكقول التابعين ، لكون هذا معلوماً بالضرورة ، فإنهم أهل مذهب تلقاه بعضهم عن بعض

وأما الجازمون بالضرورة في أن الله فوق العالم ، أو أنه لا يُعقل موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ، ولا يُعقل موجودان ليس أحدهما محايثاً للآخر ولا مبايناً له ، وأن مثل هذا ممتنع بالضرورة التي يجدونها في أنفسهم ، كسائر علومهم الضرورية ، فهؤلاء أعم كثيرة لم يتواطأوا ولم يتفقوا على مذهب معين .

وأما قوله : « وبقى القسم الثالث ، فهذه المقدمة توجب الدور لتوقف ثبوتها على نفيها » .

فليس الأمر كذلك ، لأن هذه المقدمة الضرورية لا يتوقف ثبوتها على نفي ما يعارضها ، كسائر المعارف الضرورية ، بل نعلم بالضرورة أن ما عارضها من النظريات فهو باطل على سبيل الجملة ، وإن لم نذكر حل الشبه على وجه التفصيل ، كما نعلم فساد سائر النظريات السوفسطائية المعارضة للعلوم الضرورية .

وإذا قال القائل : لا تثبت هذه المقدمة حتى يُبنى المعارض المبطل لها ، ونفى ذلك لا يكون إلا بثبوتها .

كان قوله ممنوعاً غير مقبول باتفاق العقلاء على نظائر ذلك ، فإن كل مقدمة ضرورية لا يتوقف ثبوتها على نفي ما يقدر فيها ، والاستدلال بها لا يتوقف على ذلك ، بل هم يقولون : إن القضايا اليقينية سواء كانت ضرورية أو نظرية ، لا يتوقف العلم بموجبها على نفي المعارض ، ولو توقف على ذلك لم يعلم أحد شيئاً ، لأن ما يخطر بالقلوب من الشبهات المعارضة لا نهاية له ، فكيف يُحتاج في العلوم الضرورية إلى نفي المعارض ؟

ولهذا كان جميع العقلاء السالمى الفطرة يحكمون بموجب هذه القضية الضرورية قبل أن يعلموا أن في الوجود من ينكرها<sup>(١)</sup> ويخالفها ، وأكثر الفطر السليمة إذا ذكر لهم قول النفاة بادروا إلى تجهيلهم وتكفيرهم ، ومنهم من لا يصدق أن عاقلاً يقول ذلك ، لظهور هذه القضية عندهم ، واستقرارها في أنفسهم ، فينسبون من خالفها إلى الجنون ، حتى يروا ذلك في كتبهم أو يسمعوه من أحدهم .

ولهذا تجد المنكر لهذه القضية يقرُّ بها عند الضرورة ، ولا يلتفت إلى ما اعتقده من المعارض لها . فالنفاة لعلو الله إذا حزب أحدهم شدة وجه قلبه إلى العلو يدعو<sup>(٢)</sup> الله .

ولقد كان عندي من هؤلاء / النافين لهذا من هو من مشايخهم ، وهو ص ٨٧ يطلب مني حاجة ، وأنا أخاطبه في هذا المذهب كأني غير منكر له ، وأخرت قضاء حاجته حتى ضاق صدره ، فرفع طرفه ورأسه إلى السماء ، وقال : يا الله . فقلت له : أنت محقق ، لمن ترفع طرفك

(١) في الأصل : من ينكره ويخالفها .

(٢) في الأصل : يدعوا .

ورأسك ؟ ! وهل فوق عندك أحد ؟ فقال : استغفر الله ، ورجع عن ذلك لما تبين له أن اعتقاده يخالف فطرته ، ثم بينت له فساد هذا القول ، فتاب من ذلك ، ورجع إلى قول المسلمين المستقر في فطرهم .

قال الرازي<sup>(١)</sup> : « واحتج الخصم أيضا بأن اختصاص<sup>(٢)</sup> الجسم بالحيز والجهة إنما كان لكونه قائما بالنفس<sup>(٣)</sup> » يعني : وهذا ثابت لكل قائم بنفسه<sup>(٤)</sup> « وإذا كان في جهة كان في جهة فوق ، لأن اختصاص الأشرف بالأشرف هو المناسب ، ولأن<sup>(٥)</sup> الخلق بطباعهم<sup>(٦)</sup> وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إليها عند [ التضرع ] والدعاء<sup>(٧)</sup> » قال<sup>(٨)</sup> : « والجواب أن اختصاص<sup>(٩)</sup> الجسم بالحيز والجهة<sup>(١٠)</sup> قد يكون لذاته الخصوصية ، فإنه لا يجب أن يكون اختصاص كل شيء بصفة لصفة أخرى » .

كلام الرازي عن  
الجهة في الباب  
الأربعين .

والاعتراض على ذلك أن يقال : إن عنيت بذاته الخصوصية هو ما الرد عليه .

(١) في « الباب الأربعين » ظ ٣٥ - ص ٣٦ ، وكلامه هنا تابع لكلامه السابق ، وهو الذي اختصره ابن تيمية من قبل ، وأثبتته في التعليقات ص ٣٤٠

(٢) لباب : واحتج الخصم بأننا نعلم بالضرورة . . . وبأن اختصاص . . .

(٣) لباب : بنفسه .

(٤) عبارة : يعني . بنفسه : إيضاح زاده ابن تيمية .

(٥) لباب : وأن .

(٦) لباب : لطباعهم .

(٧) في الأصل : عند الدعاء . وفي « لباب » : عند التضرع والدعاء ، وسيد النص مرة أخرى في الجزء التالي ، وهو موافق هناك لما في « الباب »

(٨) بعد الكلام السابق بسطرين : لباب ص ٣٦ .

(٩) لباب : والجواب عن الأول أن . . . وعن الثاني أن اختصاص . . .

(١٠) لباب : بالجهة والحيز .

يمتاز به جسمٌ عن جسم ، كما يُقال : اختصاص الفلك بالحيز لكونه فلکاً ، واختصاص الماء بالحيز لكونه ماء ، واختصاص الهواء بالحيز لكونه هواء ، فهذا باطل لا يقوله عاقل ، فإن جميع الأجسام مشتركة في الاختصاص بالحيز والجهة ، والحكم العام المشترك بينها ، لا يكون إلا لما امتاز به بعضها عن بعض ، فإنه لو كان لما امتاز به بعضها عن بعض وجب أن يختص ببعضها ، كسائر ما كان من ملزومات المخصصات المميزة .

وإذا قيل : إن المختلفات يجوز أن تشترك في لازم عام ، كاشتراك أنواع الحيوانات المختلفة في الحيوانية ، فهذا صحيح ، لكن لا يجوز أن يكون الحكم العام المشترك فيه لأجل ما يختص به كل حيوان .

وإذا قيل : إن الحكم الواحد بالنوع يجوز أن يعلل بعلمتين مختلفتين ، كما يعلل حلّ الدم بالردة والقتل والزنا ، وكما يعلل الملك بالإرث والبيع والاصطياد ، وكما يعلل وجوب الغسل بالإنزال والإيلاج والحيض ، فالوجوب الثابت بهذا السبب ليس هو بعينه الوجوب الثابت بهذا السبب ، لكنه نظيره ، مع أنها يختلفان بحسب اختلاف الأسباب ، فليس الملك الثابت بالإرث مساوياً للملك الثابت بالبيع من كل وجه ، بل له خصائص يمتاز بها عنه ، وكذلك حلّ الدم الثابت بالردة ، ليس مساوياً لحلّ الدم / الثابت بالقتل ، بل بينهما فروق معروفة .

ظ ٨٧

وكذلك الغسل المشروع بالحيض مخالف للغسل المشروع بالإيلاج من بعض الوجوه ، وأما الإنزال والإيلاج فهما نوع واحد .

وأما ما جزم العقل بثبوته للقدر المشترك ، فيجب أن يُضاف إلى قدر

مشارك ، والعقل يحزم بثبوت الحيز والجهة لكل جسم من غير أن يعلم كل جسم ، بل لا يعقل حقيقة الجسم عنده إلا مع كونه متحيزاً ذا جهة ، فصار هذا من لوازم القدر المشترك ، فلا يجوز أن يُضاف إلى المخصصات .

وقوله : « لا يجب أن يكون اختصاص كل شيء بصفه لصفة أخرى » .

إنما تكون حجة لو قيل : العلة في ثبوت هذه الصفة لصفة أخرى ، وليس هذا هو المدعى ، بل المدعى أن هذا من لوازم القدر المشترك ، سواء قيل : إنه معلول له ، أو لازم غير معلول له . وحينئذ فلا يحتاج أن نقول : ثبت لصفة أخرى ، بل يمكن أن يكون لازماً لنفس الذات ، لكن هو لازم لسائر ما يشابهها في الحيز والجهة ، فلم يكن لزومه لها من جهة ما يمتاز به عن غيرها ، بل من جهة القدر المشترك بينها وبين غيرها من الأجسام .

فعلم أن اتصاف الجسم بكونه متحيزاً وذا جهة لازم له ، لعموم كونه جسماً ، لا لخصوص المعينات ، بمعنى أن المشترك مستلزم لهذا الحكم . وإن عنت بذاته المخصوصة القدر المشترك بين الأجسام ، فلفظ « الجسم » مجمل إن عنت به كل ما يُشار إليه ، فتسمية مثل هذا جسماً مما ينازعك فيه من ينازعك من أهل الإثبات والكلام في المعاني العقلية ، لا في المنازعات اللفظية .

وصاحب هذا القول قد يمنع أن كل ما يُشار إليه مركّب من الجواهر

المفردة ، أو من المادة والصورة . وحيث أن الناس هنا طوائف : منهم من يقول لك : هو فوق العالم وليس يجسم ، ومنهم من يقول لك : هو فوق العالم وهو جسم ، بمعنى أنه يُشار إليه ، لا بمعنى أنه مركَّب . ومنهم من يسلّم لك أنه يلزم أن يكون مركَّباً ، ومنهم من لا يطلق الألفاظ البدعية في النفي ولا الإثبات ، بل يراعى المعاني العقلية والألفاظ الشرعية ، فيقولون لك : القدر المشترك بينهما هو القيام بالنفس ، فإنها كلها مشتركة في القيام بالنفس وفي التحيز وفي الجهة ، فهذه أمور متلازمة .

ويقول لك كثير منهم أو أكثرهم : لا يُعقل قائم بنفسه غير متحيز ، كما لا يُعقل قائم بغيره إلا وهو صفة ، سواء سمي عرضاً أو لم يسم ، فإثبات المثبت قائماً بنفسه لا يُشار إليه أمر لا يُعقل عند عامة العقلاء ، كإثباته قائماً بغيره ليس صفة له .

يوضح ذلك أن الأجسام مختلفة على أصح قولٍ الناس ، وإنما ص ٨٨  
اشتركت في مسمى القيام بالنفس والمقدار ، مع القيام بالنفس ، فكما أن التحيز والجهة هما من لوازم المقدار العام ، لا من لوازم ما يختص ببعضها ، فكذلك هما من لوازم القيام بالنفس العام ، لا من لوازم ما يختص ببعضها . وإن عנית بلفظ الجسم ما هو مركَّب من المادة والصورة ، أو من الجواهر المفردة ، كما هو قول طوائف من أهل الكلام والفلسفة ، فهنا المنازعون لك صنفان : منهم من يقول : هو جسم مركَّب من الجواهر المفردة ، أو من المادة والصورة ، وهؤلاء - وإن كان قولهم باطلاً - فليس لك حجة تبطل بها قولهم ، بل هم على إبطال قولك أقدر منك على إبطال قولهم ، فإن كل قول يكون أبعد عن الحق

تكون حجج صاحبه أضعف من حجج من هو أقل خطأ منه .

وقول المعطلة لما كان أبعد عن الحق من قول المجسمة ، كانت حجج أهل التعطيل أضعف من حجج أهل التجسيم ، ولما كان مرض التعطيل أعظم ، كان عناية الكتب الإلهية بالرد على أهل التعطيل أعظم ، وكانت الكتب الإلهية قد جاءت بإثبات صفات الكمال على وجه التفصيل ، مع تزيهه عن أن يكون له فيها مثل ، بل يثبتون له الأسماء والصفات ، وينفون عنه مماثلة المخلوقات ، ويأتون بإثبات مفصل ونبي مجمل ، فيثبتون أن الله حي ، علم ، قدير ، سميع ، بصير ، غفور ، رحيم ، ودود ، إلى غير ذلك من الصفات ، ويثبتون مع ذلك أنه لا ند له ، ولا مثل له ، ولا كفؤ له ، ولا سمى له .

ويقول تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة الشورى : ١١] ففي قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ رد على أهل التمثيل ، وفي قوله : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ رد على أهل التعطيل .  
ولهذا قيل : الممثل يعبد صنماً والمعطّل يعبد عدماً .

والمقصود هنا أن هؤلاء النفاة لا يمكنهم إقامة حجة على غلاة المجسمة الذين يصفونه بالنقائص ، حتى الذين يقولون ما يحكى عن بعض اليهود أنه بكى على الطوفان حتى رمد ، وأنه عض يده حتى جرى منه الدم ندماً ، ونحو ذلك من المقالات التي هي من أفسد المقالات وأعظمها كفراً ، ليس مع هؤلاء النفاة القائلين بأنه بداخل العالم ولا خارجه حجة عقلية يبطلون بها مثل هؤلاء الأقوال الباطلة ، فكيف بما هو دونها من الباطل ، فكيف بالأقوال الصحيحة ؟



/وذلك أن عمدتهم على أن هذه الصفات تستلزم التجسيم وهو ظ ٨٨  
باطل ، وعمدتهم في نفي التجسيم على امتناع اتصافه بالصفات ،  
ويسمونه التركيب ، أو على حدوث الجسم الذي مبناه على أن ما لا يخلو  
عن الحوادث فهو حادث ، وعلى أن ما اختص بشئ فلا بد له من  
مخصص ، من غير فرق بين الواجب بذاته القديم الأزلي وبين غيره ، مع  
العلم بأنه لا بد للموجود الواجب من حقيقة يختص بها يتميز بها عما  
سواه ، وأن ما اختصت به حقيقته يمتنع أن يكون لها مخصص ، كما يمتنع  
أن يكون لوجوده الواجب موجب ، أو لعلمه معلم ، أو لقدرته مقدور ،  
ونحو ذلك .

وإذا كان كذلك فهؤلاء يقولون لك : الاختصاص بالحيز والجهة  
إنما كان لكون المختص بها قائماً بالنفس ، فيكون كل قائم بنفسه مختصاً  
بالحيز والجهة . ويقولون : إن عني أن كل مختص بجهة إنما اختص  
بجنس الحيز والجهة لذاته المخصوصة ، فقد ظهر بطلان ذلك .

وإن قلت : إنما اختص بالجهة المخصوصة والحيز المخصوص لذاته  
المخصوصة ، لم ينازعوك في ذلك ، بل يقولون : الاختصاص بجنس  
الجهة والحيز كان لجنس القيام بالنفس ، فجنس الاختصاص لازم  
لجنس القيام بالنفس ، فكل قائم بنفسه مختص بجزء وجهه ، فقد تبين أن  
كونه متحيزاً ذا جهة لازم لعموم كونه جسماً ، لا لخصوص جسم معين .

وحينئذ فإذا قلت : كما أن الاختصاص بالجهة والحيز من لوازم  
القيام بالنفس ، فهو مستلزم لكونه جسماً .

قالوا لك : ونحن نقول بذلك .

وكذلك إذا قلت لهم : كما لا تعقلون قائماً بنفسه إلا مختصاً بجهة وحيز ، فلا تعقلون قائماً بنفسه إلا جسماً .

قالوا لك : ونحن نقول بذلك .

فإذا شرعت معهم في نفي الجسم ، كان لهم طريقان : أحدهما : أن يقولوا : هذا قدح في الضروريات بالنظريات : فلا نقبله ، كما تقدم . والثاني : أن يبينوا بطلان أدلة النافية للتجسيم ، وأنت تعترف ببطلانها .

فأنت في غير موضع من كتبك ، ومن تقدمك ، كالغزالي وغيره ، تبينون فساد حجج المتكلمين على أن كل جسم محدث ، وتقدهون فيها بما لا يمكن إبطاله ، كما فعلت في « المباحث المشرقية » و « المطالب العالية » ، بل كما فعل من بعدك كالآمدى والأرموى وغيرهما ، وأنتم في مواضع أخر تقدهون في حجج من احتج على أن الجسم مركب ، وكل مركب فهو مفتقر بذاته ، وتقدهون في أدلة الفلاسفة / التي احتجوا بها على إمكان كل مركب ، كما فعل ذلك الغزالي في « تهافت الفلاسفة » وكما فعله الرازي والآمدى وغيرهما .

ص ٨٩

وهذه الحجة - وهي الاحتجاج بكون الرب قائماً بنفسه على كونه مشاراً إليه ، وأنه فوق العالم - لما كانت حجة عقلية لا يمكن مدافعتها ، وكانت مما ناظر به الكرامية لأبي إسحاق الإسفراييني <sup>(١)</sup> ، فرأى أبو إسحاق وغيره إلى إنكار كون الرب قائماً بنفسه بالمعنى المعقول ،

(١) سبقت ترجمة أبي إسحاق الإسفراييني ، ج ١ ، ص ٨٥ .

وقال : لا أسلم أنه قائم بنفسه إلا بمعنى أنه غنى عن الحل ، فجعل قيامه بنفسه وصفاً علمياً لا ثبوتياً ، وهذا لازم لسائرهم .

ومعلوم أن كون الشيء قائماً بنفسه أبلغ من كونه قائماً بغيره ، فإذا كان العرض القائم بغيره يمتنع أن يكون عديمياً ، فقيام الجسم بنفسه أبلغ في الامتناع ، وإذا كان المخلوق قائماً بنفسه ، فعلوم أن هذه صفة كمال تميز بها الجسم عن العرض ، فخالق الجميع كيف لا يتصف إلا بهذه الصفة الكمالية ؟

بل لا يكون قائماً بنفسه ولا بغيره إلا بمعنى عديمي ، فيكون المخلوق مختصاً بصفة موجودة كمالية ، والخالق لا يتصف إلا بالأمر العدمي ، فيكون المخلوق متصفاً بصفة كمال وجودية ، والخالق مختصاً<sup>(١)</sup> بالأمر العدمي ، والعدم لا يكون قط صفة كمال إلا إذا تضمن أمراً وجودياً ، فما ليس بوجود ولا كمال في الوجود فليس بكمال ، فإن لم يكن القيام بالنفس متضمناً لأمر وجودي ، بل لا معنى له إلا العدم المحض ، لم يكن صفة كمال ، وعدم افتقاره إلى الغير أمر عديمي ، والعدمي إن لم يتضمن صفة ثبوتيه لم يكن صفة كمال ، والعدم المحض لا يفتقر إلى محل ، وكل صفة لا يشاركه فيها المعدم لم تكن صفة كمال .

وأما الصنف الثاني فهم يوافقونك على أن صانع العالم ليس بمركب من الجواهر المفردة ، ولا من اللادة والصورة ، فليس هو بجسم .  
وحيثئذ تقولك : إن اختصاص الجسم بالحيز والجهة ، قد يكون

(١) في الأصل : مختص .

لذاته المخصوصة ، إن عנית بذاته المخصوصة هذا التركيب ، فهذا المعنى ممنوع عنده ، فضلاً عن أن يكون علة لهذا الحكم .

وإن عנית بذاته المخصوصة ما هو مشترك بين الأجسام من كونها مشاراً إليها ، فلا يسلم لك أن في / الوجود قائماً بنفسه غير مشار إليه . ظ ٨٩

قال الرازي : في حجة خصمه <sup>(١)</sup> : « وإذا كان في جهة كان في جهة فوق لأن اختصاص الأشرف بالأشرف هو المناسب » . بقية كلام الرازي في « لباب الأربعين » عن الجهة

قال <sup>(٢)</sup> : « والجواب قوله <sup>(٣)</sup> : جهة فوق أشرف الجهات ، خطائي لا يثبت به العقليات » .

قال <sup>(٤)</sup> : « ولأن العالم كرة ، فلا فوق إلا وهو تحت بالنسبة ، ولأنه إن لم يكن لامتداده في جهة العلو نهاية ، فكل نقطة فوقها نقطة أخرى ، فلا شئ يفرض فيه إلا وهو سفلى <sup>(٥)</sup> ، وإن كان له نهاية كان فوق طرفه الأعلى <sup>(٦)</sup> خلاء أعلى <sup>(٧)</sup> منه ، فلم يكن علواً مطلقاً ، ولأن الشرف الحاصل بسبب الجهة للجهة بالذات ، وللحاصل فيها بالعرض <sup>(٨)</sup> ، فكان المكان في هذا الباب أشرف منه ، تعالى الله عن ذلك <sup>(٩)</sup> » .

(١) وهو كلامه السابق وروده في ص ٣٤٤ ، وهو في « لباب » ص ٣٦ .

(٢) وهو كلامه بعد كلامه في النص السابق (الذي ورد في ص ٣٤٤) مباشرة ص ٣٦ .

(٣) لباب : .. لصفة أخرى ثم قوله .

(٤) بعد الكلام السابق مباشرة ، ص ٣٦ .

(٥) لباب : أسفل .

(٦) في الأصل : الأعلى ، وفي « لباب » : العلو . ويتكرر النص في الجزء التالي وفيه : العلو .

(٧) في الأصل ، وفي « لباب » : أعلا .

(٨) لباب : والحاصل منها بالعرض . وفي الأربعين (ص ١١٥) : ويكون حاصله للمتمكن

بالعرض . (٩) لباب : تعالى عن ذلك .

تم بحمد الله الجزء السادس  
من كتاب « درء تعارض العقل والنقل » لأبن تيمية  
ويليه الجزء السابع إن شاء الله  
وأوله : قلت : ولقائل أن يقول : تقرير العلو...



## فهرس موضوعات الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
رموز الجزء السادس .. .. .	١ .. .. .
الوجه الثالث والأربعون .. .. .	٣ - ٣٥٣
كلام الرازى فى « لباب الأربعين » عن الجهة والمكان.	٨ - ١١
تعليق ابن تيمية. ....	١١ - ١٩
المقام الأول : العلم بعلو الله علم ضرورى فطرى ...	١٢ - ١٩
كلام ابن سينا فى « الإشارات » عن الخيال	
والوهميات وتعليق ابن تيمية على كلامه ...	١٩ - ٢٦
الرد المفصل على كلام ابن سينا ...	٢٦ - ٤٠
كلام الرازى فى « شرح الإشارات » ...	٢٧ - ٢٨
تعليق ابن تيمية ( عود لمناقشة ابن سينا ) ...	٢٨ - ٤٠
كلام آخر لابن سينا فى « الإشارات »	
عن قوى التوهم والتخيل .. .. .	٤٠ - ٤٢
تعليق ابن تيمية. ....	٤٢ - ٤٤
كلام ابن سينا فى إثبات القوة الوهمية وتعليق	
ابن تيمية عليه .. .. .	٤٤ - ٤٧
كلام ابن سينا فى « الشفاء » عن قوة الوهم ...	٤٧ - ٤٨
تعليق ابن تيمية. ....	٤٨ - ٥٩
عود إلى كلام ابن سينا فى « مقامات العارفين »	
فى « الإشارات » .. .. .	٥٩
تعليق ابن تيمية. ....	٥٩ - ٧٠

## الموضوع

## الصفحة

- (فصل) تابع كلام ابن سينا  
 في «الإشارات» عن مقامات العارفين ... ٧٠ - ٧٢  
 تعليق ابن تيمية. ... ٧٢ - ٧٨  
 تابع كلام ابن سينا في «مقامات العارفين»  
 وتعليق ابن تيمية عليه ... ٧٨ - ٨٧  
 عود إلى مناقشة كلام ابن سينا عن الوهم. ... ٨٧ - ١١٣  
 الرد على قول الرازي : لو كان العلو بديها لامتنع اتفاق  
 الجمع العظيم على إنكاره وهم ماسوى الحنابلة والكرامية  
 من وجوه. ... ١١٣ - ٢٧٢  
 الوجه الأول ... ١١٣ - ٢٦٧  
 كلام عبد العزيز الكنانى في «الرد على الزنادقة والجهمية»  
 في مسألة الاستواء والعلو ... ١١٥ - ١١٩  
 كلام ابن كلاب في مسألة العلو ... ١١٩ - ١٢٢  
 تعليق ابن تيمية ... ١٢٢ - ١٢٧  
 قول القائل : أنا لا أصفه بالوصفين المتقابلين  
 لأن القابل لذلك لا يكون إلا جسما ... ١٢٧ - ١٢٨  
 الرد عليه من وجوه ... ١٢٨ - ١٣٧  
 الأول ... ١٢٨ - ١٢٩  
 الثانى ... ١٢٩ - ١٣٠  
 الثالث ... ١٣٠ - ١٣٢  
 الرابع ... ١٣٢ - ١٣٧  
 كلام الإمام أحمد في «الرد على الجهمية والزنادقة»  
 في إثبات علو الله واستوائه وتعليق ابن تيمية ... ١٣٧ - ١٤٦  
 كلام آخر للإمام أحمد عن المعية ... ١٤٦ - ١٤٨



- تعليق ابن تيمية ... .. ١٤٨ - ١٤٩  
 كلام الرازى فى « الأربعين »
- فى الرد على الحلوية ... .. ١٤٩ - ١٥١
- تعليق ابن تيمية ... .. ١٥١ - ١٦٣  
 كلام ابن عربى فى « فصوص الحكم »
- عن علاقة الواجب بالممكن .. .. ١٦٣ - ١٦٨
- تعليق ابن تيمية ... .. ١٦٨ - ١٨٦
- كلام الأبهري وتعليق ابن تيمية عليه .. .. ١٨٦ - ١٩٣  
 كلام ابن كلاب فى كتاب « الصفات » عن العلو
- وتعليق ابن تيمية عليه ... .. ١٩٣ - ١٩٧  
 كلام الأشعرى فى « الإبانة » عن الاستواء
- وتعليق ابن تيمية ... .. ١٩٧ - ٢٠٦  
 كلام الباقلانى فى « التمهيد »
- فى إثبات العلو والاستواء ... .. ٢٠٦ - ٢٠٧  
 كلام القاضى أبى يعلى فى « إبطال التأويل »
- فى إثبات العلو والاستواء ... .. ٢٠٧ - ٢٠٨
- تعليق ابن تيمية ... .. ٢٠٨ - ٢١٢  
 كلام ابن رشد فى « مناهج الأدلة » عن
- العلو والجهة .. .. ٢١٢ - ٢٢٦
- كلام ابن رشد فى مسألة رؤية الله تعالى .. .. ٢٢٦ - ٢٣٧  
 تعليق ابن تيمية على كلام ابن رشد فى
- « مناهج الأدلة » .. .. ٢٣٧ - ٢٤٩
- مذهب السلف والأئمة فى العلو والمباينة .. .. ٢٤٩ - ٢٦٧
- كلام أبى نصر السجزى فى كتاب « الإبانة » .. .. ٢٥٠

كلام أبي عمر الطلمنكى فى	
« الوصول إلى معرفة الأصول »	٢٥١ - ٢٥٠ .. ...
كلام نصر المقدسى فى « الحجة على تارك المحجة »	٢٥١ ... ..
كلام أبى نعيم الأصبهاني فى « عقيدته »	٢٥٢ ... ..
كلام أبى أحمد الكرخى فى « عقيدته »	٢٥٤ - ٢٥٢ .. ...
كلام ابن عبد البر فى كتاب « التمهيد »	٢٥٦ - ٢٥٤ .. ...
كلام معمر بن أحمد الأصبهاني فى وصيته	٢٥٧ - ٢٥٦ ... ..
كلام ابن أبى حاتم	٢٥٧ ... ..
كلام أبى محمد المقدسى .	٢٥٨ ... ..
كلام أبى عبد الله القرطبى فى	
شرح معنى الاستواء	٢٦٠ - ٢٥٨ .. ...
كلام أبى بكر النقاش	٢٦٠ ... ..
كلام أبى بكر الخلال فى كتاب « السنة »	٢٦٠ ... ..
كلام عبد الله بن أحمد وابن أبى حاتم .	٢٦٢ - ٢٦١ .. ...
كلام أبى بكر البيهقى فى	
« الأسماء والصفات »	٢٦٢ ... ..
كلام أبى حنيفة فى كتاب « الفقه الأكبر »	٢٦٤ - ٢٦٣ .. ...
كلام عبد الله بن المبارك الذى رواه عنه البخارى .	٢٦٤ ... ..
كلام ابن خزيمة	٢٦٤ ... ..
كلام ربيعة بن أبى عبد الرحمن	٢٦٤ ... ..
كلام مالك بن أنس	٢٦٥ ... ..
كلام آخر لبعض الأئمة ..	٢٦٧ - ٢٦٥ .. ...

الوجه الثانى من وجوه الرد على

الوجه الأول من كلام الرازى .. .. ٢٦٧ - ٢٦٨

الوجه الثالث	٢٦٨ - ٢٧٢
الوجه الرابع	٢٧٢
(فصل) الوجه الثاني من كلام الرازي في	
« الأربعين »	٢٧٢ - ٢٧٣
الرد عليه من وجوه	٢٧٣ - ٢٧٦
الوجه الأول	٢٧٣
الوجه الثاني	٢٧٣ - ٢٧٤
الوجه الثالث	٢٧٤ - ٢٧٦
الوجه الثالث من كلام الرازي في « الأربعين »	٢٧٧
كلام ابن سينا في « الإشارات »	٢٧٧
الرد عليه من وجوه	٢٧٧ - ٢٨١
الوجه الأول	٢٧٧ - ٢٧٨
الوجه الثاني	٢٧٨ - ٢٨٠
الوجه الثالث	٢٨٠
الوجه الرابع	٢٨١
الوجه الخامس	٢٨١
الرد على الوجه الرابع من كلام الرازي من وجوه	٢٨٢ - ٢٨٣
الوجه الأول	٢٨٢
الوجه الثاني	٢٨٢
الوجه الثالث	٢٨٢ - ٢٨٣
الرد على الوجه الخامس من	
كلام الرازي من وجوه	٢٨٣ - ٢٨٦
الوجه الأول	٢٨٣ - ٢٨٤
الوجه الثاني	٢٨٤

## الصفحة

## الموضوع

٢٨٥ - ٢٨٤	الوجه الثالث
٢٨٦ - ٢٨٥	الوجه الرابع
	الرد على الوجه السادس من كلام الرازي
٢٨٧ - ٢٨٦	من وجوه
٢٨٦	الوجه الأول
٢٨٧ - ٢٨٦	الوجه الثاني
٢٨٧	الوجه الثالث
٢٨٨ - ٢٨٧	(فصل) تابع كلام الرازي في الأربعين
٢٨٩ - ٢٨٨	الرد عليه
٢٨٩	وجوه للرازي في «الأربعين»: الوجه الأول
٢٩٩ - ٢٨٩	الرد عليه من وجوه
٢٩٢ - ٢٨٩	الوجه الأول
٢٩٤ - ٢٩٢	الوجه الثاني
٢٩٥ - ٢٩٤	الوجه الثالث
	جواب الرازي في «نهاية العقول» على
٢٩٦ - ٢٩٥	حجة التركيب في مسألة الصفات
٢٩٩ - ٢٩٦	الوجه الرابع
٣٠٠ - ٢٩٩	الوجه الثاني من وجوه الرازي في «الأربعين»
٣٠٨ - ٣٠٠	الرد عليه من وجوه
٣٠٠	الوجه الأول
٣٠١ - ٣٠٠	الوجه الثاني
٣٠٢ - ٣٠١	الوجه الثالث
٣٠٧ - ٣٠٢	الوجه الرابع
٣٠٧	الوجه الخامس

الوجه الثالث من وجوه الرازى فى « لباب الأربعين » ...	٣٠٨
الرد عليه من وجوه ..	٣٠٨ - ٣١٢
الوجه الأول ..	٣٠٨
الوجه الثانى ..	٣٠٨ - ٣٠٩
الوجه الثالث ..	٣٠٩ - ٣١٠
الوجه الرابع ..	٣١٠ - ٣١٢
الوجه الرابع من وجوه الرازى فى « لباب الأربعين » ..	٣١٢
الرد عليه من وجوه ..	٣١٢ - ٣١٩
الوجه الأول ..	٣١٢ - ٣١٣
الوجه الثانى ..	٣١٣ - ٣١٤
الوجه الثالث ..	٣١٤
الوجه الرابع ..	٣١٤ - ٣١٥
الوجه الخامس ..	٣١٥ - ٣١٦
الوجه السادس ..	٣١٦ - ٣١٧
الوجه السابع ..	٣١٧ - ٣١٩
الوجه الخامس من وجوه الرازى فى « لباب الأربعين » ...	٣١٩
الرد عليه من وجوه ..	٣١٩ - ٣٢٦
الوجه الأول ..	٣١٩ - ٣٢٠
الوجه الثانى ..	٣٢٠
الوجه الثالث ..	٣٢٠ - ٣٢١
الوجه الرابع ..	٣٢١ - ٣٢٢
الوجه الخامس ..	٣٢٢
الوجه السادس ..	٣٢٢ - ٣٢٣
الوجه السابع ..	٣٢٣ - ٣٢٤

## الصفحة

## الموضوع

٣٢٤	... ..	الوجه الثامن ..
٣٢٥ - ٣٢٤	... ..	الوجه التاسع ..
٣٢٦ - ٣٢٥	... ..	الوجه العاشر ..
		الوجه السادس من وجوه الرازي
٣٢٧ - ٣٢٦	... ..	في « لباب الأربعين »
٣٤٠ - ٣٢٧	... ..	الرد عليه من وجوه ..
٣٢٩ - ٣٢٧	... ..	الوجه الأول ..
٣٣٠ - ٣٢٩	... ..	الوجه الثاني ..
٣٣٣ - ٣٣٠	... ..	الوجه الثالث ..
٣٣٤ - ٣٣٣	... ..	الوجه الرابع ..
٣٤٠ - ٣٣٤	... ..	الوجه الخامس ..
٣٤١ - ٣٤٠	... ..	بقية كلام الرازي في « لباب الأربعين »
٣٤٤ - ٣٤١	... ..	الرد على كلام الرازي
٣٤٤	... ..	كلام الرازي عن الجهة في « لباب الأربعين »
٣٥٢ - ٣٤٤	... ..	الرد عليه ..
		بقية كلام الرازي في
٣٥٢	... ..	« لباب الأربعين » عن الجهة
٣٥٣	... ..	خاتمة الجزء السادس ..
٣٦٢ - ٣٥٥	... ..	فهرس الموضوعات ..